الأمــن الدولــي
في القرن الواحد والعشرون

((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))

تأليــــف

الدكتور طارق محمد ذنون الطائي

مدرس الإستراتيجية والعلاقات الدولية

متخصص في دراسات الأمن الدولي غير التقليدي

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الدولية





الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون

((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2017/10/5616)

رقم التصنيف: 327.172

المؤلف ومن في حكمه:
طارق محمد الطائي

الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:
الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون((ماهيته مقترباته الفكرية العالمية تحدياته غير التقليدية وآفاقه المستقبلية))

الواصفات:
/ / الأمن الدولي/ / العلاقات الدولية/ / العصر الحديث/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصـنف عـن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عـن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصـنف عـن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9957-637-54-5

الأمن الدولي في

القرن الواحد والعشرون

((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))

تأليــف

الدكتور طارق محمد ذنون الطائي

مدرس الإستراتيجية والعلاقات الدولية

متخصص في دراسات الأمن الدولي غير التقليدي

جامعة الموصل/كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى والديّ

"أتقدم بهذا الجُهد المتواضع

وأملي كبير أن ينال رضاهما

اللذين كرسا حياتهما لأجل أن أُكمل دراستي

ولولاهما لما كنت هنا"

المقدمة

يُعد الأمن الدولي من الموضوعات المُهمة في الدراسات الإستراتيجية، فالإستراتيجية لا تحتكم إلى قانون ثابت، بل أن قانونها الثابت أنها تتغيّر بتغيّر المُعطيات المؤثرة فيها. لا جدال في أن الأمن الدولي أصابه التغيير في القرن الواحد والعشرين، وأصبح أمناً يتميز بالطابع العالمي وشمول المعطيات،ويمس المجتمع الدولي بأكمله، ولا يوجد مكان يُمكن أن ينأى عن وصول هذه التحديات إليه، فضلاً عن ميزة الانتقال السريع للتحديات العالمية خلال مدة زمنية محدودة. فالمفاهيم والمُسلمات الاساسية في الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية تغيّرت بفعل المتغيرات الهائلة التي وفرّتها البيئة الدولية بمتغيراتها الاقتصادية، والعسكرية، والتكنومعلوماتية، فهي مترابطة بطبيعتها وتتفاعل مع بعضها وتقوي بعضها الآخر، وفي الوقت نفسه تُضعف الجوانب الأخرى الداخلة في عملية التفاعل.

تفعل التحديات الأمنية غير التقليدية عالمية الطابع فِعلها في مُجمل التفاعلات الدولية، وتترك آثارها المتنوعة والمتعددة في الدائرة الأولى (الدولة ذات السيادة)، والدائرة الثانية (النظام والتنظيم الإقليمي في مناطق العالم المختلفة)، والدائرة الثالثة(الدائرة العالمية) نتيجة ترابط هذه الدوائر الثلاثة مع بعضها بفعل إزالة الحواجز التي كانت قائمة في القرن العشرين، وسيكون لها تداعيات سلبية وايجابية على الأمن الدولي، فعلى سبيل المثال وليس الإسهاب، رغم أن التقدم في مجال المعلومات والتكنولوجيا وارتباطها بشبكة المعلومات الدولية أسهم في خلق فرص جديدة توظف في الحفاظ على أنظمة الدوائر الأمنية الثلاثة التي سبق ذكرها، فإنها في الوقت نفسه أوجدت تحديات جديدة أمام الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

لذلك تغيّرت المفاهيم والمُسلمات الاساسية في الدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، ودراسات الأمن الدولي بشكل عام بفعل دخول عناصر ومتغيرات لم تكُن منظورة من صُناع القرار والأكاديميين والمتخصصين في هذا المجال خلال القرن العشرين. فإذا تحكم البعد العسكري في الأمن الدولي خلال القرن العشرين، فانه ومكنونته أصابه التغيّر في القرن الواحد والعشرين، ودخلت متغيرات جديدة لم تكن مُدركة من قبل

القائمين على الدول مثل الأمن الالكتروني، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الإنساني، والأمن المائي، والأمن الحضاري وغيرها، وكلها أسهمت في زيادة التحديات العالمية للأمن الدولي لاسيما الدول بتصنيفاتها المتنوعة سواء كانت عُظمى أم كبرى أم متوسطة أم صغرى.

وعليه أُجهد الفكر الإنساني في بداية هذا القرن لمواجهة هذه التحديات التي تؤثر في الفرد، والمجتمع، والدولة، والمجتمع الدولي كونها تحديات مترابطة مع بعضها وتؤثر في بعضها الآخر،بهدف توليد المقتربات الفكرية الابتكارية التي ترتقي إلى مستوى جسامة التهديدات والتحديات، وتعمل على وضعو ابتكار الحلول العالمية الناجعة للأمن الدولي من خلال تبني إستراتيجيات عالمية متكاملة ومترابطة مع بعضها ذات مُدد قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

تكمن أهمية الدراسة في إنها تتناول الأمن الدولي بالبحث والتحليل، فهي لم تنلّ الاهتمام الكافي في أغلب الدراسات الإستراتيجية سواء كان على المستوى الداخلي أم المستوى الإقليمي، لذلك تنطلق أهمية الدراسة من ضرورة الوقوف والتعرف على الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، ومكنونة هذا الأمن، والتباين في المفاهيم لدى الدول والشعوب، والمؤسسات وتوضيح مقتربات الرؤية الإنسانية لجوهر الأمن والتحول الذي أصاب المفهوم فكراً وممارسةً سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم الداخلي أم الدولي.

ومن ثم يُتيح هذا التعرض لموضوع حديث في التعرف على المراحل التي مرّ بها الأمن بتسمياته ومجالاته المختلفة في الدراسات الإستراتيجية، وإدراكه لدى المختصين وغير المختصين فيه. لذلك يُحتم معرفه المفهوم والمدركات المختلفة للمدارس الفكرية للأمن والرؤى المختلفة لها الانتقال إلى تجذير التحديات العالمية للأمن الدولي بمجالاتها المختلفة، وهو الأمر الذي يُشكل مُنطلقاً لبناء السيناريوهات المستقبلية للأمن الدولي.

ويُمكن تركيز أهمية الدراسة بما يأتي:

- تُعد دراسات الأمن الدولي غير التقليدي من الدراسات الإستراتيجية الحديثة في مجال الدراسات العالمية، وبدأت بالتبلور في العديد من الجامعات العالمية ومراكز

البحوث والدراسات الدولية، وهي تُحاول أن تؤسس لها منهجيتها الخاصة بها وأُطرها المفاهيمية.

– قلة الاهتمام بالدراسات الإستراتيجية ذات الطابع الأمني غير التقليدي في العالم العربي بشكل عام، والعراق بشكل خاص، والتي مفادها أن التهديدات المستقبلية تتأتى من تحديات غير منظورة، ولا تقتصر على الجانب العسكري والدفاعي ومواجهة وردع العدوان.

– عزوف طلبة الدراسات العليا عن الولوج بهذا النطاق الحديث للدراسة نتيجة قلة المصادر المتعلقة بها أو لصعوبة التعامل مع هذا المجال بفعل حداثته واتساع نطاقه وشمول المعطيات الداخلة فيه، مما يجعل الباحثين فيه غير قادرين على فهم وإدراك مكنونة هذا المجال الذي يتسم بالترابط الوثيق بين مؤثراته.

– رغم وجود بعض الدراسات الإستراتيجية ذات الطابع الأمني في العراق والعالم العربي، إلا أن كثير منها تناول الأمن التقليدي بفعل هيمنة منهجيات التفكير التقليدي، وهناك تأخر كبير وعدم مواكبة للدراسات الأمنية في العراق والعالم العربي مقارنة بالدراسات الأجنبية.

– حاول الباحث تقديم مادة علمية مُكثفة، ملموسة وموثقة بالإحصائيات العالمية والبراهين لدراسات الأمن الدولي غير التقليدي، لاسيما لطلبة الدراسات العليا في العلوم السياسية بشكل عام والمتخصصين في الدراسات الإستراتيجية بشكل خاص.

– محاولة دمج الأُطر الفكرية للأمن غير التقليدي بالجانب التطبيقي العملي في الدراسات الإستراتيجية واستشراف مؤثراتها المستقبلية وانعكاساتها على مجمل التفاعلات الدولية.

– تعمل الدراسة على تلمُس دلالات التغيير في دراسات الأمن الدولي، لاسيما التحول من الدراسات الأمنية التقليدية إلى الدراسات الأمنية غير التقليدية.

– بناء السيناريوهات المستقبلية المُحتملة من خلال تلمُس مُعطيات الواقع ومتغيراته المختلفة وبيان الفرص والكوابح لكل مشهد من هذه المشاهد، ووضع

التصورات الاحتمالية لما سيكون عليه مستقبل الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين وفق منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط.

ترتكز إشكالية الدراسة على أن أغلب الدراسات الإستراتيجية لم تعمل على سبرغور الأمن الدولي وفق الرؤية الحديثة بوصفه أمناً مُتغيراً تغيّرت نظرياته وأُسسه ومرتكزاته، والمجالات الداخلة فيه.ورغم تقدم الدراسات الغربية المتخصصة في العلوم الإستراتيجية والعلاقات الدولية كثيراً على الدراسات الإستراتيجية العربية ووضعت رؤى وتصورات جديدة لدراسات الأمن الدولي في الجامعات والمراكز البحثية، فان أغلب الدراسات العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص كانت ولما تزّل دراسات محدودة ووصفية لم تكن تُلامس حجم التحول الذي طرأ على الدراسات الأمنية والإستراتيجية، ولم ترتق إلى الآثار الإستراتيجية الأمنية المستقبلية وتداعياتها على الفرد،والمجتمع، والدولة، والمجتمع الدولي، فضلاً عن أنها لم تكن دراسات تحاول وضع أُسس نظرية قادرة على ربط المتغيرات ببعضها فجاءت أُحادية النظرة ولم تكن شاملة.على هذا الأساس، جاءت الدراسة لتُعالج هذه الإشكالية، وتُعطي رؤية عالمية شاملة للأمن الدولي وفق الدراسات الحديثة لعلم الإستراتيجية الذي يتخطى التنظير في الجوانب العسكرية ويتناول الجوانب الأُخرى، إرتكازاً على سمة تنوع المُعطيات ومُلامسة الثورة العالمية في الدراسات الإستراتيجية.

تنطلق فرضية الدراسة من أن مفهوم الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين آخذ بالاتساع والشمول، كما انه تميز بالطابع العالمي، بفعل شموله على مُعطيات وتحديات جديدة لم تكن تدخل ضمن إطاره في القرن الماضي، ومن أبرز هذه التحديات على سبيل المثال وليس الاستفاضة، الأمن الالكتروني، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن العسكري، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من التحديات، لذلك فان ترابط هذه التحديات مع بعضها، فضلاً عن اتساعها وسرعة انتشارها خلال مدة زمنية محددة يدفع القادة، والشعوب،والدول، والمؤسسات الدولية إلى الميل والتفكير ملياً بهدف وضع مبادئ وأُسس ونظريات أمن دولي قادر على صيانة الأمن والسلم الدوليين وفق الرؤية المعاصرة بمجالاته المختلفة، من خلال المشاركة في الحقوق

والواجبات للقوى الدولية بالشكل الذي ينسجم مع معطيات القرن الواحد والعشرين .**لذلك يمكن تركيز فرضية الدراسة بما يأتي:**

- يتسم الأمن الدولي بعالمية الإطار والتحديات، نتيجة المتغيرات الكبيرة التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.

- مرّ الأمن بمراحل متعددة، وكل مرحلة من هذه المراحل ساهمت في وضع بعض اللبنات الاساسية في عملية تشكيل الصيرورة الفكرية للأمن الدولي حتى الوقت الحاضر.

- الخلفية الفكرية والأحداث التي مرّت بها الإنسانية أدت دوراً مهماً وكبيراً في صياغة الرؤى المرتبطة بالأمن والأمن الدولي سواء كانت واقعية أم ليبرالية أم ما بعد الحداثة وصولاً إلى الإدراك الحديث والمتمثل بمدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي.

- لم تعد التحديات التي تواجه الأمن الدولي تقليدية، أي إنها تقتصر على البعد العسكري، بل أصبحت غير تقليدية، وشملت مجالات مختلفة ومتعددة ومتنوعة لم تكن تدخل في نطاق دراسة الأمن الدولي التقليدي.

- لايمكن إدراك الأمن الدولي دون إدراك الدوائر الأمنية المتعددة والمرتبطة بها(الوطنية، والإقليمية، والدولية)، فكلما كانت هناك قدرة على تشخيص مُعطيات هذه الدوائر وتفاعلاتها المتنوعة والمتعددة المستويات أسهمت في تشخيص مُستقبل الأمن الدولي وبناء السيناريوهات المستقبلية والمُحتملة.

- تشير الدلالة العامة لمستقبل الأمن الدولي بأنه في حالة تعاظم مستمر، وتشمل تحدياته مختلف المجالات التقليدية وغير التقليدية، وكل هذا يعتمد على مُعطيات الدوائر الثلاثة وفاعلية بعضها وعدم فاعلية البعض الآخر في مدى الاستجابة لتقويض الكوابح وتدعيم الفرص في كل دائرة من هذه الدوائر الأمنية السابقة الذكر.

لذلك تمت الإجابة على التساؤلات الآتية: ما هي المقتربات الفكرية البدائية للأمن والمراحل التي مرّ بها؟، وما هي المفاهيم المقاربة له؟، هل هناك رؤى مختلفة للأمن تختلف باختلاف الخلفية الثقافية للشعوب؟، ما هي المفاهيم المقاربة للأمن الدولي في الدراسات

الإستراتيجية ولماذا تم الاعتماد على مُصطلح الأمن الدولي دون المصطلحات الأخرى لوصف الظاهرة موضوع الدراسة؟ وما هي مُدركات المدارس الفكرية العالمية لموضوعة الأمن والأمن الدولي؟، هل يُعد التحول إلى المفهوم الحديث للأمن الدولي أمراً منطقيا ويُلائم متطلبات التغيير في إدراك البيئة الأمنية الدولية الجديدة؟. من يعمل على صياغة قواعد الأمن الدولي هل هي الأمم المتحدة أم الدول الكبرى والعظمى أم الدول الصغرى أم الفاعلين من غير الدول، أم الأطراف مُجتمعة كلٌ حسب نطاق فعله وتأثيره؟.وعليه فان الضرورة الأكاديمية تُحتم الإجابة على السؤال المركزي الذي مفاده ما هي التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين؟،وما هي الآفاق المستقبلية للأمن الدولي؟.

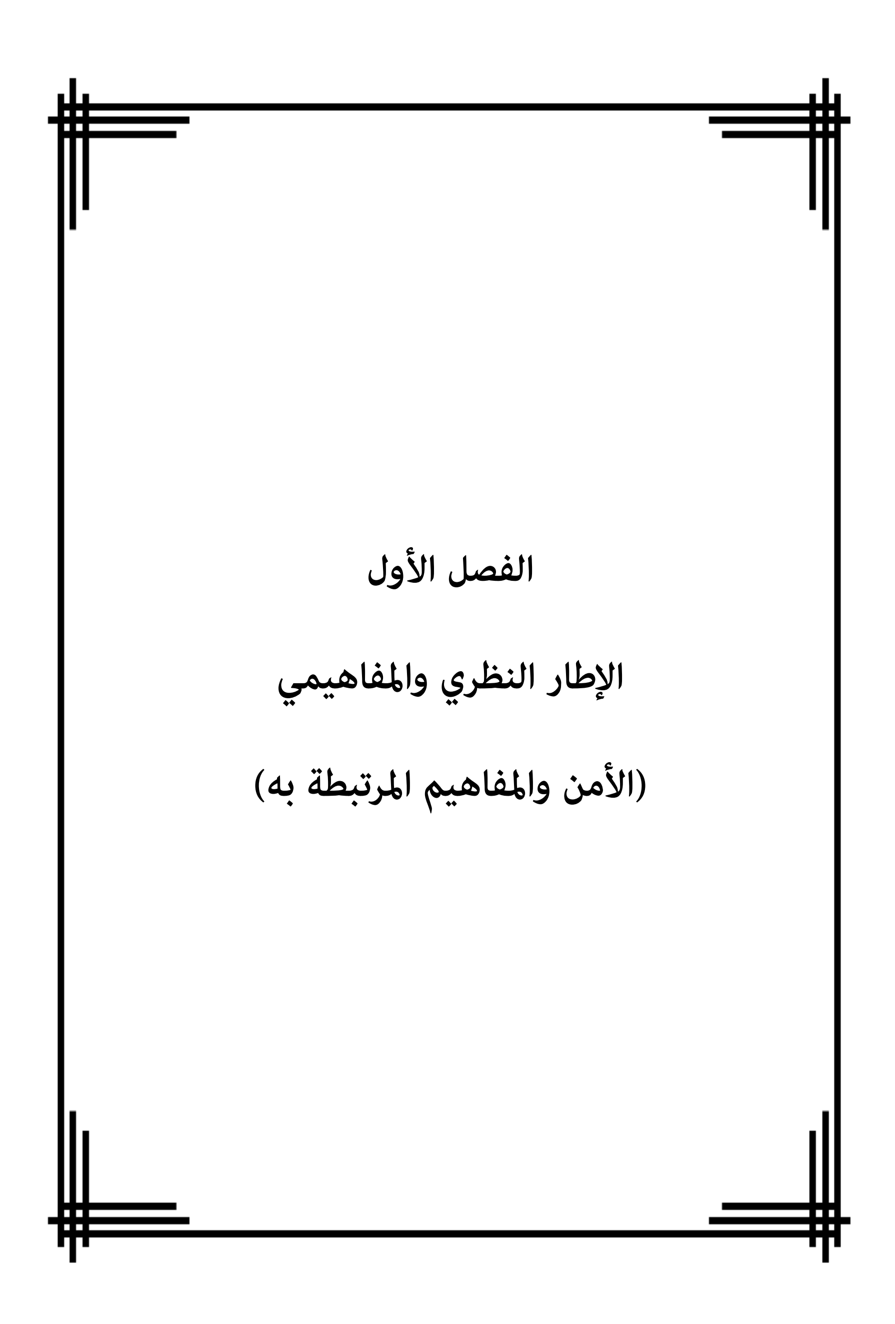
عندما تتم دراسة حقل من الحقول في العلوم الإنسانية بشكل عام لا يمكن الاعتماد على منهج مُحدد دون اللجوء للمناهج الأخرى، لاسيما عندما تكون الدراسة متعلقة بالدراسات الإستراتيجية بشكل عام والأمن الدولي بشكل خاص، لاتساع نطاقها وتعدد العوامل والمتغيرات الداخلة في المسائل السياسية والاقتصادية والإستراتيجية المرتبطة بها. والأكثر خصوصية عندما تتم دراسة مستقبل الأمن الدولي في ظل التحديات الراهنة، لأنها تنطوي على شمولية واتساع مما يجعل المناهج المستخدمة متعددة. ولكن وبصورة عامة فقد تم استخدام عدة مناهج وهي المنهج الوصفي،والمنهج التحليل النظمي، والمنهج الاستشراف الاحتمالي المشروط،مع الاهتمام بتحقيق التوافق والتكامل والانسجام بين هذه المناهج قدر الإمكان.

انطلاقاً من إشكالية الدراسة والفرضيات الموضوعة وانطباق المناهج البحثية عليها تضمنت هيكلية الدراسة أربعة فصول، علاوةً على المقدمة والخاتمة. ينقسم **الفصل الأول** الموسوم:(الإطار النظري المفاهيمي: الأمن والمفاهيم المرتبطة به) على ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتناول(ماهية الأمن)، أما الثاني فدرس(ماهية الأمن الدولي)، بينما جلّى المبحث الثالث(المفاهيم المقاربة للأمن الدولي).

أما الفصل الثاني الموسوم:(التأصيل الفكري للأمن الدولي) فقد تم تقسيمه على مبحثين، المبحث الأول ناقش(المراحل الفكرية والتطبيقات العملية للأمن الدولي). أما الثاني درس(المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي).

بينما ينقسم **الفصل الثالث الموسوم**(التحديات العالمية الراهنة للأمن الـدولي)عـلى سبع مباحث، المبحث الأول يتناول(التحديات السياسية العالميـة للأمـن الـدولي)،أمـا الثـاني فـدرس (التحـديات العسـكرية العالميـة للأمـن الـدولي)،وأمـا المبحـث الثالـث فقـد ركـز على(التحديات التكنومعلوماتيـة العالميـة للأمـن الـدولي)،والرابـع عـالج(التحـديات البيئيـة العالمية للأمن الدولي)،بينما درس الخـامس(التحـديات الحضـارية العالميـة للأمـن الـدولي)، وحاول السادس سبر غور(التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي)، وأخيراً المبحث السابع تناول(التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي).

أما الفصل الرابع والأخير الموسوم(الآفاق المستقبلية للأمن الدولي) فقد تم تقسـيمه على ثلاثة مباحث، المبحـث الأول هـو(مشـهد تعـاظم التحـديات العالميـة للأمـن الـدولي)، والثاني هو (مشهد تراجـع التحـديات العالميـة للأمـن الـدولي)، وأخـيراً الثالـث هـو(مشـهد المستويات التكاملية الأمنية المتعددة).



الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

(الأمن والمفاهيم المرتبطة به)

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

(الأمن والمفاهيم المرتبطة به)

يُعد تحديد المفاهيم في العلوم الإنسانية والصرفة بشكل عام، والعلوم الإستراتيجية بشكل خاص، مسألة في غاية الأهمية والصعوبة في الوقت نفسه، لأنه يُحدد مكنونة الظاهرة موضوع الدراسة، علاوةً على أن تفكيكه يُثير التباساً وإشكالات وتناقضات كثيرة ومختلفة ومتنوعة لأسباب متعددة، لعل من أهمها تعقيد الظاهرة موضوع الدراسة واختلاف رؤية الأشخاص لها سواء كانوا مختصين أم غير ذلك تبعاً لمشاربهم ومدركاتهم الأكاديمية الفكرية واختصاصاتهم ومعتقداتهم الشخصية، وغير ذلك من الأسباب التي تُشكل بمجموعها عصارة التفكير الإنساني تجاه الظواهر السياسية المتعلقة بالدراسات الإستراتيجية والأمنية[1]، وهذا الأمر يتضح بشكل جليّ في المفاهيم والمصطلحات المتأثرة بالتفاعل السياسي الرسمي وغير الرسمي في القرن الواحد والعشرين والتفاعلات المرتبطة به سواء على المستوى الداخلي أم الإقليمي أم الدولي، وهو الأمر الذي يتوافق وينطبق على ماهية الأمن بتجلياته المختلفة.

يواجه الإنسان منذ أن وجد على الأرض صراعات وتحديات وتهديدات تمس أمنه واستقراره، فسعى دائماً للبحث عن الوسائل التي تقيه التهديدات وتوفر له الاستقرار والأمان والطمأنينة، وعلى هذا الأساس عُد الأمن أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات الجماعات البشرية والدول ودلالات تماسك الأمم ورُقيها.

وارتبط الأمن في البداية بنظرية القوة التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة، ولا تزال حتى القرن الحالي[2]. كما ارتبط بطبيعة الوجود والفاعلية. ولان دلالات القوة

---

(1) ينظر: فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر: نماذج مختارة، دار العابد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص7.

(2) محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص21.

وتوظيفها خضعت لاجتهادات وآراء مختلفة، ولان ماهية الوجود ومديات الفاعلية اختلفت الآراء بشأنها أيضا، فـان تبيـان ماهيـة الأمـن مـن الناحيـة النظريـة والمفاهيميـة بتجلياتـه المختلفة يكون نتاجاً طبيعياً لتباين الاجتهادات، لذا اقتضى الأمر لتوضـيح ماهيـة الأمـن أن يكون وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول

ماهية الأمن

يُعد الأمن وماهيته ومكنونته من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمـي في العلوم الإستراتيجية، لأنه مفهوم نسبي ومتغيّر ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة افقيـاً وعمودياً، وازداد تعقيداً في القرن الواحد والعشرين، إذ تعرض لتحديات وتهديدات مختلفة مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفـة إراديـة وغـير إراديـة، وفي الوقـت نفسـه تختلـف درجتها وأنواعها وأبعادهـا وتوقيتاتهـا، أي إطارهـا المكـاني والزمـاني الـذي أسـهم في إيجـاد مكنونة الأمن إلى حيز الوجود، سواء تعلق الأمر بالفرد أم الدولة أم المجتمع الـدولي، لا بـل النظام الداخلي أو الإقليمي أو النظام الدولي[1].

لذلك (أصبح الأمن أحد المرتكزات الاساسية لحياة الإنسان التي يسعى جميع الناس إلى الحصول عليها وصيانتها، ويرتبط الأمن بروحية الإنسان وبنـاء الحضـارة)[2]. وعـلى هـذا الأساس، أصبح مفهوم الأمن من المفاهيم الصعبة نسبياً والبحـث عـن جـوهره واحـدة مـن المهام والمرتكزات الاساسية في الدراسات الإستراتيجية مع انبلاج القرن الواحد والعشرين.

توجب عملية البحث عن الأمن وجوهره، ومكنونته، وتجلياته، وعناصره المتنوعة سبر غور ماهيته في اللغة والاصطلاح، ثـم البحـث في الـرؤى والتوجهـات الفكريـة التـي

---

(1) ينظر: سـليمان عبدالـلــه الحـربي، مفهـوم الأمـن: مسـتوياته وصـيغه وتهديداتـه(دراسـة نظريـه في المفاهيم والأُطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العـدد19، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، 2008، ص9.

(2)Alvin Johnson, economic security and political insecurity, Social Research, Vol.6, No.2, The New School, 1939, p135.

وضعت اللبنات الاساسية لماهيته، والمعطيات التي تُلامس مفردات توضيح ماهيته وإظهاره إلى حيز الوجود بوصفه مفهوما أخذ يحتل مكانة بـارزة في الدراسـات الإسـتراتيجية. وعليـه فان البحث عن جذور الأمن ودلالات تكونه يوجـب تلمـس ماهيتـه مـن خـلال المرتكـزات الآتية:

المطلب الأول: الأمن لغةً

يتمثل مفهوم الأمن في اللغة من أمن: الأمان والأمانة بمعنـى وقـد أمنـت فأنـا آمـن وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف. وفي القرآن الكريم (**الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّـن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ {4/106}**) [1]. يقول ابن سيدة: الأمـن نقـيض الخـوف. وفي موضـع آخر من القرآن الكريم(**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّـاسِ وَأَمْنـاً وَاتَّخِـذُواْ مِـن مَّقَـامِ إِبْـرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّـائِفِينَ وَالْعَـاكِفِينَ وَالرُّكَّـعِ السُّـجُودِ {125/2}**)[2]. ويقول ابن الجوهري الأمين يعني المأمون. وقال ابو اسحاق: أراد ذا آمن وامن وأمين. وفي أية أخرى (**وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ {3/95}**)[3]، أي الآمن، وهو من الأمن[4]. لذلك يعـد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الـثراء اللغـوي في المعنـى، وفـيما يـلي بيـان مـوجز ومركز لذلك[5]:

1- عدم الخيانة، فالأمن والأمان، والأمانة، والمنة نقيض الخوف، ويقال أمن فلان يمن امناً، وأمنا أن لم يخف، وقد أمنته ضد أخفته، ورجل أمنته، أي يأمن مـن كـل واحـد، وقيـل يأمنه الناس ولا يخافون عائلته.

---

(1) سورة قريش، الآية(4).

(2) سورة البقرة، الآية(125).

(3) سورة التين، الآية(3).

(4) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، لسـان العـرب، المجلـد الثالـث عشر، دار صادر، بيروت، دت، ص21.

(5) ينظر: مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسـية لمفهـوم الأمـن في الإسـلام، المعهـد العـالمي للفكـر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص ص30-31.

2- التصديق، فاصل الإيمان هو التصديق، وهو مصدر أمن يؤمن ايماناً فهو مؤمن، وقد اتفق أهل العلم على أن الإيمان معناه التصديق، وضد الكذب، وقيل التكذيب، ويقال رجل آمنة للذي يصدق كل ما يسمع، ولا يكذب بشيء، وآمن بالشيء صدق به، وآمن كذب من اخبره.

3- الحفظ، فقد قيل أن الأمنة، وهي جمع أمين هم الحفظة، والمفرد الحافظ واصل الحفظ الأمن من خوف الضياع، وقيل هو الحافظ الحارس، والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء والحفاظ عليه.

4- الطمأنينة، فالرجل الأمنة، هو من يطمئن إلى كل واحد، ويثق بكل احد، وكذلك الرجل الأمنة، وآمن البلد هو من يطمئن به أهله.

5- كما إن هناك مفاهيم مقاربة أخرى، هي عدم الخيانة والثقة والقوة والإجازة وطلب الحماية.

وتُشير معاجم اللغة إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب العنف والمخاطر التي تُهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي[1].

بمعنى يشتمل الأمن على دلالات لغوية متعددة يصعب حصرها، إلا أن هناك نوع من الإدراك العام يتمثل في إنه حالة من عدم التعرض لوجود الإنسان أو ما يُهدد وجوده وحياته وسلامة سلوكه في البيئة التي يتواجد فيها.

المطلب الثاني: الأمن اصطلاحاً

يتمثل جوهر مفهوم الأمن في المعنى الاصطلاحي، ويكمن معناه الاصطلاحي في انه(يُشير إلى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة جراء انتفاء الخطر

---

(1) فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص13.

بإجراءات وقائية سابقة من اجل تحقيق وانجاز ذلك، أي تحقيق الأمان)[1]. كما انـه يتمثـل في(إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعـلى قمتهـا دافـع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثل في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يُهدد مظاهر هذه الدوافع وهو ما يُعبر عنه بلفظ السكينة العامة، وهي حالة تتـوافر عنـدما لا يكـون هنـاك إخلال بالنظام العام سواء في صورة جرائم أم نشاط خطر يدعو إلى اتخـاذ التـدابير الوقائيـة والأمنية الاجتماعية لمنع النشاط الخطر من أن يُترجم إلى واقع)[2].

ويُعـرف قـاموس أكسـفورد الأمـن بأنـه(حالـة مـن الشـعور بالأمـان والتحـرر مـن القلق)[3]. بينما يُعرف قاموس الأمن الدولي مصطلح الأمـن بأنـه(يعنـي ضـمناً التحـرر مـن التهديد، ويرى بعض المحللين في ذلك شرطاً مطلقاً، فإما يكون المرء آمناً وأما لا يكون، وهـم ينظرون إليه في الأغلب على انه أمر نسبي، فهنـاك درجـات مختلفـة للأمـن، ومـن الممكـن النظر إليه بوصفه أمـراً موضـوعياً وذاتيـاً في آن واحـد. فـالأول يُشـير واقعيـاً فـيما إذا كـان الشخص مهدداً فعلاً وتتوافر له الحماية الكفاية، أما الآخر فيشير إلى تصور المرء عن الوضع ورغبته، لا في التحرر من التهديد فحسب، بل في الشعور بالحرية. ومن الطبيعي أن يجـادل المرء بان الذين يشعرون بالتهديد في الوقـت الـذي لـيس ثمـة شيء يُهـددهم، إنمـا يكونـون ضحية معلومات خاطئة. ومع ذلك فان خطأ التصور شائع ويوجه جانباً كبـيراً مـن السـلوك البشري في مجال الأمن)[4].

---

(1) سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الأمن والأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد5، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص51.

(2) محمد الأمين الشمري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، أكاديميـة نـايف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، الرياض، 2000، ص ص18-19.

(3)See: Oxford World Power, Oxford University press, Eleventh impression, UK, 2004, P671.

(4) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسـتراتيجية، ابـوظبي، 2009، ص 269.

كما يتحدد الأمن(بواسطة التهديدات التي تُشكل تحدياً له)[1]. ويتمثل الأمن في جوهره العسكري بجملة التدابير التي تُتخذ من أجل التمكن من تنفيذ عملية أو حملة عسكرية دون التعرض للمفاجأة بفعل حركة غير متوقعة يقوم بها العدو[2]. والأمن هو قبل كل شيء مهمة تكتيكية، وتسلم لطليعة الجيش التي يجب أن تؤمن الاستكشاف في العمق إن أمكن من اجل تزويد القيادة بالمعلومات، ومن أجل حماية معظم القوات من عمل غير متوقع يقوم به الخصم وهذه المهمة تسمى التغطية. والأمن هو مقدمة ضرورية لكل عمل تكنيكي، فالتورط لا يكون فوق أرض مجهولة قبل أن تنكشف من قبل. فالقائد لا يتقدم بجيشه في مسيرة إلى الأمام دون أن يكون قد أمن الحراسة على الجانبين، وعندما لا تتخذ مثل هذه التدابير، وعندما لا تكون مهمة الأمن مؤمنة، فالتعرض للمفاجأة تكون عواقبها كارثية في معظم الأحيان[3].

فالأمن من حيث الاصطلاح ثابت لا يتغير، ولكن ربما يكون التغيّر في توجهاته وأساليبه، طالما تغيرت الظروف التي يتعامل معها[4]. كما انه لا يقتصر على رؤية ذاتية أو

(1) نجلاء ثامر محمود شكر، الاتحاد الأوروبي ومستقبل النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص193.

(2) See:Joseph S.Nye,Jr. and Sean M. Lynn-Jones, International Security Studies:A Report of a Conference on the State of the Field, International Security, Vol.12, No.4, The MIT Press, 1988, pp6-7.

(3) تيري دي مونبر يال وجان كلين، موسوعة الاستراتيجيا، ترجمة علي محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص274.

(4) ينظر: جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص16.

خاصة، ولذلك فقد تعـددت تعريفـات ومـدركات مـن تعـرض لجـوهر الأمـن[1]. وتنوعـت الدلالات التي تُشير إلى مفهوم الأمن باختلاف القضايا التي تدخل ضمن نطاقه[2].

يرمـز الأمـن إلى الحمايـة مـن خطـر الجريمـة والجـوع والمـرض والبطالـة والتلـوث وانتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة. ومن ثم يُعد مفهوم الأمـن مـن المفـاهيم متعـددة الجوانب والأُطر (Multi-dimensional concepts) ويتكـون مـن عـدة حلقـات مترابطـة ومتداخلة مثل الأمـن الغـذائي، والأمـن المـائي، والأمـن البيئـي، والأمـن الاجتماعـي، والأمـن الاقتصادي، والأمن الثقافي، والأمن الوطني إلخ... وإذا لم تؤمن أي من هذه الحلقـات أمكـن من خلالها اختراق أمن المجتمع والإضرار بمصالحه[3].

وفكرة الأمن ترتبط بفكرة السلطة القـادرة عـلى التـدخل لحمايـة الأمـن ومواجهـة التحديات الداخلية والخارجية. يرتبط الأمن لدولةٍ أو أمةٍ ما كلياً بقوتها العسكرية القـادرة على صون أمنها من كل خطر. إن هذه القوة أو القدرة ليست وحدها التـي تحمـي الأمـن، فالأمن يحتاج أيضاً إلى قدرات سياسية واقتصادية وعلمية. إن القدرة العسـكرية هـي جـزء من كُل. فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانـت عـاجزة عـن تـأمين الحـد الأدنى مـن استقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى مـن العدالـة والمسـاواة والتنميـة. يـؤدي انتهـاك الحقوق والحريـات، وغيـاب المبـادئ الديموقراطيـة، وشـدة الظُلـم الاجتماعـي، والاسـتئثار بالحكم، في كثير من الأحيان، إلى تعريض الأمن للخطر(وتقويض مرتكزات السلام الذي يقوم على صيانة الأشخاص وممتلكاتهم)[4].

(1) For more information see: Nicholas.D.Anderson, Re-redefining"International Security ", Georgetown University:
https://www.du.edu/korbel/jais/journal/volume4/volume4_anderson.pdf

(2)Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Vol.35, No.1, United States, 1991, p3.

(3) صديق الطيب منير محمد، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، جامعـة الملـك سـعود، الريـاض، 2008، ص2.

(4) See: James Ostrowski, does democracy promote peace?, University of New York, New York, 2002, p5.

وبما أن العلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي علاقة جدلية، فقد يُسفر عدم الاستقرار الداخلي أحياناً عن حدوث تدخل خارجي من شأنه الإساءة إلى استقلال الدولة وفق المفاهيم الحديثة وتعريض أمنها للخطر[1].

بمعنى يكمن جوهر الأمن في إنه المطلب الأساس للأفراد والمجتمعات والدول والمجتمع الدولي، فهو المُحرك لنشاطاتها والمتغير الحاكم لعلاقاتها وتفاعلاتها، لان المرادف للأمن هو تهديد الوجود وتعريض أركانه ومقوماته وشروط استقراره للخطر. لذلك يرى الباحث بان الأمن هو عملية البحث عن المحافظة على الوجود بكل تجلياته وتقويض ما يعترضه من تحديات.

المطلب الثالث: الإدراك العربي الإسلامي لماهية الأمن

لقد أُجهد واجتهد الفكر الإنساني العربي والإسلامي في معالجة موضوعة الأمن، فصاغوا مجموعة من الأفكار والتصورات التي شكلت رؤية عربية إسلامية مميزة نسبياً ومركزة لماهية الأمن، وقد مثلت عُصارة الإدراك العربي الإسلامي للأمن ومفاهيمه وأبعاده. بمعنى أنهم وضعوا تأصيلاً فكرياً لماهية وجوهر الأمن.

وإذ يرى البعض بأن مفهوم الأمن في الفكر السياسي العربي الإسلامي لا يخرج في دلالاته العامة عن المفهوم اللغوي والمفهوم الأصولي له، إذ يُعد تعبير عن عدم الخوف وغياب التهديد الشامل لمختلف المجالات[2]، لكن عدم الخوف في الإدراك العربي الإسلامي يأخذ منحى خاص، يقوم على تحقيق الطمأنينة في كل ما له صلة بالتعبير عن الوجود السياسي في المجتمع المُسلم. وهذه الطمأنينة تعني بدورها أمرين متكاملين[3]:

(1) ينظر: محمد المجذوب، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، دار الطليعة، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.mokarabat.com/s6061.htm

(2) كوثر عبدالله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل وأبعاده في مختلف شؤون الحياة، معهد المرأة للتنمية والتدريب، الكويت، 2007، ص ص5-6.

(3) مصطفى محمود منجود، مصدر سبق ذكره، ص63.

أولاً: إيجاد التوازن بين من يُمارس السلطة الشرعية ومن يخضع لها بموجب مبدأ الطاعة في المعروف، وبذلك لا تسعى السلطة إلى تقديم حقوق الحاكم فقط، بل الالتزام بحقوق المحكوم وتوفير قنوات الاتصال بينهما سواء كان اتصالاً نظامياً أم حركياً أم فكرياً.

ثانياً: كفالة الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب عليها اضطراب في الأوضاع السائدة في المجتمع السياسي بما يعنيه من تقويض للطمأنينة والاستقرار في الدولة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق، الأمن في الفكر العربي والإسلامي يعني مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدول والشعوب الإسلامية بما يُمكنها من الحفاظ على العقيدة الإسلامية ورموزها وتاريخها وقيمها من الأخطار الداخلية والخارجية، ويتطلب ذلك استثمار مواردها وتنمية اقتصادها وتعزيز قدراتها بما يُهيئ لها القوة والإمكانية للدفاع عن العقيدة الإسلامية[1].

وعليه فالترابط بين العروبة والإسلام يُعد أحد الملامح الاساسية التي تُحدد ماهية الأمن وفق الرؤية العربية والإسلامية بوصفهما متلازمين، إذ إن الرسالة الإسلامية خاطبت العرب قبل غيرهم، وعملت هذه الرسالة على ضم العرب في فكر واحد وعقيدة واحدة بعد أن رفضت بعضها وهذبت البعض الآخر وطورت ونمت الكثير منها[2].

فالأمن وفق البنية الفكرية للدولة الإسلامية هو تأمين كيان الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي ومن يعيشون ضمنها ضد الأخطار التي تُهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع. وقد حرصت الشريعة الإسلامية على أن تحفظ للناس المقاصد الضرورية الخمس وهي حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل،

---

(1) ينظر: صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي: دراسة في التحديات الجيوبوليتيكية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص10.

(2) جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1993، ص ص18-19.

أي حفظ حقوق الأفراد وضمان عدم التعدي أو الاعتداء، كل هذا لكي توفر الأمن للإنسان في الدولة الإسلامية[1].

وعليه ارتبط الأمن بالحاجات الاساسية للإنسان من تأمين مستلزمات البقاء وتبديد هواجس الخوف والسكن والسكينة وربطهما بالإيمان بالله. فيقول جَلّ في علاه (**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ {3/106} الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ {4/106}**)[2].

(**وَكَانُواْ يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ {82/15}**)[3] (**ادْخُلُوهَا بِسَلاَمٍ آمِنِينَ {46/15}**)[4].

ويرتبط الأمن بالخوف وهو اكبر مهدد لبقاء الإنسان. قال تعالى (**وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ {112/16}**)[5].

ويقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم(المسلم من سلِم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم)[6]. ويؤكد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع(دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا أَلا هَلْ بَلَّغْتُ؟ "قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: "اللَّهُمَّ اشْهَدْ").

وفي موضع آخر، يقول عليه الصلاة والسلام(من أصبح منكم آمنا في سربه(نفسه)، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا)[7].

---

(1) مصطفى إبراهيم عيسى، الأمن الشامل، مجلة الأمن والحياة، العدد 359، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013، ص46.

(2) سورة قريش، الآية(3) و(4).

(3) سورة الحجر، الآية(82).

(4) سورة الحجر، الآية(46).

(5) سورة النحل، الآية(112).

(6) ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص21.

(7) مصطفى إبراهيم عيسى، مصدر سبق ذكره، ص46.

كما ترسخ الجانب الأمني في مدركات العرب وأُدباءهم وشعرائهم على مرّ العصور، وقد نتج ذلك على شكل مجموعة من السلوكيات والأفعال والرؤى، ومن أبرزها الخطب والأبيات الشعرية، إذ يقول أبو الطيب المتنبي في سياق تجسيد مكنونة الأمن ما يأتي[1]:

وربما زاد على عمره | وازداد في الأمن على سربه

ويذكر ابن منقذ في كتاب البديع في نقد الشعر مما يقترب من جوهر الأمن ومكنونته في البيت الشعري الآتي[2]:

فإنك أحلى في فؤادي من المُنى | وأطيب طعماً في فؤادي من الأمن

كما يربط العرب بين الأمن والعدل، فهما صنوان لا يمكن الفصل بينهما ويدعم احدهما الآخر، ويجسد هذه الحقيقة الشاعر عبد الحسين الازري في قوله الآتي[3]:

لا يستتب الأمن في سفك الدما | ما لم يعن عدلٌ على استتبابه

وفي مقاربة أخرى، يربط البصري بين الأمن وتحقيقه واقتران ذلك بوجود الجيش، إذ قال من جملة ما قاله عن الأمن ما يأتي[4]:

وتلبسون ثياب الأمن ضاحيةً | ولا تَجمعون، وهذا الليثُ قد جمعا

---

(1) الثعالبي، أبو الطيب المتنبي ماله وما عليه، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول، 2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:
www.arpoetry.com

(2) ابن منقذ، البديع في نقد الشعر، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول،2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:
www.arpoetry.com

(3) عبد الحسين الازري، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول،2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:
www.arpoetry.com

(4) البصري، الحماسة البصرية، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول، 2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:
www.arpoetry.com

ليس هذا فحسب، بل عمل العرب على توضيح العلاقة بين الـزمن وعمليـة تحقيـق الأمن التي تتطلب التأني وعدم التعجل، وفي هذا السـياق يـذكر القـاضي التنـوخي في كتابـه المستجاد من فعلات الأجواد ما يأتي(1):

تراه في الأمن في درع مضاعفةً　　　لا يأمن الدهر أن يدعي على عجل

وهنا يمكن تصنيف عناصر الأمن في الفكر العربي الإسلامي وفق المرتكزات الآتية(2):

اولاً: العناصر الجغرافية الطبيعيـة: ويتمثـل بـالظروف الجغرافيـة الطبيعيـة للعـالم الإسلامي، كالموقع الجغرافي والتركيب الجيولوجي وشكل ومساحة العـالم الإسـلامي وأشـكال السطح والظروف المناخية والموارد المائية.

ثانياً: العنـاصر البشريـة: وتتضـمن حجـم ونمـو السـكان للعـالم الإسـلامي والتوزيـع الجغرافي للسكان والتركيب العمري والاقتصادي والاجتماعي للسكان، كـما تتضـمن الهجـرة والحركات السكانية الأخرى.

ثالثاً: العناصر الاقتصادية: وتشتمل عـلى مـوارد الـثروة الاقتصـادية للعـالم الإسـلامي والقطاعات التي يتكون منها اقتصاده، ومعدل النمو الاقتصادي، والاستثمار الـوطني للـثروة المعدنية، وحجم القوة العاملة.

رابعاً: العناصر السياسية: ويقصد بها طبيعة النظام السياسي الإسلامي وكيفيـة صـنع القرار السياسي والعلاقات الدولية مع الدول والمنظمات الدولية.

خامساً: العنـاصر العسـكرية: وتتمثـل بحجـم القـوات المسـلحة في العـالم الإسـلامي وكيفية إعدادها وتدريبها وتسليحها والتصنيع العسكري في العالم الإسلامي وحجم اسـتيراده من المعدات العسكرية والاتفاقيات العسكرية بين دول العالم الإسلامي.

(1) القاضي التنوخي، المستجاد من فعلات الاجواد، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالـد دبـاس المـولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول، 2009، عبر شبكة المعلومات الدولية: www.arpoetry.com

(2) ينظر: صباح محمود محمد، مصدر سبق ذكره، ص11.

الفكرة التي يُمكن استنباطها من المفهوم العربي الإسلامي للأمن انه صار امتداداً للطمأنينة في حركة الوجود السياسي بين الحاكم والمحكوم في العالم الإسلامي. وهذا يُضفي على الأمن عدة دلالات مهمة: الأولى: الأمن بهذا المعنى لا ينفصل عن العمران الإنساني. والثانية: إن الأمن جوهر السياسية الشرعية وهو مادة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. والثالثة: ارتباط الأمن بالسلوك السياسي الصادر عنها. والرابعة: وجود نظام للعقوبة وهو ضروري للحفاظ على الأمن في علاقة قطبيّ الوجود السياسي. والخامسة: اعتبار الأمن ضمن وظائف الدولة الإسلامية[1].

خلاصة لما تقدم، فان الفكر العربي الإسلامي وضع مجموعة من التصورات والأفكار التي تتناول بالبحث والتحليل ماهية الأمن وعناصره ومرتكزاته، وحدد طرق تحقيقه من خلال السياسة الشرعية التي توجب على الدولة تحقيقه وصيانته لمواطنيها بوصفه من المرتكزات الاساسية لقيام الدولة الإسلامية والعيش بأمان وسلام.

المطلب الرابع: الإدراك الغربي لماهية الأمن

لقد ارتبط مفهوم الأمن في الإدراك الغربي بمفهوم الدولة، وعُد الأمن أحد أسباب نشأة الدولة. وقد ميز توماس هوبز[*] بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، ورأى أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة. والبحث عن

---

(1) ينظر: مصطفى محمود منجود، مصدر سبق ذكره، ص63.

(*) يُعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة لاسيما في المجال القانوني، إذ كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ فقيهاً قانونياً ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي. كما عُرف بمساهمته في التأسيس للكثير من المفاهيم التي أدت دوراً كبيراً ليس فقط على مستوى النظرية السياسية، بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم العقد الاجتماعي. ويعد هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم. كما أكد على الطبيعة الشريرة للإنسان. ينظر: توماس هوبز، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://ar.wikipedia.org/wiki2

الأمن دفع البشر إلى الاندماج في مجتمعات من خلال العقد الاجتماعي تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة[1]. ويعتقد توماس هوبز إن هذه السلطة المركزية (الدولة) أُنشأت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[2].

وهناك تعريفات عدة في الفكر الغربي تناولت الأمن بالبحث والتحليل، ففي دائرة المعارف البريطانية عُرف بأنه(حماية الأمة من خطر القهر على يد القوة الخارجية، أو دفع العداوات على دولة معينة والمحافظة على كيانها وضمان استقلالها ووجودها الهيكلي والعمل على ضمان استقرار أحوالها الداخلية)[3].

وأُجهد الفكر الغربي من أجل إيجاد تعريف للأمن ووضع اللبنات الفكرية لهذا المصطلح[4]، التي تجعل المتخصص في الدراسات الإستراتيجية يتعرف على ما الذي يعنيه الأمن ووصف مرتكزاته الاساسية. **ومن أهم المفكرين الذين حاولوا أن يؤسسوا لفكرة الأمن من خلال وضع بعض الأفكار التي تُشكل إسهاماً فكرياً ترك أثره في صياغة وبلورة جوهر الأمن في العلوم الإستراتيجية وهم كما يأتي[5]:**

---

(1)For more information see: Sujit Lahiry, Concept of security :A theoretical analysis, Journal of peace studies, Vol.11, issues 4, October-December 2004: http://www.icpsnet.org/description.php?ID=335.

(2) سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص10.

(3) غانم محمد صالح، أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوربية، مجلة العلوم السياسية، العدد36، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص52. وكذلك ينظر: انور ماجد عشيقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص ص26-27.

(4)For more information see: Michael Sheehan, International security: An analytical survey, Lynne Rienner, United States, 2005, pp1-4.

(5) اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص14.

1- **والتر ليبمان(Walter Lippman)**: يرى إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الإنسانية، إذ كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صيانة هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب.

2- **ارنولد وولفرز(Arnold Wolfers)**: يعرف الأمن بأنه يتمثل في(عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة)[1]، أما من وجهة نظر ذاتية، فيعني(عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر)[2]. لا بل يُشير إلى(غياب الأخطار والتهديدات وعوامل الضعف والمخاوف)[3].

3- **باري بوزان(Barry Buzan)**: تمثل عصارة تفكيره عن الأمن قوله بأنه(في حالة الأمن يكون النقاش دائراً حول السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فان الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي. ففي كتابه الموسوم الشعب والدولة والخوف(عمل على تقسيم الأمن إلى ثلاثة مستويات هي الفرد والدولة والنظام الدولي، وأكد على ترابط المستويات الثلاثة مع بعضها)[4].

4- **بوث وويلر(Booth and Weeler)**: ويرى بأنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر.

---

(1)David A. Baldwin, The Concept of Security, Review of International Studies, Vol.23, No.1, Cambridge University Press, 1997, p13.

(2)For more details See: Svetlana Cebotari and Ion Xenofontov, Theoretical-methodological approaches to the regional security, Lumen Publishing house, Postmodern openings, year2,Vol.7, 2011, p18.

(3)Hans Gunter Brauch, Concept of security: challenges, vulnerabilities and risk, Hexagon on human and environmental security and peace, springs verlag Berlin Heidelberg, 2011, p61.

(4)See:Marianne Stone, Security according to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, Security discussion papers series1,Columbia University, School of international and public affairs, New Work, Spring9, 2009, p3.

5- **وليم بروس(William Bruce):** يرى بان(الأمن يرتبط بمجموعة من المعطيات الناجمة عن الأمن وانعدام الأمن وهي الآتي: الأمن بوصفه هدف أسمى، وانعدام الأمن بوصفه استجابة غريزية للتهديدات الخارجية، وانعدام الأمن الناجم عن الموقف الخارجي، انعدام الأمن المتأتي عن المنافسة والشعور بالنقص، والأمن الذي يُعزى إلى التهديد الضمني، وغياب الأمن المتأتي من المعتقدات لاسيما الدينية منها، وانعدام الأمن المتأتي من المرتكزات المعادية للتطور الشخصي، وانعدام الأمن بوصفه أحد أسباب السلوك الناجم عن الأمراض النفسية، وأخيراً وليس آخراً انعدام الأمن المتفاقم نتيجة الموقف والسلوك المترابطين)[1].

6-**باول روا(Paul Roe):** يعرف الأمن بأنه(يتمثل في تامين الاحتياجات الإنسانية بمختلف صنوفها ومواجهة مهددات الوجود)[2].

واستناداً على ما تقدم، فان مفهوم الأمن ازداد الاهتمام به بصورة جلية في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين نتيجة التطورات العلمية الكبيرة التي وفرتها البيئة الدولية الجديدة لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة[3] وتغيّر معالم المدركات العالمية. ومنذ ذلك الوقت مرّ حقل الدراسات الأمنية بأربع مراحل مثلت التأصيل الفكري لمكنونة الأمن في الفكر الاستراتيجي الغربي. ويمكن تركيز ما ترشح من أفكار حول الأمن من هذه المراحل بما يأتي[4]:

---

(1)William Bruce Cameron and Thomas.C.McCormick, Concepts of Security and Insecurity, American Journal of Sociology, Vol.59, No.6, The University of Chicago Press, 1954, pp556-568.

(2)Paul Roe, The 'Value' of Positive Security, Review of International Studies, Vol.34, No.4, Cambridge University Press, 2008, p779.

(3)See: Stephen L. Cimbala, Nuclear Weapons and strategy: US nuclear policy for twenty first century, Routledge, New york, 2005, p45.

(4) ينظر: احمد محمد ابو زيد، التنمية والأمن: إطار نظري، في كتاب: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص ص226-227.

المرحلة الأولى: المرحلة التقليدية: تم تعريف الأمن فيها بوصفه صورة التهديد الذي تواجهه الدول من منظور إستراتيجي وعسكري، أو الذي يواجههُ النظام الدولي مـن منظـور احتمالات حل الصراعات الدوليـة وتجنبهـا أو الانتصـار والحـروب[1]. ومـن أهـم المقتربـات المفاهيمية المتعلقة بالأمن خلال هذه المرحلة هي الردع والمُعضلة الأمنية. وقد تجسد(ذلك من خلال المقتربات الفكرية الواقعية وتوازن القوى)[2].

المرحلة الثانية: المرحلة التحويلية: لقد ظلت هـذه المرحلـة قائمـة عـلى الافتراضـات التقليديـة للـواقعيين، إلا أنهـا قامـت بتوسـيع نطـاق البحـث وطورتـه باسـتخدام منـاهج ومقتربات متنوعة. وان عاب عليها أنها لم توجه أي انتقادات لهذه المرحلـة، وقامـت بتبنـي الافتراضـات والمفـاهيم والمنـاهج والوظـائف نفسـها ولم تحـاول تقـديم جديـد في مجـال الدراسات الأمنية.

المرحلـة الثالثـة: المرحلـة البديلـة: تـم التركيـز خلالهـا عـلى دراسـة ظـاهرة غير متجانسة ومتعددة الجوانب مثل "الأمن القـومي" وحاولـت هـذه المرحلـة الـربط بين المرحلتين السابقتين عن طريق دمج الخصـائص والسـمات العامـة لكلـيهما في إطـار واحد متماسك، وذلك عن طريق ربط مفهوم الأمن مـع مسـتويات أخـرى متداخلـة، مثـل الأمن البنائي، وامن النظام والأمن الاستراتيجي. وتواجه الدول مـن هـذا المنظـور تهديـدات مـن الأعـلى(مبـادرات وسياسـات وأفعـال هجوميـة عدوانيـة)، ومـن الأسـفل(ضـغط الأفـراد والجماعـات والمـنظمات عـلى الدولـة والحـرب الأهليـة والثـورات وغيرهـا)، أو

(1)For more information see: Joseph A. Camilleri, Security: Old Dilemmas and New Challenges in the Post-Cold War Environment, GeoJournal, Vol.34, No.2, Springer, 1994, p135.

(2)Tobias I. Nischalke, Alignment and Regional Community in Southeast Asia: ASEAN Diplomacy from 1967-1999, A thesis, University of Canterbury, 2000, p16.

إستراتيجية(توسع وعدوانية الدول الأخرى نتيجة البيئـة الأمنيـة الإسـتراتيجية الدوليـة بعـد الحرب الباردة)[1].

المرحلة الرابعة: المرحلة الشاملة: بدأت بوادرها منذ ظهور تقريـر التنميـة البشريـة الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام1994[2]، الـذي دعـا فيـه إلى إلقـاء الضـوء على أمن الإنسان بوصفه أهم القيم الواجب الحفاظ عليها وتأمينها والدفاع عنها[3]، إذ بـدأ العلماء يركزون على دراسة متغيرات غير عسكرية وآثارها في الدولـة مثـل الفقـر والتخلـف والأمراض والأوبئة والتغيرات البيئية والتلوث البيئي والأمن الشخصي الخ...بصورة تجعل من الإنسان محوراً للدراسات الأمنية و(تحديداً الأمن الإنساني الشامل الـذي يكمـن جـوهره في الآتي: أولا: إن الأمن للشعب وليس فقط للإقليم، ثانياً: الأمن للأفراد وليس فقط للأمم، ثالثاً: الأمن يتحقق من خلال التنمية وليس من خلال التسلح، رابعاً: الأمن للسـكان في أي مكـان لاسيما في بيوتهم ووظائفهم ومجتمعـاتهم)[4]، وأخـيراً ولـيس آخـراً فـالأمن لـيس للـدول أو النظام الدولي كما ظل سائداً طوال المراحل الثلاثة السابقة في الدراسات الأمنية.

وقد عرّفت لجنـة الأمـن الإنسـاني عـام2006 الأمـن بأنـه(يتمثـل في دمـج النـواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئيـة، فهـو يشـمل التحـرر مـن تهديـدات الضرر الجسدي، ومن العنف، والجريمة والحرب. كما يعني وجود وصـول مسـتقر وموثـوق

---

(1)For more information see: Anil Kumar, New security concept of china, IPCS special report 125, Insitute of peace and conflict studies, China research program, 2012, p2.

(2)See:Judith Large and Timothy D. Sisk, Democracy, Conflict and Human Security: Pursuing Peace in the 21st Century, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2006, p17.

(3)For more information see: Hitoshi Nasu, The expanded conception of security and international law: challenges to the UN collective security system, international security, Vol.3:3, Amsterdam University, Amsterdam ,2011, p3.

(4)Julie MacArthur, A Responsibility to Rethink? Challenging Paradigms in Human Security, International Journal, Vol.63, No.2, Sage Publications, Ltd. and Canadian International Council, 2008, p425.

إلى الموارد، والقدرة على الإحساس بالأمان من الكوارث الطبيعية والبشرية، والقدرة على تخفيف حدة الصدمات والضغوط والتجاوب معها. والموارد البيئية هي جزء هام من أرزاق ملايين الناس، وعندما تُهدد التغيرات البيئية هذه الموارد، فإنها تهدد أيضاً أمن الناس. وفي قلب التنمية المستدامة يكمن التوازن الدقيق بين أمن الإنسان والبيئة)[1].

ورغم هذا التطور والتنوع لمفهوم الأمن إلا انه يبقى من المفاهيم ذات الدلالات المتعددة في الدراسات الإستراتيجية. فلكل حضارة أو فلسفة إنسانية إدراكاً للأمن، وربما يختلف عن غيرها انطلاقاً من المنظار الفكري الذي تنطلق منه في طريقة حكمها على الظواهر.

نتيجة تميز العلوم الإنسانية بدرجة كبيرة من اللايقين، فان عملية تحديد ماهية الأمن شهدت اجتهادات فكرية متنوعة تحاول جميعها الاقتراب من جوهره. ورغم تعدد الرؤى فان هناك اتفاق على إن الأمن يُفهم بدلالة منع التهديد وبناء المعالجات الآنية والمستقبلية والعمل على الحد من تعاظم التحديات.

(1) ينظر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحد للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية(GEO-4)،2007، ص ص17-18.

المبحث الثاني

ماهية الأمن الدولي

لم يكن الأمن الدولي يحظى باهتمام الباحثين في الدراسات الإستراتيجية والدولية حتى القرن العشرين، ويأتي ذكر كلمة الأمن ضمن سياق عام ليس هناك دلالة ترتب مسؤوليات على استخدامه، ومرد ذلك إن الأمن الدولي بمضمونه التقليدي وغير التقليدي وفق المفهوم المتداول ومجالاته لم يكن متداول من قبل، لا بل انه أُهمل بشكل كبير[1]. ويرجع عدد من المفكرين عملية ظهوره إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بدأ الأكاديميون بمحاولة وضع أُسس ومرتكزات هذا العلم بوصفة مجال مُهم لسبر غور التفاعلات العالمية[2]. ففي مجال الأمن الدولي سعى القادة والأكاديميون لتجنب ذلك بحصر نقاشهم حول الأمن في مجموعة ضيقة من الأمور، وهم بتصويرهم هيمنة الفلسفة الواقعية اتجهوا غالى تعريف الأمن وفق الرؤية التقليدية بأنه(أمن الدول القومية وحماية مصالحها وسيادتها من التهديدات العسكرية)[3]. وان الأمن يعد الركيزة الاساسية للدولة، بينما تمثل القضايا الأخرى مثل البيئة والاقتصاد ركائز ثانوية[4].

وعلى مدى الخمس والعشرين عاماً الماضية سعى كثيرون في الأوساط الأكاديمية بصورة متزايدة لتنفيذ هذا التعريف، إذ سعوا لتوسيع معنى الأمن وتعميقه ليتغير مدلول الدراسات الأمنية من الدول إلى الأفراد وتضاؤل البعد العسكري للأمن بشكله

---

(1)For more information see: David. A. Baldwin, The concept of security, British international studies association, Review of international studies, No23, 1997, pp8-9.

(2)Steven E. Miller, International Security at Twenty-Five: From One World to Another, international Security, Vol.26, No.1, The MIT Press, 2001, pp5-6.

(3)Gary King and Christopher J. L. Murray, Rethinking Human Security, Political Science Quarterly, Vol. 116, No.4 , The Academy of Political Science, 2002, pp588.

(4)Steven Rothman, Explaining the International Agenda: Frames and Power in Politics, the Graduate School and the University of Oregon, Department of Political Science, 2009, p63.

التقليدي[1]، وللاعتراف بان التهديدات الرئيسة لأمن معظم الأشخاص في العالم لا تأتي من الحروب فقط ولكن من مشاكل أخرى[2]. كما أن (المقاربة الأمنية انتقلت من التفاعل بين الدول إلى التفاعل بين الأعراق والطوائف)[3].

يُعد الأمن الدولي وحدة أساسية ومهمة من وحدات التحليل في الدراسات الإستراتيجية والأمنية لاسيما بعد الحرب الباردة وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين[4]، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما إن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به[5].

بدأ الميل نحو مفهوم دولي للأمن بعد إدراك دولي بان الأمن ضرورة يشترك في صياغته المجتمع الدولي، وبعد أن بات مفهوم الأمن يشمل الأرض والبحار والمحيطات والفضاء والبناء الافتراضي العام كالبنية التحتية المعلوماتية، مما جعل مُهددات الأمن عالمية وتتطلب حلولاً عالمية مشتركة، لان التعدي على البيئة أو انفجار نووي معين سوف يؤثر على جميع الدول ولا تنحصر تأثيراته على أطراف بعينها فدفعت هذه الحقيقة إلى

(1)For more information see: Martin C. Mcguir, The Revolution in International Security, Challenge, Vol.33, No.2, M.E. Sharpe, 1990, pp4-10.

(2) ينظر: بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص270.

(3)Jonathan M. DiCicco and Jack S. Levy, The Power Transition Research Program: A Lakatosian Analysis, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003, p119.

(4)See: Carl Kaysen and others, Report of the Committee on International Security Studies, Records of the Academy :American Academy of Arts and Sciences, No, 1999, p23.

(5) لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008، ص20.

تجاوز بعده العسكري إلى الأمن البيئي على سبيل المثال[1]، وكذا الحال عند نشر فايروس معين يُهدد جميع المستخدمين في العالم ويعرض القاعدة المعلوماتية للدول والمؤسسات والمنظمات الدولية للخطر، لذلك ازدادت الشراكة الدولية في الأمن مما يستدعي مزيداً من العولمة للقوانين. فلم يعد التركيز على البعد الوطني في الأمن كافياً بل أصبح التركيز على الأمن الدولي، وأصبح هناك إدراك دولي للمسؤولية الأمنية في العالم[2].

وهنالك من ذهب أبعد من ذلك بتأكيده على ضرورة الانتقال من الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية الدولية وتأكيد الهيمنة للدراسات الأمنية على الدراسات الإستراتيجية في الشؤون الدولية ومن أهم دعاة هذا الاتجاه لورنس فريدمان في بحثة الموسوم:الأمن الدولي: تغّير الأهداف(International Security:Changing Targets) المنشور في مجلة السياسة الخارجية المعروفة عالمياً[3].

ومنذ ذلك الحين، اتسع مفهوم الأمن غير التقليدي أو ضاق، بحسب كل حالة وما يتوافر من عناصر التهديد، وكذلك بحسب طبيعة الوحدة التي تتعرض للتهديد، والتي قد تمتد من مستوى الإنسان الفرد إلى الدولة وكوكب الأرض ذاته كموئل للحياة، وفي هذا السياق، **يمكن أن نلمح عدة سمات باتت تميز مفهوم الأمن غير التقليدي، لعل أهمها[4]:**

1- بروز اتجاه يدعو إلى درجة أعلى من الضبط المفاهيمي لتمييز مفهوم الأمن التقليدي عن مفاهيم أوسع نطاقًا، مثل الأمن الإنساني الذي(يرتبط جزء كبير منه

---

(1)See:Lis.St.Jean, The changing nature of international security: the need for an integration definition, Carleton University, Norman Paterson school of international affairs, Canada, without date, p2.

(2)ذياب موسى البداينة، مصدر سبق ذكره، ص27.

(3)Lawrence Freedman, International Security: Changing Targets, Foreign Policy, No.110, Special Edition, Washington post and Newsweek Interactive, 1998, pp51-53.

(4) ينظر: محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص ص86-87.

بالرفاهية لجميع السكان)[1]، ويندرج فيه جميع جوانب الأمن غير التقليدي وغيرها[2]، واستند ذلك الاتجاه بشكل رئيس على واقع ازدياد جسامة التهديدات غير التقليدية للأمن التي تمس الوجود الإنساني ذاته، وغير ذلك.

2- بدأ يتأكد أن هذا الاتساع في مفهوم الأمن لا يعكس تحولاً بين نقيضين، وإنما يمكن أن يوجد كلا النمطين من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، بشكل متزامن، لان الواقع أكد حقيقة إن أحدهما قد يغذي الآخر ويفاقمه، فضلاً عن أن التصدي لأحدهما، تقليديًا كان أو غير تقليدي، وتحقيق الأمن في مواجهته، قد يكون مرتبطًا، في أحيان كثيرة، بتحقيق الأمن في مواجهة التهديد الآخر. وفي المقابل، قد يؤدي العجز عن مواجهة تهديد غير تقليدي إلى صراعات تقليدية بين الأطراف المختلفة في محاولة من كل منها لدرء خطر التهديد غير التقليدي. وبذلك(أستقر في منطق تفكير الدوائر الأكاديمية والسياسية أن الأمن، تقليديًا كان أو غير تقليدي، هو متكامل بطبيعته سواء كانت الدولة مُمثله الأساس أم الفاعلين من غير الدول، سواء كان صلباً أم مرناً، أي بمعنى تقليدياً أو غير تقليدي)[3].

3-نتيجة العامل السابق، استقر في مختلف الأدبيات الخاصة بالأمن غير التقليدي أنه لا يمثل قطيعة مع الدولة، ولا يعني علاقة تضاد أو مواجهة مع الدولة والمجتمع. فالدولة تُعد شرطًا ضروريًا لتفعيل آليات مواجهة الأمن غير التقليدي، بعبارة أخرى، فالأمن غير

---

(1)Roland Paris, Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?, International Security, Vol.26, No.2, The MIT Press, 2001, p87. And also see: Zaryab Iqbal, Health and Human Security: The Public Health Impact of Violent Conflict, International Studies Quarterly, Vol.50, No.3, Wiley and The International Studies Association, 2006, pp632-633.

(2)For more information see: Rüdiger Graf, Between "National" and "Human Security": Energy Security in the United States and Western Europe in the 1970s, Historical Social Research, Vol.35, No.4(134), Center for Historical Social Research, 2010, p330.

(3)For more information see: The evolution of the concept of security, Framework document 5/2011, Spanish institute for strategic studies, principle analyst, Madrid, 2011, p4.

التقليدي لم يُعد يعني تهميش دور الدولة، ولكـن تعزيـزه في مجـالات تتجـاوز منظـور الأمـن التقليدي وتكامله مع بقية أدوار الأطراف المجتمعية الأخرى في هذا الإطار.

4- الأمن غير التقليدي لا يغفل دور القوة، بل يدعو إلى تقنينهـا وجعلهـا تتكامـل مع المجالات الأخرى لها للوصول إلى عالم يتمتـع بـالأمن الشـامل ومرتكـزاً عـلى الاعتماديـة الأمنية الدولية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعالم[1].

وعلى العموم، يُمكن الإقرار بـأن أي إدراك مفـاهيمي للدراسـات الأمنيـة لـن يتـأتى بتجاهل التبدلات الجوهرية التي طرأت على البيئة الإستراتيجية الدولية بعد الحرب الباردة وزيادة التحديات والمخاطر والتهديدات[2]، والتي سرعت في الانتقال إلى السياسـة العالميـة، وأفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب عديدة من مستويات البحـث في الدراسـات الأمنيـة[*]، لاسـيما مـا تعلـق بالفواعـل الأمنيـة ذات الـدلالات السياسـية والاقتصـادية[3]، والمسـتويات

---

(1)See:Otmar Holl, Concepts of comprehensive security, Oriental Institute of Vienna University, Vienna, 2011, p4.

(2)See:Vladimer Sulovic, Meaning of security and theory of securitization, Belgrade center for security policy, Serbia, 2010, p3.

(*) وسعت نهاية الحرب الباردة مجال مفهوم الأمن إلى المفهوم الحديث للأمن وظهر ما يسمى مفهـوم الأمـن الصـلب (Hard Security) والأمـن النـاعم(Soft Security)، فـالأمن الصـلب هـو الـذي يتميـز بالطابع العسكري، أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيـه كـل التحـديات التـي تواجـه الدولـة. ينظـر: فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة النهـرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص18. وكذلك: إبراهيم عرفـات، الأمـن في المنـاطق الرخـوة: حالـة آسيا الوسطى، في كتاب: قضايا الأمن في أسيا، تحرير ميتكيس والسيد حـوقي عابـدين، جامعـة القـاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة،2004، ص222. وكذلك ينظر:

See:Mingjiang Li, Soft power: Nurture not Nature, in book: Soft power: China's Emerging Strategy in international politics, edited by Mingjiang Li, Lexington books, united kingdom, 2009, p3.

(3)For more information see: Manu N. Kulkarni, Global Political and Economic Security: Wishes and Horses, Economic and Political Weekly, Vol.30, No.52, United States, 1995, pp3343-3345.

الأمنية، والأجندة الأمنية، **الأمر الذي أدى إلى تشكُل مضامين عديدة في الدراسات الأمنية، من أهمها[1]:**

1- تدفق الصفة الاندماجية التي تتسم بها السياسة العالمية نحو الاهتمام المتزايد بمستويات أمنية بديلة لمستوى الأمن الدولاتي، كالأمن المجتمعي(الناتج عن مخاطر التنوع المجتمعي نتيجة زيادة الوعي بالتناقضات بين الفئات الثقافية للمجتمع)[2]، والأمن الإنساني[3]، لأن ظاهرة الاعتماد المتبادل مع نجاح بعض التجارب التكاملية مثلما هو حاصل في الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى زعزعة المرتكزات التي قام عليها النظام السياسي المبني على أساس الدول كوحدات رئيسة في العلاقات الدولية وتراجعها أمام أطرٍ سياسيةٍ أكثر اتساع، بالشكل الذي يُثري حقل الدراسات الأمنية بوحدات ومستويات تحليلية جديدة.

2- تزايد الاهتمام بالمظاهر الأمنية الجديدة التي أفرزها تفكك الاتحاد السوفياتي وهي مظاهر تتعلق أساساً بحالة اللااستقرار، لاسيما(المتعلقة بالمعرفة التي مَثَلَ عدم امتلاكها بأنه يجعل الدولة غير قادرة على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة، فمن خلال هذه المعرفة تتمكن الدول من معرفة التهديدات والفرص من خلال جمع المعلومات وربط بعضها ببعض وتحليلها ومعرفة مدى تأثيرها على الأمن بمستوياته المتعددة)[4].

(1) خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11 سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008، ص ص29-30.

(2)Christoph Borgmann, Social Security, Demographics, and Risk, Springer Berlin Heidelberg, Germany, 2005, p3.

(3)For more information see: Gerd Oberleitner, Human Security: A Challenge to International Law?, Global Governance, Vol.11, No.2, Lynne Rienner Publishers, 2005, p185.

(4)See: Richard .K. Betts, Enemies of intelligence: knowledge and power in American National Security, Columbia University Press, United States, 2007, pp1-2.

3- التركيز على المجتمع العالمي كبديل للمجتمع الدولاتي على المستوى الوطني بسبب بداية نشوء مجتمع عالمي في مقابل تفكك الدولة الأمة نتيجة التغيرات المترتبة على تعاظم وتوسع نطاق العولمة.

ويذكر تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي لعام1995، عدداً من المبادئ لإقامة الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين منها: حق كافة الناس بالوجود الآمن وضرورة التزام الدول بحماية هذا الحق، وضرورة منع الصراعات والحروب كأهداف أساسية للأمن الدولي وتعزيز ظروف الحياة والنظم المعززة لها وإزالة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والعسكرية المُهدِدة لها، واستباق الأزمات وإدارتها قبل تصاعدها إلى صراعات مسلحة، وعدم استخدام القوة العسكرية كأداة سياسية مشروعة إلا بالدفاع عن النفس، وعدم تنمية القدرات العسكرية أكثر من الحاجة الوطنية، إذ يُعد الإفراط في ذلك تهديداً للأمن الدولي(1).

ويُشير الأمن الدولي وفق الرؤية القانونية إلى الآليات ذات الركيزة القانونية والتي صُممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث. ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات ذات صدقية إلى المعتدين الحقيقين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات صدقية إلى الضحايا الحقيقين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها عند الضرورة وقد تتراوح هذه التدابير بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال عسكرية، ويكمن أساس الفكرة في عقاب جماعي ضد المُعتدين من خلال استخدام قوة كبيرة جداً. وتتنازل الدول المنتمية إلى هذا النظام عن اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الناشئة بينها، ولكنها تعد في الوقت نفسه باستخدام القوة الجماعية ضد أي معتد. أما في المسائل الأخرى كافة فتبقى الدول كياناً صاحب سيادة(2).

---

(1) ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص22.
(2) ينظر: مارتن غريفش وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص81.

وهـذا يمثـل سـيادة المقتربـات الفكريـة الواقعيـة خـلال القـرن العشريـن مقارنـة بالمقتربات الفكرية الأخرى، إذ كانت النظرة إلى الأمن الدولي محددة ضمن إطـار مقتربـات الواقعية الفكرية[1].

فالأمن الدولي لا يتوقف على تحقيق الأمن بين الدول من الناحيـة السياسـية، وإنمـا المحافظة على الكوكب أمنياً يعد مسؤولية دولية، إذ إن مُهددات البقـاء للعـالم لا تميـز بـين دولة غنية وأخرى فقيرة، أو ناميـة ومتقدمـة، فمشـكلة الأوزون والتلـوث وأسـلحة الـدمار الشامل وتهديد الثروة النباتية والحيوانية والأسماك...الخ، كلها مُهددات تنـال مـن البشريـة جمعاء ومن الكوكب الذي يُمثل البشر أجمعـين[2]. إذ إن (أمـن الإنسـان لا يمكـن إن يُهـدد بالعنف المسلح، بل قد يتعرض أمنه إلى التهديد من خلال مهددات أُخـرى مثـل المهـددات البيئية المتمثلة بتراجع البيئة ونضوب الموارد ونقص المياه وغيرها)[3]. بمعنـى إن (التنـوع في مهددات الأمن الدولي قد غيرت من مكنونته ومتغيراته ومؤثراته المستقبلية)[4].

وبتفسير مفهوم الأمن الدولي بهذه الطريقة تكمن خطورة فقـدان التركيـز، نتيجـة تضارب إدراك الدول للخطر وطبيعته ومدى البعد الجغرافي ونطاقه وطريقة التعامـل مـع أسـباب الخطـر مثـل الاحتبـاس الحـراري ومـن هـو المُسـبب الحقيقـي. ورغـم الاخـتلاف الفكري، فقد اتجه علماء السياسة إلى تعريف الأمن الدولي بأنه حصيلة أو هـو مجموعـة أمن كل دولة عضو من أعضاء المجتمـع الـدولي مـن خـلال التعـاون والتنسـيق الـدولي في

---

(1)For more information see: Luis Bitencourt, New concept of security, Research paper presented at the OAS Foro Sobre la Seguridad en el Hemisferio (19-20 April), 1999, pp6-7.

(2) ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، مصدر سبق ذكره، ص22.

(3)Kerri-Anne Woods, Human rights and environmental sustainability in the context of globalization, dissertation, University of Glasgow, Department of Politics, 2007, p18.

(4)For more information see: Lamberto Zannier, international security in the 21st century: credible responses to real threats, OSCE security days:
http://www.osce.org/sg/91507?download=true

معالجة المشكلات والقضايا الأمنية بمجالاتها المتعددة[1]. كما أن طبيعة التحديات الأمنية في القرن الواحد والعشرين التي تواجهها الدول تؤثر في بعضها بعضاً[2].

يتميز الأمن الدولي كونه يتحقق في إطار بيئة دولية واسعة متداخلة، ومن ثم فان تأمينه فعلياً والمحافظة عليه وعلى بيئته الملائمة لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار عمل جماعي يشمل كافة الأطراف التي تعيش في داخل هذا الإطار، وبدون هذا الجهد الجماعي لا يمكن تحقيق أمن دولي بأبعاده الأفقية والعمودية، إذ انه يوفر الإطار المناسب والمشجع لتحقيق الأمن الدولي أو أعلى درجة ممكنة من الأمن الدولي.

فتحقيق الأمن الدولي بصورته المطلقة حالة مثالية يصعب تحقيقها في إطار عالمي يمتاز بتضارب الأولويات وتقاطع المصالح[3]. وتوفير أمن دولي ببعده الأفقي الذي نعني به الامتداد الجغرافي للشعور بالأمن أو الخطر، وببعده العمودي ونعني به نوعية الخطر المحتمل ومستوى جديته وتأثيره، لن يتحقق دون استشعار عالمي مشترك وجهد دولي. بمعنى إن الأمن الدولي له منظوران أهمها الآتي: أولهما: عالمية الإحساس بالخطر وعدم الأمن. وثانيهما: عالمية الأمن وضرورة العمل من اجل تحقيقه وحفظه[4].

وعليه يُعرف الأمن الدولي بدلالة الارتباط بالأمن الوطني بأنه(الحالة التي تكون فيها التفاعلات الدولية مُتناسقه وتكون جميع الدول محمية ضد العدوان والتهديد باستخدام القوة واستخدامها فعلاً أو الهجوم على سيادتهم الوطنية واستقلالهم السياسي، وبالمقابل شموله على زيادة الترابط بين العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية

---

(1) ينظر: محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي، مجلة السياسة الدولية، العدد118، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1994، ص232.

(2)Zenonas Tziarras, Themes of global security: From the traditional to the contemporary security agenda, The GW post research paper, 2011, p2.

(3) فايق حسن الشجيري، البيئة الدولية والأمن الدولي، صحيفة النبأ، العدد72، تشرين الأول، 2004.

(4) محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مصدر سبق ذكره، ص45.

والاجتماعية والتكنولوجية والجغرافيـة)[1]. ومـن الضرورة بمكـان تقسـيم مسـتويات الأمـن الدولي إلى ست مستويات تتكامل مع بعضها، وتحدد الفـاعلين الأمنيـين لكـل مسـتوى مـن هذه المستويات، **علاوةً على التحديات التـي يواجهها كـل مسـتوى مـن هـذه المسـتويات وهي كما يلي**[2]:

أولاً: الأمن من أجل الأفراد (الأمن الفردي).

ثانياً: الأمن من أجل المجموعة الاجتماعية(الأمن الاجتماعي).

ثالثاً: الأمن من أجل الوطن(الأمن الوطني).

رابعاً: الأمن من أجل الإقليم(الأمن الإقليمي).

خامساً: الأمن من أجل المجتمع الدولي ويُمثل جميع الدول في العالم(الأمن الدولي).

سادساً: الأمن من أجل العالم والذي يُمثل أطار الكرة الأرضية (الأمن العالمي).

ولذلك فان الأمن الدولي يشمل الإطار الدولي العـام لمختلـف التفـاعلات ومؤثراتهـا، ويتضمن مختلف مسـتويات المنـاطق الجغرافيـة ومهدداتـه التـي(لم تُعـد تـأتي مـن البيئـة الدولية بقدر ما تأتي من داخل الدول، لعل من أهمها تجارة المخـدرات، والهجـرة، وانتشـار الاسلحة الخفيفة، والتراجع في البيئة[3]، فضلاً عن الصراعات العرقيـة، والأمـن المـائي، والأمـن الغذائي، والتغيرات المناخية والقرصنة البحرية، وغيرهـا مـن التحـديات التـي تنـدرج تحـت الأمـن الـدولي غـير التقليـدي بوصـفه أحـد مجـالات التخصصـات الحديثـة في الدراسـات الإستراتيجية)[4].

---

(1)Florentin Adrian, National and international security objectives: Some correlation, Journal of defense management, Vol.3, issue1.4, 2012, p114.

(2)Bertel Heurlin and Kristensen, International security, Danish Institute of international affairs, international security, Vol.II, Copenhagen, without date, p6.

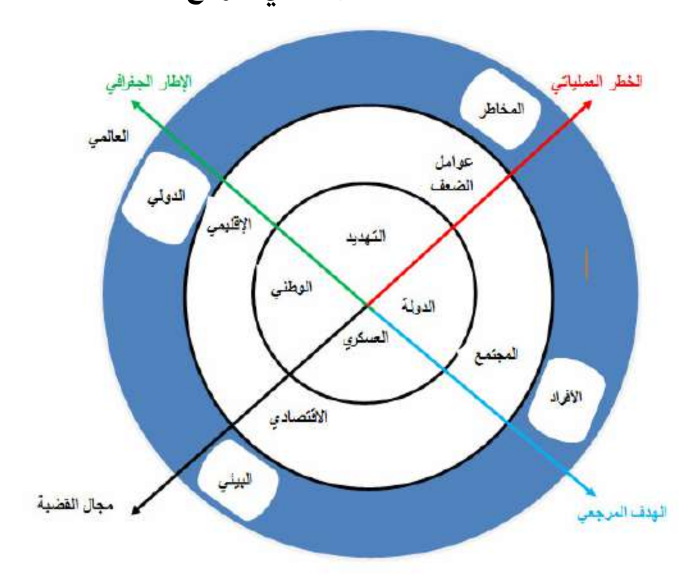
(3) Compere with: Tushar Kant, Changing security studies, Vol.12, Issue1, March, 2005:
http://www.icpsnet.org/description.phd?=360.

(4) For more information see: David Arase, Non-Traditional Security in China-ASEAN Cooperation: The Institutionalization of Regional Security Cooperation and the Evolution of East Asian Regionalism, Asian Survey, Vol.50, No.4, University of California Press, 2010, p809.

والشكل رقم(1) يوضح بشكل جليّ نطاق دراسة الأمن الدولي والتوسع الذي غيّر من مكنونته مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.

الشكل التوضيحي رقم(1)

نطاق دراسة الأمن الدولي الموسع



المصدر:

- See:Christopher Daase, "National, Societal",and "Human Security ":On the Transformation of Political Language, Historical Social Research, Historische Sozialforschung, Vol.35, No.4, 2010, p24.

تُشير الدلالة العامة للشكل التوضيحي الموسوم نطاق دراسات الأمن الدولي الموسع بأنه يرتكز على أربعة مرتكزات أهمها الإطار الجغرافي ومجال القضية والخطر العملياتي والهدف المرجعي. وفيما يتعلق بالإطار الجغرافي، هناك أربع دوائر تتمثل في الدائرة الوطنية والإقليمية والدولية والعالمية، بينما يتمثل مجال القضايا في البعد العسكري

والاقتصادي والبيئي طبقاً للتسلسل الزمني الذي تم الاهتمام بهـذا المجـال دون سـواه مـن المجتمع الدولي.

كما يتمثـل البعـد الثالـث للخطـر العمليـاتي في عوامـل التهديـد وعوامـل الضـعف والمخاطر المحتملة الناجمة عنها، وأخيرا وليس اخراً الهدف المرجعـي أو الغايـة المُـثلى التـي يُكرّس الأمـن الـدولي مـن أجلهـا لاسـيما فـيما يتعلـق بالدولـة والمجتمـع والفـرد. إن هـذه المرتكزات بمجموعها تُمثل النطاق العام والشامل لدراسـات الأمـن الـدولي في القـرن الواحـد والعشرين.

خلاصة لما تقدم، يتمثل الآمن الدولي بأنه مجموعـة التفـاعلات والمتغـيرات الكامنـة والظاهرة التقليدية وغير التقليدية في الدوائر الأمنية المتعددة سواء كانت الدائرة الإقليميـة الأولى (الدولة ذات السيادة)، أم الدائرة الأمنية الثانية(الدائرة الإقليمية)، أم الدائرة الأمنيـة الثالثة(الدائرة الدولية). فضلاً عن الجهود التي يقوم بها الفـاعلين مـن الـدول وغـير الـدول لمعالجة التحديات العالمية أو الإجراءات التي تؤدي إلى تقويض عوامل تفاقمها.

المبحث الثالث

المفاهيم المُرتبطة بالأمن الدولي

مفهوم ومكنونة الأمن والآمن الدولي تتجاذبها بعض المفاهيم المُقاربة والمترابطة والمتفاعلة فيما بينها، وقد يقترب بعض جوانب هذه المفاهيم من مفهوم الأمن الدولي موضوع الدراسة وجوهرها، وربما تمس جوهره ومستوياته ومقوماته، لكنها تختلف عنه من ناحية الشمول والاتساع والتحديات المرتبطة به.

كما إن المتغيرات الفاعلة التي تساهم في صياغة جوهر هذه المفاهيم تختلف من مفهوم غالى آخر تبعاً لهذه المتغيرات وجوهرها، وتختلف الرؤية إلى هذه المفاهيم باختلاف البُنى الفكرية للمجتمعات ومدى إدراكها للمفاهيم ودورها في تطويرها ورفدها بالأُطر الجديدة وجعلها تتلائم ومتغيرات القرن الواحد والعشرين.

لذلك يُمكن تأطير وتركيز أهم المفاهيم المقاربة للأمن الدولي، والتي شكلت وتُشكل النواة الأولى لصيرورة وبلورة الأمن الدولي وهي كما يأتي:

المطلب الأول: الأمن الوطني

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل، غير أنه لا يوجد إجماع حول معرفة متى ظهر الاستخدام الفعلي للمفهوم بشكله المعاصر. إذ يرى ادورد نومان(EdwardNewman) بأنه يتمثل في(الدفاع عن إقليم الدولة وردع العدوان ومواجهة التهديدات العسكرية التي تتعرض لها الدولة)[1]. ووفقا لـ هيلغا هفتندورن(Helga Haftendorn) فالأمن الوطني هو النتاج المباشر للمَأْسَسَة المتطورة للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر، وبما أن الدولة هي الوحدة الرئيسة التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة الأمن الوطني مرتبطة بخصائص هذا النظام. وعليه فاهتمام الزعماء والقادة بمسألة الأمن الوطني قديم قدم نشأة الدولة ذاتها.

---

(1)Edward Newman, Refugees, international security, and human vulnerability: Introduction and survey, In book: Refugees and forced displacement: International security, human vulnerability, and the state, edited by: Edward Newman and Joanne van Selm, The United Nations University, New York, 2003, p11.

في حين يرى أرنست ماي(Ernest May) بأن استخدام مصطلح الأمن الوطني جاء كرد فعل وَقِيٍّ لحماية السيادة الوطنية، أي ضمن المذهب السياسي الذي تطور لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية[1]. وفي رؤية أخرى(يُجسد الأمن الوطني أمن الكيان الوطني وترسيخ البناء والنظام السياسي والمحافظة عليه وبقاؤه)[2].

كما يُعرف جاك تريفوس(Jack Trevors) الأمن الوطني بأنه(مجموعة من العمليات التي تشترك بها الدولة وترتبط بالسيادة، وتتضمن هذه النشاطات الأمن الزراعي والأمن الغذائي والبحوث الابتكارية والأمن الصحي والتعليم وأمن الطاقة والاتصالات وأنظمة العدالة والآمن العسكري وأنظمة مكافحة الفساد المالي وتوفير الاحتياجات الضرورية وحماية حقوق الإنسان والحد من الصراعات وغيرها)[3].

لكن الأستاذ الجامعي الفرنسي داريو باتيستيلا يؤكد "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم"، وهي تتمثل في "بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية". وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه [4].

(1) ينظر: المنظار الواقعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن: عبر شبكة المعلومات الدولية: http://guessoumiss.wordpress.com/2011/08/04/.

(2) سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الوطنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص6.

(3)Jack.T.Trevors, International and national security includes a sustainable biosphere, University of Guelph, School of environmental science, Canada, 2010, p1.

(4) ينظر: خليل حسين، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://drkhalilhussein.blogspot.com

يتمثل الأمن الوطني في جملة المبادئ والقيم والأهداف والسياسات المتعلقة بتـأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقومات اسـتمرارها واسـتقرارها وتلبيـة احتياجاتهـا وضـمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليـاً وخارجيـاً[1]. وهـو يعني تأمين كيان الدولة بتحقيق استقرارها وتنميتها ومشاركتها السياسية وتـامين مصـالحها الحيوية وتهيئة الأوضاع الملائمة للوصول للأهداف الوطنية. وعلية فـان الأمـن الـوطني هـو أمن الوطن والمواطن واستخدام المقدرات المتاحة لمواجهـة التهديـدات القادمـة مـن خـارج الحدود والتهديدات الداخلية[2].

وهناك من يربط ذلـك بـأمن الآمـة. ويـذكر إن "الأمـن الـوطني هـو المقـدرة عـلى المحافظة على الأمة وكرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها مـن أي اعتداء خارجي"[3]. الأمن الـوطني شـعور بالاطمئنـان تـوفره الأهـداف والـبرامج التـي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها في البيئـة الدوليـة، ويحتـاج الأمـن الوطني إلى تصور شامل يتضمن التأكيد على أهمية البيئـة الدوليـة كإطـار يضـم متغـيرات أساسية بالنسبة للأمن الوطني، كـما أنـه لا يغفـل خصـائص البيئـة السياسـية والاقتصـادية والثقافية داخل الدولة ذاتها التي ربما تكـون أشـد تـأثيراً في أمـن الدولـة الـوطني في هـذا العصر[4].

ولتحقيق الأمن الوطني لابد للدولة من اتخاذ إجراءات أساسـية وفي حـدود قـدرتها الكامنة والمتاحة للحفـاظ عـلى كيانهـا ومصـالحها في الحـاضر والمسـتقبل مـع الأخـذ بنظـر الاعتبار المتغيرات الدولية.

---

(1)Anton Grizold, The concept of national security in the contemporary world, International Journal on World Peace, Vol.11, No.3, World Peace Academy, 1994, p40.

(2) ينظر: جمعة بن علي بن جمعة، مصدر سبق ذكره، ص17.

(3) محمد الأمين الشمري، مصدر سبق ذكره، ص19.

(4) محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير غير منشـورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2006، ص23.

ويُحدد امين هويدي طبيعة هذه الإجراءات بالآتي:

أولاً: إن تشمل كافة المجالات في الدولة، إذ إن مسائل الاقتصاد والأمن والدفاع كلٌ لا يتجزأ.

ثانياً: وتكون هذه الإجراءات في حدود طاقتها.

ثالثاً: تشمل التخطيط للحاضر والمستقبل.

رابعاً: ومراعاة للمتغيرات الدولية التي تحتاج إلى إعادة التقييم بين حين وآخر[1].

بمعنى إن يكون في حيازة الأمن الوطني عناصر الأمن البديلة التي توفر له البعد الكامل للحصانة الأمنية وذلك حينما تتعرض العناصر الذاتية للأمن الوطني إلى الخطر.

وهذه الرؤية تفترض ثلاثة اعتبارات رئيسة[2]:

الاعتبار الأول: ضرورة تأمين كيان الدولة الذي يشمل في المقام الأول وحدة أراضيها وحماية إقليمها.

الاعتبار الثاني: إن هذا التامين يكون في مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمُحتملة التي تُهدد كيان الدولة.

الاعتبار الثالث: إن هدف الأمن الوطني هو تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتحدد عموماً في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية القومية الشاملة.

فالأمن الوطني يكون في مقدمة ما تحرص الدول والقيادات السياسية على صيانة أُسسه وأركانه، وأي خلل يصيب إحدى مرتكزاته يُهدد سائر أركانه بالخطر ومن ثم تهديد المصالح العليا للبلاد. فالأمن الوطني ليس هدفاً بحد ذاته، لكن لا بد منه لتحقيق وحماية المصالح الوطنية.

---

(1) ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1985، ص32.

(2) ينظر: سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1981، ص44.

ومن ثم فإن عناصر الأمن الوطني وفق هذا التوجه هي الآتي[1]:

العنصر الأول: الأمن الداخلي: يعني بمعناه الشمولي الأمن الاجتماعي الذي يعني استتباب الأمن وحسن تنفيذ القوانين وسيادة العدالة بما يكفل سير الفعاليات الاجتماعية ضمن سياقات وخطط الدولة في التنمية بأصعدتها المختلفة.

العنصر الثاني: الاقتصاد الوطني: ويتمثل بصورة عامة بما يقدمه الشعب من إنتاج صناعي وزراعي وفعاليات اقتصادية أخرى، بما في ذلك الخدمات والترانزيت والتجارة الداخلية والخارجية.

العنصر الثالث: القدرة العسكرية: وتمثل إحدى العناصر الهامة لضمان الآمن الوطني، وماذا كانت السياسة الداخلية والخارجية تعني التشريعات والتفاوض والإقناع فذلك سبيلها الأول، أما القدرات العسكرية فهي تعني ردع العناصر الداخلية والخارجية من تهديد محتمل أو حاصل فعلاً للأمن الوطني، تحت توجيه وقيادة القيادة السياسية في البلاد.

وقد تعددت متغيرات الأمن الوطني، وشهد تحولاً في إدراك معطياته، لا بل تحوّل إلى الأمن الوطني الشامل أو غير التقليدي، والشكل التوضيحي رقم(2) يوضحها بشكل جليّ:

---

(1) ضرغام عبدالله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، مطبعة الانتصار للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص ص56-60.

الشكل التوضيحي رقم(2)

منظومة الأمن الوطني الشامل



المصدر:

- محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص25.

فالدول أصبحت تواجه أنماطاً عدة من التهديدات التي تُهدد الأمن الوطني وأصبحت تحيط بها من جميع النواحي، والتي لم تعد تعني تهديدات عسكرية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك من المفكرين من يرفض التصورات الأمنية بمفهومها التقليدي للأمن الوطني نظراً للتحول الذي كان أيضاً على مستوى المفاهيم، إذ تحولت الصراعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من صراعات فيما بين الدول إلى صراعات داخل الدول وهذا بدوره جعل المعادلة الأمنية تشهد تغيرات جذرية من خلال إعادة بناء فرضياتها، وان الأخطار التي أصبحت تأتي من داخل الدول أو التي مصدرها يكون داخلياً هي أكبر من

تلك التي تأتي من الخارج وقد انبرى العديد من المفكرين في مجال الدراسات الإستراتيجية يدعون إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن الوطني[1].

بمعنى يتمثل الأمن الوطني في أن لكل دولة أمنها الوطني الذي يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال تقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار[2].

وهكذا نلاحظ التداخل والتشابك الشديد بين العناصر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها للأمن الوطني، وتلك العناصر بمجموعها تشكل مرتكزات للأمن الوطني. والشكل التوضيحي رقم(3) يوضح بشكل جليّ تداخل هذه المرتكزات وارتباط بعضها بالبعض الأخر.

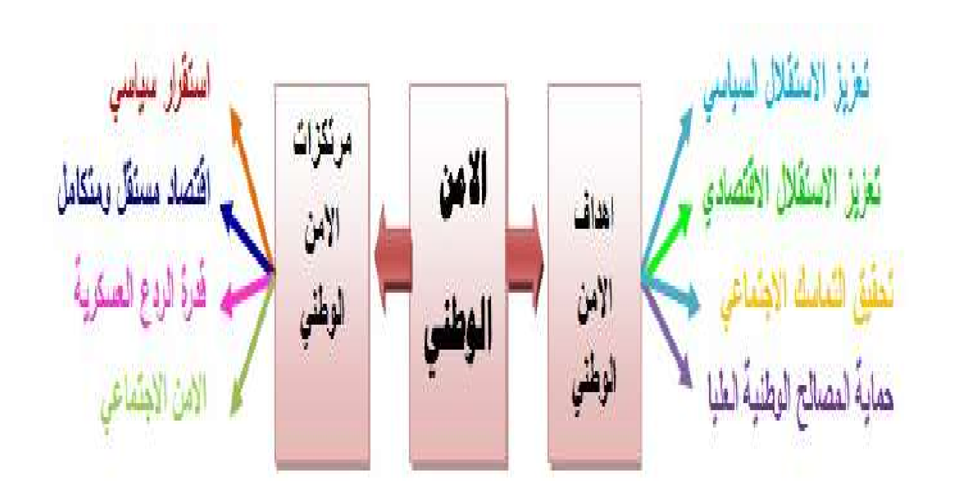
---

(1) قريب بلال، السياسات المنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر،2011، ص18.

(2) صباح محمد محمود، الأمن القومي العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1981، ص9.

الشكل التوضيحي رقم(3)

مرتكزات الأمن الوطني وأهدافه



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **ضرغام عبدالله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، مطبعة الانتصار للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص64.**

خلاصة لما تقدم، فإن الأمن الوطني يرتبط بالدولة الوطنية، ومن ثم فان صيانتها والحفاظ عليها من الولوج في الفوضى يُساهم في بناء النواة الصغيرة للأمن الدولي، إذا ما نظرنا إلى الأمن الوطني على انه جزء من الأمن الدولي الذي يشمل مجموع الأمن الوطني لكل دولة في العالم. كما أن التوسع في دراسات الأمن غير التقليدي لم يشمل فقط الأمن الدولي، بل بدأت الدول بتبني الأمن الوطني غير التقليدي.

المطلب الثاني: الأمن القومي

تناولت العديد من الدراسات والبحوث لاسيما الإستراتيجية منها الأمن القومي والأمن الوطني، وقد وقع عدد كبير منها في لبسٍ مُبهم، إذ ليس هناك تمييز بين المفهومين أثناء توظيفهما، وان بعضهم استخدمهما للإشارة إلى حماية الحدود الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. كما أن بعض الدول عمل على استخدام مصطلح الأمن الوطني، بينما

فضلت بعض الدول استخدام الأمن القومي لربطة بفكرة التكامل الوحدوي والتعبير عن فكرها الاستراتيجي.

لقد وظفت بعض الدراسات التي تناولت الأمن القومي العربي مصطلحاتها ومفاهيمها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن القومي، لاسيما اللغتين الفرنسية والانكليزية. وقد أخذت هذه الدراسات العربية باستعمال مصطلح الأمن القومي في مقابل المصطلح الانكليزي(National Security)[1]، وبالفرنسية(Securet Nationale)، وتنطبق الدراسات والمصطلحات الفرنسية والانكليزية هذه على مجتمعات شكلت ما يسمى(الدولة_ الأمة)، أي إن الدول تظم ضمن حدودها الآمة كلها كما هو الحال في فرنسا وألمانيا وغيرها كثير، وهذا واقع يخالف الوضع العربي لكون الوطن العربي مقسم إلى عدة كيانات سياسية مستقلة هي الدول العربية، والأمة[*] التي تسكن هذا الوطن أمة

(1) For more information see: Benjamin.O. Fordham, Economic Interests, Party, and Ideology in Early Cold War Era U.S. Foreign Policy, International Organization, Vol. 52, No.2, The MIT Press, 1998, pp359-360.

(*) إن المادة اللغوية التي تفرع عنها هذا المصطلح الاجتماعي والسياسي وأعني به مصطلح(الأمة) هي أم، ويقال أمّ يؤم أمّا، وأممت الشيء أؤمه أمّا، قصدته، ويقال أممت القوم، بالقوم، أؤمهم أمّاً، وإمامةً وإماماً: تقدمتهم وكنت لهم إماماً، والأمة هي القرن من الناس(الجيل) فيقال قد مضت أمم أي قرون وكل جيل من الناس هم أمة على حدة. والأمة في الدين تعني أنّ مقصدهم مقصد واحد، والأمة كل جماعة يجمعهم أمر ما، إمّا دين واحد أو مكان واحد أو زمان واحد وليس يلزم في الأمة أن تكون الجماعة -جماعة بشرية- فقد تكون من الطير أو من الحيوان. كذلك نرى خلو النص القرآني، من أي تعريف لمعنى لفظ(الأمة) وقد عولجت هذه المسألة بطريقة التأويل ولكن هذا لا يحل المشكلات التي تلازم استعمال مصطلح(الأمة) في كثير من آيات القرآن الكريم، وقد وردت لفظة (الأمة) في آيات القرآن الكريم بصيغة المفرد أكثر من خمسين مرة. إلاّ أنه من الثابت أنّ اللفظة لا تحمل معنىً واحداً حيثما وردت في القرآن الكريم. ويمكننا تمييز هذه المعاني لمصطلح الأمة في مختلف آيات القرآن الكريم، ونرى أنّ هناك معاني رئيسة، كثيرة التكرار، ومعاني أخرى مرتبطة أو متفرعة عن هذه المعاني الرئيسة ولكنها ليست في الدرجة نفسها من الأهمية وهي كما يأتي: الوقت والحين، الطريقة المتبعة، تعني الإمام الذي يعلم الخير ويهدي إلى الطريق القويم، جماعة من الناس، الجماعة المتفقة على دين واحد ومعتقد واحد مشترك، تطلق على المجموعة البشرية التي تجيء من نسل رجل واحد. لمزيد من التفاصيل ينظر: فائز صالح محمود، دراسة في ملامح الفكر السياسي العربي الإسلامي في عهدي النبوة والراشدين، مكتب القمة للطباعة، الموصل، 2013، ص ص218-221.

واحدة معروفة الخصائص والمقومات واللغة والتاريخ والحضارة، ولكنها موزعة على تلك الكيانات السياسية، الأمر الذي يضع في عرف البعض الأمن القطري أو الوطني في مواجهة الأمن القومي[1].

ومصطلح الأمن القومي مُعَرب عن المصطلح الأوروبي(National Security) بعد أن بدأت كلمة القومية(Nationalism) تأخذ مكانها، وتبدلت الولاءات من ولاء للسلطة إلى ولاء للدولة، فاصبح الخوف من السلطة تخلفاً وخنوعاً، واحترام وتطبيق القانون رُقياً وحضارة، فظهرت مصطلحات كثيرة ترجمت تلك المشاعر القومية. والأمن القومي هو مفهوم نظري يؤسس لوظائف وسياسات معينة، ويحدد طبيعتها وتوجهاتها، كما إن المبادئ النظرية للأمن القومي وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية تصاغ نظرياً وتنفذ اجرائياً بالاستناد إلى قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدرتها[2]. وقد يصاغ بناءاً على تاريخ وحضارة أُمة معينة كما هو الحال مع الأمن القومي العربي. ومن اجل سبر غور ومكنونة المصطلحين ووضع الخط الفاصل بينهما، لا بد من توضيح معنى مصطلح القومية سواء كان ذلك في الفكر العربي أم الفكر الغربي. فلكل منهما نظرته إلى الوطنية والقومية بفعل اختلاف الصيرورة التاريخية للمفاهيم والمسلمات الاساسية المتعلقة بالدراسات السياسية والإستراتيجية.

---

(1) احمد المصري، دور إسرائيل في مرتكزات الآمن القومي المصري، جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، غزة، 2010، ص3.

(2) جمعة بن علي بن جمعة، مصدر سبق ذكره، ص ص25-26.

وفي هذا السياق يُعرف علي محمد حوات الأمـن القـومي العـربي في كتابـه الموسـوم مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القـومي العـربي بأنـه(قـدرة الأمـة العربيـة عـلى حماية كامل الـتراب العـربي والعمـل عـلى تحقيـق "الوحـدة العربيـة"[*]، ومنجـزات الأمـة العربية وقيمها من التهديدات سواء كانت تلك التهديـدات موجهـة لقطـر عـربي بعينـه أم للأمة كلها، وهـو قـدرة الأمـة عـلى مواجهـة الأحـداث والوقـائع الفرديـة وجميـع المظـاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف، وبذلك فهـو إجـماع الأمـة شـعوباً وأنظمـة عـلى الأهداف والوسائل والآليات التي يجب إتباعها والعمل على تحقيقهـا لحمايـة كرامـة الأمـة وشرفها وحقوقها والتي يجيء في مقدمتها التنمية البشريـة الاجتماعيـة والـدفاع عـن أمنهـا وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الأمن بمفهومه الفـردي أو السلطوي أو القطري أو القومي لا يمكن تحقيقه بدون تحقيق الأمن للجماهير الشـعبية صاحبة الحق في الثروة وفي اختيـار الـنظم السياسـية التـي تحكمهـا والمؤسسـات والهيئـات الاجتماعية التي تُمثلها، وهي في الوقـت نفسـه وحـدها القـادرة عـلى حمايـة تـراب وطنهـا وشرف أُمتها ومكتسباتها الوطنية)[1].

(*) إن مفهوم الوحدة غير واضح المعنى عند المنظرين والقادة السياسيين، بسبب اختلاف أيديولوجيات وثقافات وبيئات كل هؤلاء عن بعضهم البعض، لكن اتفقوا جميعاً على أن الوحـدة، هـي انصـهار جميـع أبناء الأمة في بوتقة واحدة وكيان واحد، وعدم وجود أي صراع فيما بينهم، بحيث يؤمن الجميع أنهم أبناء أمة واحدة وبلد واحد، إلا أن وسيلة تحقيق ذلك اختلف معظم الباحثين حولهـا، فبعضـهم رأى أن اللغـة هي مصدر الوحدة، وبعضهم الآخر رأى أن إيمان الأمة بالحاكم وطاعته هي أساس هذه الوحدة، وبعضهم رأى أن الإرادة الحرة للأفراد هي التي تصنع الوحدة، وآخرون قـالوا أن العقيـدة الدينيـة في المجتمـع هـو السبيل إليها، وعلى هذا فان للوحدة هدف واحد لكـن وسـائلها قـد اختلفـت بـاختلاف البـاحثين نتيجـة اختلاف أوضاعهم عن بعضهم البعض. ينظر: فائز صالح محمود، دراسة في ملامح الفكـر السـياسي العـربي الإسلامي في عهدي النبوة والراشدين، مصدر سبق ذكره، ص205.

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: علي محمد حوات، مفهـوم الشرق أوسـطية وتأثيرهـا عـلى الأمـن القـومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص ص346-348.

يُشير مفهوم "القومي" في الفكر السياسي العربي إلى الترابط الذي يتجاوز حدود الدولة، وعادة ما يشير إلى القومية العربية التي تمثل غالبية السكان في الدول العربية، ولذلك يقال الأمن القومي العربي الذي يقصد به الإشارة إلى فلسفة "الوحدة العربية".

بينما يُشير مصطلح " القومي" إلى الدولة_ الأمة في الفكر السياسي الغربي، والتي تمثل الدولة الوطنية والحدود الجغرافية. لذلك عندما نقول الأمن القومي الألماني يعني الدولة الألمانية، وكذلك الحال إلى فرنسا، أي ضمن الإطار الجغرافي للدولة على خلاف الأمن القومي العربي الذي يتجاوز حدود الدولة الوطنية.

وعليه، يختلف التفسير الغربي للقومية[*] عن التفسيرات الأخرى، واختلفت أطروحات بناء مفهوم الدولة_الأمة، فهناك من يرى(إن المفهوم يُدلل على الهوية القومية خلال حرب الاستقلال الامريكية حين نشأ وعياً جمعياً بين أولئك الذين شاركوا في تلك الحرب بضرورة إنشاء المؤسسات السياسية التي تنظم سير المجتمع الجديد، وهناك من يرى بان المفهوم يشير إلى المؤسسات السياسية التي كانت في أوروبا حين أسس القادة السياسيون الدولة ثم حاولوا إيجاد أُمة من الشعوب التي كانوا يحاولون حكمها)[1].

(*) يقول المفكر الآن فينليسون في بحثه الموسوم الايديولوجيات القومية موضحاً إدراكه للقومية ومدى اهميتها للفرد وتأثيرها على سلوكه في البيئة التي يتحرك بها " أنت قومي وستبقى قومياً سواء أكنت تملك إحساساً قومياً بالانتماء لبلد محدد أم لا. ربما وددت إن تعد نفسك مواطناً من القرن الواحد والعشرين ينتمي إلى العالم كله، لكنك قومي شأنك شأن أولئك الذين يعلنون صراحة إنهم يفضلون (عاداتنا) على(عاداتهم) ويستمتعون بأي فرصة للتلويح بالعلم القومي أو لترديد النشيد القومي". ويضيف "إن القومية ليست مجرد شيء يحدث بعيداً في أماكن لا تسمع عنها إلا في نشرات أخبار المساء. كما أنها ليست مجرد شيء يرتبط بالصراعات والإعمال الوحشية، لقد صاغت القومية وما تزال تصوغ العديد من سمات التركيبة السياسية لقاراتنا وبلداننا. لتلك الأسباب كلها، وبسبب تلك الحقائق كلها فإننا، انأ وأنت "قوميان". ينظر: الآن فينليسون، الايديولوجيات القومية، في كتاب: الإيديولوجيات السياسية، مجموعة من المؤلفين، ترجمة عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص ص149-150.

(1) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة_الأمة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص9.

فالمعروف إن هناك عوامل مشتركة يُفسر في ضوئها الانتماء للأمة مثل الارتباط التاريخي أو الديني والجغرافي والثقافي. أما التفكير الأمريكي في القومية فهو قانوني، ويعتبر إن منشأ القومية هو القانون بمعناه السياسي، وان الأمة تخلق عندما تستقل وتستكمل متطلبات الكيان الدولي من تمثيل دبلوماسي وعضوية في المؤسسات الدولية، أي أن نشوء الأمة مقرون بقيام الدولة المستقلة وحسب هذا المفهوم نشأت الدولة الامريكية[1]. ووفق هذا المنطق تتبنى الولايات المتحدة مفهوم الدولة_ الأمة.

وعليه فان الأمن القومي كما عرفه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمار بأنه "عملية مرادفة للتنمية الشاملة حيث يقول في هذا الصدد إن أمن الولايات المتحدة الامريكية لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، ولكنه يعتمد بنفس القوة على نماذج ثابتة علنية اقتصادية وسياسية في الداخل وفي الدول النامية، وفي جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه فان الفقر والظلم الاجتماعيين قد يؤديان في نهاية المطاف إلى تقويض أمننا القومي"[2].

وبذلك انتقد روبرت مكنمار المفهوم العسكري للأمن وعمل على تأصيل المفهوم الاجتماعي للأمن في كتابه جوهر الأمن، إذ قال "الحقيقة أن الإنسان المعاصر لازال يتصدر الحرب والسلام في نفس العبارات التفكيرية كما كان يفعل أجداده ويبدو أن الأجداد فشلوا فشلاً ذريعًا في تجنب الحرب وإقرار السلام، فنحن لا نزال نميل إلى الافتراض بأن العنصر العسكري هو الذي يحقق الأمن وان جوهر الأمن ينبع من وجود نظام متناسق للمعتقدات والمبادئ المشتركة في المجتمع، وهذه العناصر هي الأساس الحقيقي للأمن، وليس المعدات العسكرية، ففي الدول النامية التي تواجه تحديات عملية التنمية والتحيز الاقتصادي والاجتماعي، فإن الأمن ينبع أساسًا من التنمية . فالأمن ليس هو المعدات العسكرية، وأن كان يتضمنها، والأمن ليس هو القوة العسكرية، وأن كان قد

(1) كوثر عباس الربيعي، مفهوم الأمن القومي الأمريكي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2002، ص3.

(2) ينظر: بسام عبد الرحمن المشاقبة، الأمن الإعلامي، دار أسامة للطباعة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص12-13.

يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، وأن كان قد يشـمله، إن الأمـن هـو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، لهـذا نجـد أن الأمـن قـد أصـبح عزيـزًا في الدول النامية بسبب عدم التنمية"[1].

وهذا الإدراك للأمن القومي شكل تحولاً في صياغة المفـاهيم الجديـدة للأمـن. كـما اتسع مفهومه ليشمل "جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة" كما عرفه فردريك هارتمـان (F.Hartman)، بينما قال البعض بأنه "حماية القـيم الجوهريـة والمصـالح الحيويـة ومنهـا الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى". كما قدم جيرالد هوبلر تعريفاً للأمـن القـومي بوصـفه "حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحـت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"، بينما أعتبره الآخرون بمثابة الشعور المتجانس بالثقة والاطمئنان، كما انه "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". وقد توسع المفهـوم في المـدركات الفكريـة لـدى هولسـتي(K.J.Holsty) بقولـه "الأمن القومي يسمح للدولة بالتدخل في شؤون الدول الأخرى بغرض توسيع النفوذ وتغيـير السلوك وامتلاك القدرة على التأثير". بما يعني الإقرار للـدول التـي تمتلـك قـدرات عسـكرية كبيرة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[2].

بمعنى يُجسد تفسير الأمن القومي وفق هذا المنظور وشـموله عـلى الأمـن الـداخلي والخارجي، حقيقة الترابط بمعطيات السياسة العالمية والاقتصاد الدولي وكثير مـن المفـاهيم الفلسفية والاجتماعية بفعل تطور الفكر الاستراتيجي واتسـاع المـدركات وتـرابط المتغـيرات الحديثة[3].

---

(1) أنور ماجد عشيقي، مصدر سبق ذكره، ص ص27-28.

(2) ينظر: عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري: رؤية سيسيولوجية، مركز الحضارة الغربيـة للإعلام والنشر، القاهرة، 1992، ص ص8-9.

(3) ضرغام عبداللـه الدباغ، مصدر سبق ذكره، ص ص31-35.

لـذلك تباينـت نظـرة البـاحثين إلى مفهـوم الأمـن في العـالم العـربي والعـالم الغـربي، لاختلاف منطلقاتهم الفكريـة وتوجهـاتهم المصـلحية التـي تسـاعدهم في صـياغة المفـاهيم السياسية، **ويمكن تلمس هذا الاختلاف في ثلاث اتجاهات بارزة لعل من أهما الآتي**[1]:

الاتجاه الأول: الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني: ويُركز هذا الاتجاه عـلى الأمـن الوطني، فيستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، ويبدو هـذا واضحاً في العديـد مـن الكتابات، لاسيما المصرية منها، وذلك عند التعرض لموضوع الأمن الوطني المصري، وقد اخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفقه الغربي الذي يركز على الدولة_الأمة.

الاتجاه الثاني: الأمن القومي كمطلب قـومي: يركـز هـذا الاتجـاه عـلى فكـرة الأمـن القومي العربي رغم غياب الدولة القومية من جهة، ووجـود الـدول العربيـة المسـتقلة ومـا يسودها من تناقضات من جهة أخرى.

الاتجاه الثالث: الأمن القومي كمرادف للأمـن الإقليمـي: ويركـز هـذا الاتجـاه عـلى الأمن المشترك للدول العربية، بحيث يصبح الأمـن القـومي مرادفـا للأمـن الإقليمـي، وهـذا الاتجاه هو الأكثر شيوعا بين المهتمين بقضايا الأمن القومي العربي.

خلاصة لما تقدم، فان تبني مفهوم الأمن القومي أو الأمن الـوطني تنبـع مـن ثقافـة البيئة المجتمعية التي تعالج المفهوم موضوع الدراسـة سـواء كانـت هـذه البيئـة غربيـة أم عربية أم شرقية، ولكن جوهر الأمر يرتبط بالمصلحة وطريقة تحقيقها داخلياً وخارجياً، ومن ثم يتم تبني المفهوم الذي يتوافق مع تحقيق المصلحة العليا للبلاد وفق الفكر الاسـتراتيجي لدولة أو أُمة. إذ تحـاول بعـض الـدول أن تسـتخدم مصـطلح الأمـن القـومي بهـدف ربـط تحقيق المصالح الوطنية ببعض المتغيرات الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي

يُجسد الأمن الإقليمـي مسـتوى مـن مسـتويات الأمـن المتعـددة، وقـد تعـددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عمليـة التنسـيق العسـكري لـردع أي تهديـد،

(1) جمعة بن علي بن جمعة، مصدر سبق ذكره، ص ص31-35.

واعتبره البعض خطوات متدرجة متخذة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.

وهناك من يرى بأنه يُمثل سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم. واستناداً إلى ما تقدم، فان الأمن الإقليمي يعمل على تامين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها[1].

أي بمعنى انه "سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، ومن ثم فان الأمن الإقليمي يعني نوعا من التحالف بين دول الإقليم لتنظيم الدفاع عن هذا الإقليم، ويتمثل جوهره في التعبئة الإقليمية والتصدي للقوى الخارجية وحماية الوضع القائم"[2].

ويُشكل التعاون الأمني الإقليمي جوهر الأمن الإقليمي، وفي محاولة لفهمه، فان هناك بعض النماذج التي تُعبر عن جوهره، يمكن تركيزها في الآتي[3]:

1- **الأنظمة الأمنية**: يعرفها روبرت جيرفيس(Robert Jervis) بأنها تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد مُعضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء.

2- **الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني:** يعرفها كارل دوتش(Karel Dentsch) بأنها مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها، بشأن التغيير السلمي بين سكانها. والمقصود من الشعور

(1) سلمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص19.
(2) محمد جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص45.
(3) ينظر: لخميسي شيبي، مصدر سبق ذكره، ص ص16-19.

بالجماعة هو الاعتقاد بان المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها عبر عمليات التغيير السلمي. بينما يعرف باري بوزان(Barry Buzan) مصطلح المجتمع الأمني بأنه مجموعة من الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الاساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض.

3- **الأحلاف:** يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب.

4- **الكتلة الدولية:** تتمثل في إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي الأخرى إلى تبني منهج مشترك لمواجهة المجموعة الأخرى، وتختلف عن الحلف من حيث درجة الاختيار والاختصاصات والصلاحيات، فضلاً عن درجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير.

5-**الائتلاف:** هو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة، وهي في العادة علاقة غير رسمية عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه أو لا تُمثل عنصراً لوجوده. ويختلف الائتلاف عن الحلف من حيث غياب الطابع التعاقدي ومحدودية مجالات التعاون.

وفي هذا السياق، فان عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها من منطقة إلى أخرى، ومن شكل معين إلى آخر وفقا لشروط قيام هذا النظام والياته وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، لا بل نمط التفاعلات السائدة بين إطرافه وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي.

بيد أن الأدبيات الإستراتيجية أوردت مجموعة من الركائز والمقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، **حيث يمكن حصر بعض منها في الآتي**[1]**:**

(1) سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص9.

الركيزة الأولى: وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يُشكل تهديداً لأمن وسيادة الإقليم.

الركيزة الثانية: تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

الركيزة الثالثة: التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من اجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

الركيزة الرابعة: سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

الركيزة الخامسة: العمل على زيادة التفاعلات بين الدول في كافة المجالات، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل، والمشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

الركيزة السادسة: العمل على اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح، واعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.

وفي الجانب القانوني، أقر ميثاق الأمم المتحدة مكنونة الأمن الإقليمي وماهيته عندما نصت المادة(51) من الميثاق على حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وصلاحية السعي اقليمياً من اجل تسوية سلمية للمنازعات التي تقوم بها الدول[1].

بمعنى يُجسد الأمن الإقليمي أمن مجموعة من الدول يجمعها إقليم معين، ويرتبط بمنطقة جغرافية محددة، ويختلف عن الأمن الوطني من ناحية الشمول، كما انه يختلف عن مفهوم الأمن الجماعي لان الأخير يُكرِس نفسه(الكل للكل)، أما الأمن الإقليمي فيجسد مبدأ (البعض للبعض)، وان نظام الأمن الجماعي يقصد به أن يكون محاولة بديلة عن

---

(1) حيروم شاهين، عن قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، صحيفة المستقبل، العدد4395،10/7/2012، ص19.

الأحلاف، وتتحدد منطقة الأمن طبقاً لثلاثة معايير أهمها المعيار الجغرافي والمعيار السياسي والايديولوجي، ومعيار قوة الدول في الإقليم مجال التفاعل الأمني الإقليمي[1].

خلاصة لما تقدم، يُساهم النظام الأمني الإقليمي في إيجاد المزيد من الثقة بين وحداته، بحيث تتمكن تلك الوحدات من تركيز طاقاتها وقدراتها ومواردها على رفاهية الإقليم، بدلاً من التركيز على التدابير الأمنية غير المجدية، ويتميز بإضفاء الصيغة المؤسسية عبر تكوين نظام أمني يعمل على ترسيخ التعاون عِوضاً عن الاعتماد الذاتي على تحقيق الأمن. فإقامة الترتيبات عن طريق دول منطقة معينة قد يكون أحد الحلول الناجعة للتخلص من معضلة الأمن. فكلما زادت ارتباطات دول الإقليم أدى ذلك إلى رسوخ البنى الأمنية وثباتها[2]. ومن ثم فان الأمن الإقليمي هو حلقة الوصل بين الوطني والدولي، ولا يمكن تحقيق التماسك الأمني من دون هذه الحلقة.

المطلب الرابع: الأمن العالمي

يُعد مصطلح الأمن العالمي(Global Security)أحد المصطلحات المستحدثة في الدراسات العالمية بشكل عام والدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، فهذا المصطلح ودلالاته العلمية بشكلها الحالي لم يكن معروفاً مسبقاً، وحتى إذا تم تداوله سابقاً بدالة مستوى آخر للأمن أم تعبيراً عن النظرة العالمية، فان معناه تغيّر بشكل جذري وجوهره اتسع وآفاقه شملت مدلولات أوسع حتى بات مرادفاً أو متداخلاً مع معطيات التغيير العالمي في القرن الواحد والعشرين. وبشكل أدق(بدأ المفهوم مُلازماً للعولمة الاقتصادية وعمليات الاعتماد والتكامل الاقتصادي الدولي[3]، الذي يتمثل بتأمين انتقال السلع

(1) ينظر: ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص56-57.

(2) سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص26.

(3) See:Charles Lipson, International Cooperation in Economic and Security Affairs, World Politics, Vol.37, No.1, Trustees of Princeton University, United States, 1984, pp22-23.

والخدمات براً وبحراً وجواً، بمعنى أن جوهر ومكنونة المصطلح ارتبط بالاقتصاد ومن ثم انتقل إلى الجوانب الأخرى)[1].

بعد عقد معاهدة وستفاليا عام1648 تأسست الدولة الوطنية ذات السيادة التي تحدها حدود جغرافية معينة وما يترتب عليها من التزامات[2]. كل ذلك أدى إلى جعل الاهتمام في الدراسات السياسية يرتكز على الدولة والحفاظ على سيادتها ومنع التدخل في الشؤون الداخلية. ولم يكن هناك أي إطار فكري لرؤية عالمية[*] تشمل العالم أجمع ويتخطى حدود الدول رغم وجود الإرادة الجماعية المتمثلة بالتحالفات.

ومع أفول العقد الأخير من القرن الماضي، وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين شهد العالم تقدماً في مجال التكنولوجيا ووسائل النقل والاتصالات والمعلوماتية التي ألغت الحواجز التي تشكل عائقاً أمام تلاقي الشعوب وتلاقح الأفكار، فتراجعت السيادة تدريجياً

---

(1)Tara Murphy, Security challenges in the 21st century global commons, Yale Journal of international affairs, spotlight on security, Spring/Summer 2010, p29.

(2) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، تهامة للطباعة والنشر، السعودية، 1984، ص20.

(*) يعود جوهر النظرة العالمية إلى العديد من الرؤى والتصورات التي جاء بها المفكرون على مرّ الأزمان، وحاولوا أن يؤسسوا لفكرهم وتحويله من الإطار الضيق غالى الاطار العالمي وفي مختلف المجالات. فعلى الصعيد الفكري ظهرت المدرسة الفكرية الرواقية، استعمل الفلاسفة الرواقيون(أسسها الفيلسوف اليوناني زينون حوالي عام300ق.م، ونادت هذه المدرسة بإلغاء الفوارق الاجتماعية بين الناس) تعبيرCosmopolite بمعنى(مواطن عالمي)، وكانوا يعتبرون كافة الناس أخوة مواطنين فيما بينهم بغض النظر عن انتمائهم لمدن وشعوب مختلفة، نظراً لان لهم حياة وكون واحد ويخضعون لقانون واحد. وقد حقق الإسكندر المقدوني هذا الحلم فجمع أغلبية شعوب العالم القديم في إمبراطورية واحدة وأمرهم بان يعتبروا الأرض كلها وطناً لهم والناس الأخيار أقرباء لهم والأشرار أجانب لهم، ولذلك نادوا بالأخوة العالمية وبإلغاء تعدد الدول وهدم الحواجز السياسية واعتبار كل إنسان مواطناً عالمياً وبذلك تختفي الفوارق بين الناس وتزول العداوة ولا تبقى غير عائلة واحدة للجنس البشري كافة تتخطى في روابطها الحدود السياسية المرسومة للدول المتعددة. لمزيد من التفاصيل ينظر: جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، دار المعرفة، بيروت، 2010، ص31.

وتقلصت سيطرة الدولة على حركة مواطنيها، وأصبحت التهديدات والتحديات تنتقل من مكان غالى آخر ومن منطقة جغرافية إلى أخرى خلال مدة زمنية قصيرة، حتى بات العالم قرية كونية صغيرة.

بمعنى أثرت العولمة في تحديد شكل عالم القرن الواحد والعشرين ووصفه، وأثرت في صياغة المفاهيم والمسلمات الاساسية في الدراسات الإستراتيجية، ومن أهم المفاهيم التي ساهمت العولمة في إيجادها هو الأمن العالمي الذي أصبح أحد المفاهيم الرئيسة التي بدأت تتجذر في الأدبيات والدراسات الإستراتيجية[1].

فالأمن العالمي يُشير ضمناً غالى ما ترتب على العولمة من نتائج وتداعيات(بوصفها تتسم بالحداثة والجاذبية في عدد كبير من العالم والتأثير العالمي للتكنولوجيا والاتصالات والتجارة والتدفقات النقدية ودمجت بين الجبرية الموضوعية والعزيمة الذاتية حسب تعبير بريجنسكي)[2]، مستنداً غالى فرضية مفادها آن دور الدولة قد تراجع بشكل كبير نتيجة التقدم التكنومعلوماتي، في وقت انبثقت فواعل أخرى غير الدولة تساهم في تشكل جوهر وبلورة القرار العالمي.

بمعنى(أصبحت الشؤون الدولية بفعل العولمة تمتاز بتعدد القضايا الإقليمية وزيادة دور الفاعلين من غير الدول لاسيما الشركات المتعددة الجنسيات[3]، اللذين حاولوا ويحاولون الاستفادة من معطيات العولمة وتوظيفها بالشكل الذي يُسهم في زيادة تأثيرهم وتوظيف الصراعات الإقليمية وانعدام الأمن لصالحهم)[4].

---

(1)For more information see: Florinel Iftode, The implications of the globalization in defining the international security, Danubius University of Galati, Faculty of international relation and European studies, EIRP Proceedings, Vol 5, 2010, p303.

(2) زبيغنو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الامريكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص37.

(3)J.S.Nye, Collective Economic Security, Royal Institute of International Affairs, Vol. 50, No.4, United States, 1974, p588.

(4)See:Warren Fishbein and Andreas Wenger, Emerging threats in the 21st century strategic foresight and warning, Final report, Zurich, 2007, p12.

يُعرف الآمن العالمي بانـت "تحقيـق العلاقـات السـلمية بـين الأمـم لتحقيـق تقـدم متوازي من الرفاه الفردي والجماعي ونوعية الحياة". فالأفعال التي تقوم بهـا الـدول يجـب آن تهدف غالى ضمان التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الأمنيـة. كـما تتمثـل الاخطـار والتهديدات التي تُهدد الآمن العالمي في ثلاثة مرتكـزات: الصـناعة والطبيعـة والتكنولوجيـا. ويمكن آن تُشكل بعض الأعمال تهديداً للأمن العالمي مثل تـدمير المـوارد الطبيعيـة النـادرة والدول الفاشلة والاوبئة مثل انفلونزا الخنازير، وايبولا، وتغـير المنـاخ، والهجـرات الجماعيـة للسكان. ومن أدوات صـيانة الأمـن العـالمي هـي الأدوات ذات الطبيعـة العالميـة الجامعـة العسكرية والدبلوماسية ووضع السياسات وتنفيذها والدارة العمليـات والتطـوير في مجـال التكنولوجيا وتحقيق التنمية[1].

بينما يُعرفه معهد اوستن بي لدراسات الآمن العالمي بأنه الحقل الذي يتضمن دراسة القضايا العابرة للحدود ذات الآثار العالمية التي لا يمكن حلها إلا من خلال الجهد التعـاوني، ويشمل قضايا الآمن التقليدي وغـير التقليـدي والأمـن القـومي والأمـن الـداخلي والقـانون الدولي والأمن الاقتصادي وحركة السكان والأمن البيئي وأمن الطاقـة و(تهديـدات الأمـراض المعدية التي تشمل مناطق واسعة من العالم ولا تقتصر على منـاطق محـدده)[2]، والجريمـة العـابرة للحـدود الوطنيـة والصراع داخـل الـدول والإرهـاب والتمـرد والقـوة العالميـة الامريكية[3]، وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تسبب بقصد آو بغير قصد دمـاراً ومعانـاة كبيرة للمدنيين[4].

---

(1)See:Tinmore Institute: Global Security Define:
http://www.tinmore.com/security-def.php.

(2)For more information see: Andrew Thompson, International security challenges posed by HIV/AIDS: Implication for China, An international journal, Vol.2, Number2, China, 2004, pp288-289.

(3)See: Dr.Tom.O.Connor, Introduction to Global Security Studies Syllabus:
http://www.drtomoconnor.com.

(4) توماس شـيلينج، اسـتراتيجيه الصراع، ترجمـة نزهـت طيـب وأكـرم حمـدان، الـدار العربيـة للعلـوم ناشرون، بيروت، 2010، ص245.

وفي هذا الإطار يجب التفريق بين ما الذي يُعد عالمي وما الذي يُعد دولي وفق الرؤية الاقتصادية الدولية. يتبلور مصطلح العالمي عندما يكون كامناً ومتأصلا ومشتركاً بين جميع البلدان، أما ما يُعد دولياً عندما يكون هناك شيء مستثمر في بلد أجنبي مثل الاعتمال التجارية أو الابتكارات القانونية. والدراسات العالمية تتجاوز عملية دراسة الاستثمارات أو الصادرات والواردات. وهي اختصاص جديد يهدف إلى تقديم منظور عالمي حول الشؤون العالمية التي تعكس الجهود المتواصلة للشعوب لتحقيق الحرية والعدالة ومستوى لائق من المعيشة والتقدم العام والشرط الأساسي المطلوب لذلك هو الأمن. لذلك فان الأمن العالمي هو التسمية المناسبة لهذا المجال، ورغم ذلك فان الاسم يُعد سهلاً ولكن تأسيس ومأسسة الاسم هو من الصعوبة بمكان[1].

هنا تتجذر مسألة توضيح الفرق والتمييز بين العالمي(Global)، والدولي (International) في الدراسات الإستراتيجية لاسيما الأمنية منها. تُشير كلمة دولي إلى التعامل مع عدد قليل من مناطق مختلفة من العالم، ولكن ليس في جميع إنحاء العالم. ويشير من الناحية الاقتصادية إلى قيام المؤسسة أو المنظمة ببعض الأنشطة في بلدان أخرى وتحتفظ بالمقر الرئيس في بلدها الأصلي مثل(الشركات المتعددة الجنسيات)[2]. أما العالمي فتكون أكثر شمولية وتراجع في دلالة الحدود وتشترك في مناطق مختلفة من العالم ويكون أكثر كثافة من الأول ويتميز بسمة الترابط والتداخل[3].

كما إن كلمة عالمي هي الكلمة التي تستخدم للإشارة إلى القضايا والاهتمامات العالمية، بينما الدولي هو المصطلح الذي يُستخدم للإشارة إلى القضايا والاهتمامات بين دولتين أو أكثر، ومن ثم فان الدولي أصغر نطاقاً من العالمي بكثير، وقد يستخدمها

(1) See: The academic field of global security studies: http://www.drtomoconnor .com/com/2010/2010lectl.htm.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، العدد107، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص ص9-11.

(3)See: International or Global?: http://www .goinginternational .com/ 2011/ 03/ 08 / international-or-global.

البعض بدلاً من بعضهما الآخر[1]. ومن حيث اللغة، فان كلمة عالمي هي صفة وتعنى وتهتم بكل المسائل المتعلقة بالأرض(Earth)، وليس فقط منطقه أو منطقتين. وهي مرادفة لكلمة(Worldwide) التي تعني جمع أنحاء العالم، وكذا الحال بالنسبة لكلمة(Universal) التي تعني الكونية واللامحدود والعالمي والشامل. بينما كلمة دولي هي صفة وتشير إلى ما يتعلق بدولة أو دولتين. كما أنها تستخدم للإشارة إلى الأجنبي آو الجانب، وهو المصطلح الشائع لدى العامة، وترك تأثيره على الطرف الذي يشترك في عملية التفاعل فقط[2]. كما إن الدولي ينحصر فيه التعامل بين الدول ولكن العالمي يتجاوزه إلى الفاعلين من غير الدول مثل الأفراد والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وغيرها.

من خلال ما تقدم، فان تعبير الأمن العالمي(Global Security) هو مفهوم واسع يحاول تلمس المتغيرات العالمية التي تتخطى الأمن الدولي(International Security)، كما انه يسمو على الدولة بوصفها العنصر الفاعل والمؤثر في التفاعلات الدولية.

ومن ثم فان إطار فعل الأمن العالمي هو غير إطار فعل الأمن الدولي لأنه عندما يضع افتراضاته وتصوراته يحاول أن ينكر وجود الدولة وينظر إلى العالم بوصفه وحدة واحدة وليس دول تشكل العالم بأجمعه. ولذلك فان دائرة اهتماماته هي أوسع وأكثر شمولاً من الأمن الدولي.

الأمن الدولي يعد الدولة مرتكزة الأساس، وعليه فان نظام الأمن الدولي ورغم اهتمامه بالقضايا التي تشمل العالم بأجمعه، فان الدولة وحركتها ومعالجتها للتحديات العالمية تكون مبتغاه الأساس.

خلاصة لما تقدم، شهدت عملية وضع الأُطر الفكرية لماهية وجوهر الأمن مراحل وتجليات فكرية مختلفة ومتبدلة، وقد اختلفت الرؤى العالمية للأمن بتعدد البنى الفكرية العالمية. لذلك فان مصطلح الأمن أخذ مديات واسعة، وظهرت مصطلحات متعددة لعل

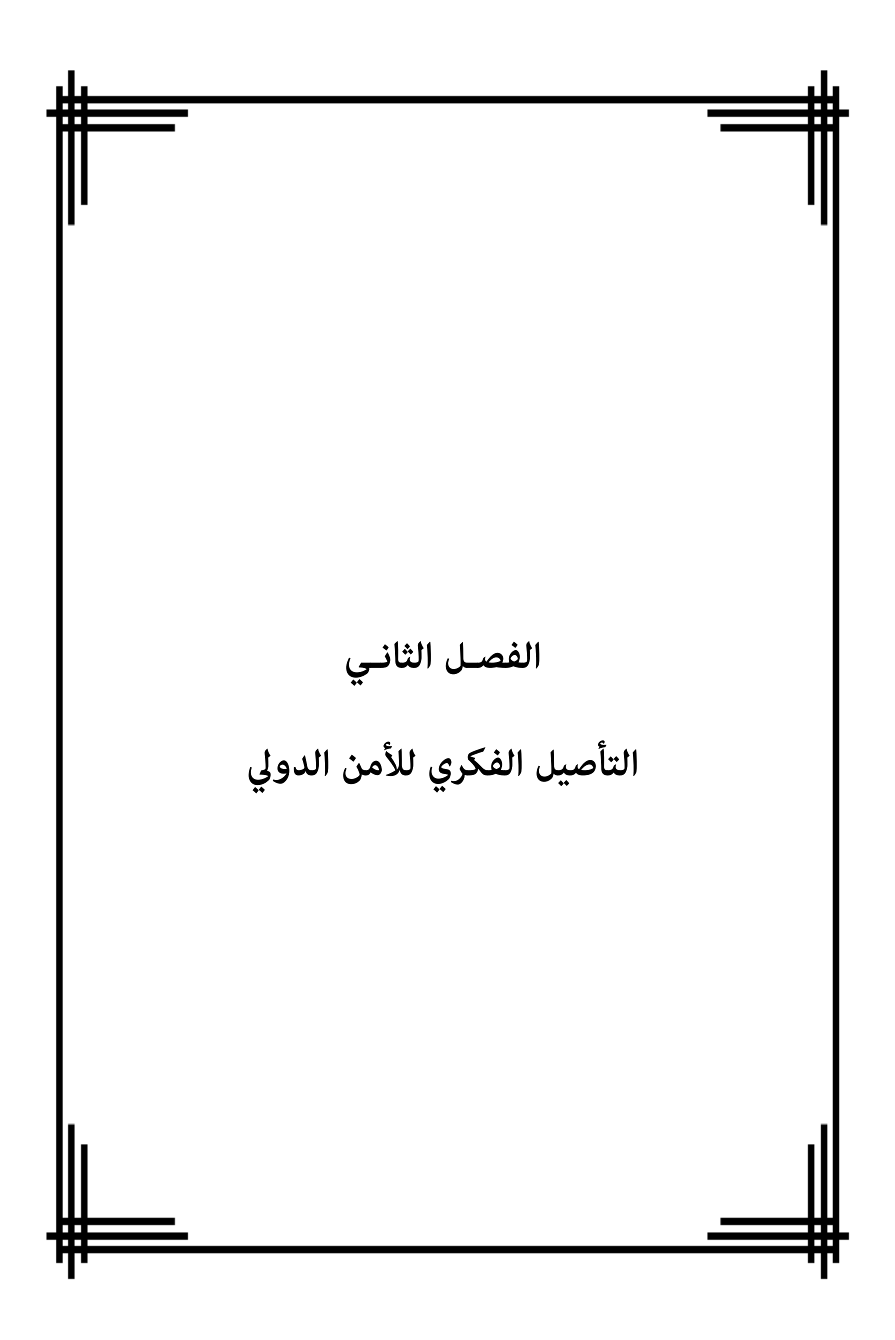
(1) See: difference between Global and international: http://www.diference between.com.

(2)See: difference between Global and international: http://www.diference between.com.

من أهمها الأمن الوطني والآمن التقليمي والأمـن القـومي والأمـن الـدولي والأمـن العـالمي وغيرها من المفاهيم، وكل مصـطلح مـن هـذه المصـطلحات لـه دلالات معينـة وهـي نتـاج مرحلة زمنية معينة وواقع دولي معين. ليس هذا فحسب، بل شـهد تغـيّراً في جـوهره حتـى وصل إلى الأمن غير التقليدي الذي يعني مجموعـة التحـديات العسـكرية وغـير العسـكرية التي هي نتاج البيئة الأمنية للقرن الواحدة والعشرين وطبيعتها المتحولة.

وتأسيساً عليه، يُعد مصطلح الأمن الدولي أقرب إلى الدقـة لان الدولـة لازالـت هـي العنصر الرئيس والفاعل في النظام الدولي، وتم تبني مفهوم الأمن الدولي في سـياق الدراسـة بدلاً من الأمن العالمي. أي إن التحديات عالمية بفعل تخطيهـا الحـدود، وأصـبحت الحـدود ليست ذات قيمة، ولكن التفاعـل لا يـزال دوليـاً بفعـل قـدرة الدولـة عـلى الالتـزام قانونـاً ورسمياً أمام الدول الأخرى، أما الفواعل الأخرى فقد اكتسـبت أهميتهـا مـن خـلال قـدرتها على التأثير في السياسة الدولية.

وبهـدف إدراك دلالات التحـول في دراسـات الأمـن الـدولي والتغيـير الـذي أنتجتـه المقتربات الفكرية الإنسانية، فان الضرورة الأكاديمية في الدراسات الإستراتيجية تقـتضي سـبر غوار المراحل المختلفة والتركيز على العلامات الفارقة في هذا التحـول، والعمـل عـلى اقتفـاء أهم المدارس الفكرية العالمية التي أفردت جزء كبير من نتاجاتها الفكريـة لموضـوعة الأمـن بمدياته ومجالاته المتنوعة، وهو ما سيتم تناوله في الفصل القادم.



الفصـل الثانـي

التأصيل الفكري للأمن الدولي

الفصـل الثانـي

التأصيل الفكري للأمن الدولي

تستوجب الإحاطة بـالأمن الـدولي وتجلياتـه العمليـة وآفاقـه المسـتقبلية سـبر غـور التأصيل الفكري للأمن الدولي والمراحل التي مرّ بهـا والتطبيقـات العمليـة لـه، والبحـث في المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي التـي حاولـت ومنـذ مـدة طويلـة مـن الـزمن وضـع اللبنات الفكرية للأمن الدولي من خلال الاستفادة من التجارب التاريخية حتى وصـل الأمـر إلى إدراك غير التقليدي من الأمر.

بدأت الدول مع انـبلاج فجـر القـرن الواحـد والعشريـن بصـياغة مقتربـات فكريـة جديدة للأمن تتناسب مع حجم وشمول التحديات التـي تواجـه المجتمـع الـدولي وهـو مـا ساهم في بلورة الأمن الدولي غير التقليدي. فالأمن الدولي بشكله الحالي ومقترباتـه الفكريـة لم يكن وليد مدة زمنية قصيرة، وساهمت في صناعته وصيرورته العديد مـن الـرؤى الدوليـة والمواقف والأحداث الكبيرة التي مرّت بها الإنسانية.

ولذلك أصبح الأمن الدولي وصيانته ومواجهـة تحدياتـه مـن المرتكـزات الاساسـية في الأجندة الدولية، ويرافقه جهداً دولياً يشترك فيه عدداً كبيراً من الـدول والمـنظمات الدوليـة والمؤسسات الدولية بهدف رسم الملامح الواقعية للتحديات العالمية ووضع اللبنات الفكريـة العالمية القادرة على بلورة رأي عام عالمي في جميع الدول الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، علاوةً على مؤسسات المجتمع المدني المحلي والعالمي لمواجهة آثارها المستقبلية.

وعلى هذا الأساس، فان تناول التأصيل الفكري للأمـن الـدولي يكـون وفـق مبحثـين، يتناول المبحث الأول التحـول الـذي طـرأ عـلى الأمـن الـدولي والـرؤى الفكريـة وتطبيقاتهـا وطبيعة الأفكار التي عالجت الأمن وفق المناهج التي سادت في كل مـدة زمنيـة في التـاريخ الإنساني. أما المبحث الثاني فدرس الاتجاهات الفكرية العالمية التي حاولـت أن تقـترب مـن جوهر الأمن فكرياً من خلال البحث عن معالجة المدارس الفكريـة للأمـن ومـن منظـورات متعددة.

المبحث الأول

المراحل الفكرية والتطبيقات العملية للأمن الدولي

الشعوب أثناء الأزمات تميل إلى إنتاج الأفكار، بل يُجهد الفكر الإنساني بهدف توليد مقتربات فكرية تتلائم مع حجم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. قبل عقود خلت، أتجه الفكر الإنساني إلى مواجهة التحديات التقليدية المتمثلة في التهديدات العسكرية، ومع تعاظم حجم التحديات وبحث الإنسان عن استنبات البيئة الأمنية الإنسانية المناسبة، حاول الفكر الإنساني أن يرتقي بأفكاره ليصل إلى حجم التحديات الجديدة والتي تسمى في الأدبيات الإستراتيجية التحديات غير التقليدية.

لقد أثبتت التجربة العملية للفكر، بأن كل فكرة عالمية هي نتاج واقع دولي معين. ففكرة الحلف المقدس جاءت نتيجة الحروب النابليونية وما سببته من نتائج كارثية على أوروبا، بينما كانت عصبة الأمم نتاج واقع الحرب العالمية الأولى، وكذا الحال مع الحرب العالمية الثانية التي ساهمت في بناء وتشكيل الأمم المتحدة نتيجة ويلات الحروب التي دمرت الحضارة الإنسانية، كما أن الحروب الأهلية في مناطق عديدة من العالم تعد من اخطر التحديات الأمنية لأنها (أعنف وأقسى أنواع الحروب وتستهدف السكان المدنيين)[1]، وكل ما ترشح من بناء مؤسسي وتبني للاستراتيجيات المتعددة هو بدافع البحث عن الأمن وتحقيقه. ليس هذا فحسب، بل إن انتشار الاسلحة النووية دفع الدول إلى إيجاد معاهدات الحد من انتشار الاسلحة النووية والعمل على تخفيضها، و(ثني الأطراف الأخرى عن الحصول عليها ومحاولة كبح توجهاتها)[2]، وكان ذلك بدافع الأمن الذي يرتبط بمصالحها.

---

(1) محمود سالم السامرائي، المسؤولية الدولية لحصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص1.

(2)For more information see: S. Samuel C. Rajiv, Options on the Table: Iranian Nuclear Imbroglio and US Military Moves, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013, pp295-297.

ولهذه الغاية سيتناول الباحث المراحل الفكرية للأمن الدولي وتطبيقاته العملية في ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول الرؤية البدائية للأمن الدولي، بينما يدرس الثاني الرؤية التقليدية للأمن الدولي، وأخيراً الثالث يتناول الرؤية الحديثة للأمن الدولي.

المطلب الأول: الرؤى البدائية للأمن الدولي

وجد الأمن وعملية البحث عنه منذ أن وجدت البشرية، كما إن الأفكار المتعلقة بتحقيق الأمن وجدت منذ أن بدأ الفرد يبحث عن الأمن في المحيط الذي يعيش فيه. وقد عمل العديد من المفكرين وصناع القرار سواء كان الأفراد أم الدول أم المؤسسات أم المنظمات الدولية على وضع أفكارهم، ومعالجاتهم لما ينبغي أن يكون عليه الأمن.

ومنذ نشأة ظاهرة الدولة الوطنية[*] بعد مؤتمر وستفاليا عام1648، اعتمدت كل دولة على قدرتها الذاتية في مواجهة أي تهديد يواجهها، ثم تطور الأمر لتعتمد الدول على الأحلاف من اجل تحقيق الهدف الأمني فكانت فكرة توازن القوى. ثم تطورت الآليات والأفكار إلى نظام الأمن الجماعي[1].

تُعد الأحلاف إحدى الوسائل التي لجأت إليها الدول لتحقيق أمنها وأمن حلفائها. إذ تم التوصل إلى الفكرة الأمنية القائلة بأنه في حالة تجميع القدرات تستطيع الدول مواجهة التحديات والتغلب عليها، وثني الأطراف المعتدية عن تحقيق أهدافها التي تطمح أليها. وقد ارتبطت الأحلاف العسكرية بتوازن القوى في التفاعل الدولي. لذلك فان البحث عن الأمن أدى إلى توليد فكرة الأحلاف. وهي فكرة لم تكن وليدة عامل محدد أو داعٍ بعينه. وجاءت نتاجاً طبيعياً مشتركاً لمجموعة متداخلة وشبكة معقدة من الأسباب.

(*) وهي عبارة عن إطار جغرافي معين يعيش عليه مجموعة من الناس بغض النظر عن انتمائهم العرقي والمذهبي والديني وتدير شؤونهم سلطة سياسية بالشكل الذي يُحقق طموحاتهم، والوطنية هي توثيق لِعُرى الروابط المجتمعية من خلال التعاون والوحدة وغالبا ما تكون اللغة والدين والروابط المشتركة وطريقة الحكم من الأسباب الاساسية لنجاعة الدولة الوطنية. ينظر: مارتين دووج، قاموس المذاهب السياسية، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، 1999، ص74.

(1) ينظر: عبير الفقي، تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.elsyasi.com/Article-detail-axpx?id=1567

فضلاً عن إنها تتناغم مع الرؤية البدائية للأمن. **ومن أهم أسباب بروز ظاهرة الأحلاف الدولية والتكتلات العسكرية هي وفق ما يأتي**[1]:

أولاً: الأسباب السياسية: إذ تلجأ إليه عندما تدرك الدولة إن مواردها الذاتية غير كافية للتعامل مع التحدي الأمني الذي يواجهها أو لتحقيق أهدافها. وقد يرجع ذلك إلى خصائص ذاتية وتاريخية في شخصية الدولة ذاتها، وقد يكون بهدف الحصول على مساعدات ومعونات سياسية واقتصادية وعسكرية.

ثانيا: الأسباب العسكرية: وتُعد السبب الرئيس وراء تكوين الأحلاف والتكتلات العسكرية رغم وجود أكثر من سبب أو داعٍ لنشوئها. والهدف من ذلك هو مقاومة العدوان أياً يكن مصدره، وقد تلجأ الدول إليه عندما تواجه تغييراً جديداً ومُهدِداً في الوضع العسكري.

ثالثاً: الأسباب الإيديولوجية: الدول عادةً ما تلجأ إلى عقد الأحلاف التي تقترب منها ايديولوجياً بهدف تعضيد الجهد الذي يؤدي إلى نشر الإيديولوجية التي يحملانها والعمل على تحقيق الغلبة على الإيديولوجيات الأخرى.

رابعا: الأسباب الاقتصادية: تهدف الدول الأعضاء في الأحلاف والتكتلات والتي تكون في الوقت نفسه قوية اقتصادياً إلى فرض الهيمنة الاقتصادية على الدول الأقل قوة والأضعف مقدرة والأكثر ميلاً إلى تحقيق مأربها في الحصول على المعونات والمساعدات الاقتصادية من الأطراف القوية اقتصادياً مقابل الدخول في هذه الأحلاف والتكتلات العسكرية.

صحيح إن البحث عن الأمن المفرط يتم من خلال الأحلاف، لكن الأحلاف كوسيلة لتحقيق الأمن أو درء خطر ما قد تسبب متغيراً دولياً منطقياً للأحلاف وان تضاد الأحلاف نتيجة لتضادد الأهداف والهواجس وتنوع الآليات والسبل قد يُبلور متغيرات تدفع لمزيد من التنافر والاقتتال، وهذا ما حصل في مطلع القرن العشرين، إذ كانت

---

(1) مصطفى احمد ابو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص61-72.

الأحلاف والأحلاف المضادة وتضارب المصالح بالإضافة إلى أسباب أخرى مباشرة وغير مباشرة أحد أسباب الحرب العالمية الأولى التي شكلت التهديد الأشمل للأمن الدولي(إذ تسببت بمقتل ما يقارب أربعين مليون شخص ودمرت البنى التحتية والصناعية في العديد من البلدان)[1]، وكان لها تأثير في مجمل التفاعلات الدولية التي تلتها، نظراً لتوسع العمليات وشمولها أغلب دول العالم. من هنا بدأت الرؤى العالمية تتوالد بشأن صيانة الأمن الدولي وفق قواعد محددة التي يتمثل جوهرها في الأمن الجماعي وأداته عصبة الأمم.

وظهرت دعوات إنشاء حكومة عالمية والامتثال إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي في العلاقات بين الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وتبلورت الرؤى الفكرية والمواقف السياسية الداعية إلى إلغاء توازن القوى بوصفه المبدأ الأساس في تحقيق الأمن الدولي والابتعاد عن جعل المصالح الوطنية الضيقة معياراً اساسياً لرسم الاستراتيجيات الدولية والشروع في نزع السلاح. لذلك كان نظام الأمن الجماعي بمثابة مدخلاً جديداً لتدبير وصيانة الأمن الدولي[2]، وقد تعهدت الدول جميعها في الوقوف إلى جانب الطرف المُعتدى عليه وتدعمه لان السلم وحدة لا تتجزأ[3].

وفي هذا السياق، إذا كان جوهر الأمن الدولي وصيانته يكمن بنظام الأمن الجماعي مع انبلاج فجر القرن العشرين، فما المقصود به، وما هي الفرضية التي أنطلق منها لمواجهة تحديات الأمن الدولي في تلك المدة الزمنية؟.

---

(1)See:H.L.Peacock, history of modern Europe"1789-1981",Seventh edition, Heinemann Educational ,Malaysia, 2010, p282.

(2) ينظر: الأمن الجماعي، معجم المصطلحات، المجلد الثالث، العلوم القانونية والاقتصادية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display.

(3) ينظر: كاظم هاشم النعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1999، ص254.

يُقصد بالأمن الجماعي(Collective Security)[1] النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو فيها والحفاظ على أمنه من الاعتداء، ومن ثم فهو النظام الذي تعتمد فيه الدول على حماية مصالحها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس فيما يتعلق بوسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها فحسب، وإنما على أساس التضامن والتعاون في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[2].

وعليه فان المعنى الواسع للأمن الجماعي وأداته عصبة الأمم هو وسيلة للوصول إلى أمن دولي فاعل، لا بل انه جهاز للقيام بعمل مشترك لمنع أو صد أي هجوم ضد النظام القائم[3]. كما إن مضامين الأمن الجماعي كانت معاكسة لعدم الأمن، لان نظام الأمن الجماعي وان كان فيه بعض ملامح نظام توازن القوى، فانه يتضمن قيوداً على حرية الدول وسيادتها. وكما يقول فريدمان: لا يفترض النظام الناجح للأمن الجماعي ضرورة تخلي الدولة عن استقلالها الوطني تخلياً تاماً لكنه يستدعي إخضاع الإرادة الوطنية إلى القرارات الجماعية الدولية والسيطرة الدولية على الجوانب العسكرية والأسلحة الإستراتيجية، ومما لاريب فيه إن ذلك غير ممكن من دون قيد صارم على السيادة الوطنية[4].

---

(1)avid A. Baldwin, Security Studies and the End of the Cold War, World Politics, Vol.48, No.1, Cambridge University Press, 1995, p119.

(2) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد، ليبيا، 2002، ص204.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبير الفقي، تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي: عبر شبكة المعلومات الدولية

:http://www.elsyasi.com/default.aspx

(4) ينظر: كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1987، ص389.

من خلال ما تقدم، **فإن الفكرة التي يُبنى عليها مضمون هـذا المفهـوم ترتكـز عـلى مجموعة من المبادئ لعل أهما وأبرزها ما يأتي**[1]:

الركيزة الأولى: يرتبط الأمـن الجماعـي بـالجهود الجماعيـة المشـتركة عـلى المسـتوى الدولي، أي يُمثل تجسيداً لمبدأ التضامن الجماعي في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان وهو شبيه بالتحالف العالمي(Universal Alliance).

الركيزة الثانية: في حالة انـدلاع الصراع المسـلح بـين دولتـين أو أكـثر يصـبح الأمـر في حاجة ملحة وفورية لتحديد الطرف المعتدي ومعاقبته وتصفية العدوان بكل مظاهره.

الركيزة الثالثة: كل الدول المنضوية في إطار الأمن الجماعـي الـدولي يجمعهـا هـدف واحد يتمثل بالتصدي للعدوان أياً كان مصدره، وهـذا الأمـر يمثـل قيمـة دوليـة غـير قابلـة للمساومة.

الركيزة الرابعة: يجب أن تكون الإمكانيات الجماعية التي تشارك في مسؤولية الأمـن الجماعي الدولي على مستوى من التأهيل والضخامة بما يجعلها قادرة على صيانة الأمن.

بينما تتمثل المقتضيات الذاتية للأمن الجماعي في رسوخ إيمان الحكومات والشعوب بان السلام وحدة لا تتجزأ، والعـدوان لا يعـرف الحـدود الجغرافيـة، وغـير مُحـدد اقليميـاً، والعدوان لا يقتصر على الدول الكبرى أو الصغرى أو الضعيفة أو القوية. وكل دولة مُرشحة لان تكون ضحية الاعتداء في تلك المدة[2].

فكرة الأمن الجماعي هي النواة البدائية الأولى للأمـن الـدولي, ولا يمكـن تحقيقـه من دون معالجة جذور الصراعات الدولية[3]. لذلك فان الأمن الجماعي لا يمكن إن يكون فعالا إلا عندما تتلاقى المصالح الوطنية لأهـم الأعضـاء في النظـام، وبهـذه الطريقـة كـان نظام الأمن الجماعي أداة لتوطيد سلطة القـوي بـدلاً مـن حمايـة أمـن المجتمـع الـدولي

(1) زايد عبيد اللـه مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص204-206.

(2) كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص392.

(3) ينظر: حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسـة في تطـور التنظـيم الـدولي منـذ عـام1945، سلسلة عالم المعرفة، العدد202، المجلس الوطني للثقافـة والفنـون والآداب، الكويـت، 1995، ص ص33-35.

ككل[1]. فعلى عكس رؤى توازن القوى التي تقوم على الصراع، فان الأمـن الجماعـي يرتكـز على التعاون والتجانس لتحقيق الأمن الدولي[2].

من خلال ما تقدم، فان البحث عن الأمن على المستوى الدولي تَمَثَل في طوره البدائي الأول في نظام الأمن الجماعي وأداته المؤسسة عصبة الأمم، من خـلال توحيـد الـرؤى حـول التحديات الدولية التي تواجه المجتمع الدولي. ومن هنا بدأ التفكـير يتوالـد باتجـاه تطـوير هذه الأفكار وجعلها تنتقل إلى الإطار الأوسع لتكوين رؤية عالميـة شـاملة لدراسـات الأمـن الدولي.

المطلب الثاني: الرؤية التقليدية للأمن الدولي

الأمن الدولي في بعده التطبيقي جاء تحت تسمية الأمن الجماعي وأداتـه المؤسسـية عصبة الأمم خلال النصـف الأول مـن القـرن العشريـن، وقـد اتبعـت العصـبة العديـد مـن الإجراءات للقيام بمهمة مواجهة تحديات الأمن الدولي خلال وجودها، إذ نص ميثاقهـا عـلى إن أي اعتداء على أي عضو هو بمثابة اعتداء على كل الأعضاء ومن ثم يسـتوجب ردع ذلـك الاعتداء[3].

ورغم ذلك أعترض عمل العصبة في سعيها لمواجهة تحديات الأمـن الـدولي معوقـات عدة. ومن ابرز هذه المعوقات هي قاعدة الإجماع في التصويت وافتقارها إلى أداة تنفيذيـة تعمل على تنفيذ الإجراءات التي تتخذها، وعدم انضمام جميـع الـدول في المجتمـع الـدولي والهيمنة الأوروبية على قراراتهـا، فضـلاً عـن فشـل الوسـائل المسـتخدمة في تحقيـق الأمـن والسـلام واعـتماد العصـبة عـلى مركزيـة النظـام، وعـدم وجـود جهـاز تنفيـذي دائـم لهـا،

---

(1) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص59.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص337.

(3) ينظر: خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، جامعة بغـداد، كليـة العلـوم السياسـية، بغداد، 1991، ص10.

وأخيراً وليس آخراً عدم إيمان الدول بجدوى العصبة[1]، مما أدى إلى فشلها في تحقيق الأمـن الدولي. وبانـدلاع الحـرب العالميـة الثانيـة أصـبح الفعـل ورد الفعـل المسـلح هـو المـتحكم بمتغيرات الأمن الدولي[2].

ونتيجة الكوارث التي نتجت عـن هـذه الحـرب ومـا تعـرض لـه الأمـن الـدولي مـن تحديات، شرعت الدول إلى إعادة النظـر في مـا بنتـه خـلال المـدة السـابقة، وأُجهـد الفكـر الإنساني المرتبط بمصلحة الدول المنتصرة إلى إعادة ترتيب معالجات الأمن الدولي من خـلال تجنب السلبيات التي اكتنفت الآليات السابقة، فعملت على تأسيس منظمة الأمم المتحـدة وتوسيع نطاق عملها وزيادة الصلاحيات الممنوحة لها من خلال زيـادة صـلاحيات الأجهـزة التنفيذية مثل مجلس الأمن الذي أوكلت له مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين[3].

وجاءت ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانيـة انعكـاس واضـح لعلاقـات القـوة ونتاجاتها الواقعية فكراً وممارسة، فـرغم اسـتناد المنظمـة عـلى المسـاواة في السـيادة إلا إنهم عملوا على صياغة الميثاق بما يتوافق مع مصـالح القـوى الدوليـة وهرميتهـا نتيجـة هيمنة الأفكار الواقعية ورائدها مورجنتـاو[4]، وأعطـى الميثـاق مكانـة خاصـة لمـا عُـرف بالدول العظمى بمنحها حق النقض "الفيتو" مما انعكس على طريقـة معالجـة تحـديات الأمن الدولي. وأصبح(القرار السياسي الدولي ومن ثم إدراك الأمن الدولي تعبيراً عن إرادة

---

(1) ينظر: نزيه علي منصور، حق النقض الفيتـو ودوره في تحقيـق الأمـن والسـلم الـدوليين، دار الكتـب العلمية، بيروت، 2009، ص ص33-35.

(2) ينظر: جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليميـة المتخصصـة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص172.

(3) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص342.

(4)See:Chris Brown, Theories of International Justice, British Journal of Political Science, Vol.27, No.2, Cambridge University Press, 1997, pp275-276.

الدول العظمى الخمس التي رسمت طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته بعد الحرب)[1]، وهو ما عرف بعالم الحرب الباردة وتعقيداته المتزايدة. فالدول (خلال هذه المدة سعت إلى امتلاك السلاح النووي الذي يؤمن أمن الدولة في النظام الدولي)[2].

وكانت ولما تَزّل نظرية البقاء للأقوى أساس وجوهر الأمن في المجتمعات القديمة التي لم تكن تدرك جوانب أخرى للأمن سوى البقاء للأقوى وتوفير سُبل العيش. وظلت نظرية القوة هي قاعدة القواعد التي تقوم عليها الاستراتيجيات الأمنية في مختلف المراحل الزمنية مع بعض التعديلات التي يتم تكييفها لمواكبة تغيير القوة[3]. بمعنى إن عملية توزيع القوة في النظام هي التي شكلت هذا النظام وأثرت في سلوك الدول الفاعلة فيه، كما أن النظام الدولي يفرض عليها ضوابط معينة حول ما مسموح به أو غير مسموح به من السياسات التي تجري داخل النظام[4].

ومن أبرز التحديات التي واجهت العالم خلال الحرب الباردة هو السلاح النووي وامتلاكه[*] وعملية الحد من توسع عدد الدول الحائزة عليه، وأصبح العالم ودراسات الأمن الدولي تعبر عن التنافس والصراع بين الشرق والغرب والقدرات العسكرية

---

(1)See:F.Rubin, The Theory and Concept of National Security in the Warsaw Pact Countries, International Affairs,Vol.58, No4, Royal Institute of International Affairs, 1982, p653.

(2)Mattew Beasley, Regime Security Theory: Why Do States With No Clear Strategic Security Concerns Obtain Nuclear Weapons?", A thesis, the Graduate School of the University of Oregon, Department of Political Science, 2009, p7.

(3) محمد الامين الشمري، مصدر سبق ذكره، ص41.

(4) عدنان محمد هياجنه، دبلوماسية الدول العظمى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 1999، ص23.

(*) إن سعي الدول إلى امتلاك الأسلحة النووية رغم تكلفتها الباهظة يؤمن لها تصعيد المقدرة الهجومية والردعية للخصم في أوقات السلم والحرب. ينظر منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيف والدروع إلى الصاروخ والإنفاق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص97.

الممزوجة بالبعد الايديولوجي[1]. وجُلّ اهتمام الدول أنصب خلال هذه المدة نحو الحيلولة دون الوصول إلى المواجهة النووية بين الكتلتين.

لذلك فان الأمن الدولي خلال الحرب الباردة جسد تعزيز أمن الدول فرادى وتعزيز القدرات النووية والعسكرية لاسيما الدول الإقليمية مثل الصين أم الدول العظمى مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة[2]، وذلك بفعل أن الدولة هي الفاعل الأساس، كما عزز سيادة التفسير المتمثل بان ضمان أمن الدولة يعني بالضرورة ضمان أمن الأفراد. ومن جهة أخرى لم يحصل أي تطور ذو أهمية بارزة في جوهر الأمن فكراً وتطبيقاً[3].

لم يخرج الأمن الدولي خلال الحرب الباردة عن كونه أمناً تقليدياً، وسُميّ الأمن الدولي التقليدي، بمعنى أن نوعية التحديات التي تواجه الدول كانت تحديات عسكرية ولم تمتد إلى غير ذلك من التحديات، وكانت النظرة أحادية.

كما إن الجهود الدولية سواء كانت تمثلها القوى العظمى مثل الولايات المتحدة أم الاتحاد السوفيتي أم المنظمات الدولية والإقليمية كانت ترتكز على مصالح القوى العظمى بالدرجة الأساس وان جاءت بتبريرات دولية كالجهود المتمثلة بالحيلولة دون انتشار الاسلحة النووية ونزع التسلح النووي، فضلاً عن تجنب الحروب والصراعات الإقليمية، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

ومما يؤكد أولوية مصالح القوى في نظام تفاعلات عالم الحرب الباردة هو عدم السيطرة الحقيقية على الأزمات الدولية وتصاعد الحروب بالوكالة والحروب الأهلية.

---

(1)Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs, Vol.67, No.3, Royal Institute of International Affairs, 1991, p433.

(2)Rajiv Nayan, Nuclear Modernisation in India's Neighbourhood, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013, pp279.

(3)For more information See: Deepender Kumar, Redefining security: An environmental, Journal of peace studies, Vol.10, issues1, January-March, 2003: http://www.icpsnet.org /description.

بمعنى لم يكن يدخل في نطاق الأمن الدولي معالجة التحديات العالمية مثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والبيئية...الخ.

خلاصة لما تقدم، فان الرؤية التقليدية للأمن الدولي التي سادت خلال الحرب الباردة تمثلت في تحجيم التحديات العسكرية من خلال تجنب الحروب التي قد تستخدم فيها الأسلحة النووية والعمل على توجيه الفعل الدولي نحو عقد الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة النووية الإستراتيجية، والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة وتدعيم دور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأوجبها الرئيس(المتمثل في دفع الأطراف نحو الاتفاق والحد من الصراعات الإقليمية وضمان عدم توسعها إلى النطاق العالمي)[1].

بمعنى إن التحدي العسكري وكيفية مواجهته على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية كان يمثل الركيزة الاساسية المترسخة في منطق تفكير صُناع القرار في العالم. ليس هذا فحسب، بل أن الرؤية العالمية لم تكن قد تبلورت بشأن مواجهة التحديات غير التقليدية للأمن الدولي، والتي أصبحت تُهدد الفرد والمجتمع والدولة والمجتمع الدولي، وهو ما أصبح يعرف في الأدبيات الإستراتيجية بموضوعة أمننة القضايا العالمية وبشكل أدق الأمن الدولي غير التقليدي.

المطلب الثالث: الرؤية الحديثة للأمن الدولي

مع نهاية الحرب الباردة وتشكُل البيئة الأمنية الدولية الجديدة وتغيّر المعطيات العالمية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي ونشوء العديد من المشاكل الأمنية كماً ونوعاً[2]، وحصول نوع من الثورة في الدراسات الأمنية، انبرى الباحثون وصُناع القرار وأخذوا يبتعدون عن المقتربات التقليدية إلى توسيع المدركات المتعلقة بالأمن الدولي، وتبني وجهة

(1) Elham A minzadeh, The United Nations And International Peace And Security: A Legal and Practical Analysis, A dissertation, University of Glasgow, Faculty of Law and Financial Studies, 1997, p2.

(2)See: Marin ILIE, NATO concept evolutions-consequence of the changes occurred in the international security environment, National defense university, Journal of defense resource management, No.1, 2010, p87.

نظر أكثر جذريةً تتمثل في انه يجب النظر إلى الأمن الدولي بطريقة تظم مختلف المستويات انطلاقاً من الفرد وصولاً إلى النظام الدولي والتركيز على جميع مُتغيرات ومصادر الخطر وعدم الاقتصار على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول.

يُمكن إرجاع **التحول في الدراسات الإستراتيجية الأمنية إلى سببين رئيسين:**

أولهما: رغم إن الحرب بين الدول مازالت ممكنة، إلا إن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفاً في القرن الواحد والعشرين. كما أن المصلحة لم تعد الشيء الرئيس في الحرب رغم أهميتها. وان المحرك الأساس للحرب هو هوية الجماعة وثقافتها. وثانيهما: إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد اكتنفتها تحديات كثيرة غير التحديات العسكرية لعل أهمها التحديات الاقتصادية والبيئية والنمو السكاني والإمراض واللاجئين وغير ذلك من التحديات غير المنظورة[1]. بمعنى أن نهاية الحرب الباردة غيرت أجندة الدراسات الأمنية وأنهت محدودية الإطار لهذا المجال من الدراسات الإستراتيجية[2]. وأصبح العالم يمر بمرحلة زمنية تتسم بعدم اليقين وعدم التأكد نتيجة تضارب المعلومات وكثرتها وتشويش القدرة على تحديد الدقيق منها[3].

رغم إن أمن الدول قد ازداد وتحسن منذ نهاية الحرب الباردة بفعل التقدم التكنولوجي لان عدد الحروب التي تندلع بين الدول قد قلّ وتراجع، فان الحروب الأهلية داخل الدول قد زادت بشكل كبير، لا بل أنها قد ترتقي إلى جرائم دولية. كما أن

---

(1) حصاص لبني، المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.ssrcaw.org/ar/art/show.art.asp?aid=32.93/

(2)See:Sean M. Lynn- jones, International security studies after the cold war: An agenda for the future, CSIA discussion paper, Kennedy school of government, Harvard University, 1991, p13.

(3)Keisuke Iida, Analytic Uncertainty and International Cooperation: Theory and Application to International Economic Policy Coordination, International Studies Quarterly, Vol.37, No.4, Wiley and The International Studies Association, 1993, pp 431-432.

التداعيات السلبية للتقدم التكنولوجي فاقمت من تأثير الحروب التقليدية وجعلتها تكون أكثر فتكاً في الإنسانية[1].

بمعنى بدأ المنظور الجديد للأمن الدولي يفرض نفسه متجاوزاً الاعتبارات الحدودية والإقليمية والعسكرية، فالتحديات الجديدة جعلت مفهوم الأمن الدولي شمولياً ومتعدد الأبعاد وأكثر ارتباطاً بالحاجيات الاساسية للإنسان، فالأمن لم يعد يُقاس بمدى تقلص التهديدات، بل بمدى الاستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان وفق المنظور الحديث للأمن[2].

لذلك عملت عدة معطيات على مقاربة المسائل الأمنية وثوقاً بالفكرة القائلة بان العالم يحتاج إلى أمن عالمي أو شامل، يتجاوز الأمن القومي الضيق المبني على القوة والتسوية السلمية للمنازعات الدولية. لقد عُرض هذا المفهوم عام1983 لدى الأمين العام للأمم المتحدة بناءاً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يتمثل في (انه فقط بالاعتراف بان الأمن هو أمن فردي سواء كان في مظاهره العسكرية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية أم في مظاهره الوطنية والدولية تستطيع الأمم اتخاذ التدابير من أجل إقامته في هذه الحقبة من العلاقات المتبادلة)[3]. ولكنه لم يأخذ مداه، كما رغب أصحابه.

ولكن بعد الحرب الباردة ساد إقرار يُفيد بأن التحديات العالمية التي تواجه البشرية المتمثلة بالبيئة والصحة العالمية والتنافس على الموارد والاندماج والتهميش وظاهرة الهجرة والأمن والفقر...الخ تُشكل رهانات كبرى لمستقبل البشرية، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في الطريقة التي يتم بها التعامل مع القضايا الأمنية الدولية بدلاً من التركيز على الأدوات العسكرية للتعاطي مع هذه التحديات الاساسية. لذلك حصل انتقال من ظاهرة

---

(1) باسكال بونيغاس، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096

(2) ينظر: منبر الحرية، الأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.minbaralhurriyya.org

(3) تيري دي مونبر يال وجان كلين، مصدر سبق ذكره، ص258.

عولمة المسائل الأمنية إلى اتجاه جديد نحو أمننة المشاكل العالمية، وإذا كانت تأثيرات انعدام الأمن يمكن أن تُشكل موضع إجماع، فانه لم يعد هناك تفكير في الأسباب، إذ يلاحظ أن هناك رغبة في تقديم إجابات أمنية على مشاكل هي في الأصل سياسية[1].

وفي عِداد الحجج التي يُمكن بها تأكيد مقاربة الأمن الدولي غير التقليدي هو زوال المخاطر العسكرية الكبيرة زوالاً يُضعف من وزن العامل العسكري ضمن مجمل العوامل المساهمة في صيرورة الأمن وتحدياته العالمية وتكاثر الأزمات المحلية. كما أن الترابط المتزايد بين المجتمعات في عالم تتزايد عولمته اقتصادياً وثقافياً، والتدخل المتزايد للمجتمعات المدنية في الحياة الدولية يعني بان الأمن لا يمكن قصره على سلامة الدول حتى لو كان بالإجماع[2].

هنا يُمكن تركيز الاختلاف بين الأمن الدولي التقليدي والأمن الدولي غير التقليدي. يكمن جوهر الاختلاف بينهما من حيث المصادر والفاعلين. ففي الأمن التقليدي تكون المصادر والفاعلين مترابطين بشكل كبير، ويتشكلان من تضارب المصالح الوطنية والخلافات المتعاقبة بين الدول، ويكون الأمن التقليدي نتيجة الأفعال التي تقوم بها الدول والحكومات مما ينعكس على القضايا العالمية. وعلى النقيض من ذلك، فان المصادر والفاعلين في الأمن غير التقليدي أكثر تعقيداً من نظيرتها في الأمن التقليدي، إذ تنشأ تهديدات الأمن غير التقليدي من الفاعلين من غير الدول أكثر من أفعال الدول، فمعظم المشاكل الأمنية تكون نتيجة أفعال الأفراد والمجموعات الاجتماعية مثل التلوث والتراجع البيئي وتجارة المخدرات وغيرها[3].

(1) باسكال بونيغاس، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096

(2) تيري دي مونبر يال وجان كلين، مصدر سبق ذكره، ص256.

(3)Xu Jian, Nontraditional security and international security: in a chines perspective: http://yataisuo.cass.cn/yanjiuzx/aqzx/xscg/non.

وعليه، فان تغيير دلالات التهديد الأمني وطبيعة معالجاته مثلت الحاجة إلى توسع مفهوم الأمن الدولي من التقليدي إلى غير التقليدي. وكان السعي لتأكيد مفهوم الأمن الدولي غير التقليدي هو أحد المحاولات المهمة للتعبير عن تلك الحاجة.

وبهذا السياق سعى ريتشارد اولمان(Richard H.Ulman) لإعادة تعريف الأمن. إذ جاء في بحثه الموسوم إعادة تعريف الأمن(Redefining Security)، الذي نُشر في مجلة الأمن الدولي(International Security)، بان المنظور الضيق للأمن المتمثل في حماية الدولة من هجمات عسكرية خاطئ وخطر في آن واحد. والمفهوم الجديد يُحول الاهتمام بعيداً عن التهديدات غير العسكرية التي تقوض العديد من الدول خلال السنوات القادمة. لذلك فان التهديدات التي تنبع من خارج حدود الدولة وداخلها هي تهديدات غير تقليدية للأمن وتعمل على تقليص الخيارات السياسية أمام الدول[1].

ورغم هذه الحقائق ومقبولية التغيير لمفهوم الأمن غير التقليدي فان توسع مفهوم الأمن لم يكن بعيداً عن الأهداف السياسية، فعندما يتم تصنيف قضية ما بأنها أمنية، فانه يدل على أهميتها وهو ما يطلق عليه بالأمننة(Securitization)، أو إضفاء الطابع الأمني بمعنى(هي عملية تحويل مشكلة عادية إلى مشكلة أمنية وجعلها تبدو بأنها تُهدد الوجود)[2]. والذين يؤيدون ويدفعون باتجاه توسيع مفهوم الأمن يبغون أن تكون النتيجة توسيع إعادة توزيع الموارد بالشكل الذي ينسجم مع التغيير في المفهوم. فعندما يتم أقناع صناع القرار والسياسات باعتبار التهديدات البيئية مسائل ترتبط بالأمن القومي والأمن الدولي، فان بإمكانهم تخصيص المزيد من الموارد والإمكانيات المتاحة والكامنة لمواجهتها. والأمن في رأي أول ويفر(Ole Waever) هو "تصرف كلامي...إذ أن مندوب دولة ما

(1)مالك عوني، رهانات الثورة..تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدية في المنطقة العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص5.

(2)K.Seray, Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values, The Journal of Turkish Weekly, July 2nd 2010, available at:
http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-obstacle-in-front-of-european-values.html.

عندما يقول (أمن) فانه ينقل قضية معينة في مجال معين إلى مجال مُحدد أكثر أهمية، مُدعياً حقاً خاصاً في استخدام الوسيلة اللازمة لمنع هذا التصور"[1].

بمعنى شهد الأمن الدولي مراحل مختلفة، وكل مرحلة من هذه المراحل أتسمت بمجموعة من السمات الناتجة عن طبيعة هذه التحديات والواقع الدولي والأنماط الفكرية السائدة في العالم. إذ انه خلال المرحلة الأولى والتي تم تسميتها بالبدائية كان هناك مزيج من الأفكار الواقعية والمثالية التي أسهمت في بلورة عصبة الأمم التي عدّها أغلب المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية بأنها كانت تعبر عن المثالية أكثر من الواقعية، لذلك لم تستطيع مواجهة التحديات التي واجهتها. بينما سادت الرؤية الواقعية على مقتربات الحرب الباردة إلا أنها لم تتمكن من توسيع مفهوم الأمن وبقيّ في إطار الرؤية الواقعية للأمن وهي الرؤية الأمنية التقليدية المتمثلة بالتهديد العسكري.

وعلى هذا الأساس، فان الرؤية الحديثة للأمن جاءت نتيجة التغيّر الذي أصاب البُنى الفكرية العالمية نتيجة تراجع الفكر الشيوعي وانتشار الأفكار الليبرالية، وبدأت مفاهيم الأمن غير التقليدي تُهيمن على مختلف طُرق تفكير الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، لا بل أنها تعاظمت مع بداية القرن الواحد والعشرين وجرى تمازج بين الأفكار الواقعية والليبرالية وتم تقديم رؤية شاملة تحاول معالجة التحديات العالمية للأمن الدولي.

تقتضي الدقة العلمية تناول المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي وفق التدرج الزمني الذي مرّت به إلى أن وصلت إلى ما نحن عليه الآن بهدف إعطاء صورة متكاملة عن الأطر العالمية للتفكير الأمني والاستراتيجي. وهو الأمر الذي سوف يتم تناوله في المبحث القادم.

---

(1) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص12.

المبحث الثاني

المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي

الفكر هو المُحرك لكل التفاعلات، سواء كانت الداخلية أم الإقليمية أم الدولية أم العالمية، فهو القادر على تغيير الواقع وتعديل مساراته وتشخيص التحديات ووضع المعالجات الجذرية بما يتناسب مع الغرض الذي أُنتج من أجله، لذلك فان المفكرين يحاولون أن ينتجوا فكراً، وصياغة أنماط فكرية تتناسب مع حجم التحديات العالمية للأمن الدولي.

ونجاح الأفكار متعلق بنسبة ما بالبيئة التي يتفاعل فيها، فبعض الأفكار تجد البيئة المواتية لتطبيقها بفعل توافر مجموعة من العوامل الداعمة للتطبيق، وعدم وجود عوائق تحد من قدرة الفكرة على النفاذ إلى حيز الواقع، وفي أحيان أُخرى تنتظر الفكرة اللحظة المناسبة للتطبيق بما يتناسب مع البيئة التي أنتجتها، أو قد يصلح لبيئة أُخرى قيد التشكل في المستقبل القريب أو متوسط أو طويل المدى، وربما تحتاج الفكرة إلى تعديل كلي أو جزئي لكي تكون أكثر ملامسة للواقع وأكثر قدرة وقابلية على التطبيق بالشكل الذي يحقق الأهداف المتوخاة منها، وربما يقودها الإيغال في الزمن إلى الاندثار والنفاد.

واستناداً إلى أن لكل فعل ورد فعل سياسي أساس فكري أسهم في بلورته وإنتاجه، فان هناك العديد من المدارس الفكرية التي خصصت جزء من أطروحاتها الفكرية عن الأمن والتنظير له، ومرت بمراحل عديدة، فبالإضافة إلى كون هذه المقتربات الفكرية هي نتاج واقع ونظام دولي معين، فان لكل مرحلة مرت بها سماتها وأطرها الفكرية ومنهجيتها التي حاولت فيها الاقتراب من الواقع في تلك المرحلة الزمنية التي مرّت بها، هو الأمر الذي أنعكس على الاتجاهات الفكرية العامة لتشخيص الأمن وجوهره وكيفية تحقيقه من خلال وضع الاستراتيجيات اللازمة والبناءة وتثبيت المُعطى في البيئة المناسبة وغير المناسبة له.

لقد أُجهد الفكر الإنساني لإنتاج فكر يعمل على تحقيق الأمن وتشييد بيئة آمنه للإنسانية، إلا أن ترابط المصالح وتفاعلها مع المنطلقات الفكرية جعل هذه الأفكار تخرج عن الإطار الذي وضعت فيه أو الغرض الذي تسعى لأجله.

ورغم تنوع المدارس الفكرية واختلافها في الرؤى والاتجاهات والوسائل التي يتم تبنيها لتحقيق الأمن إلا أنها تشترك في إنها تعمل على البحث عن مكنونة الأمن وجوهره والتنظير له وسبر غوره من خلال تنوع التوجهات ووضع اللبنات الفكرية الأجدر والقابلة للبقاء ومواجهة التحديات العالمية للأمن بمستوياته المختلفة الداخلية والإقليمية والدولية والعالمية. لذلك فان تناول المقتربات الفكرية للأمن الدولي يكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: المدارس الفكرية الواقعية

لا يُمكن تناول موضوعة الأمن الدولي دون تناول الجذور والأُطر الفكرية التي أطرت له، ولكل ظاهرة دولية تأطير فكري أسهم في بلورته ووضع اللبنات الفكرية الاساسية له. لذلك تعد المدارس الفكرية الواقعية إحدى المقتربات الفكرية التي حاولت البحث في الأمن ووضع الافتراضات والمسلمات الاساسية له. يُحتم تناول المقتربات الفكرية الواقعية ورؤى مفكريها البدء بتناول الجذور الفكرية الأولية لها ورؤية المفكرين الأوائل اللذين وضعوا أساسها الفكري.

اولاً: المدرسة الفكرية الواقعية الكلاسيكية

تعود جذور المدرسة الواقعية الكلاسيكية(The Classical Realist School)إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي كوتيليا(Kautilya:296-312 ق.م)، والمفكر الايطالي نيكولا ميكافيلي(Nicollo Machiavelli:1588-1679)، والفيلسوف الانكليزي توماس هوبز(Tomas Hobbes:1588-1679)، وهي فلسفة قائمة على إعتبار(الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية)[1].

(1)For more information see:Katrina Lee Koo, Confronting a Disciplinary Blindness: Women, War and Rape in the International Politics of Security, Australian Journal of Political Science,Vol.37,No.3,Carfax Publiching: Taylor and Frincis Group, Australian National University 2001, p522.

فكل هؤلاء يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة التفاعل الدولي، ويختلف ذلك من مدرسة إلى أُخرى ومن مفكر إلى آخر[1].

إذ يؤكد هوبز على(إن الإنسان بفطرته يميل إلى الصراع مع أقرانه إما لانتزاع فائدة أو دفاعاً عن ذاته وحماية لأمنه الشخصي. ويتجلى ذلك عند غياب السلطة المُنظِمة، ولا يعني ذلك حرباً واقتتالاً بين البشر، بل يكفي أن يكون صراعاً بين أفراد المجتمع)[2].

ويكمن جوهر المقتربات الفكرية لنيقولا ميكافيلي صاحب كتاب الأمير في إن الغاية تبرر الوسيلة، وقاد بآرائه الواقعية الكلاسيكية إلى إن جوهر الحكم هو القوة العسكرية، وان السعي للحصول عليها إضافة إلى الحرب هما العلم الحقيقي الذي يحتاج الأمير أو الحاكم المهارة فيه. مع ذلك ظل مفهوم القوة العسكرية المباشرة كوسيلة حاسمة لتحقيق أهداف الدولة وأمنها وحماية كيانها وتوسعها[3]. ويؤكد ميكافيلي منذ زمن بعيد على أهمية المعرفة، وارتباطها الوثيق بالقدرة، فإذا ما استخدمت في توجيه الدولة فإنها تؤدي إلى القوة[4].

لقد تم تطبيق هذه الأفكار فيما بعد على الدولة وحركتها في البيئة الدولية، بمعنى أنها لم تأخذ الفرد وجعله أساس وحدة التحليل، وإنما جعلت الدولة جوهر تفكيرها لأنها في نهاية المطاف يقودها الأفراد على مرّ العصور.

وقد تبلورت تطبيقات الواقعية الكلاسيكية قبل وخلال مدة الحرب الباردة، والواقعيون الكلاسيكيون يعتقدون بان الدولة مثلها مثل البشر تمتلك ما يسميه

---

(1) عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص152.

(2) محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مطابع الأمل، بيروت، بلا، ص12.

(3) يوسف محمد صواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص77.

(4) عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص57.

مورجنتاو(*) الرغبة الفطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب.

ويحدد مورجنثاو في كتابه الشهير السياسة بين الأمم(Politics Among Nations) ستة مبادئ للواقعية الكلاسيكية هي[1]:

المبدأ الأول: العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية من خلال الإقرار والنوايا الموجودة في هذه الأخيرة، ويجب أن يتم بناء السياسة العامة على أساس فهم هذه القواعد الموضوعية.

المبدأ الثاني: فكرة المصلحة الوطنية(National Interest)هي موجه الإشارات الرئيس(Main Signpost) للواقعية السياسية والقائد السياسي يُفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة الوطنية المُعرّفة في إطار القوة.

المبدأ الثالث: المصلحة تشبه القوة في كونها مشروعة بشكل عام، رغم أن معناها الدقيق يختلف حسب الوقت والظروف، فالمصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي البقاء، لكن الدول بضمان بقائها تسعى لتحقيق أهداف أخرى.

(*) ولد عام1904 في ألمانيا، وأُطلق عليه أب العلاقات الدولية، وقد صنع شهرته بصفته منظراً في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات. له ثلاثة مؤلفات رئيسة: الأول حمل عنوان الإنسان العلمي في وجه سياسة القوةScientific Man Versus Power Politics. أما الثاني في عام1948، وحمل عنوان السياسة بين الأمم(Politics Among Nations). بينما الثالث صدر عام1948، وحمل عنوان دفاعاً عن المصلحة القومية (In Defense of the National Interest). لذلك جُلّ تفكيره في العلاقات الدولية تركز على الأمن والمصلحة والقوة وكيفية تحقيقها في عالم يتسم بالفوضى. ينظر: مارتن غريفس، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص ص74-82.

(1) حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي والنيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، الجزائر، 2008، ص10.

المبدأ الرابع: رغم إدراك الواقعية للقيمة الأخلاقية للعمل السياسي، فإنها تدرك في الوقت ذاته التوتر غير المرغوب به بين القيادة الأخلاقية ومتطلبات العمل السياسي الناجح، وهذا يتطلب تنقية سلوك الدول من المبادئ الأخلاقية ومعيار الحكم على سياسة معينة هي في نتائجها السياسية(الغاية تبرر الوسيلة). كما أن التطلعات الأخلاقية لا يمكن مطابقتها مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.

المبدأ الخامس: السياسات الواقعية حقل مستقل بذاته، وتحليله يجب أن يتم بوصفه كيان قائم بذاته دون أن يتم إخضاعه لأي حقل آخر من الاهتمامات الإنسانية. بمعنى أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة والحكم على أي سلوك سياسي يكون من خلال معايير سياسية.

وهذه الطبيعة الصراعية والتنافسية متأصلة في سلوك الدول وعلاقتها فيما بينها منذ الأزل، وهي مرشحة لان تبقى كذلك في المستقبل، إذ لا يوجد ما يمكن أن يُغيرها. وهو المبدأ الذي يدفع الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية من أجل صيانة أمنها نتيجة الشك واللايقين في نوايا وسلوكيات الدول فيما بينها، ومن ثم فان احتمالات قيام الحروب تبقى دائماً واردة في أجندة الدول[1].

بمعنى(المصلحة هي جوهر التفاعل السياسي، وتتحدد بمؤشر القوة، وهي هدف ووسيلة في الوقت نفسه، وتُعرف على أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو تغييره وفق الاتجاه المرغوب به من جهة والقدرة على مقاومة محاولات الآخرين التأثير في سلوك الآخرين، والواقعية ليست نظرية غير أخلاقية، بل هي نظرية لا تكترث بالمعايير الأخلاقية على اختلافها لأنها تعي التبعات الأخلاقية للفعل السياسي)[2]. ويؤكد المفكر

---

(1) محمد طاهر عدلية، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص78.

(2) عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات النظرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2009، ص168.

الواقعي مورجنتاو بان(الدول شأنها شأن البشر تمتلك ما يسميه(animus dominandi)أي الرغبة في السيطرة على الآخرين، وهو الأمر الذي يقود إلى التصادم والحروب وتهديد الأمن)[1].

وفي إطار سعي مورجنتاو التأكيد على سمو مصلحة الدولة المتمثلة في البقاء والأمن على غيرها من المصالح[2]، نفى وجود علاقة وطيدة ووثيقة بين السعي للقوة والأخلاق، فالأخلاق والإيديولوجية عنده لا يتناقضان مع مصلحة الدولة فحسب، وإنما رأى فيهما القناع الذي يخفي وراءه حقيقة الصراع على القوة، ومن ثم فانه السبب الرئيس وراء عدم استقرارية النظام السياسي الدولي، لذلك دعا إلى أن تطرح جانباً المثل الأخلاقية والقيم المبدئية عندما تتفاعل سياسياً مع غيرها، وهذا أستبعد أي بعد قيمي أو أخلاقي في القوة، وبذلك فان القوة تصبح غاية في حد ذاتها[3].

ورغم تعدد الباحثين، يمكن أن نكشف القواسم المشتركة بين مفكري الواقعية الكلاسيكية، وهي قواسم ترتكز على الجوهر أكثر مما تتعلق بالشكل لعل من أهمها ما يأتي: أولهما: استنادهم إلى التاريخ كمخبر لأبحاثهم ودراساتهم الواقعية للتوصل إلى تعميمات بشأن السلوك الدولي[4]، وثانيهما: اعتمادهم على الدولة كوحدة تحليل أساسية للنظرية الواقعية على عكس المثاليين الذين يركزون على معايير السلوك الدولي والمستندة إلى القانون والتنظيم الدوليين، وثالثهما: إيمانهم بالطبيعة البشرية الشريرة

---

(1) مها احمد إبراهيم، دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية في عهد اوباما بين البناء النظري والتوظيف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل،2013، ص11.

(2)For more information see: Mazen Faris Rasheed, The Concept of Power in International Relations, Pakistan Horizon, Vol.48, No.1, Pakistan Institute of International Affairs, 1995, p95.

(3) ئاكو حمه كريم رحيم، القوة الناعمة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، السليمانية، 2011، ص37.

(4)See:Gwyn Prins, The Four-Stroke Cycle in Security Studies, International Affairs, Vol. 74, No. 4, Royal Institute of International Affairs, 1998, p781.

للإنسان والتي تدفعهم دائما للعنف، ورابعهما: إصرارهـم عـلى الفصـل التـام بـين السياسـة والأخلاق، وخامسهما: إيمانهم بان العلاقات الدولية تتسم دوماً بالصراع في غيـاب التجـانس والانسجام بين الوحدات السياسية اجتماعياً وثقافياً واقتصـادياً، وإيمـانهم باسـتعمال القـوة مهما كانت طبيعة هذه القوة كوسـيلة ضروريـة لتحقيـق المصـالح وإجماعهـم عـلى القـوة العسكرية، وسادسهما: إيمانهم بان السياسة الخارجية هي سياسة براغماتية تعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق المصالح(1).

ونتيجة لذلك تمثل السياسة الدولية صراعاً من اجل القوة والسلطة(2) والبحـث عـن الأمن الشامل فيما بين الدول التي تسعى كل منهما إلى تعظيم مصالحهما الوطنية إلى أقصى حد ممكن، وتتحرك الدول بهدف منـع أي دولـة واحـدة مـن أن تكـون في وضـع مُـتحِكم، وغالبا ما يمكن تحقيق هذه الغايات من خلال التعاون ولكـن احـتمال نشـوء الصراع قـائم على الدوام(3).

بمعنى بدأت اللبنات الفكرية للواقعية الكلاسيكية بـالتبلور والتشـكل مسـتندة إلى تنظير بعض المفكرين أمثال هوبز وميكافيلي ومورجنتاو وغيرهم، وتؤكد مجموع مقترباتهم الفكرية على القوة بوصفها وسـيلة وغايـة نهائيـة، وعمليـة البحـث عـن القـوة هـي صـفة غريزية في الإنسان سواء كان فـردا مواطنـاً أم مسـؤولاً رسـمياً في الدولـة، وان جُـلّ التـأطير الفكري لها هو تحقيق الأمن المطلق له ولدولته.

ثانياً: المدرسة الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية

بدأت الواقعية الجديدة في الظهور مستفيدة من هيمنة الواقعيـة الكلاسـيكية عـلى البُنى الفكرية الأخرى في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وقـد شـهدت السـبعينيات

---

(1) ينظر: عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص176.

(2)See:Murielle Cozette,What Lies Ahead:Classical Realism on the Future of International Relations, International Studies Review, Vol.10, No.4, Wiley and The International Studies Association, 2008, p667.

(3) جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص7.

والثمانينيات منظرين من أمثال كينث والتز[*] الذين كـان همهـم دفـع النقـد الـذي وجـه للواقعيـة الكلاسـيكية بأنهـا تصـوير سـاذج ومُبسـط، وسـعوا إلى إسـباغ الصـفة العلميـة والموضوعية عليها وهو ما ساهم في تجديد الواقعية. وقد كرّس الواقعيون الجدد اهتمامهم بفكرة النظام وكيف يتماثل الوضع على المستوى العالمي معها، لذلك يصفون ما يجري بأنـه نظام دولي إلا انه مستقل عن مكوناته. لهذا يصبح لهذا النظام وجود فاعل وبنيـوي يسـمو على الدولة. ومع إعطاء هذه الأهمية لفكرة النظام والبنية لم يتنازل الواقعيون الجـدد عـن جوهر الفكرة الواقعية عن القـوة وان تجـاوزوا المنطـق البسـيط في اعتبـار المسـألة تتعلـق بالطبيعة البشرية[1]. كما أن (التفاعلات الدولية لا تعني وقـوف الدولـة بالضـد مـن الـدول الأخـرى)[2]. بمعنــى أن الواقعيــة الجديــدة تركــز عــلى أهميــة بنيــة النظــام الســياسي الدولي(International Political System Structure)[3] بوصـفه أثـراً فـاعلاً في تصرفـات الدول جميعاً[4]. وهكذا شهدنا خلال الحرب الباردة قوتين عـالميتين تُسيطران عـلى النظـام الدولي الأمر الذي أدى إلى انتهاج قواعد محددة للتصرف[5].

(*) يعد احد رواد مفكري الواقعية الجديدة. حصل على شهادة الدكتوراه عام1954من جامعـة كولومبيـا عن أطروحته الموسـومة: الرجـل والدولـة والحـرب(Man, State and War). ومـن ابـرز الكتـب التـي أصدرها وعدت أنها تمثل الإطار الفكري للواقعية الجديدة هي نظرية السياسـة الدوليـة (Theory of International Politics). ومن ابـرز الأطـر الفكريـة التـي أضـافها إلى الواقعيـة هـي النظـام الـدولي وطريقة تأثيره على مجمل التفاعلات الدولية لاسيما الأمنية منها. ينظـر: مـارتن غـريفس، مصـدر سـبق ذكره، ص ص93-98.

(1) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص79.

(2)Jeffrey Herbst, Theories of International Cooperation: The Case of the Lomé Convention, Polity, Vol.19, No.4, Palgrave Macmillan Journals and Northeastern Political Science, 1987, p641.

(3)See:Keith Topper, The Theory of International Politics? An Analysis of Neorealist Theory, Human Studies, Vol.21, No.2, Springer,1998, p170.

(4)See:Stanely.A.Renshon, National Security in the Obama Administration: Reassessing the Bush Doctrine, Routledge, New york, 2010, p 94.

(5) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص8.

يتمثل السياق التاريخي للواقعية الجديدة في عالم المواجهة وتحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما. وهو إطار فكري تهيمن عليه أيديولوجيا المعارضة والقوة العسكرية. وكما يرى روبرت كوكس إن الظاهرة الامريكية(American Phenomenon) تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة التي تستعمل القوة(Power)، والعقلانية (Rationalizing)، والفرضيات البنيوية(Structural Hypotheses) لبناء نوع جديد من التفكير، و(تمثل اطاراً جديداً للهيمنة الامريكية بأسلوب ونمط فكري جديد)[1]. وفوق كل ذلك صورت الواقعية الجديدة نفسها على أنها محاولة لتنظيم أفكار الواقعية الكلاسيكية من أجل جعلها في إطار متجانس وقوي وهو ما يؤكده جوزيف ناي في قوله "إن العمل المتميز لوالتز ليس ابتكار نظرية جديدة وإنما تنظيم وهيكلة الواقعية"[2]. لذلك فالواقعية الجديدة من بين أهم مبادئها الرئيسة اعتبار الدولة فاعلاً رئيساً في السياسة الدولية، لأنها الوحيدة التي تمتلك أدوات ووسائل العنف المنظم، أما الفواعل من غير الدول فهي موجودة فعلاً في الساحة الدولية، غير أنها تمثل شكلاً جديداً للتفاعل ولكن بآليات جديدة[3].

تُجمع الواقعية الجديدة(البنائية) في مبادئها على افتراضات الواقعية الكلاسيكية، إلا أنها تركز مبادئها على النظام الدولي بدلاً من الطبيعية البشرية، مع اعتبار النظام الدولي هو الفاعل البنيوي فوق كل الدول. ومستويات التحليل تعمل كوسيلة لبناء دولة

(1)For more information see: Elke Krahmann, American Hegemony or Global Governance? Competing Visions of International Security, International Studies Review, Vol 7, No.4, Wiley and The International Studies Association, 2005, p534.

(2) ينظر: عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص ص178-179.

(3) السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص69.

ذات وحـدة متكاملـة[1]. **وعليـه يُمكـن تركيـز أهـم فرضـيات المدرسـة الفكريـة الواقعيـة الجديدة[*] بما يأتي[2]:**

أولاً: إن النظام الدولي هو نظام فوضوي، ولا توجد سلطة قادرة عـلى ضـبط سـلوك الدولة.

ثانياً: تحرص الدول على سيادتها، ومن ثم فهي تعمـل عـلى بنـاء قـدرات عسـكرية تدافع بها عن نفسها وتوسع سيطرتها.

ثالثاً: فقدان الثقة أمر متأصل في النظام الـدولي، ومـن ثـم هنـاك رغبـة جامحـة في البقاء وممارسة سيادتها واستقلالها بحرية تامة.

رابعاً: رغم عقلانية الدولة فان هناك سوء التقدير نتيجة نقص المعلومات أو وفرتهـا غير الموثوقة.

خامسـاً: التأكيـد عـلى معنـى الصراع الـدولي للسـيطرة عـلى العلاقـات الاقتصـادية الدولية.

---

(1)See:Hasan Ulusoy, Revisiting security communities after the cold war:the constructivist perspective, Center for strategic research, Turkey, 2003, p15.

(*) هناك تصنيف آخر للواقعية يُقسمها إلى قسمين هما: الواقعية الهجومية والواقعيـة الدفاعيـة، وقـد امتد هذا الجدل على مدار القرن العشرين، وجوهر الفكرة يرتكز على التسـاؤل الأهـم إلا وهـو: هـل إن تحقيق المصالح الامريكية والغربية يكمن في الانغماس في التفاعلات الدولية ومعالجة التحـديات أم يـتم ذلك من خلال الانكفاء على الذات وتقويـة الـداخل الأمـريكي لاسـيما وان للانغـماس تكاليفـه الباهظـة، وعليه شهدت الواقعيـة تفرعـات مختلفـة أهـما الدفاعيـة والهجوميـة إلا إن ذلـك لم يـؤثر عـلى جـوهر الطروحات الفكرية الواقعية لكيفية التعامل مع العالم وتحقيق الأمن وتقويض التحديات وتحقيق الغاية النهائية إلا وهي زيادة قوة الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً. ينظر: فريـد زكريـا، مـن الـثروة إلى القـوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والـنشر، القـاهرة، 1999، ص ص217-219. وكذلك ينظر: عبد العزيز شادي، الإستراتيجية الامريكية لمكافحة الإرهاب، أوراق الشرق الأوسط، العدد40، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2008، ص179.

(2) ئاكو حمه كريم رحيم، مصدر سبق ذكره، ص ص40-41.

تتمثل إحدى النتائج المباشرة لهذا التحول في ظهور الاهتمام بمستويات التحليل، وقد مثل النظام الدولي مستوى تحليلي ذا وحدة متكاملة، وان رأوا في النظام الدولي سمة الفوضوية بسبب غياب السلطة المركزية الآمرة فيه[1]، وهو ما يجعل وحداته من الدول ذات السيادة مُضطرة إلى امتلاك قدرات عسكرية مناسبة للدفاع والهجوم والتوسع أيضاً. وهو ما يُعيد إلى الأذهان توصيف هوبز للحالة الطبيعية القائمة على القوة كدافع ومحرك للسلوك الإنساني. كما أنطلق هؤلاء من اعتبار الشك وفقدان الثقة السمة الرئيسة للنظام الدولي مما يجعل مكوناته مضطرة إلى ضبط حركتها بمقاييس الرغبة في البقاء من خلال استخدام القوة فقط[2].

بمعنى تتماثل الواقعية الجديدة في طروحاتها الفكرية مع الواقعية الكلاسيكية، إلا إن هناك معطيات جوهرية للاختلاف يمكن إدراجها بالشكل الآتي: أولاً: الواقعية عند الواقعيين الجدد هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه كما هو الحال عند الواقعيين الكلاسيكيين. ثانياً: هدف الواقعيين الجدد هو تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن وليس القوة. وفي هذا الصدد يقول والتز إن الاهتمام الأخير للدول ليست من اجل القوة وإنما من اجل الأمن. ثالثاً: يفسر الواقعيون الجدد سلوك الدولة تفسيراً تنازلياً(Top Down Explanation)، بينما يعتمد الكلاسيكيون التقليديون على التفسير التصاعدي(Bottom Up Explanation). رابعاً: الصراع الدولي عند الواقعيين الجدد هو نتيجة حتمية للبيئة الدولية الفوضوية وغير الآمنة، بينما عند الكلاسيكيين هو من طبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع قوة ومن اجل القوة. خامساً: يبني والتز نظريته على أولوية الدول كفواعل متصارعة في النظام الدولي. وهو بذلك يريد إزاحة فكرة الغريزة العدوانية والشريرة الكامنة في الطبيعة البشرية والتي يتمسك بها الكلاسيكيون. سادساً: يختلفون في تحديد طبيعة النظام الدولي، فالواقعيون الجدد يقرون بأفضلية نظام الثنائية القطبية على نظام التعددية القطبية لأنه أكثر ملائمة وتكيفاً مع نظرية توازن القوى وأكثر وضوحاً

---

(1)For more information see: John.T.Rouke, International politics on the international politics, University of Connecticut, United States, pp21-23.

(2) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص ص79-80.

وبساطة، بينما في ظل نظام التعددية القطبية يصعب مثل هذا الإدراك. ويقع أطراف هـذا النظـام التعـددي فـيما يُسـمى بسـوء التخمـين أو التقـدير(Miscalculation)، أو الخطـأ الإدراكي(Misperception) وما ينجم عنها من نتائج وخيمة[1].

وتقتضي الدقة العلمية توضيح الفرق بين المدرستين الواقعية الكلاسـيكية والواقعيـة الجديدة وفق المخطط رقم(1) وهو كما يأتي:

المخطط رقم(1)

الفرق بين المدرستين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة

التسلسل	موضوع الاختلاف	الواقعية الكلاسيكية	الواقعية الجديدة
1-	متغير القوة	وسيلة وغاية	وسيلة فقط
2-	الهدف	أقصى ما يمكن من القوة مرتبط بعنصر العنف	أقصى ما يمكن من الأمن مرتبط بعنصر الخوف
3-	سلوك الدولة	دراسة تصاعدية	دراسة تنازلية
4-	الصراع الدولي	نتاج الغريزة العدوانية والشريرة	نتاج الفوضى
5-	طبيعة وبنية النظام الدولي	نظام التعددية القطبية	نظام الثنائية القطبية

المصدر:

- **عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الـدولي، مكتبـة مدبولي، مصر، 2011، ص 188.**

خلاصة لما تقدم، فان الفكر الواقعي ينظر إلى البيئة الدولية على إنها بيئـة فوضـوية وتتميز بعدم التأكد وسوء التقدير[2]. ومن ثم فان طريقة معالجة التحديات العالمية يجـب

---

(1) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص187.

(2)See: John Baylis, International and global security in the post-cold war era: http://jeffreyfields.net/pols/Baylis%20on%20security.pdf

أن تجري بطريقة واقعية تستند إلى معايير الواقعية وليس إلى أي مدرسة فكرية أُخرى، فهي الأقدر على معالجة التحديات العالمية.

وهناك حقيقة مفادها: الواقعية الجديدة أفردت جزء من تفكيرها عن الأمن لاسيما أمن الدولة، أكثر من الواقعية الكلاسيكية بفعل تغيّر البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية خلال الحرب الباردة وما تلاها، وهذا يؤكد على التحول في منطق تفكيرها.

المطلب الثاني: المدارس الفكرية الليبرالية

تُعد المقتربات الفكرية الليبرالية من أقدم عمليات التنظير التي دخلت حقل العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية والأمنية في صورتها المثالية، وهي كغيرها من النظريات عبارة عن تجمع وتراكم لأفكار مختلفة تتميز بتنوع المشارب الأكاديمية والفكرية بدأ بالدولي الليبرالي والمذهب المثالي وفكرة الأمن الجماعي، ومن ثم الليبرالية المؤسساتية[1]. الليبرالية تُعد ثاني أهم النظريات العامة في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية الحديثة بعد الواقعية، مع تفوق نسبي لليبرالية في بعض المُدد الزمنية كما كان الشأن بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومن ثم الإيغال فيها فكراً وتطبيقاً بعد الحرب الباردة وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين[2].

وبناءاً على ما تقدم، تقتضي الدقة العلمية التعرض لمختلف المدارس الفكرية الليبرالية بهدف التعرف على الأنماط الفكرية التي جاءت بها، وطريقة رؤيتها للمتغيرات المختلفة في علم الإستراتيجية لاسيما في عملية مواجهة التحديات العالمية في القرن الواحد والعشرين، إذ إن التعرض لهذه الأنماط الفكرية تُساعد المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية على فهم أوسع لما هو عليه الواقع الدولي في الألفية الجديدة.

وانطلاقاً من الرؤية الفلسفية التي ترتكز على إن الأشياء تتضح وتتجلى عند مقارنتها بالأشياء الأخرى، وبعد التعرف على المدرسة الواقعية فإن الضرورة الأكاديمية تقتضي معالجة الرؤى الإنسانية المختلفة، وعليه يعطي توضيح المدارس الفكرية الليبرالية

---

(1)Daniel Lieberfeld, Theories of Conflict and the Iraq War, International Journal of Peace Studies, Volume 10, Number 2, Autumn/Winter, 2005, pp6-7.

(2) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص22.

الرؤية الشاملة للمعالجات الفكرية الإنسانية للوقائع المختلفة لاسيما مستقبل الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

لذلك مرّت الليبرالية بمراحل مختلفة ولكل مرحلة أُطرها الفكرية التي حاولت أن تضع تصوراتها المتعلقة بالأمن سواء كان ذلك بالاقتراب الفكري المباشر أم غير المباشر وهي كما يأتي:

أولا :المدرسة الفكرية الليبرالية الكلاسيكية

لقد كان ايمانويل كانت يمثل طليعة المدرسة الليبرالية الكلاسيكية، والمذهب الليبرالي الدولي لحركة التنوير. إذ يُعارض كلاهما همجية التفاعلات الدولية، أو حسب ما وصفه ايمانويل كانت بوضوح حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون، في وقت كانت فيه السياسة المحلية على حافة عصر جديد من حقوق الإنسان، والمواطنة والدستورية. إذ دفع النفور من الوحشية الخارجة عن القانون كلاً منهما بوضع خطط من أجل تحقيق وبناء السلام الدائم[1].

لقد ركزت هذه المدرسة الفكرية ورائدها ايمانويل كانت على مبدأ إحلال السلام في السياسة الدولية، والذي يجب إن يتم بانتهاج طرق التفاهم والتعاون والسلام بين أطراف المجتمع الدولي[2]، ولعل أبرز تلك الطروحات الفكرية في القرن الواحد والعشرين ما قدمه الرئيس الأمريكي آنذاك وودرو ولسن. وهنا يرد التساؤل التالي: ما هي الافتراضات الفكرية التي انطلقت منها المدرسة الفكرية الليبرالية الكلاسيكية[3]المثالية في نظرتها للعالم؟.

---

(1) جون بيليس وستيف سمث، مصدر سبق ذكره، ص318.

(2) Sara McLaughlin Mitchell, Scott Gates, Harvardz Hegre, Evolution in Democracy War Dynamics, The Journal of Conflict Resolution,Vol.43, No.6, Sage Publications, 1999, p771.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: سمير أمين، الفيروس الليبرالي: الحرب الدائمة وأمركة العالم، ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث الإفريقية والعربية، القاهرة، 2004، ص ص8-9.

تكمُن الإجابة عـلى هـذا التسـاؤل في توضـيح الأفكـار الاساسـية للمدرسـة الفكريـة الليبرالية والتي ترتكز على ما يـأتي: أولاً: إن الطبيعـة البشريـة هـي في الأسـاس مبنيـة عـلى الفضيلة والخير، وإنها غير أنانية، لذلك فان الناس بطبيعـتهم الفطريـة يميلـون إلى التعـاون وتبادل المساعدات. ثانياً: مُبتغى الإنسان الأساسي بشـأن مسـاعدة الآخـرين يجعـل التقـدم والرُقي ممكناً في إطار بناء الحضارة الإنسانية. ثالثاً: إن السلوك البشري السيئ لم يكن نتاجاً للناس والأشرار، إنما هو نتاج للمؤسسات الشريرة ونظمها التي تحرض النـاس عـلى الأنانيـة والإساءة إلى الآخرين ومن ثم إثارة الصراعات والحروب. رابعاً: الحرب ليست أمـراً محتومـاً، ومن الممكن اجتنابها والحد من ظواهرها من خلال استئصال الـنظم والترتيبـات التـي أدت إلى ظهورها وتفاقمها. خامساً: تتطلب السيطرة على الحرب كمشكلة دولية تظـافر الجهـود الجماعية المتعددة الجوانب، فالمساعي الجماعية أفضـل مـن المسـاعي الوطنيـة المحـدودة التأثير. سادساً: يجب أن يُعيد المجتمع الدولي تنظيم نفسه للـتخلص مـن المؤسسـات التـي تُرسخ الظروف الملائمة لظهور الحرب[1].

لقد رفض ايمانويل كانت في كتابه الموسوم(مشروع السلام الدائم) الحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية، ودعا إلى إلغاء الجيوش ونبذ العدوان وعـدم التـدخل في شـؤون الدول الأخرى بوصفها من الشروط الاساسية لقيام نظام دولي يسود فيه السـلام. لقـد ربـط ايمانويل كانـت فكريـاً بـين تعـاظم القـوة العسـكرية وترسـيخ الاسـتبداد لأن زيـادة القـوة العسكرية تؤدي إلى الحرب، وفي المقابل فان المجتمعات الديمقراطية يكون قرار الحرب فيها صعباً[2].

كما حاول بفكره إنتاج المأسسة، ونادى بتشكيل عصبة للأمم تكـون مهمتهـا تشـييد السلام وصيانة وتحقيق السلام الأبدي عـلى الأرض، وكانـت الحريـة عنـده تعنـي أكـثر مـن غياب الإكراه، وتقترب من كونها منهج وطريقة للحياة، وبيّن إن الإنسان حُر ليس لأنـه ولـد حراً فقط، بل لأنـه ولـد وعـلى كتفيـه القـرار الحـر، وان كرامـة الإنسـان تكمـن في حريتـه،

---

(1) ينظر: زايد عبيد اللـه مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص30-32.

(2) ئاكو حمه كريم لرحيم، مصدر سبق ذكره، ص56.

وركز جُلّ تفكيره على ضرورة تحرير الذات من خلال المعرفة، فالمعرفة دليل الإنسان عبر حياته[1].

ومن هنا أنطلق الليبراليون الكلاسيكيون على اختلاف توجهاتهم من اعتقادهم الراسخ بان الصراع ليس صفة ملازمة للحياة، كما انه ليس وضعاً طبيعياً في التفاعل الإنساني العام[2]. لذلك فان ايمانويل كانت حاول الابتعاد عن الرؤية الميكانيكية لتوازن القوى التي تقول بها الواقعية الكلاسيكية، واعتقد جازماً بان العقل يقود البشر إلى السلام، وقد ضمّن أفكاره هذه في كتابه السابق الذكر، وجوهر تفكيره يؤكد على أن التفاعل الدولي لا يرتكز على سياسة قائمة بين الدول إلا ظاهرياً ويجب النظر إليها كسياسة عابرة للوطنية بين أفراد ودول وغير ذلك[3]. بمعنى أن جُلّ التأطير الفكري للمدرسة الليبرالية الكلاسيكية يتمثل في أن الحرب يمكن تجنبها من خلال تقويض الأُسس التي تقود إليها، ومن ثم فان هنالك(علاقة وطيدة بين الليبرالية والسلام)[4]، فالطبيعة الإنسانية هي طبيعة خيرة تسعى إلى تحقيق الأمن والسلام على عكس الواقعية التي ترى الطبيعة الإنسانية طبيعة شريرة، بمعنى هناك فرصة كبيرة لبناء أمن وسلام يصنعه الإنسان.

ثانياً: المدرسة الفكرية الليبرالية الجديدة

لقد أثبتت التجربة التاريخية بان المدرسة الفكرية الليبرالية الكلاسيكية تعرضت إلى إخفاق كبير نتيجة الحرب العالمية الثانية وما سبقها من تداعيات وتطورات خطيرة وسياسات دولية في مدة ما بين الحربين، إذ كان لاندلاع الحرب وتراجع ترتيبات الأمن الجماعي ومثاليات الأخلاق والقانون أمام اعتبارات القوة والمصلحة الدور الأساس في

---

(1) كارل بوبر، بحثاً عن عالماً أفضل، ترجمة احمد مستجير، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1999، ص ص167-170.

(2) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص57.

(3) حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص29.

(4)Oliver.P.Richmond, Emancipatory Forms of Human Security and Liberal Peace building, International Journal, Vol.62, No.3, Sage Publications, Ltd. and Canadian International Council, 2007, p460.

إعادة الاعتبار للمدرسة الفكرية الواقعية التي هيمنت على أُفق التنظير في التفاعلات الدولية. ومع ذلك فان هذه المدة التأسيسية شهدت تطورات هامة على مستوى هذه التفاعلات لاسيما ازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل والأسواق المفتوحة[1] بين الدول مما قاد إلى إحياء تراث الأطروحات الفكرية الليبرالية وأعادها إلى مقدمة الاهتمامات في حقل التنظير والتفسير على حدٍ سواء. لقد ارتكزت المدرسة الفكرية الليبرالية الجديدة[2] في هذه المرحلة على الاقتصاد بوصفه أهم ركائز السلام والأمن لأنها تدفع باتجاه تعاظم مصالح الدول بعيداً عن الحرب، ومنع اللجوء إلى القوة يشكل أهمية كبيرة في تحديد المصالح القومية وتحقيقها[3].

واستنادا إلى ما تقدم، ركزّ الكثير من أنصار المدرسة الليبرالية الجديدة في طروحاتهم الفكرية على إعطاء المؤسسات الدولية اهتماماً متزايداً جعلها تضطلع بمهام ووظائف ليس بمقدور الدولة القيام بها بمفردها[4]، وينبني هذا التحول إلى ما نادى به ديفيد متراني(David Mitrany) في منتصف القرن العشرين إلى تعاون فوق وطني لمواجهة التحديات المشتركة ووضع طروحات فكرية لتنمية هذا التعاون ليشمل العديد من القطاعات. وبذلك فهو يشترك مع هاس(Haas)، فطروحاته الفكرية المتمثلة في قدرة التعاون على بناء الثقة وتوثيق المصالح المشتركة وجعلها أكثر استقراراً. وبذلك يقدم الليبراليون المؤسساتيون منظمتا الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أنموذجين

(1) Andrew J. Enterline and J. Michael Greig, Beacons of Hope? The Impact of Imposed Democracy on Regional Peace, Democracy, and Prosperity, The Journal of Politics, Vol.67, No.4, Cambridge University Press, 2005, p1081.

(2)For more information see: David Harvey, Neo-Liberalism as Creative Destruction, Geografiska Annaler, Series B, Human Geography,Vol. 88, No.2, Wiley and Swedish Society for Anthropology and Geography, 2006, p145.

(3) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص58.

(4)See:Andreas Hasenclever and others, Integrating Theories of International Regimes, Review of International Studies, Vol.26, No.1, Cambridge University Press, 2000, p7.

عن الليبرالية الجديدة(المؤسساتية)[1]. إذ تـم(تكـريس الجهـد لابتكـار هيكليـة أمنيـة غـير تقليدية ذات دلالات اقتصادية واجتماعية تنسجم مع البعد العسكري)[2].

وفي تعريفه للتكامل كعملية(Integration as a Process) يوضح هـاس بأنـه تلـك الإستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العمليـة مـن أجـل بلـوغ أهـداف معينـة تتلخص عادة في بناء السلم الدولي وتخفيف حدة الصراع بين الدول وتحقيق الرفـاه. وهـي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الدولية والإقليمية. وبخلاف الطـرح الـواقعي الـذي ينظـر إلى التفاعلات الدولية نظرة صفرية(Zero-Sum Game)، فان الأدبيات الليبراليـة الجديـدة بشان التكامل تنظر إلى التفاعلات الدوليـة نظـرة غـير صـفرية(Non Zero-Sum Game) بطريقة تُمكن كل الفاعلين السياسيين من تحقيق مكاسب معينة. وبمـا أن التكامـل يسـعى إلى تحقيق الرفاه، فان القوة غير مُنفصلة عن الرغبة في تحقيق الرفاه[3].

بمعنى لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في فضاء القدرات وأصبحت مضطرة إلى العمـل مع الآخـرين مـن أجـل النجـاح في تحقيـق أي تقـدم ملمـوس في أداء وظـائفهم المعـاصرة. وبـذلك يصـبح الاعـتماد المتبـادل حـافزاً للتعـاون، وزيـادة مسـتواه وكثافتـه مـن شـأنه أن يقلل من حدة الصراع دولياً ويعزز الحرية بجوانبهـا كافـة دون أدنى شـك. إذ إن الاعـتماد المتبادل وتنوع الاحتياجات وتعقدها يفرضان التشابك والتبادل على كـل المسـتويات، وهـو مـا يجعـل اللجـوء لاسـتخدام العنـف بـاهظ التكـاليف. ويمثـل هـذا طريـق السـلام وفقـاً للطروحات الفكرية الليبرالية الجديدة التي تعده أداة فعالة للحـد مـن العنـف والحيلولـة دون سيادة القوة وتشييد المساواة وسيادة العدالة[4]، فالمؤسسات ليست هامة فحسب بل

(1) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص23.

(2)Compare with:James Sperling and Emil Kirchner, Economic Security and the Problem of Cooperation in Post-Cold War Europe, Review of International Studies, Vol.24, No2, Cambridge University Press, 1998, pp221-237.

(3) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص266.

(4)Compare with: Shireen Saleem, Affairs Neo-Liberalism: Structural Implications, Pakistan Horizon, Vol.55, No.1/2, Pakistan Institute of International Affairs, 2002, pp103-119.

تتطور وتستجيب للمتغيرات المتبدلة[1]، إذ إن طريق السلام تعمل على تشييده قوة التفاعلات والمبادلات في مختلف المجالات التي تشمل التقانة والتجارة والثقافة وغيرها[2]. لذلك فان الليبرالية الجديدة هي التي(تحكم العالم وفق منطق هذه المدرسة بفعل تمكنها في الفعل الاقتصادي)[3].

ومن ناحية أخرى يفترض الليبراليون الجدد إن الدول تهتم بشكل أساس بالمكاسب المطلقة التي تُجنى من التعاون. وطالما إن الدول قانعة عن وضعها فإنها لن تكترث كثيراً بأوضاع الدول الأخرى. وهنا يوجد توازن واضح مع نظرية التجارة والحرية التي تنص على أن الأطراف يكسبون على نحو متفاوت من التجارة التي تنطوي على ميزة نسبية يُعد أقل أهمية من الحقيقة التي ترتكز على أن الجميع سوف يكسبون شيئا ما[4].

وعليه فان هذه المدرسة الفكرية تعطي أهمية خاصة للجهود التي تسعى لإقامة مستويات وأنماط وأشكال من الزعامات العالمية الكونية وتعدها دليلاً واضحاً على قدرة الأفراد على التأثير فيما يجري والمساهمة بإيجاد تدابير أو أشكال تنظيمات سياسية الطابع تُمكن الأفراد من المشاركة والضغط لجعل رأيهم ذا قيمة ومعنى وله تأثير ملموس. بمعنى إن هذا المستوى من الاتصالية بين الأفراد يُشكل فرصة لتعميم التفاهم والتعاون وهو ما يجعل الأفراد أكثر كراهية للصراع مما يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن الذي يتحقق بتعدد الفاعلين في العالم مقابل تضاؤل قدرة الدولة على السيطرة عالميا، وهو ما يجعل أنصار

---

(1) ينظر: مارتن هولاند، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، ترجمة صالح فرحان الصالح، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2006، ص256.

(2) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص65.

(3) باسكلان سلان، الليبرالية، ترجمة ثمالدو محمد، الأهلية للطباعة والنشر، الأردن، 2010، ص23.

(4) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص58.

هذه المقاربة يُركزون على دور المؤسسات الدولية في بناء وتعزيز التعاون ومواجهة النزعة الذاتية الأنانية والفوضى[1].

لذلك تعد الليبرالية الجديدة(المؤسساتية)امتداد لدراسات التكامل الوظيفي (Functional Integration) التي ازدهرت في سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، ودراسات التكامل أو الاندماج الإقليمي(Regional Integration) التي سادت سنوات الستينيات، وأخيراً دراسات الاعتماد المتبادل المعقد(Complex Interdependence)، والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية(Transnational)، التي ازدهرت سنوات السبعينيات لاسيما في أعمال جوزيف ناي(1972-1977).

لذلك يُمكن تركيز الافتراضات الفكرية الاساسية لليبرالية الجديدة (المؤسساتية) بما يأتي[2]:

اولاً: الدول هي الفواعل الاساسية في حقل العلاقات الدولية لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، وفواعل عقلانية(Rational)، ومسؤولة تسعى دوماً لتعزيز مصالحها في كل المسائل والمجالات.

ثانياً: في هذا المحيط التنافسي تسعى الدول لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون، وزيادة الترابط والسلوك العقلاني يدفع لرؤية مفادها إن المنفعة تكمن بالسلوك التعاوني، وبذلك تصبح الدول أقل انشغالاً بالمزايا والافضليات التي تُحققها الدول الأخرى من خلال الترتيبات التعاونية.

ثالثاً: يتمثل العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون الناجح هو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات عدم الالتزام التي تلجأ إليها بعض الأطراف.

رابعاً: إن التعاون يكون دائما مقرونا بوجود تحديات، لكن الدول تقوم بنقل ولاءتها ومواردها لهذه المؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية وتمنح هذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

---

(1) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص66.

(2) حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص33-35.

مما لاشك فيه تتعامل المدرسة الفكرية الليبرالية الجديدة مع عالم مثالي تسعى فيـه الدول إلى تحقيق السلام والتعاون والرخاء للجميع عن طريق تحقيق التقـارب القيمـي، إذ تهتم الـدول بالسـعي نحـو تحقيـق الصـالح العـام والاهـتمام بالمكاسـب الكليـة أكـثر مـن المكاسب والمصالح الجزئية[1] ومعالجة الصراعات بالطرق السـلمية والتفاوضـية. لـذلك فـان الفارق بين المدرسة الفكرية الليبرالية والمدرسة الفكرية الواقعيـة[*] في موضـوع الأمـن هـو إن الأخيرة ترى إن الدول تتحـرك بالأسـاس مـن اجـل تـوفير الأمـن الـذي يُعـرف لـديهم في إطار القوة المادية والمصالح والمكانة. بينما ترى المدرسة الليبرالية إن الـدول يُحركهـا إيمانهـا بالعمل على ضمان الحرية والقـيم الإنسـانية رغـم انـه يعـاب عليهـا إغفـال ضرورة حيـازة

---

(1) Compare with: Prabhat Patnaik, Scientist The State under Neo-Liberalism, Social Scientist, Vol.35, No.1/2, Social Scientist, 2007, pp4-15.

(*) ينبري دعاة الواقعية بكل اتجاهاتها للتصدي وانتقاد رأي الليبراليين الذين يرون انه(كلما زاد الترابط كلما تحقق الأمن بشكل كبير)، فعلى العكس تماماً من رؤية الليبراليين المتفائلـة لتـأثير الاعـتماد المتبـادل على تحقيق السلام والاستقرار والأمن الدولي، يرى الواقعيون انه مثلما يمكن للاعـتماد المتبـادل أن يـؤدي دور الكابح للصراع، يمكنه ايضاً أن يؤدي دور المحفز للصراع والحرب وذلك لعدة أسباب منها: إن هنـاك أنواعاً من النزاعات الاقتصادية التي هي جوهر الاعتماد المتبادل سرعان ما تتحول إلى صراعـات سياسـية عسكرية، وعليه تؤدي زيادة التبادل التجاري والاعتماد المتبادل إلى بزوغ صراعات قوى جديدة بدلاً مـن تقليلها، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل سيؤدي إلى زيادة الاعتماد السلبي لبعض الدول على البعض الآخر بصورة تغيّر من طبيعة علاقات القوة بين الدول وطبيعة التوازن بينها وهو ما يحـدو بالـدول إلى اللجـوء إلى استراتيجيات معينة لتخفيف هذا العبء عن كاهلها بصورة قد تبدأ بتخفـيض العلاقـات المتبادلـة أو بقطعها نهائياً وهو ما يجعل الاعتماد المتبادل محدود التأثير والقدرة على تخفيف وكبح هذه التهديدات والنزاعات قبـل أن تتعـاظم ألياً إلى صراعـات مسـلحة. وأخـيراً ولـيس آخـراً يرجـع إلى غلبـة الاعتبـارات السياسية والعسكرية على الاعتبارات الاقتصادية والتجارية للدول، إذ إن العلاقات السياسية والعسـكرية وطبيعة توزيع القدرات العسكرية والمكانة السياسية هي التي تحدد طبيعة العلاقات والسـلوك للـدول وليس العلاقات والتبادل الاقتصادي. ينظر: أحمد محمد ابوزيد، تأثير المنظمات الدولية في سـلوك الـدول القومية: دراسة نظرية، المجلـة العربيـة للعلـوم السياسـية، العـدد33، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، 2012، ص ص98-99.

القوة العسكرية اللازمة لحماية وصيانة قيم الحرية والكرامة التي تدافع عنها[1]. فالليبرالية الجديـدة تركـز عـلى الاقتصـاد الـدولي والبيئـة بيـنما تركـز الواقعيـة عـلى الصراع وعواقـب الحرب[2].

بناءاً على ذلـك، يـرتبط مفهـوم الأمـن عنـد الليبراليـين بشـكل عـام بفكـرة الحريـة وتعاظم قدرات الدولة ومواردها التي ستحسن من أدائها ومستواها وقدرتها عـلى مواجهـة التحديات. ومن ثم فان القوة عندهم لا تعني الإرغام أو الإكراه بقدر ما تعني قدرة الدولة على توسيع نطاق مواردها أو التوافق حولها[3]، ومـن ثـم فهـي وظيفـة أساسـية في تحديـد إرادتها وليس قدراتها. بمعنى يتمثل جـوهر الأمـن في القـدرة عـلى تعظـيم المـوارد اللازمـة لحماية حرية الإنسان وكرامته بغض النظر عن أي اعتبـارات أُخـرى أو قيـود متأصـلة مثـل السيادة الوطنية وضرورات الأمن القومي وما شكل ذلـك، فـلا سـيادة وطنيـة أمـام انتهـاك حقوق الإنسان أو إفقارهم وحرمانهم من حقوقه الطبيعية[4].

خلاصة لما تقدم، فان جوهر الافتراضات الاساسية لليبرالية الجديـدة ترتكـز عـلى إن الأمن الدولي يتم ترسيخه وتشييده من خلال زيادة الترابط بين الوحدات الدوليـة وتشـكيل شبكة من الترابطات ذات المجالات المتعددة التي يصعب تفكيكها في حالة توتر العلاقات.

بمعنـى انـه كلـما زاد الـترابط بـين الـدول وتشـكيل المـنظمات الإقليميـة والدوليـة الوظيفية كلما أدى إلى صعوبة اللجوء إلى الوسـائل والأدوات المُهـدِدة للأمـن، لـذلك يصـبح الأمن وفق الليبرالية الجديدة امناً لا فكاك منه، وان هذا الواقع يحـتم عـلى الـدول الولـوج

(1) ينظر احمد محمد ابو زيد، مصدر سبق ذكره، ص242.

(2)Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003, p283.

(3)Compare with: see: Classically Liberal, No one wins a war, Tuesday, March 06, 2007: http://freestudents.blogspot.com/.

(4) احمد محمد ابو زيد، مصدر سبق ذكره، ص240.

في عمليات التعاون بدلاً من التوتر والصراع الذي يُفضي إلى زيادة التحديات العالمية للأمن الدولي.

ثالثاً: المدرسة الفكرية العالمية

تُعد المدرسة الفكرية العالمية إحدى المدارس التي حاولت تقديم رؤية عالمية عن التفاعلات الإنسانية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص، لاسيما من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي للعمليات التفاعلية على مستوى العالم. كما إن جوهر التفاعل الاقتصادي يتحكم في تفاعلاته العمليات الرأسمالية أو النظام الرأسمالي، ولا يمكن فهم التفاعلات الدولية دون إدراك البعد الاقتصادي العالمي.

وعليه تكمن الافتراضات الفكرية الاساسية للمدرسة العالمية في الآتي[1]:

1- نقطة الانطلاق في دراسة وتحليل التفاعلات الدولية هي البيئة العالمية التي تتفاعل ضمنها الدول والكيانات والفواعل الأخرى من غير الدول. تشكل البيئة العالمية بمجملها أيضاً عاملاً أساسياً يُمارس تأثيراً متزايداً في سلوك الفواعل الدولية المختلفة.

2- يفترض العالميون إن دراسة وتحليل التفاعلات الدولية من وجه النظر التاريخية ليست أمراً مفيداً فقط ولكنه أمر أساسي ايضاً، ويُمكن من خلال فحص التاريخ فهم وإدراك البيئة الحالية التي تحدث خلالها تفاعلات السياسة الدولية.

3- خاصية النظام الدولي الحالي من وجهة نظر العالميين هو انه نظام رأسمالي، وهو الأمر الذي يتطلب دراسة الرأسمالية منذ نشأتها مرورا بجميع التطورات والتغيرات التي طرأت عليها وصولا إلى النقطة التي يمكن اليوم أن نتحدث فيها عن نظام رأسمالي عالمي يؤثر في سلوك الدول والفواعل الدولية المختلفة جميعها.

4- العوامل الاقتصادية حاسمة في تفسير تطور عمل النظام الدولي، ويتم التركيز على البنية الاقتصادية أكثر من البنية السياسية العسكرية، فالبنية الاقتصادية توضح الهدف

(1) صلاح حسن محمد، دور المدارس الفكرية الكبرى في بناء نظرية للعلاقات الدولية، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة بعنوان(التحولات الجذرية في البيئة الدولية وأثرها في المفاهيم والمسلمات الاساسية للعلوم السياسية)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2010، ص ص6-7.

الكلي للنظام، والشبكات والعمليات هي الميزة المحددة للنظام، وعلاقة تبعية بين الشمال والجنوب أي بنية النظام الدولي منقسمة إلى مركز وأطراف، ويتم التركيز على القدرات المادية[1].

5- رغم إن العالميين يعترفون بأهمية الدول والأحلاف والفواعل العابرة للقومية في مجال التفاعلات الدولية فان تركيزهم ينصب بشكل خاص على أن هذه الفواعل وغيرها تعمل كآليات للهيمنة تتصرف من خلالها عدد من الدول والطبقات والنخب للاستفادة من النظام الرأسمالي على حساب غيرها من الدول الأخرى. وهذا ما يفسر اهتمام العالميين بمتابعة تطور واستمرار علاقات(التبعية) بين الدول الصناعية المتقدمة(في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان)[*] والدول الفقيرة المتخلفة أو العالم غير الصناعي الذي يشتمل على الدول الأقل نمواً في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق، يرى بريجنسكي "إن مجتمعاً عالمياً ذا مصلحة مشتركة ليس ممكناً ومرغوباً به فقط، بل بدأ بالظهور فعلاً. انه في جزء منه نتيجة لعملية عفوية متلازمة مع ديناميكية العولمة، وفي جزء آخر نتيجة لجهود أكثر فاعلية من جانب الولايات المتحدة، لكي يحيكا معاً نسيجاً أوسع من التعاون الدولي الملزم والمتمأسس. فاتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف والمنتديات السياسية والإقليمية والتحالفات الرسمية، تسهم جميعها في إنشاء شبكة من علاقات متكافئة على المستوى الإقليمي، لكنها ستنمو باطراد وتأخذ طابعاً عالمياً. وإسهاماتها التراكمية تمثل التحول الطبيعي للعلاقات بين الدول إلى هيكلة حكومية

---

(1) ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008، ص46.

(*) تعد أوروبا واليابان والولايات المتحدة من الدول التي تخوض تنافساً اقتصادياً حقيقياً من اجل الحصول على ميزة تنافسية بهدف خلق اقتصاد عالمي يسهل تسييره، وبيئة عالمية تسمح لها بالبقاء والتمتع بما تنتجه. ينظر: لستر ثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، سلسلة عالم المعرفة، العدد204، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص13.

دولية غير رسمية. تلك العملية بحاجة إلى تشجيع وتوسيع ومأسسة لكي تشجع الوعي المتنامي للمصير المشترك للبشرية"[1].

6- يؤكد العالميون أكثر من غيرهم على أهمية العوامل الاقتصادية لتحليل وتفسير التفاعلات الدولية، وينطلق العالميون في ذلك من افتراض إن الاقتصاد هو مفتاح إدراك تكوين وتطور وعمل النظام العالمي المعاصر.

تبلورت هذه الرؤى نتيجة التحولات التي طرأت على البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وتزايد الدور الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية بالشكل الذي جعل من الاقتصاد يتجه إلى نوع من عولمة الاقتصاد[2] على حساب المتغيرات الأخرى في البيئة الدولية وأصبح التعاون بين الدول الصناعية الكبرى يؤدي دوراً مهماً في تحديد أوضاع الاقتصاد العالمي.

يمكن القول هناك بعض المرتكزات الفكرية التي تُشكل نقاط التقاء واختلاف في بعض النواحي بين المدرسة العالمية والمدارس الأخرى لاسيما الواقعية والأنواع الأخرى من الليبرالية ويُمكن توضيح هذه المرتكزات بما يأتي[3]:

1- الليبراليون الجُدد والعالميون لديهم رؤية مشتركة حول القضايا الاقتصادية والعمليات والفواعل العابرة للقومية وقضايا الرفاهية. إلا إن ما هو مثار للجدل هو إنهم يتعاملون مع هذه الموضوعات بطرق وآليات مختلفة.

---

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص243.

(2) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص211.

(3) صلاح حسن محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.

2- يُركز الليبراليون الجُدد على علاقات الهيمنة التي تعكس طبيعة توزيع القوة على هرم القوى الدولية خلال مرحلة تاريخية معينة وهذه هي خاصية التحليلات التي يتبناها الواقعيون على مستوى العلاقات الدولية.

3- تستند رؤى العالميون والواقعيون للسياسة الدولية الى التحليل الهيكلي والنظمي. فالعالميون يؤكدون على أهمية الهياكل والعمليات الاقتصادية، في حين يؤكد الواقعيون على أهمية عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

4- يتفق كل من الواقعيين والعالميين بان التفاعلات الدولية قد نشأت عن عوامل تاريخية واحدة مع انتهاء العصور ونشأت الدولة القومية وظهور الرأسمالية.

من خلال ما تقدم، تؤكد المدرسة الفكرية العالمية على أهمية العامل الاقتصادي في فهم وإدراك جميع التفاعلات العالمية، وبها يمكن تفسير جميع الظواهر السياسية والأمنية وعلى مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبدون هذا الفهم والإدراك لا يمكن معرفة حركة التحديات الأمنية العالمية ومعالجتها لان جميع هذه التحديات ذات جذور اقتصادية أسهمت في بلورتها وتفاقمها.

رابعاً: المدرسة الفكرية الليبرالية الجمهورية (نظرية السلام الديمقراطي)

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى حدوث تحولات وتغيرات كبيرة في العالم مما فتح أُفق الانتقال الواسع إلى علاقات دولية ونظام دولي اختلفت عناصره ومرتكزاته الرئيسة عما كان سائداً في زمن التنافس والصراع بين القطبين[1]، وأدى إلى بلورة تحولات ومقتربات فكرية ضمن حقل الدراسات الإستراتيجية وهو ما يعكس الأثر المتبادل والمتواصل بين النظرية والواقع.

ومن أهم التحولات الفكرية الليبرالية بعد الحرب الباردة، ظهور المدرسة الفكرية الليبرالية الجمهورية(Republican Liberalism). تميزت هذه المقاربة الفكرية بالتأكيد على الطابع السلمي للديمقراطيات التي تحترم القانون ولا تميل للعنف، وان النظم الديمقراطية

(1)See: Steven Levitsky, Compartive Authoritarianism: the emergency and dynamics of hybrid regimes in the post-cold war era, Harvard University, no date, p2.

لا يمكن إن تلجأ للحرب في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات والتناقضات وهو ما يُسوغ تسمية هذه المقاربة الفكرية بالسلام الديمقراطي[1].

ويُمكن تلمس المقتربات الفكرية لهذه المدرسة في كتابات مايكل دويل[*](Michael Doyle)، التي تستند إلى مقالة ايمانويل كانت الموسومة التمثيل الديمقراطي الجمهوري: التزام أيديولوجي بحقوق الإنسان وحرية التعبير[2].

يكمن جوهر هذه النظرية في الديمقراطية فكراً وممارسة على أساس إن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها[3]، ومن ثم فان ذلك يعد تأسيسا للسلام وتكريساً للأمن، فهي القادرة على تسوية نزاعاتها وخلافاتها عن طريق الحوار والأدوات الدبلوماسية بدون استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، فالمعايير المشتركة والالتزام بالمشاركات عوامل رئيسة لفض النزاعات وتبني العمل الوقائي لمنع حدوثها، ورغم أنها ليست الحل الجذري لإنهاء الحروب والصراعات فإنها تساهم في كبح معضلة الأمن وإيجاد عالم أكثر سلاماً[4].

---

(1) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص67.

(*) مايكل دويل: هو أُستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في كلية ودرو ولسن ومدير مركز الدراسات الدولية ومدير الدراسات الجامعية لقسم العلوم السياسية في جامعة برنستون. ولد في هاواي، وتلقى علومه في فرنسا وسويسرا. عمل في عام1993 نائباً للرئيس في أكاديمية السلام الدولية، وهو الآن أحد كبار زملاء أكاديمية السلام الدولية في نيويورك وأحد محرري مجلة حفظ السلام الدولي في شمال أمريكا وعضو مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك. ومن أبرز مؤلفاته(سبل الحرب والسلام) و(إمبراطوريات). ينظر: مارتن غريفس، مصدر سبق ذكره، ص ص115-124.

(2) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص24.

(3)See:Jeff Pugh, Democratic Peace Theory: A Review and Evaluation, Cemproc Occasional Paper Series, Center for Mediation, Peace, and Resolution of Conflict, International, April 2005, pp2-3.

(4) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص24.

لا تسمح الديمقراطية وفق منطق نظرية السلام الديمقراطي بأي سيادة ذات شكل دكتاتوري، وتحد من عنف السلطة ضد الشعب، وعزلها دون إراقة الدماء، متى أخلّت في واجباتها أو متى حكمنا عليها بأنها فاشلة[1]. وركز الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش رؤيته لمكنونة الديمقراطية "أرى عالماً تتقدم فيه الديمقراطية بكسب أصدقاء جدد، وتحوّل أعداء قُدامى إلى أصدقاء، عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه، سيتبدل حُكم الفوضى بحُكم القانون، ويوفر أنموذجاً لمستقبل الإنسانية"[2]. وفي هذا السياق يرى الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون"إن الأداة المثلى لضمان الأمن هو ترسيخ الديمقراطية، لان الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها"[3]. وعلى هذا الأساس، فان الشكل التوضيحي رقم(4) في أدناه يوضح بشكل جليّ مرتكزات نظرية السلام الديمقراطي، والمسار العام لها وهو كما يأتي:

(1) كارل بوبر، الحياة بأسرها: حلول لمشاكل، ترجمة بهاء درويش، شركة الجلال للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص231.

(2) ياسمين نوري علي، توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص36.

(3)Dionysius Markakis, US. Democracy Promotion in The Middle East: The pursuit of Hegemony, The London School of Economics and Political Science, Department of International Relations, London, 2012, p9.

الشكل التوضيحي رقم(4)

معايير السلام الديمقراطي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتي:

- See: Thomas S. Szayna,, The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis, RAND Corporation, United States, 2001, p151.

يعتقد مؤيدو أفكار السلام الديمقراطي بان تعزيز الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين لا يتجسد من خلال ندرة الحروب أو عدم وجودها فحسب[1]، بل يرون احتمالاً كبيراً أن تُسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون

(1)Lars-Erik Cederman, Simon Hug and Lutz F. Krebs, Democratization and civil war: Empirical evidence, Journal of Peace Research,Vol.47,No.4, Sage Publications, 2010, p378.

التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها فعلا[1]. إن تعارض المصالح بين الدول أمرٌ لا مفر منه، لكن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني انه نادر ما تلجأ الديمقراطيات إلى تصعيد تلك النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة، ويتم وضع الحلول المنطقية ذات البعد المستقبلي للنزاعات قبل وقوعها[2].

ويُمكن تقليص درجة علاقات الصراع بين الدول طبقاً لمقتربات الليبرالية الجمهورية[3] من خلال التقارب الدائم بينها وتناغم القيم والاعتماد على المصالح المشتركة وتوظيف الطرائق والآليات المتعددة الكفيلة بضمان استقرار النظام الدولي لبلوغ مفهوم الكل من اجل الواحد، فضلاً عن أن مكاسب التعاون ستزيد من مأسسة الأمن وتخفيض الإخطار وتحقيق إجماع الفواعل الدولية وميلهم الإرادي إلى قاعدة معيارية مشتركة، إذ أن صعود دولة القانون الليبرالي المؤسسة تُشجع المقاربات المشتركة للأمن وتعمل على التقريب بين المكاسب الخاصة والمكاسب العامة وهذا يُجسد هياكل التبادل الحر الذي يقود نحو السلم والأمن الدولي، كما أن الاعتماد المتبادل وتطوير شبكات فوق الوطنية وازدياد وزن المنظمات والفواعل غير الحكومية يُسهم في تعزيز الأمن الدولي[4]. وعليه فان العلاقة بين الأمن وتعظيم التجارة جد وثيقة ومترابطة وتؤسس الاستقرار طويل الأمد[5].

---

(1)Nils Petter Gleditsch and Havard Hegre, Peace and Democracy: Three Levels of Analysis, The Journal of Conflict Resolution, Vol.41, No.2, Sage Publications, 1997, p289.

(2) جون بيليس وستيف سمث، مصدر سبق ذكره، ص428.

(3)See:Edward.D.Mansfield and Jack Snyder, Incomplete Democratization and the Outbreak of Military Disputes, International Studies Quarterly,Vol.46, No. 4, Wiley and The International Studies Association, 2002, pp530-531.

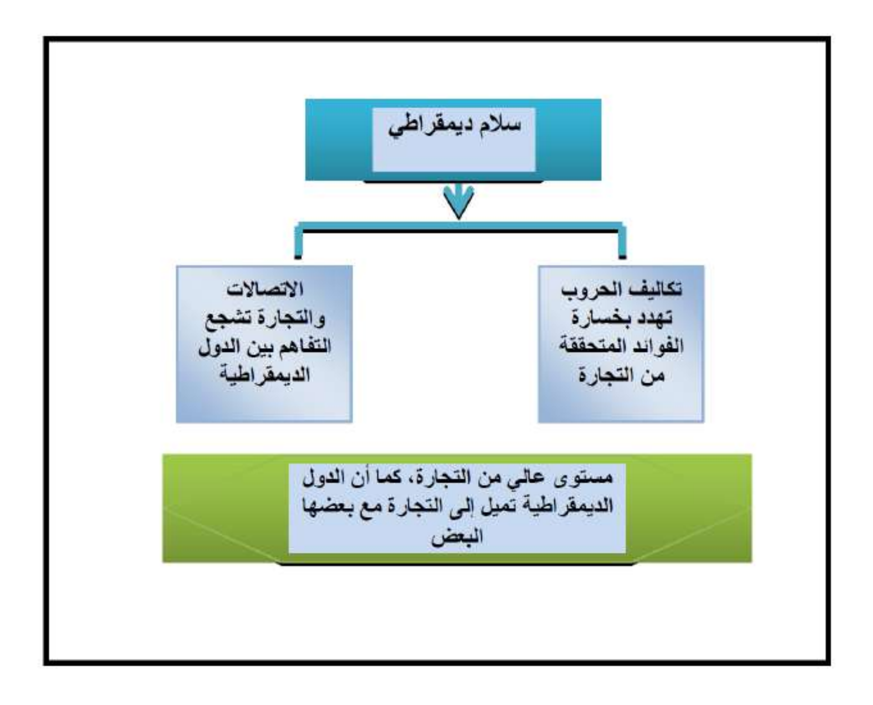
(4) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص25.

(5)Andrew Moravcsik, Liberal International Relations Theory :A Scientific Assessment, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003, p188.

بمعنى إحدى دعائم نظرية السلام الديمقراطي الذي سيقود إلى تحقيق الأمن الدولي في المستقبل هو زيادة الاعتمادية المتبادلة، فالدول عندما تزيد من ارتباطاتها الاقتصادية يكون اندفاعها إلى الحرب ضعيفاً. والشكل رقم(5) يوضح العلاقة بين الاعتماد المتبادل والسلام الديمقراطي ومن ثم الولوج إلى الأمن الدولي:

الشكل التوضيحي رقم(5)

الترابط بين الاعتماد المتبادل والسلام الديمقراطي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– See: Thomas S. Szayna,, The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis, RAND Corporation, United States, 2001, p152.

لا جرم بأن هذا العمل المبكر لم يؤخذ بجدية كبيرة من معظم المنظرين. فالمفاهيم الليبرالية والديمقراطية التي أُستخدمت سابقاً لم تكن مقنعة في تلك المدة الزمنية وكان الرأي السائد هو أن ما نراه نتاج إحصائي وليس ظاهرة حقيقية[1].

ومع الموجات الديمقراطية التي أشار إليها فرنسيس فوكوياما وصموئيل هانتغنتون في طروحاتهم الفكرية المختلفة، فضلاً عن تفكك الاتحاد السوفيتي وصعود الليبرالية والرأسمالية بدأت أطروحة السلام الديمقراطي تستحوذ على الاهتمام لاسيما في الغرب. وفي هذا السياق يؤكد فوكوياما في كتابه الموسوم نهاية التاريخ وخاتم البشر على(إن الديمقراطيات الصناعية اليوم مرتبطة فيما بينها بشبكة فاعلة من الاتفاقيات القانونية الملزمة التي تنظم تفاعلها الاقتصادي المتبادل، ورغم انه قد ينشأ صراع سياسي فيما بينها حول حصص لحوم البقر أو طبيعة الاتحاد النقدي الأوروبي أو حتى طريقة التعامل مع ليبيا والصراع العربي الإسرائيلي، إلا إنه من غير المتصور أصلاً أن تلجأ هذه الديمقراطيات إلى استخدام القوة فيما بينها لتسوية مثل هذه النزاعات)[2]، كما ساد شعور بان زيادة عدد الدول التي تتبنى الديمقراطية والخيار الليبرالي يمثل تطوراً كبيراً ويؤدي حتما إلى تعزيز السلام والأمن الدولي. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه من الداعمين لفكرة الارتباط بين السلام والديمقراطية وسيادة الأمن على الترابط شبه الاتوماتيكي بين الحرب والديمقراطية[3] والسلام ونظام الحكم أو النظام السياسي وتوجهاته في بلد ما والاقتناع بان الذين يعيشون في النظم الليبرالية والديمقراطية يؤمنون بشرعية وحقوق الشعوب والأمم ذات الحكومات الديمقراطية أيضا"[4].

---

(1) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص256.

(2) ينظر: فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص247.

(3)Mark J.C.Crescenzi and Andrew J. Enterline, Ripples from the Waves? A Systemic, Time-Series Analysis of Democracy, Democratization, and Interstate War, Journal of Peace Research, Vol.36, No.1, Sage Publications, 1999, p77.

(4) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص ص67-68.

بمعنى تُمثل أطروحة السلام الـديمقراطي والنظريـة المؤسسـاتية الليبراليـة الجديـدة جوهر الفكر الليبرالي في القرن الواحد والعشرين[1]. ففي أيلـول عـام1997، جـاء في الإعـلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي أقره مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته(161) المنعقـد في روما ما مفاده "يُمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطاً للديمقراطية واحـترام سـيادة القـانون وحقـوق الإنسـان خلاصـة الديمقراطيـة ودليـل تحقـق شرطهـا الأساس"[2]. ومع ذلك فقـد وجهـت إليهـا انتقـادات كبـيرة مـن مختلـف الأُطـر والمقاربـات النظرية الأخرى لاسيما من قبل دعاة الواقعية الـذين يُعـدون الخصـم التقليـدي للمدرسـة الفكرية الليبرالية[3].

تكمن الدلالة العامة والإطار الفكري لليبرالية في جوهرها المتمثل في إن هناك علاقة جوهرية بين حجم الترابط بين الوحدات المختلفة ودرجة التعاون فيما بينهـا ومـا يمكـن أن يؤدي إلى تحقيق الأمن والسـلام في العـالم[4]. يقـود تبنـي الأفكـار الليبراليـة وفـق مفكريهـا وروادها إلى تحجيم الحرب ثم منعها بين الإطراف المختلفة، ومن ثم يصبح قرار الحرب من الصعوبة بمكان في البيئة الأمنية الإستراتيجية نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر.

ليس هذا فحسب، بل تُمثل نظرية السلام الديمقراطي عصارة التفكير الليبرالي، لذلك سعى الغرب إلى مأسسة الليبرالية في جميع أنحاء العالم كغاية نهائية بوصفها الوسيلة المُثلى لصيانة الأمـن الـدولي نظـراً لمـا تنتجـه مـن تبـادل وانتشـار للأفكـار بشـكل يمنـع أي قيـود

(1)For more information: Ethan Cramer, Good Theory: Bad Policy: A study of the Democratic Peace Theory and its implications for the war on terror, New York University or the Center for Global Affairs:
http://www.perspectivesonglobalissues.com/index.html

(2) منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هـل بمقـدور الديمقراطيـة ضـبط العلاقـة بـين الإسـتراتيجية والتغيير(الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً)، كلية العلوم السياسـية، جامعـة النهـرين، بغـداد، 2012، ص47.

(3) حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص56.

(4)For More information see:Scott Burchill, Liberalism, In book:Theories of International Relations, edited by: Scott Burchill and others, Palgrave, New York, 2005, p59.

ومحددات، ومن ثم الوصول إلى المعالجات الحقيقية. ومع ذلك، وفي خضم التزاحم الفكري للتعامل مع الظواهر السياسية سواء كان فكراً واقعياً أم ليبرالياً نشأت العديد مـن المـدارس الفكرية التي حاولت أن تقترب بشكل أدق من جوهر الأمن الدولي وكيفية الاستدلال عليـه ومعالجته وفق الرؤية الحديثة للأمن. ولعـل الضرورة الأكاديمية تقـتضي تناولهـا بشيء مـن التفصيل في المطلب القادم.

المطلب الثالث: المدارس الفكرية الحديثة للأمن الدولي

إذا كانت بعض الأفكار هي السبب الرئيس في إراقة الكثير من الدماء في العـالم منـذ إن وجدت البشرية، فإنها ايضاً السبب في تأسـيس الحضـارات وارتقاءهـا. وإذ كانـت بعـض الأفكـار سـلبية التوجـه وسـبباً لاضـطرابات سـلوكية فرديـة كانـت أم جماعيـة، داخليـة أم خارجية، فان البعض الأخر من الأفكار كان ايجابياً ومنهجـاً ابـداعياً لعمليـات البحـث عـما يحافظ على الوجود الآمن، وتوفير البيئة المؤاتية له هي غاية لمعظم المدارس الفكريـة التـي حاولت أن تضع المقتربات الفكرية لتكـوين نظريـات عامـة تحـاول أن تقـترب مـن سـلوك الإنسان وعملية بحثه عن الأمن في الأوضاع المتبدلة للحياة.

وتعـد المقتربـات الفكريـة الواقعيـة مـن المـدارس الفكريـة التـي حاولـت أن تضـع المنطلقات النظرية لعملية بحث الإنسان عن الأمن، إلا أنها غالت في هذا البحث، ووصفت بأنها مدرسة البحث عن الأمن المطلـق لأطرافهـا ومصـادرة الأمـن للأطـراف الأخـرى. وعـلى النقيض من ذلك المقتربات الفكرية الليبرالية التي حاولت أن تكون ردة فعل على المقتربات الفكرية الواقعية بأشكالها المتنوعة من خلال وضع اللبنات الفكرية التي تقترب من الإرادة الخيرة للإنسان من خلال تجسيد مبدأ المساواة والحرية وغير ذلك مـن المفـاهيم، وحاولـت أن تضع تصورات مختلفة لكيفية تحقيق الأمن الجماعي.

لقد وجدت هذه المقتربات الفكرية تطبيقات مختلفة لها لتشمل المستويات المختلفة لوحدات التحليل في علم السياسـة، سـواء كـان ذلـك عـلى مسـتوى الفـرد، المجتمـع، الدولـة، المجتمع الدولي. وعلى هذا الأسـاس، شـهد العـالم نتـائج مختلفـة لهـذه التطبيقـات المتنوعـة، إلا إن التجربة العملية لهذه التطبيقات أثبتت إن المقتربـات الواقعيـة غالبـاً مـا تنشـط قبـل الأزمات الكبـيرة وخلالهـا، بيـنما تنشـط المقتربـات الليبراليـة في ظـروف مـا بعـد الحـروب في

محاولة منها التقرب من الوقائع مثالياً. وتُعد تجارب الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة من الأمثلة الغنية بهذه البراهين والإثباتات.

إلا أن تغيّر البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية بعد الحرب الباردة وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين شهد العالم تمازج الرؤى في المقتربات الفكرية ليظهر نمط جديد من المقتربات الفكرية تحاول ترسيخ نمط فكري بأُطر وأساليب جديدة تجمع بين المقتربين الفكريين السابقين وتجد تطبيقاً واضحاً لها في القرن الواحد والعشرين وتحقيق الأمن من خلال نشر المقتربات الليبرالية بواسطة توظيف المقتربات الواقعية لاسيما القوة العسكرية. تكثيفاً لما تقدم، حاولت المدارس الفكرية الحديثة وضع اللبنات الاساسية لتغيير الرؤية الإستراتيجية لماهية الأمن الدولي وجوهره وقطاعاته الجديدة، وأُجهدت هذه المدارس الفكرية في عملية التقرب من الواقع، وقراءة البيئة الدولية لعالم القرن الواحد والعشرين، ومن ثم وضع مقتربات فكرية تتناسب مع معطياته ومتغيراته المستجدة والابتعاد قدر الإمكان عن الرؤى التقليدية التي لم تعد تناسب العالم المُعولم بتحدياته وفرصه المختلفة. وعلى هذا الأساس، **فإن تناول المقتربات الفكرية للمدارس الحديثة للأمن الدولي سوف يكون وفق المرتكزات الآتية:**

أولاً: مدرسة ما بعد الحداثة الفكرية للأمن الدولي

لقد شهدت السنوات السابقة ظهور نهجاً ومقترباً فكرياً عُرف باسم ما بعد الحداثة(Post-Modernist)، ونجم عنه منظور مختلف عما كان عليه سائداً في عصر الحداثة إزاء الأمن الدولي، ويشترك مفكروا ما بعد الحداثة في الفكرة الأمنية الآتية: إن الأفكار لها أهمية وأثر كبير في الأمن الدولي، وإن الخطاب (كيفية حديث الأفراد عن السياسة والأمن الدوليين) بوصفة قوة دافعة يؤثر في سلوك الدول. لذلك يرى أنصار ما بعد الحداثة إن الواقعية هي إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي، وسياسة القوة هي صورة للعالم الذي يُشجع السلوك الذي يأتي بالحرب. كما أن التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب. ومن ثم فان جوهر فكرة ما بعد الحداثة هو استبدال خطاب الواقعية بخطاب الأمن الاجتماعي الذي يؤكد على السلام والانسجام. بمعنى انه متى ما

تم استبدال الأفكار الخاصة بالواقعية والمغروسة في رؤوس الناس بأفكار جديدة تستند إلى المعايير الاجتماعية والثقافية سوف تكون السياسة العالمية أكثر أمناً[1].

يتأسس فكر ما بعد الحداثة[*] على القطيعة مع الفضاء الدلالي والنظري للحداثة، أي فكر الأنوار بمحطاته وروافده المُعَرّفة، **وقد قامت حركة ما بعد الحداثة على قواعد ثلاثة كانت تتأسس عليها الحداثة من حيث هي فكر وتوجه أيديولوجي تنويري وكما يأتي[2]:**

---

(1) جون بيليس، مصدر سبق ذكره، ص436.

(*) الحداثة ظاهرة عامة، ونظرة إلى الكون. وهي جملة الحقائق التي أثبت التطور التاريخي إنها أصبحت من الحقائق الكونية الكبرى. ويرتبط بالفلسفات المادية ذات الدلالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الماركسية التي جاء بها معظم مفكروا القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين، ومن جملة ما ترتكز عليه هو الفردية أي استخلاص الفرد من شبكة الجماعية التي كان غارقا فيها في القرون الوسطى، والعقلانية أي الاعتماد على العلم والتكنولوجيا. وقد عبرت عنه عمليات التحديث(Modernization)، وبعد ذلك بدأ عصر ما بعد الحداثة يبزغ شيئاً فشيئاً حتى بدا جلياً في العقد الأخير من القرن العشرين وتعاظم مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين، ومن ابرز الوسائل التي ترتكز عليها هي ثورة المعلومات وشبكة الانترنت والاتصال والفضائيات والتفاعل الفكري عن طريق هذه المرتكزات. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الاله بلقزيز، حوار مع السيد ياسين: من اجل تحليل ثقافي لظواهر العالم المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد319، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص37.

(2) كرازدي اسماعيل، العولمة والحكم: نحو حكم عالمي ومواطن عالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2012، ص ص71-72.

1- **الذات**[*]: ارتكزت الحداثة على الوعي بالذات عندما حددت نظرة الذات العاقلة إلى نفسها وذاتيتها الأولية والمركزية من خلال عملها التفكيري المتواصل وتحويل الذوات الأخرى إلى مواضيع يتسلط عليها العقل العلمي، ولكن بالنسبة لفلسفة ما بعد الحداثة فان ذلك يُعد غير واقعي لان الذات هي انعكاس للمعنى والمعرفة.

2- **الحقيقة:** يرتكز الفكر الحداثي على العقل وتجريداته ليُبين كيف تتجلى الحقيقة، إلا أن فكر ما بعد الحداثة يتصور بان للحقيقة وجه آخر يتمثل في العنف والاستبعاد والإقصاء كإقصاء المخيلة ونتائجها والإبداع ومأربه، فالحقيقة عبارة عن حقائق نابعة عن القول والخطاب واطلاقيتها محدودة، وهي عملية يراد منها الإبقاء على سلطة الأنساق الكبرى ضد الإنسان الفرد لكبت رغباته وتحويله إلى آلة تحت تحكمها.

3- **الوحدة:** وحدة الوجود ووحدة العقل ووحدة المصير وصولاً إلى توحيد كل مجالات الفكر والعمل، تقابله ما بعد الحداثة بفلسفة التنوع وذلك بالتحول من معقولية التوحيد إلى معقولية التنوع في العلوم والفلسفة والاجتماع.

وعلى النقيض من الرؤية الواقعية التي تمثل رؤية أُحادية للواقع وغير جماعية وانعكاس للمصالح الفردية، فان رؤية ما بعد الحداثة هي رؤية جماعية تُمثل اطاراً شاملاً وعاماً، وخطابها الأمني خطاب جماعي.

(*) اتفق الباحثون على صعوبة تحديد معنى للذات، لأن البحث فيه دقيق ومتشعب بين علوم إنسانية كثيرة. لذلك يصعب ضبط مفهوم الذات، لأَنه يدخل في مشاركة كبيرة في أغلب فروع العلوم الإنسانية: العلوم السياسية، والفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع وغيرها. ويتعدد معنى الذات، إذ ورد عند الجرجاني بمفهوم "النفس" أو "العين"، وذلك في قوله: "الذاتيَّ لكل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه". أما الكوفي، فقد أورد له في "الكلِّيات" العديد من المعاني من ذلك قوله: "الذات تطلق على الجسمِ وغيره". الذات "يراد به الحقيقة"، وقد يستعمل استعمال "النفس أو الشيء". يطلق ويراد به "ما قام بذاته أو المستقل بالمفهومية". وجوهر الفكرة المرتبط بدلالة الأمن هو إن مكنونة الوعي بالذات ترتبط بالوعي بالعالم" لأَن الوعي بالذات هو الطريق الموصلة إلى الوعي بالعالم، والسبيل إلى إنتزاع الذات البشرية من سلطة الحياة الغريزية التي تسير على وتيرة واحدة. ينظر: منال بنت عبد العزيز العيسى، الذات المروية على لسان الأنا: دراسة في نماذج من الرواية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الرياض، 2010، ص ص26-27.

وتُستخدم نظرية مـا بعـد الحداثـة إسـتراتيجية النصـوص، أي قـراءة جـوهر الـنص المكتوب، فالعالم يتم تشكيله مثل نص من النصوص لاسـيما مـن خـلال البيانـات والخُطـب الرسمية التي يُلقيها ويصدرها المسؤولون الرسميون، ويستحيل معرفة الواقع خـارج نطـاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه، بمعنى أن تفسير العالم يعكس اللغـة ومفاهيمهـا. وعليه يؤكد أنصار ما بعد الحداثة على أهمية الأفكار وتأثيرها والخطـاب في سـياق التفكـير بشان الأمن الدولي، كما يسعون إلى إستبدال الخطاب الـواقعي بخطـاب جماعـي، في وقـت يعدون الواقعية هي إحدى المشاكل الاساسية لانعدام الأمن الدولي لأنها خطاب قوة يـدفع بالدول إلى المنافسة الأمنية. ويحاول أنصار ما بعد الحداثة إعادة تصور المناظرة حول الأمن الـدولي مـن خـلال البحـث عـن أسـئلة جديـدة ومقتربـات فكريـة تجاهلتهـا المنـاظرات التقليدية[1].

في ضوء ما تقدم، يُمكن الإشارة إلى نقطتين مهمتين في فهم وتفسير ما بعد الحداثـة للدراسات الأمنية أو لنقل المابعد الحـداثي للمنظـور الأمنـي الـواقعي: أولهـما: إن البـديل للخطاب الأمني الواقعي _ما قبل الحداثي والأحادي الاتجـاه والرؤيـة_ هـو خطـاب أمنـي جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالـة والفهـم المشـترك مـن جهـة، ونـزع بذور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان الساسة والأكاديميين مـن جهـة ثانيـة. ثـانيهما: تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيـز عـلى القضـايا الأمنيـة الجديـدة التـي أهملهـا الواقعيون. أي أنهم يبحثون عن تفسيرات متعددة للعـالم ولـيس تفسـير واحـد لـه، وكـل شيء قابل للتفسير والتأويل لاسيما الأمن والقوة والفوضى والنظام الدولي والتـاريخ الـذي يفترض انه مسار تطوري من الأحداث المختلف عليها. فالقيمة الأساسية للمقاربة الفكرية هي خلـق بيئـة أمنيـة ومسـالمة اسـتنادا إلى خطـاب تعـاوني سـلمي. كـما حـاول المابعـد حداثيون تطوير أجندة بحثية أمنية مختلفة عن تلك التي تناولتها الأُطر النظرية القديمـة وتفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني لاسيما الخطاب الأمني الواقعي الـذي قـدم

(1) لخميسي شيبي، مصدر سبق ذكره، ص45.

رؤية صلبة ومتماسكة عن الأمن الدولي تتميز بالانغلاق والحجر المعرفي الـذي يتعامـل مـع العقل الإنساني بوصفة عقلاً واقعياً لا يمكنه التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة[1].

بمعنى تقوم دلالات الأمن من منظور مقاربات ما بعد الحداثة على الأهداف الآتية: أولها: إن العلوم تدعو إلى إنتـاج المعرفـة الضروريـة التـي تُنبـئ بالمسـتقبل وتوجـه الفعـل باتجاه العمل نحو مزيد من الفاعلية أو حسب المعايير المتفق عليهـا مـن قبـل المجموعـة. ثانيهما: المعرفـة مـن وجهـة نظـر أخلاقيـة. ثـالثهما: إن المفـاهيم والبراهـين تكـون مُقَومـة علمياً[2]. رابعهـما: اللغـة أداة رئيسـة في إيقـاد عقـول الشـعوب وإدراكهـا للتهديـد الأمنـي وتأطير المشكلات المرتبطة بها[3].

لذلك فان الإدراك المابعد حداثي للأمن الدولي هو استمرار منهجي يعكس خصـائص الفهم الغربي ومصلحته الذاتية. ومن ثم فمن يقف ضدها فهو عائق أمام التطور والتنميـة وفق المقتربات الفكرية الغربية. لقد حـاول مُنظـروا هـذه المقاربـة إزاحـة الدولـة كوحـدة التحليل المرجعية للأمن، وبدلاً من ذلـك دعـوا للتركيـز عـلى الـترابط والبعـد فـوق الـدولي للفواعـل مـن غـير الـدول. إذ لم يعـد مـن المُجـدي أن تكـون الدولـة صـاحبة الأولويـة في تصور الأمن، وأصبحت تُشكل المصدر الأساس المهدد للأمـن. وتؤكـد مـا بعـد الحداثـة بـان السيادة لا تقدم حلولاً، وان الدولة أثبتت عجزاً مزمناً في الوفاء بمهامها التقليديـة، ويكمـن البديل المنطقي للدولة الحديثة كوحدة تحليل في توزيع القـوة مـن الدولـة إلى الجماعـات المحلية أو الجهوية تماشياً مع التعددية الثقافية. ورغـم أن قـوة مـا بعـد الحداثـة تقـوم في تحديها لتقييم الواقعيـة والواقعيـة الجديـدة إلا أنهـا لا تقـدم بـدائل عنهـا، فهـي لا تقبـل

(1) خالد معمري جندلي، مصدر سبق ذكره، ص113.

(2) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص ص36-37.

(3)Jef Huysmans, The Politics of Insecurity: Fear, migration and asylum in the EU, Routledge, United States, 2006, p24.

بالاندماج الإقليمي مع انه يمكن أن يخدم التحديات الأمنية المستجدة، بالإضافة إلى أن وجود فواعل من غير الدول لا يعني نهاية الدولة[1].

يعتقد مُفكروا ما بعد الحداثة بأن استبدال الواقعية بخطاب جماعي ليس من الأمور الاساسية فحسب، بل هدف رئيس وغاية عليا وممكن التحقق وليس بالطوباوي. والسبيل الأمثل له هو بجهد علمي للباحثين الأكاديميين، فهم يقومون بدور التأثير بالمجتمع الدولي عبر تدفق الأفكار عن السياسة العالمية ويعمدون لأدوار حيوية، فهم من يتولى عملية تغيير صياغة اللغة والخطاب عن السياسة الدولية. إذ يُمكن تحويل وتغيير طبيعة السياسة العالمية برمتها والتغلب على مُعضلة الأمن التقليدي إذا ما أدت الجماعات المعرفية دورها في نشر المُثل العُليا للجماعات[2].

تُقَدَم القضايا العالمية بوصفها تهديداً وجودياً في مفهوم الأمننة، ويتطلب ذلك إجراءات استثنائية(Emergency Measures) مبتكرة وسريعة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية الطبيعية(Normal Political Process)لان طبيعة التهديدات الخاصة تبرر استخدام الإجراءات الاستثنائية، فتصبح القضية "مؤمننة" عندما تأخذ أولوية مطلقة مقارنة بالقضايا الأخرى، فالأمن ممارسة مرجعية(Referential) ذاتية، فليس من الضروري وجود التهديد بشكل حقيقي، ولكن المهم هو القضية المقدمة كتهديد وجودي وإضفاء الطابع الأمني عبر الخطاب اللغوي، ويؤدي ذلك إلى الإستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي والمعنوي لمرجعية الأمن سواء كان فردا أم جماعة أم دولة أم هوية. كما إن الامننة ليست مجرد تحركات أمنية، وإنما تكتسب الطابع الأمني عندما يتقبلها الجمهور لدرجة التفويض والسماح باستخدام الإجراءات الاستثنائية لمواجهة التهديد، ويتميز مضمونها ببناء حجة بلاغية(Rhetorical Argument) تُروج للتهديد كمسألة بقاء، ويجب

(1) عبد النور منصوري، المصالة الوطنية في الجزائر من منظور إنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2010، ص ص17-18.
(2) جون بيليس، مصدر سبق ذكره، ص438.

أن تُعطى الأولوية للقضية قبل فوات الأوان. وهذه الحجة في الفعل الخطابي تحتوي على احتمالين: ماذا سيحدث إذا لم نتخذ الإجراءات؟، ماذا سيحدث إذا قمنا بذلك؟[1].

الجوهر الأساس لنظرية الامننة(التي تعني إضفاء الطابع الأمني على مجل القضايا العالمية) وفق رؤية المدرسة الفكرية لما بعد الحداثة هو اعتبار الأمن كفعل خطابي(Speech Act)، إذ أن مجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك، وهذا ما عرف بالامننة وهي النظرية التي قوامها أي شيء يكون مشكلة أمنية متى أعلنت النخب بأنه كذلك. لذلك تصبح قضية ما رهاناً امنياً فقط متى ما تم تأطيرها عبر خطاب أمني على إنها تشكل تهديداً وجودياً يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الآمال خارج الحدود الطبيعية للأجراء السياسي[2].

فعلى سبيل المثال، لم تكن قضية ما يسمى(الإرهاب) والمسائل المرتبطة بها والمختلف عليها تحظى باهتمام كبير لمدة طويلة من وجودها رغم جذورها الممتدة في أعماق التاريخ، فهي لم تُصبح قضية دولية عالمية إلا أن تم تبنيها من قبل الدول العظمى والكبرى لاسيما الولايات المتحدة حتى وان كان ذلك لأغراض وغايات معروفة.

وفيما يتعلق بالمأسسة الأمنية، لا يكفي الفعل الخطابي لترسيخ المأسسة، بل لابد من دعمه بالقوة، فالأفكار يجب أن تكون لديها سلطة وشرعية تستدعي الثقة. وتتجسد في تقديم القضية كتهديد وجودي.

---

(1) سميرة سليمان، دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغيّر المناخ والهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص ص19-20.

(2) قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر،2010، ص ص120-121.

وتتضـمن عمليـة مأسسـة الامننـة(Institutionalizations Securitization Process) ثلاثة مستويات أمنية[1]:

1- المستوى الاسـتطرادي(Discursive Level): يتضـمن إعـادة تـأطير الأمـن مـن صـنف التهديـد(Threat)إلى صـنف المخـاطر(Risks)، والانتقـال مـن الخطـاب الطـارئ (Emergency Discourse) إلى الخطاب الإداري(Management Discourse).

2- مستوى الفواعل الأمنيـة(Security Actors Level): ويـتم فيهـا الانتقـال مـن النخبة السياسية التي كانت مسـؤولة بشـكل رئـيس عـن نشر الخطـاب الأمنـي(Security Speech) إلى النخبة البيروقراطية المسؤولة عن تطبيق إجراءات موجهة للسيطرة الشاملة.

3- المستوى غير الاستطرادي(Non-discursive Level): ويتمثـل في أن التحركـات الأمنية المهيمنة في المرحلة الأولية للامننة تستبدل بالممارسات الأمنيـة والتقنيـة التـي تعيـد إنتاج منطق الأمن.

لذلك وبمجرد الإعلان عن إنها أصبحت أولوية ويتم تبنيها بخطاب عـالمي، وتحشـيد القدرات العالمية لمعالجتها، فان هذا يمثل جوهر نظرية ما بعد الحداثـة في جانبهـا الأمنـي، أي متى ما أعلن القادة والنخب المجتمعية والأكاديمية إنها قضـية أمنيـة يُحـتم عـلى العـالم معالجتها، أصبحت كذلك. مثلما جاءت نظرية نهاية التاريخ كحاجة أمريكيـة لفكـرة إنهـاء حالة الصراع العالمي واستقرار العالم على الرأسمالية[2]، وبعـد فشـل هـذه الرؤيـة والحاجـة لصراعات جديدة وعدو جديد جاءت فكرة صِدام الحضارات.

ومن ثم جادل البناء الأمني المابعد حداثي حول طبيعـة السياسـة العالميـة في القـرن الواحد والعشرين ورفـض التعامـل مـع هـذه المسـالة بوصـفها حقيقـة واقعـة أو كمعطـى مُسبق، وعلى النقيض من ذلك تماما فهو يبحث في تغيـير إتجاهـات السياسـة العالميـة مـن خـلال رسـم مسـارات تفاعليـة جديـدة بـين الـدول ووضـع التـأطير الفكـري الـلازم للأمـن

---

(1) سميرة سليمان، مصدر سبق ذكره، ص24.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: وليد خالد احمد، نقد كتـاب: نهايـة الفوكوياميـة: قـراءة نقديـة تحليليـة لطروحـات فرانسـيس فوكويامـا، مجلـة أم المعـارك، العـدد20/19، مركـز أم المعـارك، بغـداد، 1999، ص ص136-138.

الـدولي، أي تـؤدي النظريـة وظيفـة تطويريـة إنشـائية، وأهـم أداة لـذلك هـي الجماعـات المعرفية لنشر القيم الأمنية والأفكار التعاونية بعيداً عن الاستقراءات الواقعية[1].

لقد جاءت دراسة ما بعد الحداثـة الفكريـة كـردة فعـل عـلى الاتجاهـات النظريـة الوضعية لاسيما الواقعية الجديدة منها. إذ يرى ما بعد الحداثيون إن هذه الأخـيرة وجـدت صعوبات كبيرة في مواجهة التغيير، وأنها ترفض التغيير في التفاعل الاستراتيجي الـدولي نظـراً لافتقارها في اعتقادهم لتصور أو بناء نظري يُمكنُها من التفكير حول البدائل المسـتقبلية، إذ يتمحور تفكير هذه المدرسة الفكرية في سيادة الدولة الداخلية والفوضى الدولية أو الإلغـاء المحتمل لسيادة الدولة وانبثاق حكومة عالمية[2].

خلاصة لما تقدم، فان جوهر المقتربات الفكرية الأمنيـة لمـا بعـد الحداثـة يتمثـل في خطاب القادة والنخب والتثقيف الجماهيري، فضلاً عن الطابع الهجـومي الـذي يهـدف إلى تدمير أُسس المدرسة الواقعية التي تُعد السبب الرئيس في زيادة التحديات الأمنية، والعمـل على اسـتبدال الخطـاب الـواقعي بخطـاب جماعـي يعمـل عـلى إسـتنباته القـادة والخـبراء والفئات الاجتماعية وتحويله إلى خطاب جماعـي شـامل يـتم تبنيـه مـن قبـل الـرأي العـام العالمي.

ثانياً: مدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي

لقد أوجدت متغيرات القرن الواحـد والعشريـن فـرص وتحـديات جديـدة في حيـاة الإنسان والمجتمع والدولة والمجتمع الـدولي وهرميـة القـوى الدوليـة، وعملـت عـلى إلغـاء المسافات بين الوحدات الدولية بفعل ارتباطها بالتقدم العلمي والتكنولوجي، فضـلاً عـن أن الدول عملت على استخدام هذا العامل بالشكل الـذي يُحقـق مصـالحها في البيئـة الدوليـة بأساليب مختلفة شرعية وغير شرعية وهنا تتضـح درجـة ارتباطهـا بـالأمن الـدولي ونتائجـه المستقبلية على التفاعلات الدولية.

ينطلق تجديد الدراسات الأمنية التي انفرد بها بـاري بـوزان مـن عـدم اقتناعـه بمـا موجود من مقتربات فكرية والحاجة إلى تكييف النظرية مع حقيقة وواقـع القـرن الواحـد

(1) خالد معمري جندلي، مصدر سبق ذكره، ص114.

(2) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص620.

والعشرين، لذلك تحوّل إنفراده في العمل إلى إبداع وأستحواذ. لقد مهد باري بوزان الدراسات النقدية للأمن منذ ثمانينيات القرن الماضي ومن ثم بدأت تتشكل وتتبلور الرؤية الموسعة للأمن التي أصبحت لا مناص لها في القرن الواحد والعشرين. لم تعد فكرة بقاء الدولة مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، وأصبح لِزاماً دمج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية، ومجتمعية. لقد أصبحت مدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي علامة مميزة للاشتغال والأبحاث التي قادها باري بوزان وأول ويفر المرتبطة بمعهد أبحاث السلام لكوبنهاغن(Copenhagen Peace Research Institute)، وهذه المدرسة لا تمثل مجموعة من الباحثين بعينهم، إنما تمثل تعبيراً وأُطراً نظرية للدراسات الأمنية عبر مجموعة من المقتربات الفكرية التي تتناسب مع متغيرات القرن الواحد والعشرين[1].

وعلى هذا الأساس، فإن التنوع في المضامين التي يمتد إليها مفهوم الأمن خلال العقدين الماضيين أدى إلى توظيف مصطلحات جديدة لعل من أبرزها ما يعرف بالأمن الصلب(Hard Security) والأمن الناعم(Soft Security)، إذ يشير الأول إلى أن الأمن في سياقه التقليدي يمثل القوة العسكرية. أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود، وتميزت بها مدة ما بعد الحرب الباردة وتنامي العولمة، إذ تتراوح هذه التحديات بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي[2].

من هنا توجهت الدراسات الأمنية إلى الاهتمام بقضايا تتعدى الدول ودلالاتها المعروفة سواء ببدء الهواجس أم بإدراكها أم بكيفية التعامل معها، فتحول الاهتمام بالقضايا الأمنية من إطار الدولة ودلالاتها واهتماماتها(مهما كان المدى) إلى ما عُرف بما هو أبعد من الدولة "باللادولتية" فجاءت القضايا الأمنية اللادولتية(Non-State Security Issues)، لذلك استخدمت مدرسة كوبنهاغن الفكرية مفهوم الأمن المجتمعي لتحليل هذه المعطيات، واعتمدت على أداة تحليل أساسية هي إضفاء طابع

---

(1) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص25.

(2) صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد5، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص289.

الامننة(Securitization)على الصراعات داخل الدولة والصراعات الدولية[1]. فضلاً عن "إن دلالة الأمن تتمثل في أن التهديدات المتأصلة متنوعة وتتطلب إجراءات طوارئ"[2].

من خلال ما تقدم، تُعد مدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي من أحدث المدارس التي عمدت إلى توسيع ماهية الأمن، مُستمدة أصولها التنظيرية في الاستراتيجيات الأمنية من كتاب المنظر الاستراتيجي باري بوزان الموسوم(الناس، الدول والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية: People, States And Fear: The National Security) (Problem in International Relation. وترتكز هذه المدرسة على التجليات الاجتماعية للأمن. **ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن بان إطار الامننة(Securitization Framework) يستند في تحديده على ثلاثة معاني[3]:**

أولاً: شكل الفعل(The Form of Act): المبني أمنياً في التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالباً ما يكونون قادة سياسيين.

ثانياً: سياق الفعل(The Context Of Act): الذي يكون محدداً بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

ثالثاً: طبيعة الفعل(The Nature Of Act): ربما يكون أكثر أهمية من خلال تحديد إطار الامننة، أي من ناحية تعيين مُهددات الأمن.

يرى الباحث بان هنالك بعداً رابعاً يتمحور حول مدى الفعل. أي النطاق الجغرافي الذي يتركز فيه التهديد الأمني. ورغم أن التهديد هو عالمي النطاق، إلا انه في بعض الأحيان لا تتوافر له الظروف الموضوعية والذاتية للوصول إلى المستوى العالمي من حيث

---

(1) فرهاد جلال مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص126.

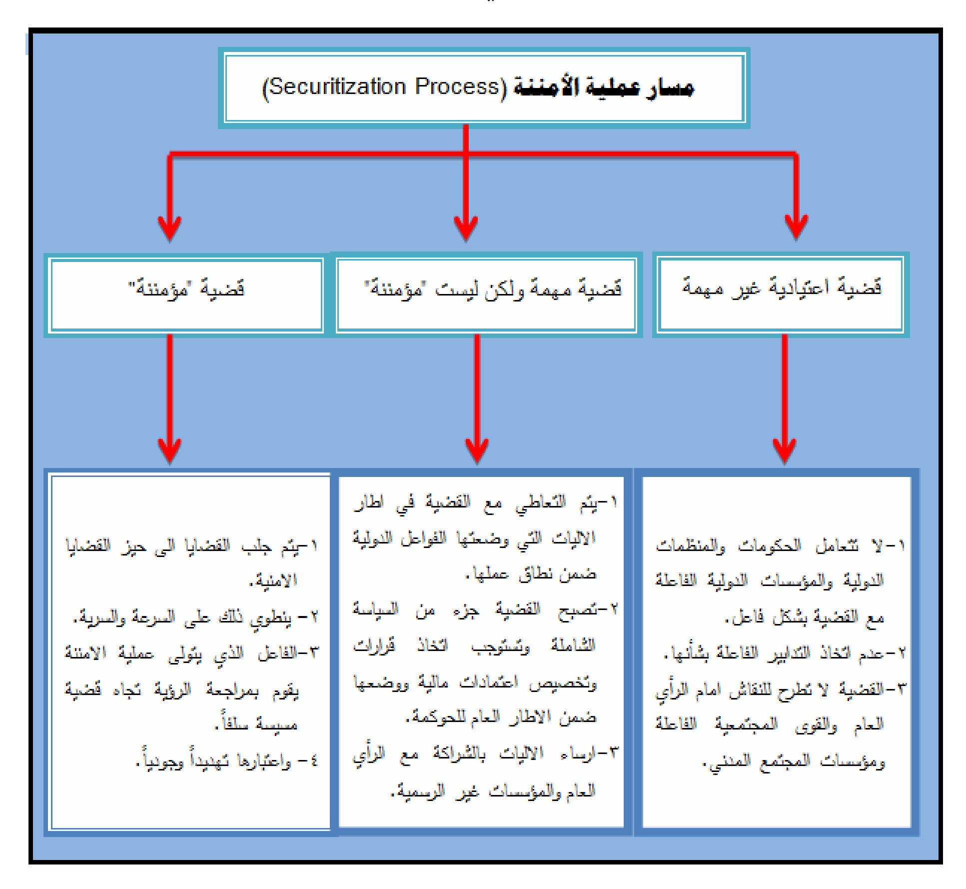
(2)Ralf Bendrath, Johan Eriksson and Giampiero Giacomello,'cyberwar', back and forth: How the United States securitized cyberspace, In book: International Relations and Security in the Digital Age, Edited by Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Routledge, United States, 2007, p60.

(3) ينظر: بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، الجزائر، 2012، ص ص40-43.

الإطار الجغرافي فيتبدد قبل بلوغ هذا النطاق. بمعنى يمر مسار عملية الامننة وفق منطق هذه الرؤية بمراحل متعددة، والشكل التوضيحي رقم(6) يوضح تجليات مسارها وحيثياتها.

الشكل التوضيحي رقم(6)

مسار عملية الأمننة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **سميرة سليمان، دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتيّ تغير المناخ والهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص35.**

لقد عُدت فكرة الأمننة قيمة مضافة لمدرسة كوبنهاغن، وعالجت مسألة ما الذي يُشكل تهديداً حقيقياً؟، وكيف يمكن للأمن أن يتحقق؟، وركزت على الآليات التي يمكن استخدامها لتصبح القضايا مؤمننة. فوفق هذه المدرسة هناك قضايا لا تتعامل معها الدول وليست جزءاً من نقاشات الرأي العام بمختلف مستوياته، وعملية اتخاذ القرار، ويكون مسارها ليس ذو طابع سياسي في المرحلة الأولى، بينما في المرحلة الثانية تصبح جزء من مكنونة صنع القرار الحكومي والإقليمي والدولي، ويتطلب اتخاذ القرار وتخصيص موارد معينة، وأخيراً تصبح القضايا مؤمننة(Securitized Issues) من خلال تقديمها كتهديدات وجودية(Existential Threats) تستدعي إجراءات استثنائية وأفعال خارج حدود الفعل السياسي الطبيعي[1].

لقد سعى بوزان في دراسته السابقة الذكر لإبتكار رؤية حول الأمن الدولي تشمل جوانب متعددة هي الجوانب السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، والعسكرية. وقد عبر عنها من منطلقات فكرية دولية أكثر اتساعاً وشمولاً. وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على سياسات أمنية مُفرطة في التمركز على الذات، والتفكير بدلاً من ذلك بالمصالح الأمنية لجارتها. ويطرح كتاب بوزان مجموعة من التساؤلات حول ما إذ كان بالإمكان التوفيق بين الأمن القومي والآمن الدولي، وفيما إذ كانت الدولة قادرة بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي على التفكير من منطلقات دولية وعالمية ذات طابع تعاوني أكثر من السابق[2].

يتمثل الإسهام الآخر لمدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي في تصورها الموسع للأمن ليشمل قطاعات جديدة، إذ ترى بأنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كافٍ عن الإطار الأمني الدولي. وهذه القطاعات مترابطة بشكل معقد، وتُكوّن شبكة من معطيات لا بد على المتخصص في الدراسات الإستراتيجية الأمنية فك ارتباطاتها، لفهم كل قطاع على حدى ورؤية كيف يؤثر كل منها على مجمل القطاعات

(1) سميرة سليمان، مصدر سبق ذكره، ص34.

(2) جون بيليس، مصدر سبق ذكره، ص412.

الأخرى. وعلى إن هذه المنهجية (الجزء/الكل) معقدة بشكل كبير، لكنها وفقاً لـرأي بـوزان مهمة جداً لتشكيل فكرة جديدة ولكيفية التعامل مع الأمن بمستوياته المتعددة[1].

ورغم ما يمكن توجيهه مـن نقـد لمدرسـة كوبنهـاغن الأمنيـة التـي تـرى إن الدولـة مازالت هي الفاعل الرئيس والقادر على صياغة البنية المجتمعية، إلا أنها نجحت في تكثيف التركيز على ضرورة إقرار المصالحة بين الدولة والمجتمع لصياغة متزنة لمفهـوم الأمـن يجمـع بين أولويات سيادة الدولة وهوية المجتمع، وبذلك أصبحت قضايا الأمن المجتمعي المتعلقة بالتهديدات التي تمس الهوية الجماعية والثقافية تحتل أهمية متزايدة. كما أكـد عـلى آثـار الهجرة وصراع الهويات الحضارية لاسيما بين الغرب والإسلام على الأمن المجتمعي[2].

لقد انطلق باري بوزان من الصور الثلاثة للتحليـل في الدراسـات الإسـتراتيجية التـي وضعها والتز(Waltz)، وهي الفرد والدولة والنظام الدولي. ورأى ضرورة النظر للأمن الدولي ودراسته من خلالها، رغم إشارته إلى صعوبة تحديد مرجعية الأمن في ظـل صـعوبة تحديـد الحدود الفاصلة بينها. غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقـى تابعـاً لأمـن الدولـة بوصـفها الوحدة المرجعية الأهـم، ولكنهـا ليسـت المرجـع الوحيـد لفهـم السـلوكيات الأمنيـة. إذ إن الدولة تتشكل كما يراها بوزان من ثلاثة مكونات أساسية: فكرة الدولة(الوطنية أو القومية: Nationalism)، القاعـدة الفيزيائيـة للدولـة (الشـعب، المـوارد، التكنولوجيـا)، والمظهـر المؤسساتي للدولة(النظام السياسي والإداري). وتبعا لـذلك نـرى انـه بتعريـف الدولـة بهـذه الطريقة سوف يُسهل تصور التحديات الأمنية لأي من هذه المكونات الثلاث[3].

وبذلك ينطلق المنظور التوسعي للأمـن مـن تعريـف بـوزان عـلى انـه العمـل عـلى التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي، يُعبر الأمن عـن قـدرة الـدول والمجتمعـات في الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرهـا معاديـة. وفي سعيها للأمن فـان الـدول والمجتمـع ينسـجمان مـع بعضـهما ويتعارضـان في أحيـانٍ أُخـرى،

(1) قسوم سليم، مصدر سبق ذكره، ص111.

(2) ينظر: عبد النور منصوري، مصدر سبق ذكره، ص ص10-12.

(3) قسوم سليم، مصدر سبق ذكره، ص109.

فأساس الأمن هو البقاء لكنه يشتمل أيضاً على جُملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود. **لذلك تم توسيع الأمن ليشمل مجموعة من الأبعاد**[1]:

اولاً: الأمن العسكري: يتعلق بالمستويين المتفاعلين والمتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية ونوايا الأطراف تجاه بعضها البعض.

ثانياً: الأمن السياسي: يعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والايديولوجيا التي تستمد شرعيتها منها.

ثالثاً: الأمن الاقتصادي[2]، ويتعلق بالوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. كما يتضمن(جمع الأسرار الاقتصادية عن الدول الأخرى لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها بهدف استثمارها لخدمة أهدافها في مجال الابتكار ومواكبة متطلبات معايير المستقبل)[3].

رابعاً: الأمن الاجتماعي ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها، أي اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة.

خامساً: الأمن البيئي ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني بوصفه محصلاً أساسياً تتوقف عليه الأنشطة الإنسانية كلها.

وتكثيفاً لما تقدم، تعد مدرسة كوبنهاغن الفكرية من أشمل الطروحات الفكرية في القرن الواحد والعشرين كونها تتلمس الدلالات الأمنية لكل المدارس الفكرية السابقة الذكر وتحاول وضع تصور شامل لواقع الأمن الدولي وتشخيص تحدياته الأمنية غير التقليدية وتوسيع مجالاته وعدم اقتصارها على التحديات العسكرية التقليدية، وجعلت العديد من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية ومراكز البحوث العالمية تتبنى

---

(1) ينظر: بالة عمار: مصدر سبق ذكره، ص ص14-44.

(2)See:Arthur.B.Adams, National Economic Security, American Accounting Association, Vol.11, No.3, United States, 1936, pp307-308.

(3)Edwin Fraumann, Economic Espionage: Security Missions Redefined, American Society for Public Administration, Public Administration Review, Vol.57, No.4, United States, 1997, p303.

هذه الرؤية الابتكارية في مواجهة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية، لأنها وسعت من جوهر الأمن ومكنونته وجعلته يقترب من معالجة تحديات عالمية منظورة وغير منظورة. وهو الأمر الذي حدا بالباحث الاعتماد على هذه المنهجية الحديثة في دراسات الأمن الدولي وتشخيص التحديات العالمية للأمن الدولي في الفصل القادم.

من خلال ما تقدم، يُمكن تركيز رؤية المدارس الفكرية المختلفة حول جوهر الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين كما في الجدول رقم(2) والذي يوضح الفرق بين الرؤى الفكرية المختلفة وهي كما يأتي:

الجدول رقم(2)

الفرق بين المدارس الفكرية ورؤيتها للأمن

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية، الواقعية الجديدة)	الأمن الدولي (مدرسة كوبنهاغن الفكرية)	الأمن الإنساني الليبرالية والليبرالية ومدرسة البرنامج الإنمائي	الأمن الدولي (مدرسة ما بعد الحداثة)
1- الأمن لمن؟	الدول	المجموعات والأقليات	الأفراد	الدول والأفراد
2- القيم المُهَدَدة	الوحدة الترابية، والاستقلال السياسي	الهوية المجتمعية والمأزق المجتمعي	الازدهار، الرفاهية، الحرية، حقوق الإنسان	الأمن والسلام الشامل
3- الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المعضلة الأمنية (التقليدية)	التحديات الأمنية غير التقليدية	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد	التحديات الأمنية غير التقليدية
4- مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي، عدم وضع المعالجات والمقترحات الفكرية للتحديات غير التقليدية).	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى	المقترحات الفكرية الواقعية والدولة هي المُهدد الرئيس للأمن

5- وسائل تحقيق الأمن	- استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد. - التسلح وتوازن القوى- تدخل القـوة العظمى والكبرى لوضـع ضـوابط على سلوكيات الدول. - توظيـف القـــوة الاقتصادية بعد التعديل على المقتربات الفكرية الواقعية.	- تنسيق استخدام الوسائل المختلفة (التقليدية وغير التقليدية). - تفعيل العمل الدبلوماسي. - مواجهة التحديات غير التقليدية بإطار فكري غير تقليدي للأمن. واستنبات الأفكار الليبرالية.	- استخدام القوة بشكل جماعي. - الضوابط المؤسساتية والدمقرطة. - التنمية الاقتصادية المستدامة.	الفعل الخطابي، ترسيخ المعرفة وخلق رأي عام حول القضية المعنية المراد معالجتها
6- دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	خلق بنية أمنية سلمية استنادا إلى خطاب تعاوني جماعي
7- قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني)، غياب إجـماع دولـي حول معايير إجازة التدخل.	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني)، غياب إجـماع دولـي حول معايير إجازة التدخل.	السيادة لم تعد تُجدي نفعاً أمام انتهاكات حقوق الإنسان، كما أن التحالفات لا تنتج السلام بل تقود إلى الحرب.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **عـادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html**
- **عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الـدولي، مكتبـة مدبولي، مصر، 2011، ص188.**

تأسيساً على ما تقدم، لقد أُجهـد الفكـر الإنسـاني في مسـألة التنظـير للأمـن بوصـفه المتغـير الأهـم في البحـث عـن الوجـود وصـيانة هـذا الوجـود، وبفقدانـه لا يمكـن للـدول

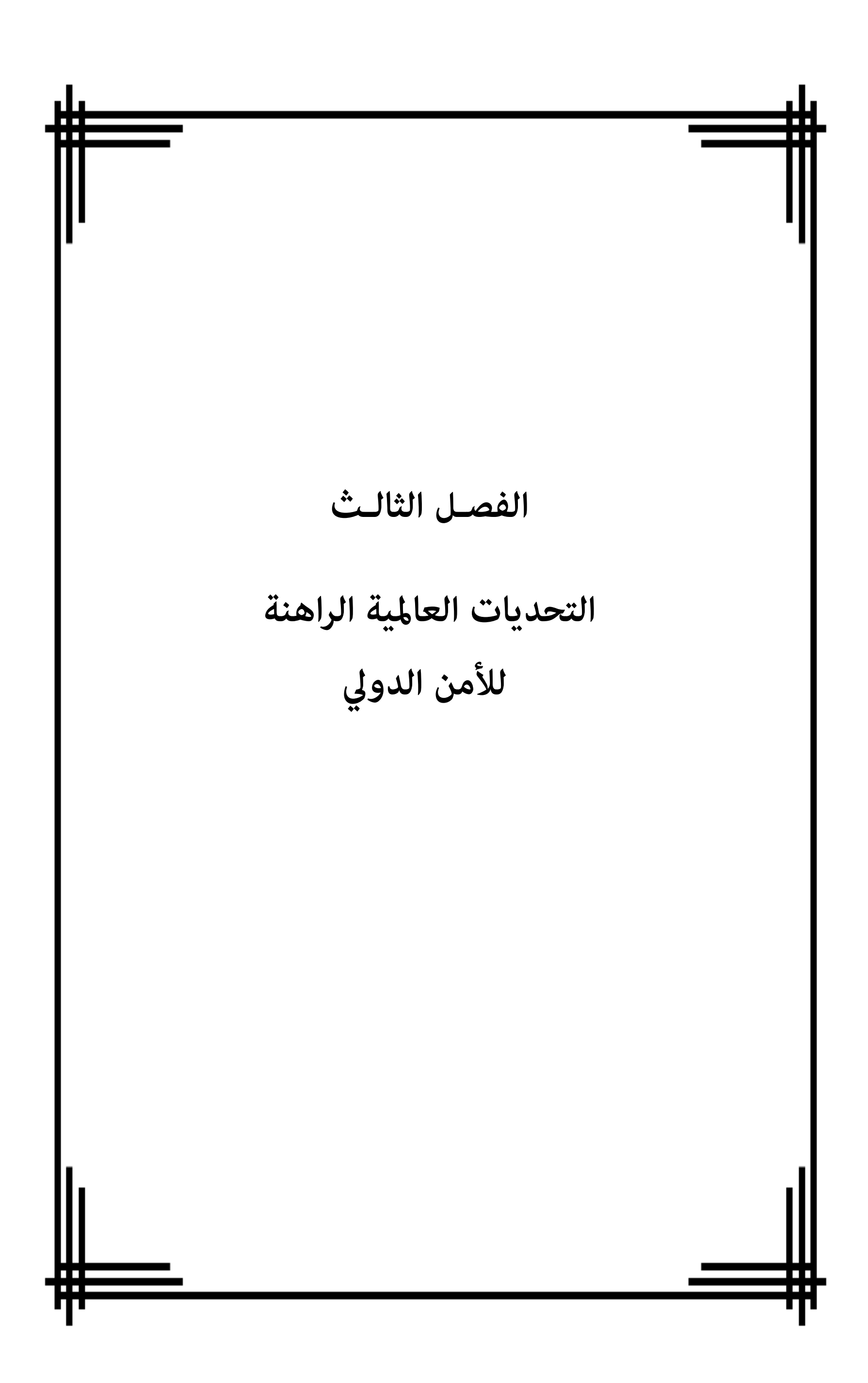
والمجتمعات أن تحيا وتبني الحضارات الإنسانية. إن التنظير ووضع المقتربات الفكرية للأمن الدولي بمستوياته المختلفة مرّ بمراحل عديدة، وكل مرحلة حاولت أن تُضفي على الأمن بعض أنماط التفكير التي جعلته يختلف عن المرحلة الأخرى التي هيمن عليها نمط فكري معين خلال مدة زمنية معينة.

من خلال سبر غور الجُهد الإنساني العالمي الذي حاول وضع مقتربات فكرية للأمن الدولي بمجالاته وأُطره الأمنية المختلفة نجد بأنها حاولت تحقيقه إما من خلال الفعل المبادر أو من خلال الفعل الإصلاحي أو تكريس الجهد لصناعة الأمن.

أسهمت التجربة التي مرّت بها عملية التفكير والبحث عن جوهر الأمن في بلورة تنوع فكري أفضل ما يمكن أن يطلق على مكنونته هو صراع المتناقضات الفكرية التي تختلف في منهاجياتها وآلياتها وأدواتها ورؤيتها لتلمس دلالات الأمن. إذ أكد بعضها على المصلحة الذاتية سواء كانت للدولة أم للفرد، على عكس الأخرى التي ركزت على المصلحة الذاتية والجماعية، والبعض الآخر ذهب باتجاه التفكير في دائرة أخرى من دوائر التفكير وحاول أن يصنع نمطاً فكرياً خاصاً به عندما شخص التحديات الأمنية وأسماها التحديات غير التقليدية، ليس هذا فحسب، بل جعل من الفرد مرتكزه الأساس وليس الدولة بوصفها الفاعل الأساس لمدة طويلة من الزمن.

وعلى هذا الأساس، أسهمت البُنى الفكرية المتعددة للأمن الدولي في إيجاد تناقضات التشخيص لتحديات الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، وتناقضاً في وضع الآليات والمعالجات وهو ما انعكس على تفاقمها.

في الوقت الذي تؤدي هذه المقتربات الفكرية العالمية للأمن دوراً مهماً في محاولة البحث عن الحلول، فإنها تؤدي الدور ذاته في عملية التشخيص. وانطلاقاً مما تقدم، فان الدقة العلمية تقتضي تناول التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين في الفصل القادم لربط الواقع بالمقتربات الفكرية وحركة التفاعلات بمجالاتها المختلفة الحالية وانعكاس ذلك على التفاعلات الدولية المستقبلية السلبية والايجابية.



الفصـل الثالـث

التحديات العالمية الراهنة للأمن الدولي

الفصـل الثالـث

التحديات العالمية الراهنة للأمن الدولي

شهد الأمن الدولي العديد من التحديات العالمية التي لم تكـن منظـورة لـدى صُـناع القرار في العالم، وأصبحت حقيقة واقعة يجب التعامل معها بمنظومة علميـة عالميـة ووفـق خطط مُنظَمة ذات نتائج محددة وفعالة. هذه التحديات العالمية وبما تحتويه من متغيرات متعددة ومترابطة مع بعضـها أصـبحت تُهـدد الإنسـانية، لا بـل الكـون كلـه. تكمـن دلالـة تحديات الأمن الدولي في إنها أكبر من قُدرة الـدول فُـرادى عـلى مواجهتهـا، فهـي تحـديات تتجاوز حدود الدولة ذات السيادة، وذات مؤثرات تُهدد مستقبل العالم.

فمع التقدم في مجال التكنولوجيا ووسائل النقل والاتصالات والتواصـل الاجتماعـي، والتطور في مجال الأسلحة التقليديـة وغـير التقليديـة والتغـيرات المناخيـة وغـير ذلـك مـن المتغيرات المهمة التي صارت موضع اهتمام الدراسات الإستراتيجية، أصـحبت قُـدرة الدولـة على التحكم بالتحديات العالمية للأمن الدولي غير التقليدية ضعيفة وتتجاذبها عوامـل عـدم القدرة على مواكبة تعاظم مؤثراتها بفعل تضارب المصالح واختلاف الرؤى اللازمة لمعالجتها.

هذه التحديات تتجاذبها متغيرات عدة لعل من أهمها مدى إيمان الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية بوجود هذه التحديات واستعدادها للتعامل معها وتبنـي نمـط فكري معين من المقتربات الفكرية السابقة الذكر للتعامل معها، ومدى قدرة هذه الأطـراف مع اختلاف إمكانياتهـا ومكانتهـا الدوليـة عـلى مواجهتهـا، ومـدى مأسسـة هـذه الأطـراف للآليات التي تحاول من خلالها مواجهة هذه التحديات المستقبلية.

تقتضي الضرورة الأكاديمية تقسـيم الفصـل إلى سـبعة مباحـث، تتنـاول بالبحـث والتحليل التحديات العالمية للأمـن الـدولي في القـرن الواحـد والعشريـن، وكـل مبحـث يتناول بشكل مركز التحديات العالمية في مجال معين بهـدف الوصـول إلى رؤيـة دقيقـة عن هذه التحديات غير المنظورة لدى الكثير من صُناع القـرار في العـالم والـذين لازالـوا يعتقدون بأن جوهر الأمن لا يزال أمناً تقليدياً. يُساهم إعطاء صورة متكاملة عن هـذه

التحديات في تغيير الرؤى والمنطلقات الفكرية، ومـن ثـم تغيـير إسـتراتيجيات التعامـل مـع البيئة الدولية في القرن الواحد والعشرين.

المبحث الأول

التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي

يُشير الواقع الدولي إلى أن تحديات الأمن الـدولي تتطلـب جُهـداً جماعيـاً لمواجهتهـا وإدارتها، وهذا لن يتحقق دون توحيد وبلورة الرؤى الدولية المشتركة التي تتضمن الالتـزام بها ومحاسبة الآخر في حال خرق المعايير الدولية سواء كان هذا الطرف ضعيفاً أم قوياً. هنـا تتبلور المقاربة الفكرية الأزلية الآتية: هل أن الوحدات الدولية لها القدرة على التنـازل عـن جُزء من صيرورة المصلحة الوطنية لصالح المصلحة الدوليـة بهـدف تحقيـق الغايـة النهائيـة الكبرى المتمثلة في الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين؟.

لقد أثبتت التجربـة التاريخيـة والعمليـة بـان الصراع مـن أجـل القـوة وديمومتهـا وتعاظمها ظاهرة شاملة زماناً ومكاناً، لا بل أقامت الـدليل عـلى صحة وجودهـا بوصـفها حقيقة مستقرة وثابتة تتحكم في سلوك الوحدات الدوليـة مهـما تباينـت أوضـاعها، فهـي تُعد امتداد في واقع السياسات الداخلية للدول، فضلاً عن الدوليـة منهـا، فكلاهـما امتـداد محكوم في الصراع على القوة والبحث عن اكتسـابها، ولا يمكـن أن يـتلاشى هـذا الصراع إلا باستئصال جذوره، ومصادرة الأسباب التي ينتج عنها في المجالين الـداخلي والخـارجي عـلى حدٍ سواء. ولما كان ذلك غير ممكن كما برهنت التجربة التاريخية، فان القوة تظل ظـاهرة إنسانية دائمة، وان فكـرة المصـالح القوميـة لا تفـترض وجـود عـالم مُسـالم، كـما لا تفـترض حتمية الحرب ولكنها تقوم على وجود صراع مستمر وتهديد بالحرب وهذا يُمثل تحـدياً لا يمكن التقليـل مـن أخطـاره إلا مـن خـلال التوفيـق بـين المصـالح المتضـاربة[1]. بمعنـى أن التحديات الراهنة للأمن عالمية الإطار والتأثير ولا تأخذ بنظـر الاعتبـار الحـدود الجغرافيـة

(1) ينظر: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط2، منشـورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1987، ص67.

التقليدية للدول، وغير مرتبطة بمكان وزمان معين، وفي الوقت نفسه هي تحديات قائمة وتتعاظم معطياتها الذاتية والموضوعية يوماً بعد يوم.

يتطلب مواجهة هذه التحديات توحيد الفعل الجماعي الدولي لكي يكون فعالاً ومؤثراً. ولما كان التطلع إلى القوة والنفوذ هو العُنصر المميز للاستراتيجيات الدولية يصبح في حُكم الواقع من سياسات القوة والسلطان هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى لا تتساوى جميع الدول في درجة إنشغالها في قضايا الأمن الدولي وهو ما يعني إن علاقة الدول بها تحمل صفة الدينامية، وتتبدل بتبدل النفوذ ومعطياته وارتباطاته[1]. علاوةً على ما تقدم، العالم بحاجة إلى تكامل أمني دولي يستجيب لتحديات الأمن غير التقليدي، ويفترض التكامل أن تتفق الدول المُشكِلة للمجتمع الدولي في ترتيبات أمنية متعددة الأطراف بغض النظر عن تفاوت مواردها في القوة وتعمل على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة[2].

تكثيفاً لما تقدم، هنالك العديد من التحديات السياسية التي تُمثل عائقاً في صياغة وبلورة رؤية فكرية عالمية مشتركة للأمن الدولي بالشكل الذي يتناسب مع حجم التحديات الموجودة. وعليه يُمكن تركيز التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: النظام السياسي الدولي

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع منظومته الفكرية وقدراته المختلفة إلى انبلاج نظام دولي أُحادي القطب، تَمَثَل بهيمنة الولايات المتحدة نتيجة امتلاكها مقومات القوة الشاملة التي مكنتها من الهيمنة على مُعظم التفاعلات السياسية الدولية، فامتلكت مجالاً واسعاً وفعالاً في صياغة القرار السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين وأستمر مع انبلاج القرن الواحد والعشرين. وفي الوقت نفسه، شهد العالم في القرن

---

(1) ينظر: هانس مورجنتاو، السياسة بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب خيري حماد، القاهرة، 1964، ص24.

(2) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص382.

الواحد والعشرين ظهور العديد من القوى الدولية الفاعلة التـي تحـاول مشـاركة الولايـات المتحدة الامريكية في القرار السياسي الدولي أو الحد من تفردها، إذ اسـتفادت هـذه القـوى من ناحية انكفاؤها على ذاتها وبناء اقتصـادها وفـق برنـامج واضـح لتـدعيم البنـاء الـذاتي الداخلي الذي يُسهم في إعادة مكانتها تدريجياً، ومن ناحية أُخرى الاستفادة من الإفـراط في الجهد(Overstretch) للولايات المتحدة الامريكية نتيجـة للحـروب الخارجيـة ومـن أهمهـا احتلال أفغانستان والعراق وإتباع(إستراتيجية الحروب الوقائية)[1].

لقد أظهرت فداحة نتائج الحرب العسكرية على ما يسمى بالإرهاب مادياً وبشريـاً ومعنوياً مُعطيات سياسية دولية جديدة دفعت الولايات المتحدة إلى التراجـع لتتقـدم قـوى دولية أُخرى تحاول جاهدة لكي يكـون لهـا فعـل في النظـام الـدولي قيـد التشـكُل. في هـذا الصدد يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد بنيـامين فريـدمان(Benjamin Friedman) في وصفه لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكيـة بـان"اليـوم لم نعـد الدولـة الدائنـة الأولى، في الحقيقة نحن الدولة المدينة الأولى في العالم ونستمر في قدرتنا على التأثير على أساس القـوة العسكرية"[2].

ومن خلال صعود بعض القـوى الدوليـة التـي حاولـت أن تفـرض نفسـها كمنـافس للولايات المتحدة في المكانة الدولية، لاسيما من الناحية الاقتصادية(الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا الاتحادية)، فإذا ما طورت قدراتها بشكل مميز للمرحلة القادمة من القـرن الواحد والعشريـن فإنهـا سـتنتقل بالنظـام الـدولي إلى تعدديـة الأقطـاب سـاعية لتشـكيله في خضـم التأكيـد عـلى عـدم جـدوى اسـتعمال القـوة العسـكرية في معالجـة التحـديات العالمية[3]. لذلك فان هيكلية النظام السياسي الدولي وموقـع الـدول الفاعلـة فيـه وتعـاظم

---

(1)John Yoo, International Law and the War in Iraq, The American Journal of International Law, Vol.97, No.3, American Society of International Law, 2003, pp575.

(2) عدنان السيد حسين، قضايا دوليـة: الأزمـة العالميـة، مجمـد المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والـنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص ص104-106.

(3) سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص410.

دور إحداها أثر وسيؤثر في رؤيتها ومعالجتها للتحديات العالمية للأمن الدولي. فقد أثبتت التجربة الدولية إن الدول عندما تكون في قمة عظمتها تحاول أن تصوغ السياسات الأمنية الدولية وتفرض أجندتها على أولويات الأجندة العالمية، وبالمقابل فان الدول عندما تتراجع في مكانتها فإنها تتنازل عن دورها المؤثر والفاعل في صياغة الأمن الدولي ومعالجته. فعلى سبيل المثال، استطاعت الولايات المتحدة الامريكية مع بداية القرن الواحد والعشرين أن تضع ما يسمى(مكافحة الإرهاب) على قمة أجندة السياسة العالمية بوصفه المُهدد الحقيقي للأمن الدولي وأقنعت الدول على إن هذا التحدي يُمثل التحدي الأهم في العالم الآن. ومع الإيغال في الزمن اختلفت الرؤى والتوجهات لدى الدول الأُخرى حول اعتماد الآلية الجماعية في مكافحته وعدم التفرد بالقرار السياسي الدولي لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

ونتيجة كون التحديات العالمية للأمن الدولي عالمية التأثير والنطاق وتتطلب إرادة دولية جماعية فان احتكار القرار السياسي الدولي من قبل الولايات المتحدة أدى إلى اختلاف المقتربات الفكرية حول الآليات الفعالة لمعالجة التحديات العالمية. إذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية بالتفرد بالقرار السياسي الدولي واستبعدت إشراك القوى الدولية الأخرى لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الدولية الحساسة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبدأت بالترويج لفكرة من ليس معنا فهو ضدنا. ولكن الأمر أختلف لاحقاً بشكل نسبي، حتى بات من المُتعذر على الولايات المتحدة الامريكية استصدار قرار أُممي يتعلق بالقضية السورية يتوافق كلياً مع التصور الأمريكي المتفرد.

خلاصة لما تقدم، تؤدي طبيعة النظام السياسي الدولي وهيكليته وترتيب هرمية القوى الدولية فيه دوراً مهماً في تقويض تحديات الأمن الدولي أو تعاظمها بالشكل الذي يجعل من الصعب السيطرة عليها أو معالجتها. إذ يمكن للنظام السياسي الدولي القائم أن يُوفر فرصاً أمام القوى الدولية في وضع الاستراتيجيات الدولية الناجعة والقابلة للتنفيذ لمواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن يُشكل كابحاً أمام الجُهود الدولية. لذلك فان نظام الهيمنة والتفرد في القرار السياسي الدولي يؤدي إلى التنافر في وقت تتعاظم وتتزايد فيه هذه التحديات، لا بل قد تعمل

الدول الأخرى إلى تبني الاستراتيجيات المُضادة التي تؤدي إلى تقويض جهود الوحدات الدولية الأخرى. بمعنى أن التفرد في القرار الدولي وازدواجية المعايير الدولية واستبعاد القوى الدولية الفاعلة الكبرى والصغرى من المشاركة في صناعة القرار السياسي الدولي لاسيما فيما يتعلق بتحديات الأمن الدولي غير التقليدي يُشكل إحدى التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي، إذ لا يمكن أن تكون هناك مشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات العالمية ما لم يكن هنالك مشاركة في صُنعها.

المطلب الثاني: التنظيم الدولي ومتطلبات التفعيل والتحديث

يُعد التنظيم الدولي الأداة الرئيسة في مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي. فقد تولت عصبة الأمم مسؤولية الأمن الجماعي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد تفككها أُوكلت مسؤولية صيانة الأمن الدولي إلى الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة التي تنتمي إليها كل الدول ذات السيادة، وقد تعرضت هذه المنظمة لتحديات موضوعية وذاتية عملت على تحجيم دورها في مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي. وإذا كان الأمن الدولي التقليدي هو الركيزة الاساسية لعمل المنظمات الدولية في المدة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة، فان الأمن الدولي غير التقليدي أصبح هو الركيزة لعملها في المدة التي تلت الحرب الباردة وبداية القرن الواحد والعشرين.

ورغم إن الأمم المتحدة تقوم بجُهد كبير في صيانة الأمن الدولي، إلا أن الوقائع الدولية الحالية لاسيما تلك التي تحاول تأكيدها القوى الطامحة في دور مميز وقيادي لها أثبتت محدودية فعلها في إستئصال التحديات الأمنية. فالولايات المتحدة الامريكية لا تدخر جُهداً لتؤكد إن الأمم المتحدة ومؤسساتها وبآلياتها المعتمدة لم تعد تتناسب مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، لاسيما فيما يتعلق بمواجهة التحديات العالمية غير التقليدية للأمن الدولي. لذلك تُشكل عملية إصلاح وإعادة هيكلة وتفعيل الأمم المتحدة أحد التحديات السياسية للأمن الدولي، ويُمثل عائقاً كبيراً أمام بلورة سياسة مشتركة ضمن المنظمة الدولية تتطلبها هذه التحديات التي لا يمكن للدول فُرادى مواجهتها كونها تحديات عابرة للحدود وأثرها يُلامس البشرية جمعاء.

لقد تبلور أتجاه نظري يدعو إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر فاعلية في مواجهة تحديات الأمن الدولي[1]. فالحدود الجغرافية والسياسية بين الدول لم تعد قادرة على عزل الشعوب والمجتمعات وإبقائها بمنأى عن هذه التحديات التي لا يمكن مواجهتها إلا في إطار عمل جماعي مُنسق يتجاوز الآليات التقليدية للأمن الجماعي التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي صُممت في حينها لمواجهة تهديدات تقليدية يُمثل التحدي العسكري جوهرها[2].

وفي طبيعة فاعلية الولايات المتحدة الامريكية في الأمم المتحدة تؤشر حقائق الهيمنة الامريكية عليها بوجود مكانة متميزة لها، ويمكن استنباط أثر الهيمنة من خلال تفضيل الخيار العسكري وقانون القوة على قوة القانون[3]على الخيارات الأخرى المتاحة في مواجهة بعض التحديات، علاوة على الهيمنة الامريكية على مركز صنع القرار في الأمم المتحدة، لا بل عدّها بعض المختصين في المنظمات الدولية بأنها أصبحت أداة من أدوات السياسة الخارجية الامريكية، وأخيراً وليس آخراً التفسير الأحادي للمتغيرات الدولية، فهي تنظر إلى هذه المتغيرات من زاوية مصالحها دون الأخذ بنظر الاعتبار مصالح الدول الأخرى، وتنتهج سياسة المعايير المزدوجة وتعاظم دور القوة الامريكية في التفاعلات الدولية على حساب القانون الدولي[4].

لذلك تلجأ الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة وتعمل على تفعيل دورها عبر إصدار القرارات المطلوبة ثم الانفراد بتطبيقها على نحو يؤكد هيمنتها على المنظمة الدولية، كما هو الحال في محاربة(الإرهاب) عموماً والشأنين الأفغاني والعراقي هذا من

---

(1) ينظر: كاظم هاشم النعمة، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص256.

(2) ينظر: فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص254.

(3)For more information see:Jane.E.Stromseth, Law and Force after Iraq:A Transitional Moment, The American Journal of International Law, Vol.97, No.3, American Society of International Law, 2003, pp628-642.

(4) ينظر: زايد عبيد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص398-400.

ناحية[1]. ومن ناحية أخرى تعمل على تـرك الأمـم المتحـدة شـبه عـاجزة عـن التحـرك في مواجهة بعض التحديات التي لا تتوافق مع مصالحها كما هو الحال في الشأن الفلسطيني والاعتداءات الصهيونية المتكررة ويتم العمل بهذه الحالة من خـلال الضـغوط الامريكيـة على أطراف مُحددة لتوظيف آرائها ومواقفها أو ثنيّ قراراتها عنـد الحاجـة أو باسـتخدام حق النقض "الفيتو" مما يُمثل انتقائية في تطبيق الشرعية الدولية[2]، وهنـاك أسـلوبا ثالثـاً يمزج بين العجز الظاهري لسقف زمني مُحدد ثم التحول الفاعل نتيجـة الـدعم الأمـريكي المفاجئ كما حصل في(يوغسلافيا)[3]، ويحصل الآن في الأزمـة السـورية، مـن خـلال رفـض توفير الدعم السياسي ومتطلبات التحرك المادي الـلازم للقيـام بالعمـل ليصـل إلى مرحلـة يتفاقم فيه الموقـف وتُعلـن جميـع الأطـراف عـن عجزهـا ثـم تتقـدم الولايـات المتحـدة لتوظف القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومن ثم تحقيق تسوية عامة تعكس رؤيتها المنفردة، حتى يصل الأمر إلى تهميش الأمم المتحدة بصورة غير قانونية وبمـا يُمثـل انتهـاك لميثاقها كما انتهك في الغزو الأمريكي للعراق عام2003[4]. أي أنها تعمل على جعـل الأمـم

---

(1)Compare with: John Yoo, International Law and the War in Iraq, The American Journal of International Law, Vol.97, No.3, American Society of International Law, 2003, pp563-576.

(2) معتز عبد القادر محمد الجبوري، قرارات مجلس الأمن: دراسة تحليلية، دار الكتـب القانونيـة، مصر، 2012، ص38.

(3)Compare with: Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez, International Affairs, Vol.81, No.1, Royal Institute of International Affairs, 2005, p41.

(4)Compare with: Galia Press-Barnathan, The War against Iraq and International Order: From Bull to Bush, International Studies Review, Vol.6, No.2., 2004, p206.

وكذلك ينظر: عصام العطية، القانون الدولي العام، ط7، المكتبة القانونية، بغداد، 2008، ص ص40-41.

المتحدة فعالة في مواجهة تحديات الأمن الدولي بما يتوافق ومصالح وأهداف الولايات المتحدة، وهامشية عندما لا تتوافق مع سياساتها[1].

وعلى هذا الأساس، تُعد مسألة إصلاح الأمم المتحدة من أعقد التحديات السياسية للأمن الدولي، إذ إن تضارب المصالح بين القوى الفاعلة وغير الفاعلة في المجتمع الدولي أدى إلى تعدد رؤى الإصلاح انطلاقاً من مقومات قوتها ومكانتها في النظام الدولي وهو الأمر الذي أدى إلى طرح تساؤلات كبيرة حول مستقبل الأمم المتحدة ومدى قدرتها على معالجة التحديات العالمية في القرن الواحد والعشرين[2].

ورغم كل جهود الإصلاح المبذولة من أجل إيجاد منظمة دولية جديدة تواكب متطلبات القرن الحالي بكل تحدياته، إلا إن الكثير من المقترحات لم تؤدي إلى التغيير المطلوب، وهو ما يُعبِر عنه الباحث جين ليونز(Gene Lyons) بان "هناك الكثير من البرق ولكن القليل من المطر". تعود هذه الحالة من الجمود والفشل إلى جملة من العوامل أهمها الاختلاف في الاتجاهات والمواقف بشان الإصلاح وعدم بلورة رؤية متكاملة للمجتمع الدولي وغياب إرادة التغيير وتزايد النزعة الانفرادية في المجتمع الدولي وتراجع الاعتماد على العمل المؤسسي[3]. ونتيجة استمرار الواقع الدولي وإصرار الولايات المتحدة على فرض رؤيتها للإصلاح الذي يرافقه رفض دولي للرؤية الامريكية فان إصلاح الأمم المتحدة وتفعيلها وتوسيع نطاق أنشطتها بالشكل الذي يُمكِنها من مواجهة التحديات العالمية غير التقليدية وعدم اقتصارها على الأمن التقليدي يشكل ابرز التحديات السياسية للأمن الدولي للأسباب الآتية[4]:

---

(1) باسل محمد مهنا، الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001، مجلة دراسات دولية، العدد41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص132.

(2) ينظر: محمد ياس خضير وصبحي فاروق صبحي، الولايات المتحدة الامريكية وإصلاح الأمم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى، المجلة السياسية والدولية، العدد19، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2011، ص ص149-150.

(3) فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص265.

(4) محمد ياس خضير وصبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص ص150-151.

أولاً: رغبة الدول الدائمة العضوية المحافظة على امتيازاتها.

ثانياً: عدم ثقة بعض الدول الكبرى بالدول التي تنظم إلى مجلس الأمن أو للإجراءات التي ستتخذ القرارات فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة لاسيما إذ كانت القرارات وفق الأغلبية مما يُعطي حقوق لدول عالم الجنوب ومن ثم فان القرارات سوف تصدر لصالحها نتيجة كثرتها العددية.

ثالثاً: سعي الولايات المتحدة إلى إبقاء مجلس الأمن بالشكل الحالي لأنه يوفر لها الهيمنة.

بمعنى إن المجتمع الدولي شهد مرحلة تاريخية جديدة في حياة الأمم المتحدة لاسيما بعد انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين وزيادة تحديات الأمن الدولي، إذ تم تفعيل وتهميش المنظمة الدولية وأحيانا بصورة انتقائية وذرائعية، وأُستخدمت المنظمة الدولية أحياناً أداة لتبرير أفعال القوة الدولية الأحادية التي انفردت بالعالم، إلا أن تعاظم التحديات والأزمات ونمو قوة الدول الأخرى لاسيما روسيا الاتحادية التي بدأت تمارس حق النقض "الفيتو" بشكل يوضح رفضها التفرد الأمريكي كالذي حصل في الشأن السوري، إذ استخدمت روسيا الاتحادية حق النقض الفيتو مرات عديدة وتحديداً بعد عام 2003، وبذلك أصبحت الأمم المتحدة أداة غير فعالة في مواجهة تحديات الأمن الدولي والتي تتطلب جُهداً جماعياً[1]. ولان الأمم المتحدة لا تزال تعمل بالآليات والأجهزة نفسها والميثاق ذاته الذي وضع منذ أكثر من ستة عقود، فإنها تبدو اليوم عاجزة عن أداء المُهمات التي يجب أن تتلائم مع حجم ونطاق وطبيعة التحديات الأمنية غير التقليدية لاسيما فيما يتعلق بعدم قدرتها على منع النزاعات الإقليمية والمحلية وفشلها في تكييف مفاهيمها وهياكلها ووسائلها والمقاصد الرئيسة التي أُنشأت من أجلها مع التحديات العالمية الجديدة في النظام الأمني الجديد[2].

---

(1) ينظر: محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي، منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، العدد14، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، 2009، ص49.

(2) فتحية ليتيم، مصدرة سبق ذكره، ص41.

فهي غير قادرة على القيام بأي عمل مُهم دون الـدعم المـالي والسـياسي مـن الـدول العُظمى والكبرى، وأثبتت عجزها عن توليد الإجماع الضروري لمواجهة الكثـير مـن المسـائل المسـببة للخـلاف لاسـيما عنـدما تكـون مصـالح إحـدى القـوى العظمـى في خطـر، كـما إن المانحون الكبار مثل اليابان وألمانيا ليسوا أعضاء دائميين، كما أن عمل نظـام الأمـم المتحـدة غير كفء وغير فعال لمواجهـة التحـديات غـير التقليديـة للأمـن الـدولي وغـير متلائمـة مـع جسامتها ومؤثراتها المستقبلية(1).

خلاصة لمـا تقـدم، فـان إصـلاح الأمـم المتحـدة وتفعيـل أدواتهـا وتوسـيع أنشـطتها بالشكل الذي ينسجم مع التحديات العالمية غير التقليدية بهدف بلورة جُهد جماعـي دولي وإرادة دولية ناجعة قابلة لتطبيق القرارات يُشكل إحدى التحديات السياسية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الثالث:

الاختلاف في الرؤى والأولويات بين عالم الشمال وعالم الجنوب

بما أن الأمن الدولي أمناً شاملاً، وعالمي الإطار والنطـاق، وتحدياتـه لهـا القـدرة عـلى الانتقال من مكان إلى آخر خلال مدة زمنية معينـة بسـبب المتغـيرات الهائلـة التـي وفرّتهـا البيئة الدولية الجديدة، فان التحديات العالمية غير التقليدية لا يمكن مواجهتها دون صناعة إستراتيجيات ابتكارية لقواعد وقوانين الأمن الدولي وتشترك فيها جميـع دول العـالم القويـة والضعيفة، الغنية والفقيرة، لا بل دول عالم الشمال وعالم الجنوب على حدٍ سواء.

وإذا كانـت دول عـالم الشـمال لهـا القـدرة عـلى معالجـة تحـديات الأمـن الـدولي التقليدي واستبعاد دول عالم الجنوب لمدة طويلـة مـن الـزمن عـن أي إسـهام فاعـل خـلال القرن العشرين، وكانت دول عالم الجنوب منطقـة مُسـتقبِلة للفعـل العسـكري، فـان هـذه الدول ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشريـن غـير قـادرة عـلى مواجهـة تحـديات الأمـن الدولي غير التقليدي بمفردها. وإذ كانت حتمية القوة والقـدرة التـي تتمتـع بهـا دول عـالم

(1) كارين.أ.منغست وايفان.م. اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، دار الفرقد، دمشق، 2013، ص ص297-298.

الشمال قد جعلتها تنفرد بصناعة معطيات الأمـن الـدولي في القـرن المـاضي فـان مُعطيـات وتحـديات القـرن الحـالي قـد حجمـت مـن دور القـوة والقـدرة لـديها في مواجهـة هـذه التحديات، أي بمعنى إن امتلاك القوة والقدرة المادية والمعنوية قد لا يُعطيك الميزة المطلقة في مواجهة هذه التحديات التي تُعد غير منظورة لدى الكثير من صُناع القـرار في الوحـدات الدولية، ولابد من إجراءات وآليات ابتكاريه غير تقليدية لمواجهتها.

ورغم حقيقة ما يمكن أن نُسميه بالاعتمادية المتبادلة بـين دول عـالم الشـمال وعـالم الجنوب لحفظ الأمن الدولي والعالمي إلا إن ثمة حقيقة أخرى قد تلقي بظلالهـا عـلى هـذه الاعتمادية، والحقيقة هي إن رؤية دول عالم الجنوب فيما يتعلق بالتحديات العالمية للأمـن الدولي تختلف جذرياً عن رؤية دول عالم الشـمال لهـذه التحـديات لاسـيما فـيما يتعلـق في تحديد أولويات المواجهة. فإذا كانت رؤيـة الـدول الكـبرى تتضـمن تحديـد أولوياتهـا نـزع برامج أسلحة الدمار الشامل في أي دولة من دول عالم الجنوب، فان دول عالم الجنوب تـرى أن دول عالم الشمال تُصادر حقها الطبيعـي النـاجم عـن تمتعهـا بالسـيادة في امـتلاك هـذه الأسلحة، لذلك لا يمكن أن يتحقق الأمن الدولي على حساب دول عالم الجنوب وهيمنة دول الشمال عليها.

ولهـذا أصـبح خـط عـالم الشـمال_عـالم الجنـوب أكـثر وضـوحاً في القـرن الواحـد والعشرين من أي زمنٍ مضى، لذلك نحن أمام معادلة تظم عالمين تفصلهما هـوة تتعـاظم وتنعكس في هويتين مختلفتين جذرياً تؤكـد انـتمائهما إلى عـالمين متبـاينين وجوديـا، عـالم تسوده قوى مؤثرة(دول عظمى أو كبرى أو شركات عالمية ومؤسسات مالية عالمية)فائقـة التقدم والتطور وتستطيع ممارسة التأثير والنفـوذ في الآخـر وإفقـاده حصـانته، وبالمقابـل عالم آخر تندرج فيه أعداد هائلة من الـدول والـدويلات الصـغيرة والفقـيرة والمفتقـرة إلى المقومات الضرورية للقوة لاسيما فيما يتعلق بالإدارة الفعالة. وستبقى(دول عالم الشـمال حتى عام2050 الأكثر ثراءً ودخلاً وتتمتع بهيمنة اقتصـادية عـلى الـدول الناميـة)[1]. هـذا يعني أن المتغيرات الجديدة تدفع أو يراد لهـا أن تعمـل لجهـة تنـافر نـوعي في ماهيـات

(1)Uri Dadush and Bennett Stancil, The World Order in 2050, Policy Outlook, Carnegie Endowment for International Peace, 2010, p1.

وعلاقات بين عالمين متناقضين، الأول كُلية جبروت القوة والقدرة في جانبها الرأسمالي المتقدم وهو عالم الشمال، والثاني كُليّ الضعف والهامش في جانبه الآخر وهو عالم الجنوب[1]. ويتجلى غنى الشمال وفقر الجنوب بوضوح، وهو الأمر الذي يُرسخ حقيقة مفادها أن التفاعل الدولي يتجه إلى صراع شامل بين الشمال والجنوب، إنه صراع البقاء قبل أن يكون صراعاً على التقدم والنمو[2].

ودول عالم الجنوب رغم ضعف إمكانياتها من القوة وإدراكها لهذا الضعف مقارنة بالإمكانيات المتفوقة للدول الأخرى فإنها لا تخفي حالة عدم القناعة أو عدم الرضا عن استمرار الأوضاع الدولية القائمة ويرجع ذلك إلى شعورها بالظُلم أو عدم المساواة الذي يقع عليها نتيجة استغلال الدول الأقوى منها لها، لذلك فهي تكون في جانب التغيّر رغم أنها تفتقد إلى كل مقدرة فعلية على إجراء هذا التغيير، ولهذا فهي غالبا ما تنحاز إلى جانب دولة كبرى غير راضية عن استمرار الوضع القائم كما هو الحال في التوافق الإيراني الروسي والإيراني الصيني، وكذلك التوافق السوري الروسي، والتقارب الفلسطيني مع إطراف أوربية للحصول على اعتراف رسمي بدولة فلسطين كما حدث مع اسبانيا التي اتخذ برلمانها قراراً بهذا الشأن، أو التوافق الإيراني الروسي حول مجموعة من التحديات الدولية[3]، إستنادا إلى فرضية مفادها انه إذا ما قُدِر لتلك الدولة الكبرى أن

---

(1) نغم نذير شكر، العلاقات بين الشمال والجنوب في ظل الوضع الدولي الراهن، مجلة دراسات دولية، العدد24، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، 2004، ص102.

(2) عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص190.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2005، ص142.

تتحدى الوضع الدولي بنجاح فربما أنعكس عليها بميزات جديدة كانت تفتقر إليها من قبل[1].

وترى دول عالم الجنوب إن سعي دول عالم الشمال لتحقيق الأمن الدولي بمختلف أبعاده وفق الرؤية الفكرية الأحادية لعالم الشمال هي السبب الأساس لحالة اللاأمن في العالم. ومن ثم فان هذا الأمر جعلها تنكفئ على صيانة أمنها الداخلي لاسيما الأمن العسكري نتيجة ضعف البناء السياسي والمؤسسي المبني على مجموعة الأفكار ومتابعة تطورها وممارستها على الصعيدين الداخلي والخارجي بالشكل الذي يجعلها تتكامل استراتيجياً مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة تحديات الأمن الدولي غير التقليدي[2].

ولذلك فان التفاوت في الرؤى والتوجهات بين عالم الشمال وعالم الجنوب بدا واضحاً بشكل جليّ مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين وتعاظم تحديات الأمن غير التقليدي، **ويُمكن تلمس ذلك من خلال المؤشرات الآتية[3]:**

أولاً: جعل المنظمة الدولية أكثر خضوعاً لإرادة دول عالم الشمال.

ثانياً: فرض الحلول بالقوة على النزاعات القائمة حسب ما تقتضيه مصالح دول عالم الشمال متجاوزاً أحقية أحد أطراف النزاع.

ثالثاً: إعطاء تفسيرات جديدة للشرعية الدولية بما يسمح لدول عالم الشمال في التدخل في الشؤون الداخلية بدول عالم الجنوب.

رابعاً: تحجيم دور عالم الجنوب في المجالات كافة بهدف الحد من خياراتها ومن ثم يسهل فيما بعد تقبل خيارات دول عالم الشمال.

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1987، ص172.

(2) ينظر: عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الروى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص ص137-139.

(3) ينظر نغم نذير شكر، مصدر سبق ذكره، ص10.

لم تبقى ظاهرة الاختلافات عند دالة عالم الشمال وعالم الجنوب، بل شمل تشظي نسبي في عالم الشمال لاسيما في كيفية مُساهمة القوى العظمى كما شمل عالم الجنوب، أي لم يبقى الاختلاف في إطار العلاقة بين الطرفين، وأصبحت ظاهرة التشظي والانفصال في دول عالم الجنوب أحد الظواهر التي تُفاقم تحديات الأمن الدولي، وساهمت دول عالم الشمال في تكوينها وتطويرها بفعل قدرتها على التأثير فيها، ذلك إن بقاء دول عالم الجنوب في حالة من الفوضى يُمثل هدفا ستراتيجياً لدول عالم الشمال من اجل المحافظة على مكانتها المُهيمنة في الشؤون العالمية[1]. بمعنى إن الخلاف بينها حول تحديات الأمن الدولي يمتد إلى العديد من القضايا العالمية[2].

فعلى سبيل المثال وليس الاستفاضة، ترى دول عالم الشمال إن السبب الرئيس والمباشر للتراجع في مجال الأمن البيئي هو دول عالم الجنوب التي لم تُطور لها رؤية إستراتيجية في حماية البيئة، وممارساتها في مجال تشكل مستقبل البيئة لا تكاد تذكر، وفي الوقت نفسه هناك هدر للمياه لا يُكرّس في سبيل الحفاظ على التوازن البيئي، بالمقابل تتمثل رؤية دول عالم الجنوب في إن دول عالم الشمال هي المُهدِد الرئيس لمستقبل الأمن البيئي الدولي نتيجة ممارسات الدول الصناعية والنسبة الأكبر من انبعاث الغازات وارتفاع درجة حرارة الأرض وترفض العمل على تخفيض انبعاث الغازات وعدم الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن.

ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل فان القواعد المعتمدة في التفاعلات الدولية تؤكد أن دول عالم الشمال ترى انه ينبغي أن تكون أسلحة الدمار الشامل حُكراً عليها لأنها تملك القدرة على السيطرة عليها وتأمينها بالشكل الذي لا يمثل

---

(1) فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر: نماذج مختارة، بلا، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2008، ص96.

(2)See:Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, international Affairs,Vol.67, No.3, Royal Institute of International Affairs, Wiley 1991, pp443-444.

تحدياً للأمن الدولي[1]، كما أنها لن تسمح لدول عالم الجنوب بامتلاك هـذه الأسـلحة لأنهـا دول لا تملك المؤهلات الدولية لحيازة هـذه الأسـلحة وان عـنصر الحسـابات العقلانيـة غـير متوفر فيها، وسوف تعمل على توظيفها في أي مواجهة عسكرية مبـاشرة، كـما أنهـا لا تملـك القدرة على تأمينها ومنع وصولها إلى الفواعل العسكرية من غير الدول ذات الايديولوجيات الدينية التي تعتقد أنها لن تتردد في استخدامها في مراكز المدن المأهولـة بالسـكان في حالـة حصولها عليها مما يؤدي إلى تقويض حالة الأمن الدولي.

يُشكل تعاظم التباين في الرؤى والتوجهـات بـين دول عـالم الشـمال وعـالم الجنـوب لاسيما فيما يتعلق بمواجهة التحديات العالمية غير التقليدية للأمـن الـدولي أحـد التحـديات السياسية للأمن الدولي، ويؤدي إلى عدم الاتفاق في وضع المعالجات الشـاملة التـي تتكامـل مع المستويات المتعددة للأمن الدولي بهدف بناء صورة شاملة ومترابطة ومُكمِلة لبعضها.

ويشكل التباين والاختلاف في تحديد أولويات القضايا التـي تهـم كـلاً مـنهما تحـدياً سياسياً آخر، فضلاً عن إن محدوديـة التوجـه لـدى الـبعض وعالميـة التوجـه للـبعض الآخـر يُشكل عائقاً آخر، إذ إن بعض الدول تُكرس جُلّ اهتمامها عـلى القضـايا الداخليـة المتعلقـة بالأمن الداخلي بمجالاتها المختلفة، بينما البعض الآخر يُكرس جُلّ وقته وجُهده على معالجـة القضايا العالمية ذات التأثير المستقبلي على وجوده، ولا يكترث كثيراً بالقضايا الداخليـة التـي أصبحت معالجتها على عاتق المؤسسات الرسمية العتيدة.

ومن ناحية أُخرى، فان بعض تحديات الأمن الـدولي لا يمكـن معالجتهـا والحـد مـن تأثيراتهـا العـابرة للحـدود دون مشـاركة دول عـالم الجنـوب ودول عـالم الشـمال في وضـع الاستراتيجيات الوطنية والإقليميـة والدوليـة والعالميـة لمواجهتهـا بشـكل فاعـل، ويجـب أن تكون قابلة للتنفيذ وواقعية ومرنة وتتكامل مـع بعضـها الـبعض بهـدف تقويضـها وضـمان التقييم الشامل وتحديـد الفـرص والكـوابح لهـذه الاسـتراتيجيات مـن وقـت لآخـر وإجـراء التعديلات اللازمة عليها بالشكل الذي يُحقق المُبتغى من وضعها.

---

(1)For more information see: East West Institute, Eliminating the Nuclear Threat: Forging a New East-West Consensus on Weapons of Mass Destruction, East West Institute, New York, 2009, pp3-4.

خلاصة لما تقدم، فان سيادة قانون القوة على قوة القانون، وفقدان التكافؤ الواقعي، وتقسيم العالم إلى دول كفؤة وأخرى غير كفؤة، واحتكار صناعة القرار السياسي الدولي على دول دون سواها، وتمسكها بالمكانة ذات الميزة النسبية وعدم التنازل عن هذه المكانة والنزول إلى منطق المساواة في السيادة، وانعكاس ذلك على إعاقة إصلاح المنظمة العالمية والمؤسسات الدولية بما يضمن تحقيق العدالة الدولية وتعزيز التوافق الدولي تُشكل أبرز التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي، ولا يمكن التغلب على هذه التحديات ومعالجتها دون مواجهة الجذور الاساسية التي أسهمت في تفاقمها.

المبحث الثاني

التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي

لقد أسهمت أمننة تحديات الأمن الدولي غير التقليدية في إضفاء الطابع الأمني على هذه التحديات، ورغم إن جوهر الأمن التقليدي هو البعد العسكري، إلا انه في الوقت نفسه ونتيجة التطور الذي طرأ على التقدم العسكري من خلال تعاظم حجم التحديات العسكرية بشكل لم يشهده العالم في القرون الماضية عملت هذه التطورات على تراكم التهديدات. بمعنى انه عمل على نقل التحدي العسكري في جانبه التقليدي إلى غير التقليدي المتمثل بزيادة تأثيراته على الإنسانية نتيجة التقدم التكنولوجي الذي عمل على نقل وتوسيع نطاق تأثيره من الإطار الضيق إلى الإطار الأشمل كماً ونوعاً.

ومن ثم جرى تحول كبير في الأمن العسكري العالمي ترافق مع التحولات الكبيرة في مجال العلم والتكنولوجيا، وهو ما أسهم في إحداث تغيراً كبيراً في المفاهيم والمسلمات والآثار المترتبة على هذا التحول، ومن ابرز هذه النتائج زيادة عدد الضحايا والتدمير الشامل لنطاق العمليات العسكرية، وإعادة صياغة العقائد والاستراتيجيات الأمنية للدول والأحلاف والمنظمات الإقليمية والدولية بما ينسجم مع التحديات العسكرية للأمن الدولي.

وإذ كان الأمن الدولي في الدراسات الإستراتيجية يرتكز خلال الحرب الباردة على الحد من الأسلحة غير التقليدية واقتصار ذلك على القوتين المتحكمتين بالنظام

الدولي والقوى النووية الأُخرى بفعل احتكارهما لمقومات القوة الشاملة فان عالم ما بعد الحرب الباردة شهد توسعاً من حيث النطاق والتأثير والقدرة التدميرية للأسلحة التقليدية، إذ أمتد الأمن العسكري الدولي ليشمل تحديات لم تكن موجودة من قبل نتيجة التغيّر في المفاهيم والمدركات لدى الشعوب وتفاعلها مع الصراعات والنزاعات الأخرى التي تندلع بالأسلحة التقليدية التي أصبحت أكثر تهديداً من الأسلحة النووية قليلة الاستخدام.

وعلى هذا الأساس، فان تناول وتركيز التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي نتيجة توسع تأثيراتها وتعدد قضاياها بفعل التغيّر الذي طرأ على البيئة الدولية مع بداية الألفية الجديدة وما حملته من تغيّر في المفاهيم والنظريات وإعادة قراءة المتغيرات برؤية وأسلوب جديد يُحتم على الباحث تلمُس معطيات هذه التحديات ودلالتها ومؤثراتها على الأمن الدولي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: حروب النانو تكنولوجي

تُعد الحروب مصدراً دائماً للأسى في المجتمع الإنساني. أدى اللجوء إلى الحرب وتكرارها في قضايا متعددة إلى خلق مشكلة جديدة للإنسانية في ظل التطور المُستمر لتأثير الأسلحة المُدمرة على حياة البشر وقيمهم، وان التعامل مع هذه المشاكل وكيفية معالجتها والصعوبات التي تواجهها تُعد في طليعة المدرك الأمني، لذلك ظهر ما يُعرف في الدراسات الإستراتيجية والأمنية بالمعضلة الأمنية(Security Dilemma)، إذ تُهدد كل دولة أمن الدول الأخرى من خلال محاولتها ضمان أمنها. ونتيجة سيادة الدولة الوطنية، فان السياسة الدولية تتصف بنوع من انعدام الأمن الجوهري حتى وان لم تكن هناك نوايا عدائية لدى الدول[1].

لم تعد الحروب في القرن الواحد والعشرين كما كانت في القرن الماضي، وقد تطورت نُظم القيادة والسيطرة والأسلحة والمعدات العسكرية وآثارها التدميرية بشكل

(1) ينظر: ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص ص3-5.

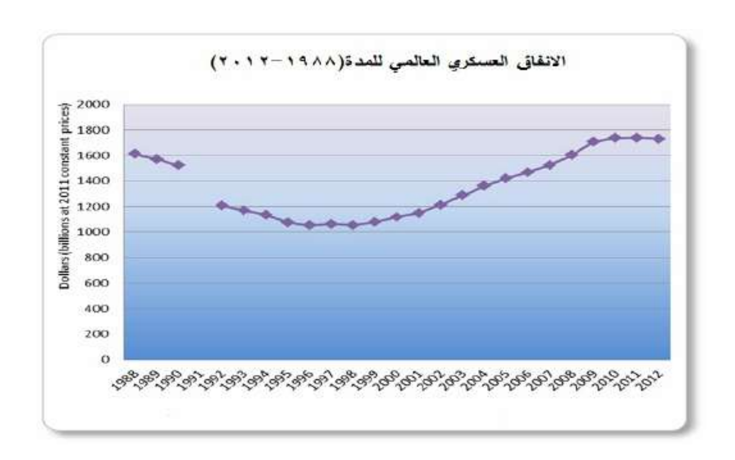
كبير، وصفها البعض بأنها فوق مستوى العقل وأصبحت أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي.

وفي الوقت الذي أصبحت هذه الحروب تأخذ مدلولات مختلفة عما سبق من حيث طبيعة الكلف ونوعها البشرية والمادية والمعنوية، فإنها من ناحية أُخرى أصبحت أشد تدميراً في البر والبحر والجو.

وليس أدل على ذلك من أن الدول تعمل على زيادة الإنفاق العسكري لديها بشكل متزايد لمواجهة التحديات التي تواجهها، وصناعة أسلحة متطورة متناهية الصغر وكبيرة التدمير الذي تلحقه بالهدف المستهدف، وهو الأمر الذي يُفسر ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري العالمي. والشكل التوضيحي رقم (7) في أدناه يوضح تصاعد الإنفاق العسكري العالمي بشكل جليّ، بينما يُبرهن الشكل التوضيحي رقم(8) نسبة الزيادة في الإنفاق العسكري لكل قارة من قارات العالم وما يُمكن أن يوضحه من الدفع باتجاه زيادة حجم التوترات العالمية.

الشكل التوضيحي(7)

الإنفاق العسكري العالمي للمدة (1988-2012)



المصدر:

- See: World Military Spending: http:// www.globalissues. org/ article /75 /world-military.

الشكل التوضيحي رقم(8)

الإنفاق العسكري العالمي لعام(2012) والنسبة المئوية لكل قارة



المصدر:

See: World Military Spending:

http://www.globalissues.org/article/75/world-military.

هذا التشخيص يدفعنا إلى القول أن النظرية العسكرية هي الأخرى تغيرت بسبب التغيير في نمط الحروب بانتقالها من حروب العصر الصناعي إلى الحروب التكنومعلوماتية. والفارق الأساس الذي يتحكم بعنصر الاختلاف والتمييز بين هذين النمطين من الحروب هو عامل المعرفة، إذ كما أننا لا نستطيع أن ننكر مساهمة العناصر المادية في القدرة التدميرية ودور التقنية العسكرية بما فيها التقنية النووية في زيادة حجم الدمار المترتب على استخدامها، فإننا ايضاً لا نستطيع تجاهل ما للمعرفة، ليس كعنصر للتميز بين حروب العصر الصناعي وحروب العصر التكنومعلوماتي، إنما ما تمتلكه من دور أساسي للمستقبل[1].

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الشروق للطباعة والنشر، الأردن، 2004، ص ص178-179.

وعلى هذا الأساس، تُعد الروبوتات الطائرة(الطائرة مـن دون طيـار) إحـدى التحـديات التي تواجه الأمن العسكري الدولي، فقد حظيت باهتمام القادة العسـكريين لأنهـا وفـرّت لهـم صوراً حية بالفيديو عـن أنشـطة العـدو والصـديق عـلى الأرض في وقـت قيـاسي. وتقـوم فكـرة الروبوتات الطائرة في الأساس على مفهوم الروبوتات لعمليات الاسـتطلاع نفسـها مـع تطويرهـا بحيث يُمكنها المشاركة في القتال وخـوض المعـارك الجويـة وقصـف الأهـداف الأرضـية بكفـاءة الطائرات القاذفـة نفسـها. وهنـا لابـد مـن الإشـارة إلى أن مجموعـة مـن العلـماء مـن جامعـة كاليفورنيا الامريكية تسعى للتوصل إلى تصميم روبوتـات بالغـة الصـغر(TinyRobots)ضـمن مشروع الحشرات الطائرة الميكروميكانيكية(Micromechanical Flying Insects)الذي يهدف إلى تطوير أجهزة روبوتية مُحلِقة لا يتعدى مدى أجنحتها السنتيمترات أو أكثر قليلا وقادرة على التحليق الذاتي بهدف التجسس على الخصوم وإرسال صور واضحة لأهداف على الأرض[1].

لقد أثبت المتغير التكنولوجي من خلال الدور المتزايد الذي يؤديه في ميـدان الأمـن العسكري لاسيما من خلال تفاعله مـع جميـع عنـاصر القـوة الثابتـة والمتحركـة انـه دافـع جديد ومؤثر وفعال في الإفصاح عن محتوى جديد للقوة، وابتكاره لأليات وأنماط خاصة به مما أضعف الكثـير مـن عنـاصر ومرتكـزات القـوة. فالأسـلحة الحديثـة التـي يُمثـل التقـدم التكنولوجي والعسكري جوهرها أثرت كأداة وأسلوب للسـيطرة عـلى التفـاعلات الحاصـلة بين الوحدات الفاعلـة مـن جهـة وبـين الوحـدات وإطـار النظـام الـذي تنـتظم فيـه هـذه الوحدات في النظـام الـدولي. لقـد ترتـب عـلى هـذه المخرجـات مـن خـلال عمليـة الفعـل والاستجابة نتائج محددة كانعكاس للتفاوت في توزيع هذه القدرات بين الوحدات الدوليـة والذي أثر بدورة على شكل النظام وهيكلته، وشكل تحدياً للأمن العسـكري العـالمي سـواء

(1) ينظر: صفات امين سلامة، أسلحة حـروب المسـتقبل بـين الخيـال والواقـع، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2005، ص ص24-26.

تعلق الأمر بالدول الكبرى من خلال زيادة الردع والردع المتبادل أم بزيادة الفجوة بين الدول الكبرى والدول الصغرى وزيادة درجة التنافر بينها[1].

بمعنى ستقود الاستراتيجيات العسكرية الجديدة والثورة في الشؤون العسكرية إلى كسب المعارك قبل وقوعها أو في الساعات الأولى من اندلاعها، إذ يستطيع قادة الجيوش تقرير مجرى الحرب وقيادتها وهم في مقر قيادتهم أمام شاشات تلفزيونية وحاسوبية كبيرة وتنقل لهم صوراً عن أهداف العدو الإستراتيجية التي يمكنهم توجيه ضربات مدمرة لها بمجرد النقر على مفاتيح تطلق الصواريخ الموجهة من البحر والفضاء والقدرة على إصابة أهدافها بدقة بالغة، وبإمكانهم تعطيل أجهزة اتصالات العدو و إداراته بواسطة أشعة الليزر المنطلقة من أقمار صناعية تدور حول الأرض[2].

من خلال ما تقدم، فان الحروب الحديثة وما رافقها من توظيف تكنولوجيا متناهية الصغر وآثارها التدميرية الواسعة على الدول والشعوب في العالم بشكل لم يسبق له مثيل في القرون الماضية، كما أن ما يتم تداوله في مراكز الأبحاث العالمية المتعلقة بتطوير الأسلحة والتقدم في مجال النانو تكنولوجي والولوج بحروب بهدف تجريب هذه الأسلحة يعد أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي.

المطلب الثاني: أسلحة الدمار الشامل وتعاظم السعي لاكتسابها

تُشير عبارة أسلحة الدمار الشامل إلى الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية[3]، وهذه تختلف نوعياً عن الأسلحة الأُخرى لقدرتها التدميرية الكاملة وطبيعتها غير الإنسانية. ويُعد السعي لاكتساب أسلحة الدمار الشامل من قبل الدول الصغيرة، وزيادة

(1) ينظر: خالد المعيني، الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان للطباعة والنشر، سوريا، 2009، ص221.

(2) صفات امين سلامة، مصر سبق ذكره، ص7.

(3) ينظر: تزفتيان تودوروف، اللانظام العالمي الجديد: تأملات مواطن أوروبي، ترجمة محمد ميلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2006، ص20.

إكتنازها من الدول المالكة لها من التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي[1]، ولم تقف التحديات عند هذا البعد، وأضحى أمكانية تسرب هذه الأسلحة إلى الفاعلين من غير الدول وربما يلجأون إلى استخدامها في المدن الآهلة بالسكان[2].

ويؤكد بعض العلماء والخبراء إن أسلحة الدمار الشامل البيولوجية ستكون من التحديات العسكرية العالمية الرئيسة للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين[3]، وستكون أسلحة المستقبل لعدة أسباب: أولهما: إنها تُعد النوعية الأكثر فاعلية في أسلحة الدمار الشامل من حيث التكلفة والانتشار، وسهلة النقل والإنتاج، ويمكن تصنيعها تحت غطاء الأبحاث الصيدلية، وثانيهما: إن القوات المسلحة تخشى تلك الأسلحة لان وسائل اكتشافها والبحث عنها غير فعالة وتستغرقا وقتا طويلا والأمصال المضادة للأمراض التي تسببها هذه الأسلحة لا تكون فعالة إلا بعد مدة قد تصل إلى أسابيع، وثالثهما: من السهولة بمكان إخفاء مستودعات الأسلحة البيولوجية على عكس الحال في الأسلحة الكيميائية والنووية، ورابعهما: تُستخدم مكونات المشروع البيولوجي في مشروعات مدنية ومن ثم من السهل تداولها والحصول عليها[4].

ورغم أن العديد من البلدان لها القدرة على صنع الأسلحة الكيميائية فان القليل منها لديها الحافز على فعل ذلك. ولا تزال هذه الأسلحة موضع شك للغالبية العظمى من الدول الكبرى، وأصبح مشكوكاً بأمرها في إن تُستخدم كأسلحة حرب[5]. ومع ذلك

---

(1)For more information see: Charles B. Curtis, Reducing the nuclear threat in the 21st century, Symposium on international safeguards: verification and nuclear material security, International Atomic Energy Agency, Vienna, October 29-2001, p1.

(2) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص324.

(3) See:William W. Keller and Janne E. Nolan, The Arms Trade: Business As Usual?, Foreign Policy, No.109,Washington post and Newsweek Interactive, 1998, pp113-125.

(4) صفات أمين سلامة، مصدر سبق ذكره، ص46.

(5)For more information see: Elisa .D. Harris, Stemming the Spread of Chemical Weapons, The Brookings Review, Vol.8, No.1, Brookings Institution Press, 1990, pp39-45.

فإن الطبيعة المزدوجة للسلع والتكنولوجيا التي تستخدم في صناعة الأسلحة الكيميائية لا تزال تُشكل قلقاً مستمراً ومصدراً للتشكيك في أيّ تقديرات، إذ من الممكن أن تحصل الفواعل العسكرية من غير الدول على عوامل كيميائية من خلال الشروع بهجمات على صناعات أو مخزونات أو شحنات كما حصل عندما استخدمت جماعة اوم شينريكيو غاز الأعصاب سارين في هجوم على نفق في طوكيو مما أدى إلى قتل العشرات وإرسال العديد إلى المستشفيات[1].

وعلى هذا الأساس، تبلورت مفاهيم عديدة في الدراسات الإستراتيجية والأمنية تتعلق بأسلحة الدمار الشامل ومؤثراتها العالمية منها الأمن النووي الدولي والأمن النووي العالمي والإرهاب النووي والتجارة النووية ومعظم هذه المُسميات تؤكد على الأبعاد المستقبلية والتحديات الإستراتيجية له، إذ تمس مخاطِرها الإنسانية جمعاء ويتعدى أثرها إلى العالم أجمع[2]. كما يرتبط (الأمن النووي بالأمن الالكتروني أرتباطاً وثيقاً نتيجة تعرض البنية التحتية المعلوماتية للمؤسسات النووية في العالم إلى الهجمات الالكترونية مما يؤدي إلى سرقة الأسرار المعلوماتية أو التحكم بإيعازاتها وانتشار الأشعة النووية في مناطق العالم المختلفة لاسيما في مراكز المدن الآهلة بالسكان)[3].

عليه ينبغي للمعاهدات الدولية أن تعطي الأولوية لضمان اتساق المعايير الحاكمة لها عبر توحيد التعاطي مع الحالات الفردية، فالإنفاذ المُتسق والمُنصف للمعاهدات الدولية يضمن قبولها والاعتراف بشرعيتها من منظور المجتمع الدولي ممثلاً في دولة وأُمة على اختلافها، ولابد من التأكيد على عدم التوقيع على معاهدة فيما لا يقل أهمية عن عدم الالتزام بأحكامها، وهنا يتجلى أمامنا تناقض كبير بين ماهية السياسة الحقيقية والتطبيق

---

(1) ينظر: اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص49.

(2) احمد محمود السيد، الأمن النووي الدولي ونظيره الإسلامي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.ar.qawim.net/index.php?option=com-frontpageoItemid=1275.

(3)A Measure of Restraint in Cyberspace Reducing Risk to Civilian Nuclear Assets, Policy Report, prepared for Munich Security Conference, EastWest Institute, 2014, p10.

المحايد للقانون الدولي، انطلاقاً فيما يتعلق بالسياسة النووية التي وضعت المعاهدة لأجلها، يجب أن تتجلى قيم الحياد والإنصاف في القانون الدولي الحاكم لهذا الشأن المهم عند التعامل مع جميع الدول. لكن الواقع الدولي يشير إلى السماح لبعض الدول بتجاهل الأُطر القانونية المنظمة بينما تتعرض دول أُخرى التي تتمسك بتلك الأُطر إلى العقوبات الدولية[1].

يرفع انتشار أسلحة الدمار الشامل بصنوفها كافة[2]من أمكانية الدخول في حرب من هذا النوع بسبب انتشار تقنية صنع الأسلحة الكيميائية، واحتمالية تسربها إلى مجموعات مسلحة من غير الدول قد زادت بشكل كبير[3]. وتكمُن خطورتها في أن(هذه الجماعات سوف تلجأ إلى استخدامها بمجرد امتلاكها لها وتوظفها بوصفها الخيار الأول والوسيلة الأولى في المواجهة)[4]. وهو الأمر الذي يُشكل تحدياً عسكرياً عالمياً للأمن الدولي. ورغم تنوع أسلحة الدمار الشامل فان التهديد النووي يُعد الأخطر والأطول أمداً الذي يواجهه الأمن الدولي ويتمثل باحتمال تراجع النظام العالمي للحد من الانتشار المتمثل في الاتفاقيات لاسيما اتفاقية حظر الانتشار النووي، والجهود التعاونية والالتزامات الدولية التي تحققت على مدى السنوات الماضية إذا ما انفرط عقدها سيكون الأمر مدمراً. ومن الصعب إقناع الدول الأخرى بالتخلي عن طموحاتها في حيازة الأسلحة النووية والالتزام بمعايير الحد من الانتشار في(الوقت الذي تعيد فيه الدول

(1) دانييل روبيكشو وفيليبا وينكلر، المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص18.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: إسماعيل خليل الهيتي، اليورانيوم المنظب ومخاطر أسلحته، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص ص115-148.

(3) كارين أ. منغمست وايفان م. اريغوين، مصدر سبق ذكره، ص ص378-379.

(4)David Santoro, rethinking the concept of "weapons of mass destruction": An assessment of the weapons of concern, Australian Quarterly, Vol.77, No.6, Australian Institute of Policy and Science, 2005, p21.

النووية تأكيدها على أهمية هذه الأسلحة لضمان أمنها)[1]. فعلى سبيل المثال، تؤكد الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وروسيا الاتحادية مراراً وتكراراً على الدور الحيوي الذي تؤديه الأسلحة النووية في حفظ الأمن الأمريكي والأوربي والدولي. فإذا كانت الدول ذات القوات المسلحة الأكبر في العالم تعتقد بان أسلحة الدمار الشامل ضرورية لأمنها فانه من الطبيعي أن تستنتج الدول ذات القوات المسلحة الضعيفة أن هذه الأسلحة ضرورية لها[2].

وتأسيسا على ما تقدم، يُشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل وسعي الدول والفواعل من غير الدول للحصول عليها واكتنازها أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين للأسباب الآتية: أولاً: تعد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية من أخطر الأسلحة على الإنسانية على الانطلاق وهذه الأسلحة المُصممة للترهيب والتدمير في آن واحد إذا ما وقعت في أيدي الدول أو الفواعل العسكرية من غير الدول يمكن آن تُسبب تدميراً أوسع نطاقاً مما تُسببه أي أسلحة تقليدية، وآثاراً عشوائية وطويلة الأمد أكثر بكثير مما هو متوقع. ثانياً: وما دامت هناك دولاً تمتلك هذه الأسلحة لا سيما الأسلحة النووية، فان الدول الأخرى قطعاً ستسعى في امتلاكها. وما دام هناك أسلحة من هذا النوع في ترسانة أي دولة يبقى الخطر قائماً في أن تُستخدم تلك الأسلحة يوماً ما سواءً عن عمد أم غير عمد. وأي استخدام من هذا النوع سيكون كارثياً. ثالثاً: رغم انتهاء توازن الرعب الذي ساد مدة الحرب الباردة تضل ترسانات هذه الأسلحة متراكمة بشكل غير عادي ومثيرة للرعب، فمن أصل نحو27,000 رأس نووي لايزال منها نحو 12,000 رأس منشور بشكل فاعل. رابعاً: لا يمكن منع ابتكار أسلحة الدمار الشامل واختراعها، ولكن يمكن تحريمها مثلما حُرمت الأسلحة البيولوجية والكيميائية الآن وأصبح استخدامها أمراً لا يُمكن تصوره. إذ يُمكن تطبيق قوانين

(1) قارن مع: دمتري مدفيدف، مفهوم السياسة الخارجية الروسية، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، الشاملة للطباعة والنشر، الموصل، 2012، ص ص32-33.

(2) جوزيف سير بنسيوني، رعب القنبلة: تاريخ الاسلحة النووية ومستقبلها، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، ثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص164.

الامتثال والتحقق والإلزام بفاعلية إذا ما توافرت الإرادة، ومن ثم لن يصبح القضاء النهائي على الأسلحة النووية أمراً مستحيلاً للعالم[1].

خلاصة لما تقدم، فان نظام الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل مُعرض للخطر في القرن الواحد والعشرين بسبب عدم التقيد بالالتزامات المفروضة، للتحلل من هذه الالتزامات أو التهديد بذلك وتغيير المحيط الدولي الأمني وانتشار التقنية النووية وسعي بعض الدول لامتلاكها لهدف استراتيجي مثل إيران[2] وكوريا الشمالية والكيان الصهيوني وازدواجية المعايير الدولية في معالجة هذه البرامج المعلنة. وعليه فأننا نقترب من مرحلة يتعذر فيها إيقاف تآكل نظام الحد من الانتشار، وينتج عنه فيض من الانتشار النووي[3]، والذي سوف يُصعب الحد منه أو السيطرة وتحجيم القدرة على استخدامه، وعليه واستناداً إلى المعطيات السابقة الذكر يُعد أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي.

المطلب الثالث: تعاظم دور ومهام الشركات الأمنية العالمية الخاصة

يُعد تعاظم دور الشركات الأمنية الخاصة [*] أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي، إذ شهد القرن الحالي ميلاً واضحاً نحو الدفع باتجاه تأسيس هذه الشركات

---

(1) ينظر: اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، مصدر سبق ذكره، ص ص19-20.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل إستراتيجيات الصراع، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص ص3-5.

(3) جوزيف سير بنسيوني، مصدر سبق ذكره، ص165.

(*) أصبحت الشركات الأمنية الخاصة أحد الظواهر المتنامية في المجتمع الدولي لاسيما مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين اثر النزاعات المسلحة التي إندلعت في الكثير من بقاع العالم مثل يوغسلافيا وأفغانستان والعراق، وتم فيها تبني سياسة توكيل شركات تقوم بأعمال متعددة بدلاً من تكليف الجيش بها، بدءاً بتجهيز القوات العسكرية بالطعام والأجهزة ونقل المؤون والذخيرة والمحروقات، لا بل يتم تكليفها بمهام أمنية وعمليات عسكرية انتقائية خاصة، وغالبا ما تُشكل ممارساتها إنتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ومثال ذلك ما قامت به شركة بلاك ووتر الأمنية الامريكية من قتل عدد من المدنيين العراقيين في ساحة النسور في بغداد دون أي إكتراث بالقانون الداخلي أو الدولي. ينظر: شهلاء كمال الجوادي، موقف القانون الدولي العام من الشركات الأمنية الخاصة(الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق انموذجاً)، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة بعنوان(التحولات الجذرية في البيئة الدولية وأثرها في المفاهيم والمسلمات الاساسية للعلوم السياسية)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2010، ص47.

التي ترتكز على تجنيد المرتزقة(*)، وإرسالهم إلى القتال في مناطق مختلفة، لاسيما مع تزايد الصراعات في العديد من مناطق العالم.

كما أصبحت هذه الشركات تقوم بأعمال تقع في صميم واجبات الدولة التي لها فقط حق إحتكار القوة المسلحة بشكل مشروع، ولا تخضع هذه الشركات الأمنية لأي قوانين سواء كانت قوانين الدولة المُرسلة أم الدولة المستقبِلة لأعمالها[1]. **لقد أسهمت مجموعة من الأسباب في زيادة الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة في البيئة الدولية مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين، يمكن تركيز هذه الأسباب بما يأتي[2]:**

أولاً: الأسباب السياسية: ترتبط هذه الأسباب بانتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبين الذي كان يوفر الدعم للعديد من النظم السياسية في العالم مما أدى إلى تعرض هذه النظم إلى التفكك وعدم الاستقرار السياسي بسبب وجود فراغ سياسي في هذه الدول، لذلك يزداد الطلب على هذه الشركات سواء من قبل الشركات متعددة الجنسية أم الحكومات للحفاظ إما على هذه المصالح أو هذه النظم من الانهيار، وقد تلجأ إليها الدول الكبرى بهدف تقليل حجم قواتها النظامية.

(*) لقد عرفت المعاهدات الدولية المرتزق بأنه "كل من يُجند محلياً أو دولياً ليُشارك في صراع مسلح أو في الأعمال العدائية مدفوعاً برغبة الربح المادي ويحصل على أجر يفوق نظيره المُجند في الجيوش الرسمية". ويقول الفقيه الين بيليه أُستاذ القانون الدولي في جامعة تانتير الفرنسية بان "المرتزق هو الذي يدخل طرفاً في نزاع بدافع الربح المادي".ينظر: خالد عكاب حسون، موقف القانون الدولي من جرائم المرتزقة(الشركات الأمنية الخاصة) في عالم القطب الواحد، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص8.

(1) مشرف وسمي، حماية السكان المدنيين في العراق في ظل ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص31.

(2) ينظر: بدر حسن شافعي، الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص ص36-38.

ثانيــاً: الأســباب الاقتصــادية: لقــد أدت العولمــة الاقتصــادية إلى تعــاظم المكاســب الناجمة عن الاستثمار لعمليات استخراج الموارد الطبيعية في دول العالم النامي لذلك تقـدم الدول التي تشهد صراعات مسلحة عروضا مُعتبرة للشركات متعـددة الجنسـيات مـن أجـل زيادة الاستثمارات بها مقابل الحصول على المـال. كـما تلجـأ الشركـات متعـددة الجنسـيات للشركات العسكرية الخاصة لتأمين أعمالها، ويدل ذلك عـلى إن القطـاع الخـاص هـو الـذي أكسبَ الشركات الأمنية قوتها وأهميتها. لكن زيادة الطلب الحكومي عليها لمواجهة حـالات التمـرد قـد تجعلهـا أكـثر ازدهـاراً في المسـتقبل، ويلاحـظ إن العائـد الاقتصـادي المرتفـع للاستثمارات هو الذي يُمكِن الشركات متعددة الجنسيات مـن دفـع مبـالغ كبـيرة للشركـات الأمنية مقابل توفير الحماية لها.

ثالثا: الأسباب الأمنية: لقد أسهمت العولمة في جعل الدول الغنية والشركات الكبرى أكثر غناً لان لديها رأس المال والقوة لفرض اتفاقيات تجارية على الـدول الفقـيرة بمـا يخـدم مصالحها. ويُعد الصعود غير المسبوق للشركات الأمنية الخاصة أحـد الملامـح البـارزة لنظـام العولمة. أسهمت برامج التكييف الهيكلي التي فرضت على دول العالم النامية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك من قبل الدول المانحـة(نـادي بـاريس ولنـدن) بلـورة هذه الشركات من خلال تقليص القطاع العام ونمو القطاع الخاص في العديد من القطاعـات بما فيها قطاع الأمن.

رابعاً: أسباب تتعلق بمصالح الدول الكبرى: رغم جـلاء الـدول الاسـتعمارية الكـبرى عسكرياً عن دول العالم الثالـث فـان مصـالحها معهـا لم تنتـه، فهـي تسـعى لتحقيـق هـذه المصالح إما من خلال وصول حُكام مؤيدين لها إلى الحكم أو السعي للإطاحة بهؤلاء الـذين لا يدينون بالولاء لها وتنصيب آخرين بدلاً مـنهم، وكـان مـن بـين أدواتهـا في تحقيـق ذلـك الشركات الأمنية الخاصة، فقامت باستئجار بعض الجنرالات العسـكرية لتنفيـذ هـذه المهـام وهو ما يفسر زيادة هذه الشركات الأمنية الامريكية والفرنسية والبريطانيـة في العديـد مـن مناطق العالم وتأسيس علاقة وطيدة بين هذه الشركات والدول الكبرى.

لـذلك فـإن الشركـات الأمنيـة الخاصـة سـتكون دائمـاً معنيـة بـالربح المـادي ولـيس بـالأخلاق أو قـوانين الحـرب أو المعـايير العسـكرية المهنيـة أو المصـلحة الوطنيـة لبلـدها

الأصلي. وهي تنشط في منطقة رمادية من الناحية القانونية. وبما إن العاملين لديها ليسوا أعضاء في القوات المسلحة فهم لايخضعون للانضباط العسكري وهم غالباً ما يكونون أيضاً خارج نطاق سيطرة السلطات المدنية، ومعنى ذلك إن هذه الشركات تقع بين فجوات القانون العسكري والداخلي مما يجعل من الصعب، إن لم يكن مستحيل محاسبتها على أعمالها رغم ارتكابها العديد من الجرائم والقتل وتمتعها بالحصانة. كما ترفض الدول الكبرى رفع الحصانة عنها أو الأشخاص الذين يحملون جنسيتها. ونتيجة لذلك فان الزيادة الحديثة التي شهدتها الشركات الأمنية الحديثة تُعد أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي[1].

وعلى هذا الأساس، فان أهم العوامل التي ستؤثر في مستقبل هذه الشركات هو مدى تعاطي الأمم المتحدة معها، إذ يلاحظ أن الأمم المتحدة لا ترغب في تقنين هذه الشركات لاسيما وأنها تضع في تصوراتها الصورة النمطية السلبية عنها لكنها مع ذلك تتعامل معها بوصفها أمراً واقعاً لان الدول الكبرى تدعم عمل هذه الشركات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لاسيما إن هذه الشركات تعمل على تنفيذ أهداف هذه الدول. كما قد يؤدي إلى الدفع باتجاه زيادة الطلب على هذه الشركات في مجال حفظ السلام. **ويمكن القول إن هنالك مجموعة من العوامل التي قد تؤدي إلى تحقق هذا السيناريو لعل أبرزها الآتي[2]:**

أولا: القدرات الفعالة التي تملكها قوات هذه الشركات مقارنة بقوات حفظ السلام الدولية سواء من حيث سرعة الانتشار أم الكفاءة العالية لقواتها أم مستوى التسليح.

ثانياً: عدم وجود رغبة للدول الكبرى في التدخل من خلال عمليات حفظ السلام مالم يكن الأمر مرتبطاً بمصالحها لاسيما بعد فشل المهام الدولية في الصومال و رواندا أوائل التسعينيات.

---

(1) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص240.

(2) بدر حسن الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص ص42-44.

ثالثاً: ضعف فعالية عمليات حفظ السلام الدوليـة مقارنـة بفاعليـة هـذه الشركـات وذلك لبُطء إجراءات التدخل وعدم رغبة الدول الكبرى في إصدار قـرار مـن مجلـس الأمـن بشأنها. وحتى في حالة استصدار هذا القرار فان هذه الدول نادراً ما تُشـارك بقـوات تابعـة لها، بل تأتي معظم هذه المشاركات من قوات الـدول الناميـة ذات التسـليح الضـعيف مـما يترتب عليه ضعف فاعلية هـذه القـوات، ومـن ثـم زيـادة الطلـب عـلى الشركـات الأمنيـة الخاصة.

خلاصة لما تقدم، عندما تفشل الحكومات في تحقيق وفرض الأمـن وتسـود الفـوضى ويعم غياب القانون يظهـر قطـاع جديـد يأخـذ في الازدهـار وهـو قطـاع الشركـات الأمنيـة الخاصة[1]. مما يعني ظهور نوع جديد من العمليات العسكرية التي لا تحكمها أي ضوابط قانونية داخلية أو دولية، ويحكم عملياتها مـدى حصـولها عـلى الأمـوال وتحقيـق أهـدافها بغض النظر عن أعداد الضحايا الذين سوف تتسبب بقتلهم في العديـد مـن منـاطق العـالم، كـل هـذا دفـع العديـد مـن المتخصصـين في الدراسـات الإسـتراتيجية والأمنيـة ومـن خـلال متابعتهم لعمليات تأسيس هذه الشركات والقيم التـي يحملهـا مقاتليهـا وطريقـة ونوعيـة التدريب الذي يتلقونه وتجاهلهم لكل قيم الشـعوب وعاداتهـا وتقاليـدها أثنـاء تنفيـذهم للمهام المُلقاة على عاتقها تؤكد على حقيقة مفادهـا أن ظـاهرة الشركـات الأمنيـة الخاصـة وازديادها وزيادة الاعتماد عليها تعد أحد التحـديات العسـكرية العالميـة للأمـن الـدولي في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الرابع: تعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة وآثارها على الأمن الدولي

لقد كانت ولما تزّل الأسلحة الخفيفـة إحـدى التحـديات العسـكرية العالميـة للأمـن الدولي. تُسهم الآثار السلبية التي تُسببها لاسيما ارتفاع نسـبة الجريمـة المنظمـة في تقـويض مرتكزات الأمن الدولي التقليدية وغير التقليدية. ويمكن تركيز أسباب تعـاظم مخـاطر هـذا التحدي إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها(التزويد المفرط للدول خلال مدة الحـرب

(1) باسل يوسف النيرب، المرتزقة: جيوش الظل، مكتبة العبيكان، الرياض،2012، ص7.

الباردة، والصراعات الداخلية والمنافسة الكبيرة بين الدول على الأسواق الخارجية والنقل غير المشروع إلى الجماعات والدول الداخلة في عمليات الصراع)[1].

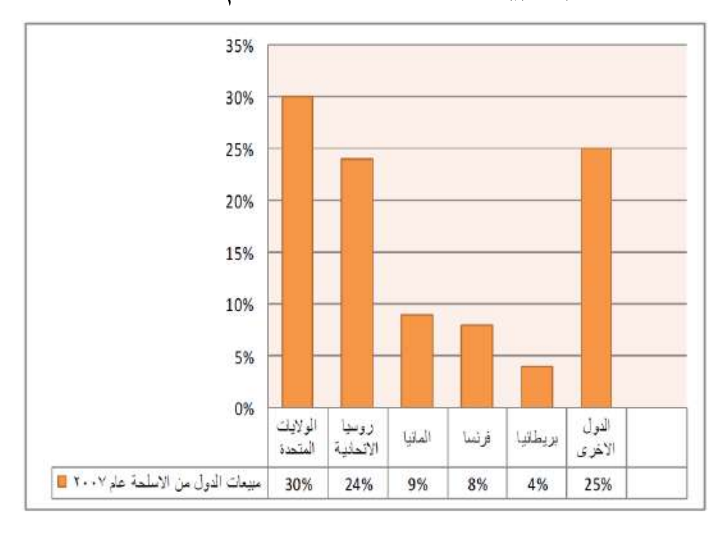
تكمن الدلالة العامة لمؤثرات انتشار الأسلحة الخفيفة على الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين في أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً في مصالح الدول الكبرى والعظمى، وتُمثل أحد الموارد الاقتصادية الرئيسة للدخل القومي لها. فالدول وارتباطاً بعملية سباق التسلح الناتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي تلجأ إلى التخلص من الأسلحة الخفيفة السابقة وبيعها إلى الدول والفاعلين العسكريين من غير الدول بطرق شرعية وغير شرعية سواء كان ذلك عن طريق الترهيب من خلال دعم مجموعات داخل الدول الأخرى أم إلى الدول المتخلفة من الناحية العسكرية كهبات ومنح تُعضد بها ارتباطاتها مع تلك الدول.

والشكل التوضيحي رقم(9) يوضح بشكل جليّ الدول المصدرة للأسلحة على المستوى العالمي ومن ضمنها الأسلحة الخفيفة.

(1)Martin Grundmann, Symposium on Managing Processes of Peace and Rebuilding Societies: Small Arms Disarmament and Reintegration of Combatants, Policy Sciences, Vol.30, No.3, Springer, 1997, p113.

الشكل التوضيحي رقم(9)

نسبة مبيعات الدول من الأسلحة عام (2007)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-S**ee: Statistics on Arms Trade: http://filipspagnoli.wordpress.com/**

لقد تعاظمت ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة بشكل بارز خلال الحرب الباردة عندما كانت تدار الحروب بالوكالة، إذ اندلعت العديد من الحروب سواء بين الدول المتصارعة لاسيما بين دول العالم الثالث وتحديداً قارتيّ أسيا وأفريقيا نتيجة المشاكل العديدة لاسيما فيما يتعلق بالموارد والحدود وغيرها، أم داخل الدول ذاتها بفعل الحروب الداخلية بين الأطراف المتصارعة الناجمة عن الصراع على السلطة نتيجة غياب آليات واضحة للتداول السلمي للسلطة. لقد نجم عن التفاعل التصارعي وتغذيته بالأسلحة الخفيفة بوصفها تجارة رابحة للدول الصناعية[1]، وتصارع الإرادات الداخلية والخارجية من جهة، أو الداخلية فيما بينها إلى ارتفاع نسبة الضحايا في العالم.

---

(1)See: Byron Doenges, The International Arms Trade, Challenge, Vol.19, No.2, M.E. Sharpe 1976, pp14-20.

كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي وغياب البنى القانونية والمؤسساتية عن كثير من الدول التي كانت تعد مخزونا للتسلح أدى إلى وصول العديد منها إلى الفاعلين من غير الدول، وتعاظم (التجارة غير المشروعة بها وأداتها في ذلك إنتهاك القوانين الوطنية الحاكمة لها)[1]، وانتشرت ظاهرة المافيات التي تُتاجر بها في مناطق عديدة من العالم لاسيما في أوروبا الشرقية[2]، ودول أمريكا اللاتينية، ودول أسيا، وأفريقيا وغيرها من المناطق في العالم، مما شكل تحدياً للأمن الدولي لاسيما مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.

تُشير الإحصائيات العالمية بان أكثر من(600)[3]مليون قطعة من السلاح الخفيف يتم تداولها في العالم لاسيما في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة وحروب أهلية، ويفقد حوالي(500) ألف شخص حياتهم نتيجة الصراعات بالأسلحة الخفيفة كل عام وبمعدل شخص واحد كل دقيقة، كما أن ما يقارب من(60%) من انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ويتم توثيقها من قبل منظمة العفو الدولية هي نتيجة الأسلحة الخفيفة والصغيرة الحجم[4].

---

(1)Rachel Stohl and Suzette Grillot, War and conflict in the modern world: The international arms trade, Polity Press, Cambridge, 2009, p94.

(2)For more information see:Lindsey A. Greene, Waste Disposal. UN Takes Aim at Small Arms, Environmental Health Perspectives, Vol.109, No.3, The National Institute of Environmental Health Sciences, 2001, p114.

(3) See:Overview of the Problems Caused by Small Arms, Peace Research, Vol.38, No.1, Canadian Mennonite University, 2006, p63.

(4)See: Statistics on Arms Trade: http://filipspagnoli.wordpress.com/

ويُبين الجدول رقم(3) عدد السكان المدنيين الذين يحوزون الأسلحة الخفيفة نسبةً إلى عدد السكان في كل دولة.

الجدول رقم(3)

عدد المدنيين الذين يمتلكون الأسلحة الخفيفة نسبة إلى عدد سكان الدولة

البلد	الرتبة	النسبة بالمئة	عدد الأشخاص المالكين للأسلحة
الولايات المتحدة	1	89	270,000,000
اليمن	2	55	11,500,00
سويسرا	3	46	3,400,000
فلندا	4	45	2,400,000
قبرص	6	36	275,000
السعودية	7	35	6,000,000
العراق	8	34	9,750,000
الأورغواي	9	32	1,100,000
كندا	13	31	9,950,000
النمسا	14	30	2,500,000
ايسلندا	15	30	90,000
ألمانيا	15	30	25,000,000
الكويت	18	25	630,000
نيوزيلاندا	22	23	925,000
اليونان	23	23	2,500,000
الامارات	24	22	1,000,000
كرواتيا	26	22	950,000
لبنان	28	21	750,000
قطر	31	19	520,000
بيرو	33	19	750,000
تايلند	39	16	10,000,000
المكسيك	42	15	15,000,000
الأردن	58	12	630.000
باكستان	57	12	18,000,000
استونيا	65	9	123,000

المصدر:

- Estimating Civilian Owned Firearms, Small Arms Survey Research Notes, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2011, p2.

لقد فقد أكثر من ثلاثة ملايين إنسان مدني حياته نتيجة القتال بالأسلحة الخليفة خلال العقود الماضية ومع ذلك لم يأخذ هذا الجانب الاهتمام الكافي من قبل المتخصصين في الأمن الدولي والدراسات الإستراتيجية لاسيما مع تفاقم المؤثرات الناجمة عن انتشار هذا النوع من الأسلحة التي تتميز بانخفاض كلفتها وسرعة استخدامها[1]، وسهولة الحصول عليها سواء بطرق شرعية أم غير شرعية[2]، وصعوبة تعقُبها من قبل الحكومات والأجهزة الرسمية[3].

لقد أسهمت متغيرات القرن الواحد والعشرين المتمثلة في تعاظم التواصل العالمي وزيادة نسبة التجارة العالمية كماً ونوعاً إلى تعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة في العالم لاسيما في الدول الرخوة التي ليس لها القدرة على فرض القانون على كامل أراضي الدولة. وهذه الظاهرة تعاظمت مع التغيرات السياسية في العالم العربي نتيجة تدمير المؤسسات الرسمية في هذه الدول بفعل غياب الرؤية لعملية التغيير أو تعاظم الإرادة الخارجية وتمكنها من صياغة التغيير وتحويله إلى فوضى خلاقة تستهدف استمرار وإطالة أمد عملية التغيير بالشكل الذي يضمن تهالك هذه الدول ومن ثم يُسهل عملية السيطرة عليها والتحكم بمستقبل شعوبها.

وعلى هذا الأساس، ونتيجة الفوضى الخلاقة في العديد من الدول لاسيما في آسيا وأفريقيا تعاظمت تجارة ومافيات الأسلحة الخفيفة العابرة للحدود في هذه المناطق[4]، وزادت حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار وزيادة نسبة الجريمة المنظمة في العديد من

(1)See:CISS Report, Light Weapons and Civil Conflict: Controlling the Tools of Violence, Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences, Vol.52, No.4, American Academy of Arts & Sciences, 1999, p22.

(2)For more information see: Charli Wyatt, Light and Lethal, The World Today, Vol.57, No.7, Royal Institute of International Affairs, 2001, p13.

(3)Christopher Patten and Anna Lindh, Small arms and light weapons: The response of the European Union, Office for Official Publications of the European Communities, European Commission, 2011, p5.

(4)For more information see: Anindita Dasgupta, Small Arms Proliferation in India's North-East: A Case Study of Assam, Economic and Political Weekly, Vol.36, No.1, Economic and Political Weekly, 2001, pp59-65.

مناطق العالم[1]. إن هناك إطاراً واسعاً للمؤثرات المباشرة وغير المباشرة، والمرتبطة بعملية انتشار الأسلحة الخفيفة وسوء استخدامها. لذلك يمكن تركيز مؤثرات وحيثيات انتشار الأسلحة الخفيفة في العالم على الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين بما يأتي: أولاً: يُسهم انتشارها في عسكرة السياسة على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي. وهو الأمر الذي (يُشكل تحدياً للتنمية والحكم الرشيد وتحيق التنمية المستدامة)[2]. ثانياً: إن المليشيات والتنظيمات شبه العسكرية غالباً ما تُسهل عملية انتشار الأسلحة الخفيفة وتشترك في عمليات غير إنسانية مرتبطة بالعاطفة، وسوء الاستخدام على المستويات المختلفة محلياً واقليمياً ودولياً. ثالثاً: لقد برهنت التجربة العملية والواقعية إن هناك هوة كبيرة بين الخطاب والعمل الحقيقي الملموس، لاسيما فيما يتعلق بالتعامل مع التحديات المرتبطة بانتشار هذا النوع من الأسلحة. رابعاً: الافتقار إلى الإرادة السياسية والقدرة لدى بعض الحكومات للتعامل مع قضية انتشار الأسلحة الخفيفة والحد من مؤثراتها على الأمن والنظام. خامساً: غياب نظام المحاسبة والشفافية الكاملة لاسيما فيما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بانتشار هذه الأسلحة. وعلى هذا الأساس، يُمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دوراً مهماً في توثيق الأسلحة الخفيفة ومناطق انتشارها وآليات الحد منها وسوء استخدامها بالتعاون مع الحكومات لتطوير إجراءات فاعلة للتعامل مع التحديات العابرة للحدود والمرتبطة بتعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة[3].

خلاصة لما تقدم، يُعد انتشار الأسلحة الخفيفة في العديد من مناطق العالم، سواء كان ذلك إرادياً(أي من خلال السلوكيات التي تقوم بها الدول لتحقيق غايات وأهداف

(1)See:Vanessa Farr, The New War Zone: The Ubiquitous Presence of Guns and Light Weapons Has Changed the Definitions of "War," "Victim," and "Perpetrator", The Women's Review of Books, Vol.21, No.5, Women, War, and Peace, 2004, p16.

(2)See: Andrew Latham, Taking the Lead? Light Weapons and International Security, International Journal, Vol.52, No.2, Sage Publications and Canadian International Council, 1997, p317.

(3)See:Kurt.R.Spillmann and others, setting the 21st century security agenda: proceedings of the 5th international security forum, Peter lang, Berlin, 2003, pp112-113.

إستراتيجية) أم بصورة غير إرادية(من خلال تعاظم التجارة غير الشرعية وزيادة عمل المافيات نتيجة الربح المادي الكبير، أم من خلال تحركها من منطقة إلى أُخرى بسهولة وتعاظم انتشار المافيات المتخصصة في بيع وشراء الأسلحة الخفيفة سواء بشكل رسمي من خلال الشرعنة الرسمية أم من خلال الإطار غير الرسمي لاسيما بواسطة التهريب وغيرها) وما ينتج عن ذلك من تصاعد أعداد الضحايا بسبب النزاعات المسلحة الداخلية والتي تكون أداتها المُثلى الأسلحة الخفيفة أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي.

المبحث الثالث

التحديات التكنومعلوماتية العالمية للأمن الدولي

لقد تغيّر العالم مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين تغيراً يكاد يُعيد تشكيل الخريطة الجغرافية والتاريخية والثقافية والروحية، إن لم يتم تشكيلها بالفعل، وهو الأمر الذي جعل الشعوب تُدرك بأنها لأول مرة في التاريخ تعيش عالماً جديداً بحيث لا يستطيع الإنسان التفكير فيه واتخاذ القرارات المناسبة، ويغرق بفيض من الأفكار تدفعه مضطراً للانسياق وراء ما يحدث وكأنه فقد قدرته على التحكم في توازنه[1].

وهنا تبلورت مسألة الأمن المعلوماتي الدولي[*] الذي يُشير إلى الأنشطة التي يتم القيام بها للحؤول دون حصول أطراف معادية على معلومات سرية، وكذلك الأنشطة التي تهدف إلى حماية نظم المعلومات كالحواسيب من التعرض للهجوم. إذ ساعد التوسع

---

(1) عبدالله صالح العشي، أقنعة العولمة، مجلة الأمن والحياة، العدد345، الرياض، 1432ه، ص60.

(*) يتضمن الأمن المعلوماتي الدولي مجموعة مركزة من المفاهيم الفرعية تتمثل بالاتي: أولاً: المجال المعلوماتي: وهو مجال النشاطات التي تؤدي إلى صناعة المعلومات ونشرها واستخدامها، ومن ضمنها المعلومات الشخصية والاجتماعية، والمعلومات، واستخدام البنية التحتية للاتصالات الهاتفية، والمعلومات الخاصة. ثانياً: الموارد المعلوماتية: وهي البنية التحتية للمعلوماتية(الأجهزة، والنظم المحدثة، والتعامل، وحفظ، ونشر المعلومات) ومن ضمنها الصفحات الإلكترونية وبنوك المعلومات، والمعلومات الخاصة، وسيل المعلومات. ثالثاً: الحروب المعلوماتية: المواجهات الحاصلة بين الدول في مجالات المعلوماتية، مثال إلحاق الضرر بنظم المعلوماتية، وعمليات تبادل المعلومات، والموارد الحيوية للأجهزة الهامة، وتخريب النظم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسيطرة على الحالة النفسية العامة للسكان، وإلحاق الضرر باستقرار المجتمع والدولة. رابعاً: الأمن المعلوماتي: وهو حماية المصالح الحيوية للأفراد، والمجتمع، والدولة، في مجال المعلوماتية، ومن ضمنها البنية التحتية للمعلوماتية والاتصالات الهاتفية، وحماية المعلومات الخاصة، ومقاييسها، وإيجابيتها بالكامل، والوصول إليها، وسريتها. خامساً: تهديدات الأمن المعلوماتي: وهي العوامل التي تهدد مصالح الأفراد، والمجتمع، والدولة، في مجالات المعلوماتية. سادساً: الاستخدام المخالف للقانون لنظم المعلوماتية، والاتصالات الهاتفية، والموارد المعلوماتية دون الحصول على موافقة أو مخالفة القواعد المتبعة، والقوانين، أو مبادئ القانون الدولي. سابعاً: التدخل غير الشرعي: في النظم المعلوماتية، والاتصالات الهاتفية، والموارد المعلوماتية، والتدخل في عمليات جمع، والتعامل، وتخزين، وحفظ، وتقديم، والبحث، ونشر، وتداول، واستخدام المعلومات بهدف تخريب العمل الطبيعي لنظم المعلوماتية، أو التسلل للوصول إلى الموارد المعلوماتية السرية. ينظر: خالد البخاري، الانترنيت ومبادئ الأمن المعلوماتي الدولي، بحث منشور على موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://diae.net/author/alboukhari

الهائل في استخدام تقنية المعلومات على إتاحة فرص عديدة لأولئك الراغبين في سرقة معلومات سرية أو تخريب نظم المعلومات، وأصبحت التحديات التكنومعلوماتية أحد التحديات البارزة للأمن الدولي[1]. لذلك اتجهت غالبية بلدان العالم نحو تأسيس مراكز المعلومات لاسيما في ظل ما يشهده العالم من تداعيات أمنية متعددة الأبعاد في ضوء الاتجاه صوب الاستثمار العلمي والتكنولوجي لمعالجة التحديات الأمنية العالمية[2].

هناك مجموعة من الحيثيات المرتبطة في التحديات التكنومعلوماتية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين أهمها استخدام المعلومات كأساس لتحقيق النصر على الخصوم وأداة اقتصادية من خلال الابتكار التكنولوجي المتقدم الذي يوفر نقل الأصول المالية إلى مناطق العالم المختلفة[3]، والحيلولة دون تمكن الخصوم لمنظومة المعلومات الخاصة بالدولة والعمل على الاختراق المعلوماتي للخصم لمعرفة حقائق أسراره المتعلقة بمختلف المجالات. إن ما تقدم يُمثل المهام الاساسية، ورغم تباينها الظاهري لكن كل الأطراف الدولية تسعى لها وتعمل بها ولأجلها.

ويعتمد الأمن المعلوماتي الدولي على خمس مبادئ جوهرية تتمثل بالاتي[4]:

المبدأ الأول: يجب أن تُشجع نشاطات الدول وغيرها من الفواعل في مجالات المعلوماتية الدولية التطور الاجتماعي، والاقتصادي، وفقاً لمتطلبات الحفاظ على الاستقرار والأمن العالمي. وان تتم وفقاً لحقوق كل إنسان بأن يطلب، ويحصل، وينشر، المعلومات،

---

(1) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص ص143-144.

(2) عادل عبد الجواد محمد، دور مراكز المعلومات في التعامل مع الأزمات، مجلة الأمن والحياة، العدد358، الرياض، 1433ه، ص70.

(3)Ross Anderson and Tyler Moore, The Economics of Information Security, American Association for the Advancement of Science, New Series, Vol. 314, No.5799, United States, 2006, pp610-613.

(4)ينظر: خالد البخاري، الانترنيت ومبادئ الأمن المعلوماتي الدولي، بحث منشور على موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://diae.net/author/alboukhari

والآراء التي تضمنتها وثائق الأمم المتحدة، مع مراعـاة حصر هـذا الحـق بـالنظم القانونيـة الوطنية بهدف حماية مصالح وأمن الدولة. مع ضرورة توافر مبدأ المساواة بين الدول.

المبـدأ الثـاني: امتنـاع الـدول مـن خـلال سـعيها لمنـع التهديـدات في مجـال الأمـن المعلوماتي الدولي، عن الإعداد، وإقامة واستخدام وسـائل للتـأثير أو إلحـاق الأضرار بـالموارد المعلوماتية ونظم الدول الأخرى، واستخدام المعلومات من أجل التأثير على الأجهـزة الهامـة لحياة الدولة الأخرى، واستخدام المعلومات المتنوعة لغيرها من الـدول، والسـيطرة النفسـية على السكان بهدف إشاعة حالة مـن الفـوضى وعـدم الاسـتقرار في المجتمـع، والتـدخل غـير المُصرح به في نظم المعلوماتية والاتصالات الهاتفيـة والمـوارد المعلوماتيـة، واسـتخدام هـذه النظم والمجالات بشكل غير قانوني.

المبدأ الثالث: إن توفر منظمة الأمم المتحـدة وأجهزتهـا المختصـة الظـروف المؤاتيـة للتعاون الدولي، في مجال منع تهديدات الأمن المعلوماتي، ووضع القواعـد القانونيـة اللازمـة لها، ومساواة تهديدات استخدام الأسلحة المعلوماتية ضد الأجهزة الهامة للحياة، بتهديـدات استخدام أسلحة الدمار الشامل.

المبدأ الرابع: تحمل الدول وغيرها من أطراف العلاقات الدوليـة المسـؤولية الدوليـة لقاء نشاطات في المجالات المعلوماتية تقوم بها أو يقوم بها الغير تحت غطائهـا القـانوني، أو ترعاها منظمات دولية تنتسب إليها.

المبدأ الخامس: تسوية الخلافات الناشئة بين الدول أو بين أطراف العلاقات الدولية، من خلال القواعد الدولية، وبالإجراءات السلمية المعترف بها دولياً.

يعني الأمن الدولي وفق المنظور المعلوماتي حمايـة البنيـة المعلوماتيـة الكونيـة مـن كافة التهديدات الراهنة والمحتملة، وهـذا بـدورة يسـتدعي شراكـة كونيـة في العديـد مـن القضايا والمواضيع التي تهدد الأمن الدولي. لقد أدت هذه التحديات إلى تغيير مفهوم الأمن من الأمن الوطني إلى الإقليمي ومن ثم الدولي نتيجة الطابع العالمي لها[1]. لذلك فان الأمـن

(1) ذياب البداينة، الأمن وحفظ المعلومات، مصدر سبق ذكره، ص27.

المعلوماتي الدولي[1] أثر بشكل فاعل في تغيّر معطيات الأمن الدولي. ورغم إن التطور في مجال المعلوماتية أثر بشكل ايجابي في مكنونة الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين وأسهم في خلق فرص جديدة توظف للحفاظ عليه، فانه في الوقت نفسه أوجد تحديات جديدة للأمن الدولي، ومن ثم فان تناول التحديات التكنومعلوماتية العالمية للأمن الدولي تكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: حروب المعلومات الحديثة

تُشير حروب عصر المعلومات إلى تلك الحروب التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات كأداة تمد أطراف الصراع بوسائل غير مسبوقة من حيث القوة والسرعة والدقة في تنفيذ العمليات العسكرية التي ربما تستهدف أشياء لا علاقة لها بالمعلومات، ولعل مصطلح الحرب المعلوماتية أقرب إلى الحروب الالكترونية الحديثة[2]. إن حروب الإنترنت هي حروب يتم شنها من خلال أجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت، وهي تشتمل على إجراءات هجومية لإلحاق الضرر بنظم معلومات الخصوم، وأُخرى دفاعية لحماية النظم الخاصة بالمهاجمين أي حماية نظمهم من أن تُهاجم. ومما يسبب الإرباك في استخدام المصطلح بوصف عمليات عسكرية تستخدم تقنيات تعتمد على المعلومات، وفي هذا جمع بينه وبين مصطلحي حرب المعلومات والحرب القائمة على الشبكات. فالدول الحديثة وقواتها المسلحة تعتمد بشكل متزايد على أجهزة الحاسوب، وقد تسبب الهجمات على هذه الأجهزة ضراراً مُساوياً لما يُسببه هجوم عسكري تقليدي[3].

ومع التقدم المضطرد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام شبكات ربط أجهزة الحاسوب وانتشار شبكة الانترنت وأتساع نطاق استخدامها بدأت حرب المعلومات تأخذ بُعداً جديد وأصبحت واقع مفروض وجزء مهم من العمليات العسكرية

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: يحيى اليحياوي، الإنترنت كفضاء للحروب الافتراضية القادمة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص ص5-6.

(2) فادية عباس هادي، إستراتيجية اوباما في الحرب المعلوماتية، أوراق دولية، العدد193، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص15.

(3) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص85.

الفاعلة في الحروب الحديثة. وبـذلك يقصـد بحـرب المعلومـات(Information Warfare) تعجيز العدو عن طريق تدمير نظم الحاسوب وشبكات الاتصال وقواعـد البيانـات الخاصـة به وبنيته الاساسية ومؤسساته الإستراتيجية، باستخدام ديدان الحاسـوب وبـرامج التجسـس والقنابل المثبتة في مواقع محددة. وتكمن قوة حرب المعلومـات في إمكانيـة حـدوثها في أي وقت ودون سابق إنذار أو تحضـيرات مسـبقة كـما يحـدث في الحـروب التقليديـة. بمعنـى هنـاك عمليـات معلوماتيـة(Information Operation) تشـمل أي عمليـة تهـدف إلى السيطرة على تفكير الخصم ليتخذ القرار وينفذه بطريقة تخدم مصلحة الطرف الآخر ومنع الخصم من ممارسة هذه العمليات[1].

لذلك فان تداعيات الأمن المعلوماتي متعددة لعل من أهمهـا: أولهـا: سـهولة القيـام بالهجوم نظراً لاستخدام الوسائل ذات الطابع التقني. وثانيهما: سهولة إخفاء وصعوبة تتبـع مرتكبيها. وثالثهما: سرعة القيـام بهـذا النـوع مـن الهجـوم لاعـتماده عـلى وسـائل الاتصـال الحديثة. ورابعهما: الهجوم يتسم بالغموض وصعب التحقق منه. وخامسهما: يتسم القائمين بالهجوم بالثقافة والعلم التكنولوجي، فالمجرم ليس عادياً، بل مُتخصصاً. وسادسهما: هجـوم إلكتروني غير مادي، وأخيراً: هجوم متعـدد المسـتويات مـن المحليـة إلى الإقليميـة ومـن ثـم ممكن أن يكون دولي غير معروف المكان والزمان[2]. ومن هنا نستطيع الفهم لماذا استشرت الهجمات التكنولوجية وأصبحت سرقة المعلومات والتفاصيل التكنولوجية في حقوق المعرفة ومعضلات الملكية الفكرية اختصاص جديد تُمارسه أجهزة التجسس الاستخباري العسكري.

---

(1) خالد المعيني، مصدر سبق ذكره، ص ص194-195.

(2) عبد المحسن بدوي محمـد احمـد، الجـرائم المعلوماتيـة، مجلـة الأمـن والحيـاة، العـدد335، الريـاض، 1431ه، ص67.

وفي أدناه بعض الأسباب المباشرة التي تكمن وراء ظاهرة التجسس التكنولوجي[1]:

أولاً: أخذت السرعة الفائقة في الابتكار تُعيد ترتيب كل شيء، وتضع ثقل جديد ومتغير في ميزان القوة مما يتطلب اللجوء إلى وسائل سريعة تنسجم وهذه السرعة والحصول على الابتكار وتطبيقه واقتصار الوقت.

ثانياً: سهولة وانخفاض تكلفة الوقت على الابتكار التكنولوجي والمعلومات المطلوبة عن طريق التجسس الصناعي مقارنة بالوقت والمبالغ اللازمة لاستثمارها للوصول إلى الابتكار ذاته.

ثالثاً: إن استعمال ظاهرة احتكار التكنولوجيا ودخولها مرحلة أشد خطورة على مستقبل العلاقات بين الدول وتمادي الأقطاب الرئيسة في ميدان التقدم العلمي والتكنولوجي في حماية مبتكراتها التكنولوجية وإحاطتها بالسرية والكتمان للحيلولة دون تسربها سواء عن طريق التشريعات القانونية أم الإجراءات الخاصة للمعاهد والمؤسسات الرائدة في الابتكار والتكنولوجيا التي قد تسرب بعض مفاصل التكنولوجيا المتقدمة الأمر الذي جعل من ظاهرة التجسس الصناعي والتكنولوجي مجالاً صناعياً غير خاضع للسيطرة ويتيح الوصول إلى مفاتيح خزائن التكنولوجيا الحديثة.

ويمكن تحديد وسائل حرب المعلومات والعمليات المعلوماتية الحربية التي تخترق أنظمة الدول الأمنية والعسكرية بما يأتي[2]:

أولاً: وسيله الهجوم العسكري: ومنها التشويش والخداع الالكتروني والصواريخ المضادة للإشعاع وأسلحة الطاقة الموجهة. ويقول البروفسور فريد ليفين الرئيس المؤسس للمنهاج التعليمي لحرب المعلومات في الكلية البحرية الامريكية "إن الكلمات والمعلومات بدأت تشق طريقها، فهي تنحدر من قمة البداية لتنهمر كما تنهمر الحصى من قمة ايفرست، إن عهد الأفكار التي كانت تقوم على العلوم الجامدة والمعادلات القابلة

(1) صفات أمين سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ص37-38.

(2) فادية عباس هادي، السياسة المعلوماتية الامريكية واختراق الأمن القومي للدول، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص ص38-39.

للعمل في الورش والتكنيك الذي يجري اختباره في الميدان أصبحت جزءاً مـن ذاكـرة المـاضي البعيد".

ثانياً: العمليات النفسية: وتنفـذ هـذه العمليـات ضـد الخصـم باسـتخدام الوسـائل المرئية والمسموعة أو توزيع المنشورات. وهذه العمليـات ترمـي إلى تشـكيك أفـراد الدولـة بعدالة القضية التي يقاتلون من أجلها وزعزعة ثقتهم بقدراتهم وبث الفرقة بين صـفوفهم، وقد توجه هذه العمليات النفسية إلى حلفاء الخصم ليتخلوا عن مؤازرته.

ثالثاً: التدمير الفعـلي لمعلومـات وأنظمـة وشـبكات الخصـم والتـي يكـون تـدميرها بالأسلحة الجوية والبرية والبحريـة و بعمليـات القـوات الخاصـة، ومـن ثـم يصـعب إعـادة تشغيلها.

وتثير حرب المعلومات الحديثة مسـألة انتشـار التجسـس الصـناعي والمعلومـاتي، إذ تشير بعض الدراسات الإستراتيجية والأمنية بان أولويات المخابرات المركزية في القرن الواحد والعشرين قد تحولت من كشف الأسرار العسكرية والسياسـية إلى إطـار جمـع المعلومـات على المنافسين لاسيما فيما يتعلق بالصراعات الاقتصادية وهذا يؤشر على إن الـدول الكـبرى ستعتمد بشكل كبير في المرحلة القادمة عـلى تقانـة المعلومـات في حروبهـا المختلفـة، الأمـر الذي يكشـف عـن فرصـة لعـدم الاسـتقرار في التفـاعلات الدوليـة لأنهـا سـتكون تفـاعلات تنافسية وصراعية أكثر من أي وقت مضى، وجعل من نمط التفاعلات المستقبلية والصراعات في ظـل اسـتبعاد التوقـع بـان السـلام والتعـاون حالـة دائمـة ومسـتقرة. وعليـة فـان عصر التكنومعلوماتية يوفر للقوة العسكرية من الأدوات مالم يسبق إن توفر لها من قبـل نتيجـة خطورة المعلومات وطبيعة تصنيفها وإنتاجها وتدفقها على العالم[1].

وتعـد هجـمات شـبكة الانترنـت جـزء مـن عمليـات المعلومـات المسـتخدمة في مسـتويات ومراحـل الصراع المختلفـة، سـواء كـان ذلـك عـلى الجانـب التكتـيكي أم الاستراتيجي أم العملياتي بهدف التأثير بشكل سلبي في المعلومـات ونُظـم عملهـا. ويـتم

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي: قراءة في الأسباب والنتائج، ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، 2006، ص33.

ذلك بطرق عديدة: أولهما: القيام بالهجمات المباشرة من خلال التدمير الفيزيائي لأجهزة الخصم أو نقاط الاتصالات المهمة التي تظم شبكاته وذلك باستخدام القوة العسكرية المباشرة. ثانيهما: يمكن أن تتم عبر الشبكات الدولية للمعلومات العابرة للحدود بدون تدخل مادي أو طبيعي أو القيام بغزو تقليدي. ثالثهما: يمكن عن طريق استخدام بطاقات للذاكرة ملوثة بالفايروسات عبر عملاء أو بتصدير أجهزة كمبيوتر مُشفره إلى منشآت حيوية في بلد ما وذلك في حالة عدم الاتصال بالإنترنت. وهناك نحو (120) دولة تقوم بتطوير طرق لاستخدام الإنترنت كسلاح لاستهداف الدول الأخرى، وهو أمر يترتب عليه حتماً تغيير المبادئ الخاصة بشأن الحروب وتغيير طبيعة ميادينها الفعلية، وهو ما يحتم على مجلس الأمن إدخال الأسلحة الالكترونية ضمن اتفاقيات الحد من التسلح وصياغة اتفاقية دولية لحماية الفضاء الالكتروني[1].

خلاصة لما تقدم، أفرزت الثورة المعلوماتية القوة الافتراضية كشكل جديد من أشكال القوة، وهذه القوة أصبحت تؤدي دوراً فاعلاً في الأمن الدولي من خلال توزيع القوة بين عدد أكبر من الفاعلين مما جعل قدرة الفاعلين على السيطرة على هذا الميدان موضع شك مقارنة في المجالات الأخرى، ومن ناحية أخرى، جعلت القوة الافتراضية الفاعليين الأصغر لديهم قدرة أكبر على ممارسة التأثير الذي يبغونه، لذلك تغيرت أدوت شن الحروب وأصبح الفضاء الإلكتروني يُستخدم للقيام بحروب غير تقليدية عبر هجمات الكترونية تقوم بها مجموعات غير معروفة وإطلاق فيروسات الحاسب والتجسس الالكتروني عن طريق الاختراق المباشر لشبكة المعلومات مما أدى إلى ظهور مصادر جديدة لتحديات الأمن الدولي. وقد حدد جوزيف ناي مصادر هذه التحديات في عصر المعلومات في أربع، وتتمثل في التخريب الاقتصادي والجريمة والحرب الالكترونية والإرهاب الالكتروني. وأصبح الردع أكثر صعوبة في مجال الأمن الالكتروني

---

(1) عادل عبد الصادق، حروب المستقبل: الهجوم على برنامج إيران النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص ص101-104.

مقارنة في المجالات الأخرى[1]. وبدأت الدول تتلمس مخاطرها المستقبلية بشكل عام وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة بشكل خاص[2].

لذلك أصبح الأمن الالكتروني أحد التحديات العالمية للأمن الدولي، ويؤدي إلى تقسيم العالم إلى عالمين، أولهما: حقيقي واقعي يُمكن تلمس تحدياته والعمل على معالجتها، أما الثاني فهو افتراضي من الصعوبة بمكان الإيغال فيه ومعرفة تحدياته بسبب سريته العالية وصعوبة السيطرة عليه.

المطلب الثاني: شبكة المعلومات الدولية والقرصنة الإلكترونية

بما إن القرن الواحد والعشرين هو عصر المعلومة، فان المتغير التكنولوجي سيكون هو المتحكم الرئيس في التفاعلات المدنية الدولية بكافة مجالاتها السياسية، والاقتصادية[3]، والثقافية. ويتجسد من خلال مشروع الطرق الرئيسة للمعلومات(High Ways Of Information) في الدول المصنعة الذي سيكون حقل تجارب للمجتمع المعلوماتي. ويعرف الطريق السريع للمعلومات بأنه ثورة تكنولوجية مذهلة في فضاء الانترنت والشبكة المعلوماتية. إذ إن أهم ما يميز هذا القرن هو القدرة على التحكم في تكنولوجيا الوسائل الالكترونية[4].

بمعنى أن جوهر الفلسفة التي تقوم عليها شبكة المعلومات الدولية تتجاوز كونها مجرد وسيلة للاتصال السريع تختصر الزمن والجغرافية إلى إنها تؤسس مجتمعاً

---

(1)ينظر سعاد محمود ابو ليلى، دور القوة: ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 212، ص116.

(2) ينظر: فرانز ستيفن وغريغ اوستين، روسيا والولايات المتحدة: الدبلوماسية الالكترونية الطريق لفتح الأبواب، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، الشاملة للطباعة والنشر، الموصل، 2013، ص ص26-27.

(3)For more information see: Ross Anderson and Tyler Moore, The Economics of Information Security, Science, New Series, American Association for the Advancement of Science, Vol.314, No.5799, 2006, p610.

(4) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص472.

افتراضياًSociety (Cyber)، تستند العلاقات فيه على النمط الشبكي الأفقـي الـذي يتسـاوى أفراده من حيث الحقوق، فلا يملك أحد سلطة على الآخر، فهو مجتمع لا توجد فيه قـوانين مُلزمة لسلوك أفراده الذين ينتمون إلية بمحـض إرادتـه ويسـتطيعون الخـروج منـه بـنفس الطريقة، بمعنى انه رغم التجليـات البنـاءة لظهـور الانترنـت في العـالم لاسـيما انـه اسـتطاع اختزال الفجوات المكانية والزمانية بين المجتمعات وفتح مساحة من المعرفة لكل مواطن إلا أن جوانب سلبية أضرت بالأمن الـدولي مـن هـذا الفضـاء الإلكـتروني[1]. وإذا كانـت الثـورة المعلوماتية والثورة في مجال الانترنت أدت إلى سيادة نظـم جديـدة للمعلومـات في بيئـة أو فضاء الكتروني للمعلومات، فان لهذا الأمر آثارهُ البالغة القوة التي من شـأنها أن تطـال كـل شيء. ولذلك هناك صلة بما يعرف بحضارة الموجة الثالثة التي تعتمد على مواد ليس بمقدور الدولة أو السلطة أن تعتمد عليها بالسهولة المرغوبة وما ينطبق على المعرفة، وهي جـوهر الثورة المعلوماتية. إن للتطـورات الحديثـة في مجـال تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات آثـار واسعة النطاق على علاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها ودور هذه الأخيرة في حقـل المعلومـات والاتصالات[2].

وعلى هذا الأساس، أكد مؤتمر ميونخ للسلام والأمن العالمي الذي عُقد في ألمانيا عـام 2011 بان ثمة خطراً إلكترونياً يهدد المعلومـات الشخصـية والمؤسسـاتية وحتـى الحكوميـة، وأضحى تحدياً متأصلاً يتمثل بهجمات يومية محتملة في إطـار مـا يسـمى بـالحرب المدنيـة الإلكترونية ضـد الحكومـات والمنشـآت الاقتصـادية والصـناعية وإمـدادات الطاقـة والـنظم المعرفية. وقد أشار المؤتمرون في هذا الصدد إلى حالات سابقة كانـت البدايـة لهـذه الحـرب الإلكترونية الجديدة، فاتحة أُفـق الحـذر مـن إخـتراق أنظمـة المعلومـات، مـثلما حـدث في إستونيا عام2006، وهجمات القراصنة الإلكترونيين على جورجيا عام 2008 [3].

---

(1) خالد حنفـي عـلي، الانترنـت وتصـدير الإرهـاب، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد162، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص136.

(2) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص190.

(3) أحمد سعيد تاج الدين، مؤتمر ميونخ..تحديات الثورات والأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.siyassa.org.eg.

لم تعد الجرائم والقرصنة الإلكترونية تقتصر على مجتمع ما، وإنما أصبح المجتمع الدولي كله حيزاً لها، ولم تعد البيئة المادية مجالاً لها فقط، بل أصبحت البيئة الخيالية مجالها الرئيس، ويمكن للفرد أن يرتكب جريمة من أي مكان في العالم وفي أي زمان ، ولا وجود للحدود العلمية في جرائم الحاسب مع وجود الانترنت وشبكات الاتصال العالمية. لقد حذرت الدول بوجود خطر حقيقي ناجم عن أن فوائد التقنية الجديدة قد تكون أستُغلت من قبل المجرمين في كافة المجالات لاسيما في مجال المخدرات، فهم يستخدمون الانترنت لتحسين توزيعهم ونظم إيصال المخدرات. وعليه فقد أصبحت الجرائم الافتراضية ونُظمها بلا حدود وهي عالمية، كما أن التحقيق فيها والحكم عليها عملية معقدة. إذ يمكن أن تُرتكب من أفراد ومراكز بحوث وأكاديميين ومديرين يبحثون عن الثراء والسلطة ومؤسسات تبحث عن معلومات عن منافسيها، أو جريمة منظمة تبحث عن ملفات موثقة[1].

المصلحة الذاتية للدول تدفعها إلى توظيف التقدم التكنومعلوماتي بهدف الحفاظ على أمنها وتعزيز قوتها الذاتية، وتعمل على اختراق منظومة الأمن القومي للدول والوحدات الفاعلة الأخرى في العلاقات الدولية وفق دراسات تستند إلى التنبؤ المستقبلي لحركتها المستقبلية من اجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية العليا والسيطرة على سلوكيات الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يزيد من تعرض الدول والمؤسسات الدولية بصنوفها الاقتصادية والمالية والإدارية إلى تحديات غير مدركة لتحدياته وتهديداتها المستقبلية، ومن ثم فان هذا الفعل ورد الفعل الالكترونية الناجمة عن الاستهداف المتبادل تسهم في زيادة التحدي أمام الدولة الوطنية ومدى قدرتها على استيعاب التهديدات المستقبلية، وهذا لن يكون دون بناء صيرورة تعليمية للتفكير المستقبلي بشكل يوازي ما هو عليه في الدول الغربية.

---

(1) ينظر: ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ص66-67.

يُمكن تحديد المُهدِدات المستقبلية الالكترونية للأمن الدولي في عدة جوانب: أولهـما: التهديد بالاضطراب في تدفق الاتصالات والتحـويلات الماليـة والحمـلات المعلوماتيـة الهامـة ومحطات الطاقة والتناقضات السياسية، والاضطرابات في زمن الحرب قد تـؤدي إلى الهزيمـة والخسارة. ثانيهما: التهديد باستغلال المعلومات الحساسة والملكية والمعلومـات السريـة. إذ إن سرقة هذه المعلومات أو الاحتيال بها أو الجرائم الإلكترونية الناجمة عنها لها آثار سلبية على المستوى الفردي(سرقة الهوية)، وعلى المستوى المؤسسي(سرقة بطاقـة الائـتمان)، وعـلى المستوى الوطني (المعلومات السرية)، وعلى المستوى الـدولي(التجسـس الشـامل). ثـالثهما: التهديد بانتقاء المعلومة لأغراض سياسية واقتصادية واستغلالها وتدميرها[1].

خلاصة لما تقدم، فان انعدام خصوصية المعلومـات المدنيـة الرسـمية وغـير الرسـمية نتيجة الثورة المعلوماتية وطرق اخـتراق منظومـات الانترنـت والوصـول إلى المعلومـات عـن أسرار الدولة والأفراد فيها والتلاعب بها وتحريفها واستخدامها لأغـراض الترغيـب والترهيـب يُعد أحد التحديات التكنومعلوماتية العالمية للأمن الدولي بفعل ما تـوفره مـن بيئـة دوليـة يسودها سوء الفهم المتبادل الذي يقود إلى الفعل ورد الفعـل غـير المـدروس، وهـو مـا قـد يقود إلى إشاعة ثقافة الكراهية بين الشعوب والدول، ومن ثم يؤدي إلى اتخاذ قرارات تُهدد الأمن الدولي.

المطلب الثالث: أدوات الإعلام المجتمعي وتغيير المدركات الاجتماعية

لقد شهد الأعلام المجتمعي تطوراً في أدواته ووسائله التي يستطيع من خلالها إعادة صياغة مدركات القوميات والأعراق والشـعوب المختلفـة تجـاه بعضـها الـبعض، وأسـهم في ترسيخ الصورة النمطية السائدة لبعض الشـعوب في العـالم مـع انـبلاج فجـر القـرن الواحـد والعشرين، إذ أصـبحت ثقافـة الصـورة اليـوم إحـدى المتغـيرات الحاكمـة في بنـاء المواقـف والتوجهات الفكرية لصُناع القرار في العالم، وقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات خاطئـة تُهـدد

(1) ذياب موس البداينة، الأمن وحرب المعلومات، مصدر سبق ذكره، ص26.

مستقبل الإنسانية. بمعنى أن التغيير في الإدراك القائم على أُسس خاطئة نتيجة قـوة الأدلـة الدافعة باتجاه معين قد تشكل إحدى التحديات العالمية للأمن الدولي.

لذلك لا نستطيع أن نستوعب التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم إلا إذا أسـتوعبنا مـا أصـطلح عـلى تسـميته بـالثورة الإعلاميـة(Revolution Of Information). فمصدر الثورة الإعلامية الراهنة يرجع إلى ربط وسائل الأعلام بالوسائل الالكترونية المتطورة كالحواسيب الالكترونية والأقمار الصناعية في سـياق نظـام اتصـالي عـالمي متكامـل، فأصـبح العالم مُعولماً بفضـل التقـدم التكنولـوجي المُـذهل الـذي أفرزتـه وسـائل الإعـلام والاتصـال المتمثلة في التلفزيون والراديو والشاشات الالكترونية والصحف والفيس بوك والتوتير وغيرها من وسائل الاتصال الاجتماعي[1]. ولما كانت الثقافة عبارة عـن مجموعـة الأفكـار والعقائـد والمفاهيم والأعراف والأخلاق التي تُخصب أمة معينة وتعبر عـن هويتهـا، وإنهـا لا تتشـكل دفعة واحدة وإنما عبر الارتباطات المتنوعة زماناً ومكاناً، فان المعلوماتيـة والانترنـت تُشـكل هذه الظروف ومدركات الشعوب المختلفة في القرن الواحد والعشرين[2].

لقد أصبح الإعلام المجتمعي في العصر الحديث من أكثر الأدوات والوسـائل قـدرةً على التأثير في ثقافة الأفراد وسلوكهم، إذ لم يعد الفرد والمجتمع والدولة والمجتمع الـدولي يتحرك في بيئة واحدة، وأصبح يعيش في خضم عالم تتدفق من خلاله العديد من التيارات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تتباين في أهدافها وقيمها واتجاهاتها وأصـبحت في متناول الجميع من خلال ما تبثه وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. ومـن هنـا فـان مـواد الإعلام الاجتماعي لا تنبع من بيئة واحـدة ولا تعـبر عـن رأي واحـد وتحـل قـيماً وأنمـاط سلوك متباينة وقادرة على التأثير في تبني المتلقين لمواقف وأنماط سلوكهم سلباً أو ايجابـاً، لذلك أصـبح الإعـلام بمجالاتـه المختلفـة يوصـف بأنـه سـلاح ذو حـدّين. وهـذا يؤكـد أن

(1) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص468.

(2) مرسي مشيري، شبكات التواصل الاجتماعي: نظـرة في الوظـائف، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد395، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص160.

أدوات الإعلام الاجتماعي تؤدي دوراً خطيراً في تنشئة الأجيال وفي ثقافة المجتمعات، وأمنها وأمانها وسلامتها[1].

وهنا تتضح تحديات الإعلام المجتمعي للأمن الدولي نظراً لهيمنة الدول الكبرى على وسائل الإعلام والاتصالات العالمية التي تتحكم في حوالي(85%) من نشاطاته، التي يقوم بها ما يزيد عن(60%) من اليد العاملة في الدول الكبرى. إذ تُبين لنا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(UNESCO)، إن من بين(300)شركة إعلامية تحتل الصدارة عالميا، توجد(144) شركة أمريكية و(80) شركة أوربية غربية و(49) شركة يابانية. كذلك توجد من بين(75) شركة لنقل المعلومات إلى الجمهور،(39) شركة أمريكية و(25) شركة أوربية غربية و(8) شركة يابانية. مما يدل على أن التكنولوجيا المعلوماتية لا تزال حكراً على بعض الدول دون الأخرى مما يؤدي إلى حدوث خلل في بناء التصورات العالمية لمعالجة تحديات الأمن الدولي، كما أن معظم أدوات الإعلام الاجتماعي تتحكم فيها هذه الدول وتستخدم ضد دول العالم الثالث[2].

عليه يُعد التحدي التكنومعلوماتي أحد التحديات العالمية للأمن الدولي نظراً لقدرته على التأثير في البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية والإقليمية والداخلية لاسيما في المجالين المدني والعسكري، فهو القادر على التعامل مع مختلف البنى المادية والمعنوية وتدميرها، ومن ثم فان ابتكارها وتطويرها من قبل الوحدات الدولية أسهم في خلق تحديات جديدة أمام الدول والشعوب والمؤسسات. لذلك يجب العمل على تقويض المخاطر وتعظيم الفرص التي أصبحت من الصعوبة بمكان معالجتها بجهود الدول فُرادى.

---

(1) محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص55.

(2) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص468.

المبحث الرابع

التحديات البيئية العالمية للأمن الدولي

مع نهاية الحرب الباردة أخذت القضايا البيئية تظهر بوضوح على الأجندات العالمية، وأهمها الزيادة المضطردة لدرجات الحرارة، وتغيّر أنماط الاستهلاك، وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وانتشار مجموعة من التحديات البيئية العالمية مثل انبعاث الغازات الدفيئة، وظاهرة التغيّر المناخي، وتقلص طبقة الأوزون، والأمطار الحامضية وحركة النفايات السامة غير المشروعة عبر الحدود الدولية وتلوث الأنهار والبحار العالمية والصراع على الموارد وغيرها، كل هذه المُعطيات أدت إلى أمننة التحديات البيئية[1]، وفي ضوء عولمة الاهتمام البيئي وتداخل قضاياها التي لم يعد بمقدور أي دولة بمفردها معالجتها أنبثق مفهوم الأمن البيئي الدولي.

وإذا كان الأمن البيئي لم يحظى باهتمام مركزي في الدراسات الإستراتيجية في القرن العشرين، فان البيئة أصبحت ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين إحدى القضايا المركزية في أجندة الدراسات الإستراتيجية والأمنية العالمية بشكل كبير[2]. وطبقاً لوكالة البيئة الأوروبية فان الأمن البيئي يعني الإجراءات أو السياسات المفروضة لحماية وتبني سلامة الظروف المحيطة التي تؤثر على(حياة، نمو، بقاء) الكائن الحي[3]. لذلك فهو يُمثل(تهديداً خطيراً للأمن الدولي وكل مجالات الحياة على الأرض)[4]. ومن ثم فقد

(1) خالد العنانزة، حوار عن الأمن البيئي، مجلة الأمن والحياة، العدد381، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت، ص38.

(2) ينظر: استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص ص149-150.

(3) خالد العنانزة، الأمن البيئي(مقابلة صحفية)، مجلة الأمن والحياة، العدد375، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت، ص100.

(4)Nina Græger, Environmental Security?, Journal of Peace Research, Vol.33, No.1, Sage Publications, 1996, p109.

تصاعد الجُهد الدولي لمواجهته من خلال تبني اتفاقيات متعددة أهمها(الاتفاقية الدولية للتغيير المناخي في باريس عام2015)[*].

إذ (أنها تتضمن عمل طَموح قبل وبعد عام2020، وإطار قانوني مُلزم وقواعد واضحة، ومنهج طويل الأمد، وتمويل عمليات التكييف، وربطها بأهداف التنمية المستدامة)[1]. وجوهر الأفكار المتضمنة في الاتفاقية هو وضع خطة عمل عالمية لجعل العالم يسير في اتجاه تخفيف المخاطر الناجمة عن التغيّر المناخي[2]، وتخفيض الاحترار العالمي والانبعاثات العالمية وتعزيز قدرة المجتمعات على التعامل مع مؤثرات التغيّر المناخي وزيادة الدعم لتعزيز قدرة الدول النامية على التكيّف وتخفيض الانبعاثات فيها. والميزة الاساسية لهذه الاتفاقية الشاملة تتمثل في حصولها على موافقة جميع الدول المشاركة، وفتحت الأمم المتحدة المجال للتوقيع عليها في نيسان من عام2016، وستدخل حيز التنفيذ بمجرد مصادقة خمسين دول عليها[3].

وعليه فقد صُنفت المسائل البيئية كالتغيرات المناخية والتدهور البيئي ومشكلة المياه مع مجموعة واسعة من التهديدات والمخاطر اللامتماثلة ضمن التهديدات الجديدة للأمن

(*) يمثل مؤتمر باريس للتغيّر المناخي الذي عقد في فرنسا في كانون الأول من عام(2015) وتحت رعاية الأمم المتحدة أحد التحولات المهمة في مجال الحد من التراجع في مجال البيئة. ومن أبرز التحولات إقرار الاتفاقية الدولية للتغير المناخي التي حظيت بموافقة جميع الدول المشاركة، وتم تضمينها في بيان الأمم المتحدة. وتتضمن إجراء تخفيضات كبيرة لانبعاث الغازات الدفيئة وترسيخ السياسات البيئية في مختلف دول العالم.

See: Paris Agreement, European Commission, Climate Action: http://ec.europa.eu/clima/index_en.htm

(1)Christian Aid, Paris2015: getting a global agreement on climate change, Green Alliance, 2014, p2.

(2)For more information See: United Nations, Framework Conviction on Climate Change,FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1.12/December/2015.And also see: United Nations, Framework Conviction on Climate Change, FCCC/CP/2015/7, 30/October/2015.

(3)See: Commission Staff Working Document ,The 2015 International Climate Change Agreement:Shaping international climate policy beyond 2020,European Commission, Brussels, 26.3.2013, SWD(2013)97, final. And also see: Paris Agreement, European Commission, Climate Action: http://ec.europa.eu/clima/index_en.htm

الدولي، إذ إن ربط المسائل البيئية بالأمن واعتبارها تهديداً لأمن الدول والمجتمعات والأفراد شكل إحدى المجالات المهمة في دراسات الأمن الدولي(International Security Studies) التي تطورت على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليتضمن تحديات تتعدى التهديد الدولتي العسكري وتعليق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة[1]. إن هذا الاهتمام العالمي بالتحديات البيئية أصبح يُعبر عنه في الدراسات الإستراتيجية بمصطلح الأمن البيئي الدولي[2].

بمعنى أن الأمن البيئي يرتبط بالنشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي والذي يُعد مجالاً لجميع النشاطات الإنسانية وكل إضرار به هو في المحصلة إضرار بالبشرية، ويتضمن هذا القطاع عند المختصين التحديات البيئية مثل التلوث والاحتباس الحراري وندرة المياه. وقد استفاد كثير من الايكولوجيين والمدافعين عن البيئة من توسيع مفهوم الأمن إلى مجالات غير عسكرية ليضعوا قضايا تدهور البيئة والمحيط الايكولوجي ضمن أجندة التحديات العالمية للأمن الدولي التي تحتاج إلى جُهد جماعي لجميع الفواعل الأمنية للحد من تأثيراتها السلبية[3]. وقد عُدت القضية البيئية قضية أمنية لأسباب تتعلق بالوجود، فالناس يحتاجون إلى الغذاء والماء والوقود وغير ذلك من الموارد كي يستمروا في العيش، ويمثل التلوث واستنفاذ هذه الموارد في بعض المناطق دون سِواها تحدياً للإنسانية. وتعد حماية البيئة مسألة في غاية الأهمية للأمن الوطني والدولي. كما أن هنالك سبباً آخراً لاعتبار البيئة قضية أمنية وهو أن الضرر الذي يصيب البيئة قد يُسبب نشوب

---

(1)قسوم سليم، دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان39-40، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص93.

(2) جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011، ص56.

(3) حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011، ص32.

صراعـات عنيفـة. ويمكـن أن يـؤدي نقـص المـوارد إلى صراعـات عـلى المـوارد، إذ تتصـارع الجماعات والدول للسيطرة على الموارد النادرة. وقد يسبب التـدهور البيئـي صراعـاً داخـل الدولة نفسها لان الضرر الذي يصيب البيئة يجبر الشعوب على النزوح من مكان إلى آخر[1].

يؤدي نقص الموارد المتأتية نتيجة التراجع في الأمـن البيئـي الـدولي[2]، وتزايـد النمـو السكاني، وحركة السكان إلى زيادة الصراعات والنزاعات العالمية بشكل مباشر أو غير مبـاشر في المستقبل.

والشكل التوضيحي رقم(10) يوضح طبيعـة العلاقـة المسـتقبلية بـين نقـص المـوارد البيئية وحتمية انتشار الصراعـات المتعـددة الأطـراف والفـاعلين، ولم يقـتصر نقـص المـوارد البيئية عند أُفقها العالمي، وإنما تعدى ذلك إلى الصراعات والنزاعات داخل الدولـة الواحـدة التي قد تظهر وتتطور نتيجة عدم إتباع منهج مستقبلي وقائي لذلك.

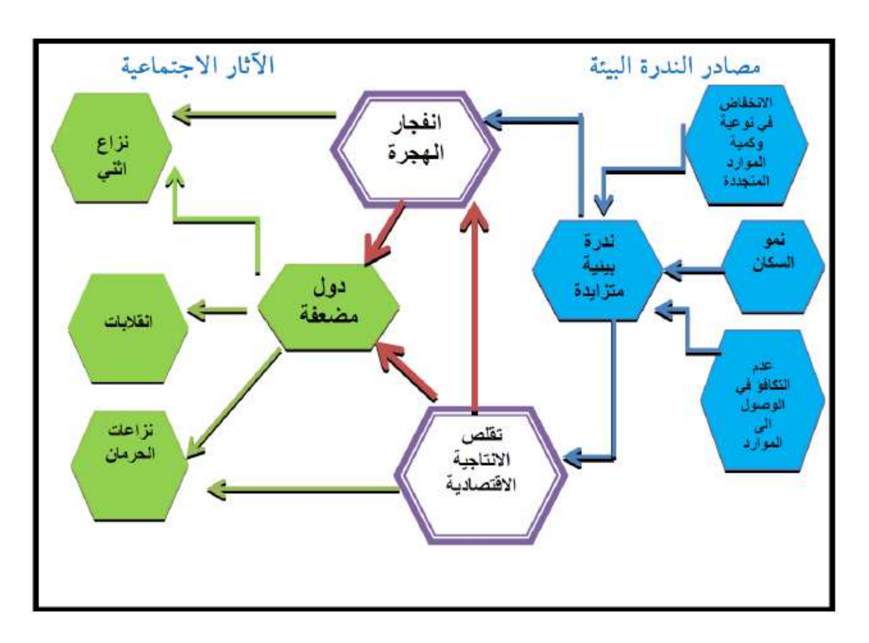
---

(1) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص105.

(2)Sanjay Chaturvedi, Common Security? Geopolitics, Development, South Asia and the Indian Ocean, Third World Quarterly, Vol.19, No.4, Taylor & Francis, 1998, p705.

الشكل التوضيحي رقم(10)

التداعيات المستقبلية للندرة البيئية



المصدر:

- كارين أ.منغمست و ايفان م.اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد، دمشق، 2013، ص523.

واستناداً إلى ما تقدم، فان الأمن البيئي يرتكز على وحدتين مرجعيتين هما التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساساً في الهزات الأرضية ونشاط البراكين وذوبان الجليد والفيضانات والجفاف والتصحر، بينما تتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر في البيئة وسلامتها وينتج من مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث والمواد الكيميائية واستنزاف

الموارد الطبيعية مما يُحدث خللاً في النظام الطبيعي وبنية الكواكب[1]. في عام2007، ناقش مجلس الأمن لأول مرة مضامين البعد الأمني للتغيرات المناخية، ورغم انه لا يوجد اتفاق حول مرتكزات هذا الموضوع فانه أصبح موضوعاً للسياسة الدولية بشكل عام والدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، إذ إن أغلبها تتخطى حدود الدولة، وتقع داخل دول متعددة، وتحتاج إلى جهود عالمية. وقد كثف أحد الخبراء الحقيقة في مؤتمر عقدته الأمم المتحدة عام1972، تحت عنوان: البيئة الإنسانية عندما قال "فكر عالمياً وتصرف دوليا"[2]. بمعنى أن المتغيرات المرتبطة بالبيئة تعد أحد التحديات العالمية للأمن الدولي، إذ يؤدي الإخلال به وعدم حشد الجهد الجماعي الدولي للحد من آثاره المستقبلية وتعاظمها بشكل يصعب السيطرة على مؤثراتها مما ينعكس على مستقبل الإنسانية. من هنا فان تناول التحديات البيئية العالمية للأمن الدولي سوف يكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاحتباس الحراري العالمي

يعد الاحترار العالمي أحد المظاهر المُتصلة بالأمن البيئي الدولي، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان ازداد تركيزها بفعل نشاطات الإنسان. وهذا ما يطلق عليه بظاهرة البيوت الزجاجية، إذ تُحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس بفعل غازات الاحتباس الحراري كالميثان وأوكسيد الكربون مع استحالة خروج الإشعاع الذي يعكسه سطح الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع في درجات الحرارة إلى معدل يفوق معدلها في المحيط الجوي نتيجة الاحتباس الحراري(الدفء الكوني). فمن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة الأرض خلال المئة سنة المقبلة ما بين(1-6) درجات مئوية، وهو ارتفاع لا سابق له منذ عشرة آلاف سنة[3].

تُمثل مشكلة الاحتباس الحراري تحدياً كبيراً للأمن الدولي بحكم ما يترتب على تفاقمها وتدهورها من المضاعفات البيئية والإنسانية بعيدة المدى. إن الجديد الذي طرأ

(1) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص34.

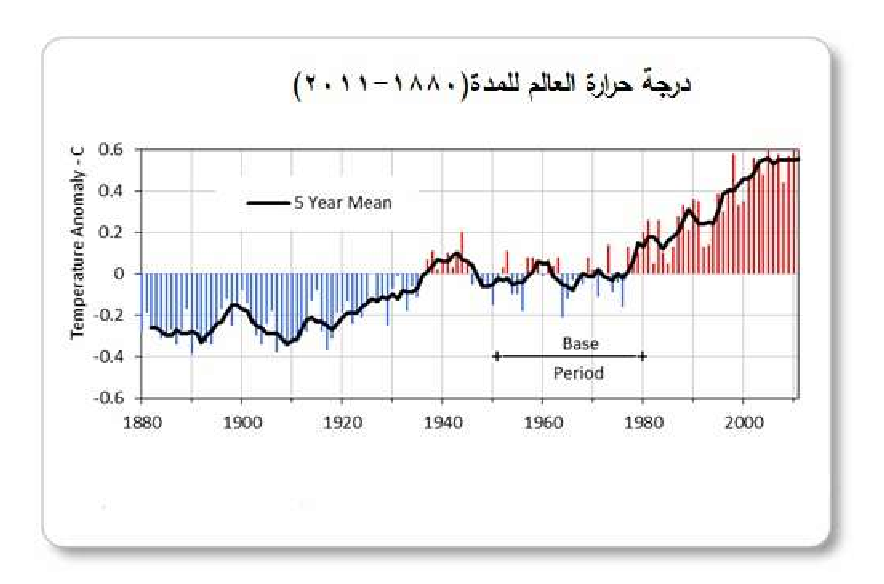
(2)استفاني لوسن، مصدر سبق ذكره، ص105.

(3) فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، صحيفة النبأ، العدد72، تشرين الأول، 2004.

على ظروف تغيّر المناخ في العالم هو أن التغيير أصبح يحدث بمعدل أسرع بكثير مما كان يحدث من قبل لأسباب إنسانية وصناعية مردها انبعاث الغازات الصناعية نتيجة لاتساع النشاط الصناعي في العالم وبمعدلات تفوق انبعاثها على مدى القرون الماضية، وإذا أستمرت هذه الظاهرة بمعدلاتها الحالية فإنها سوف تشكل كارثة بيئية وتحدياً للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين[1]. والشكل التوضيحي رقم(11) يوضح بشكل جليّ الارتفاع الكبير لدرجة حرارة الأرض وما يُمكن أن يتركه من تداعيات سلبية على الإنسانية.

الشكل التوضيحي رقم (11)

درجة حرارة العالم للمدة(1880-2011)



المصدر:

-See: Global temperatures: http:// www.globalissues.org /article /233/ climate -change -and -global-warming

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص399.

وبما أن الارتفاع في درجة حرارة الأرض يحدث بصورة غير طبيعية لم يعهدها الكوكب من قبل، فان الاحترار يعد أحد عناصر مظاهر التغيرات المناخية. أصطلح على تسمية الارتفاع في حرارة الأرض وغلافها الجوي بالاحترار العالمي. ويرى أغلب العلماء إن هذه الظاهرة قد بدأت منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر لكنها اشتدت وتعاظمت خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين للأسباب الآتية: أولاً: تزايد الأنشطة الصناعية بدرجة لم يسبق لها مثيل سواء لتلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد أم لتوفير المستلزمات الضرورية للصراعات الدولية التي تجلّت بوضوح. ثانياً: تطور كبير وسريع للتكنولوجيا الضارة بالبيئة المتمثلة بتنوع الآلات والأدوات والتجهيزات ووسائل النقل المختلفة الأرضية والجوية. ثالثاً: تطور قدرة الإنسان بما صنعه من معدات على الغوص في أعماق الأرض والمحيطات بحثاً عن المعادن ومصادر الطاقة والمياه. رابعاً: ارتفاع مستوى عيش البشرية أجمالاً وتزايد الاستهلاك للموارد الطبيعية السطحية والباطنية والمحاصيل الزراعية والمواد المصنعة. خامساً: ارتفاع متوسط عمر الإنسان إلى ما يزيد عن ثمانين سنة حالياً، أي إن إنسان اليوم يعيش ضعف ما كان يعيشه أسلافه(يُقدر العمر المرتقب لدى الشعوب البدائية وشديدة التخلف بخمس وثلاثين سنه، وغير ذلك من العوامل التي زادت من الضغط على الموارد الطبيعة، ولهذا الضغط ثنائي الأبعاد أهمية بالغة في التحليل وفي اتخاذ المواقف)[1]. بمعنى أن عالم المستقبل الذي ستعيش فيه الأجيال المقبلة سيكون مليئاً بالتحديات البيئية التي ستنعكس حتما على كل مجالات الحياة[2].

---

(1) بالقاسم المختار، كيوتو وخلفيات المواقف الدولية، مجلة عالم الفكر، العدد2، المجلد37، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2008، ص ص111-112.

(2) For more information see: John Firor and Judith Jacobsen, Population, Climate Change, and Creating a Sustainable World, Yale University, Yale University Press,2002, pp1-2.

والحقيقـة أن الاسـتنتاجات العلميـة متنوعـة ومختلفـة أحيانـاً لاسـيما تقـديرات المضـاعفات المحتملـة للاحـترار العـالمي عـلى المنـاخ العـام للكـرة الأرضـية عـلى المـدى الطويل**فهناك شبه إجماع علمي يتمثل في أن هناك بوادر تغيرات ومؤشرات خطرة على الأمن البيئي الدولي بدأت تتجلى في الطبيعة ومن أكثرها وضوحاً ما يأتي**[1]**:**

1- ذوبان الكتل الجليدية في القطب الشمالي والمحيط المتجمـد الجنـوبي. إذ أعلـن معهد الفريد فيسنر في تقريره لسنة2007 بان هذه الكتل تقلصت في حجمها وامتدادها إلى نصف ما كانت عليه سنة2001. وتؤكد رئيسة البعثة العلمية لهذا المعهـد أن مـن المحتمـل أن ينعدم الجليد القطبي خلال فصل الصيف في حدود(50) سنة قادمة وهو ما ينذر ببداية عملية ذوبان قد ترفع مستوى البحر بدرجة علمية كبيرة.

2- في حالة تأكد التوقعات العالمية بشان ذوبـان مـا يربـو عـلى(98%) مـن الكتـل الجليدية في نهاية القرن الواحد والعشريـن فـان العلـماء توقعـوا أن يرتفـع مسـتوى البحـر قرابة نصف متر بحلول عام2100، وهذا لن يحدث بسبب ذوبان أجزاء من الكتل الجليدية فقط، بل ربما يحصل من انخفاض في كثافـة المـاء وتوسـع حجمـه بفعـل التمـدد الحـراري. وأهم انعكاسات ذلك إنغِمار مسـاحات كبـيرة مـن الأراضي السـاحلية المأهولـة والمزروعـة تحت مياه البحر.

3- تزايد عدد الأعاصير القوية من الدرجتين(4،5) على مقياس سفير سمبسون[*]، إذ لاحظ علماء من معهـد جورجيـا التكنولـوجي بـان نسـبة هـذا الصـنف مـن الأعاصـير المدمرة قد تضاعفت منـذ عـام1970مقارنـةً بنسـبتها خـلال السـنوات الخمـس والثلاثـين الأخـيرة مـع حـدوث أغلبهـا في المحيطـين الهـادي والهنـدي. وفي علاقـة هـذه الظـاهرة

---

(1) بالقاسم مختار، مصدر سبق ذكره، ص ص112-114.

(*) وهو مقياس ظهر عام1973، أبتكره وطوره المهنـدس المـدني وخبـير الأرصـاد الجويـة بـول سمبسـون، ويُستخدم هذا المقياس لوصف الأعاصير التـي تكـون في المحـيط الأطـلسي وشـمال المحـيط الهـادي، بيـنما تستخدم مقاييس أُخرى لأعاصير المناطق الأخرى كإعصار سكلوني وتايفون. ويقسـم مقيـاس سمبسـون إلى خمس درجات حسب درجة شدة الريح المستدامة ونوع الدمار المنتج عنها. للمزيد من التفاصيل ينظر:
http://www.Arabia Weather.com.

بالاحترار العالمي يؤكد الفريق العلمي إن حرارة مياه المحيطات قد زادت خلال المدة من1970 الى2004 بنصف درجة مئوية. ويتوقع زيادة الأمطار في النصف الشمالي للكرة الأرضية مقابل تفاقم ظاهرة الجفاف في حدتها وامتدادها الجغرافي للنصف الجنوبي. ومن شأن هذا الواقع الجديد أن يُعيد خريطة رسم موارد المياه المتجددة في العالم وما قد ينجم عن ذلك من أزمات وهجرات وتوترات.

4- انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الحشرات وتوسع رقعتها الجغرافية أفقيا وعمودياً مثل الملاريا والحمى الصفراء وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وسارس، إذ يمكن للحشرات الناقلة إن تصبح قادرة على الوصول إلى مناطق كانت أقل حرارة، أو إلى ارتفاعات أعلى مما كانت تصل إليه في درجات حرارة اقل. كما يمكن أن ترتفع نسبة الأمراض المرتبطة بالحرارة.

5- حدوث حركة هجرة للسكان، إذ بينت الدراسات إن عُشر السكان تقريباً يقيمون في مناطق ساحلية مُنخفضة مُهدَدَة بالغمر لاسيما جنوب شرق آسيا. وقد قدر البنك الدولي إن(25)مليون شخص شُردوا في عام 1998 نتيجة التدهور البيئي، بحيث تجاوز عددهم لأول مرة في التاريخ عدد اللاجئين لأسباب تتعلق بالحروب. وحديثاً حددت دراسة نشرتها مجلة البيئة والتعمير(Environmental and Urbanization) في نيسان عام2007 بان الدول المُهدَدَة هي الصين والهند ومصر واليابان والولايات المتحدة وغيرها.

المُتتبع لظاهرة الاحترار العالمي يلحظ بشكل جليّ تزايد الشواهد على زيادة حجم التحديات الأمنية المتعددة المؤثرات[1] في الوقت الحاضر واستمرار حجم الدمار والكوارث التي تنتظر كوكب الأرض وتداعيات ذلك على مستقبل الحياة التي ستقود إلى عواقب وخيمة. كما أن حجم المشكلات والكوارث المتوقعة سيكون لها أثر كبير في الأمن

(1)Energy, Security, and Climate: United Kingdom Concept Paper for a UN Security Council Debate, Population and Development Review, Vol.33, No.2, Population Council, 2007, pp422-423.

الدولي. **واستناداً إلى ما تقدم فان التحديات العالمية للأمن الـدولي والناجمـة عـن الاحـترار العالمي سيكون لها الأثر البالغ وهي كما يأتي**[1]:

1- زيادة حدة التصحر في العالم لاسيما في المناطق الجافة والأقاليم المتاخمـة. لقـد شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين أكبر موجة حرارية منذ قرن. وهـذا معنـاه إن ثمة تغيرات كبيره ومتسارعة في مناخ الأرض ستكون تداعياتها زيادة حدة ظاهرة التصحر في العالم وهي واحدة من أخطر الظواهر البيئية.

2- تناقص وانحسار الغطاءات الجليديـة عـلى كوكـب الأرض وأثـر ذلـك في ارتفـاع منسوب البحار والمحيطات.

3- ارتفاع حرارة مياه البحار والمحيطات وأثر ذلك على ارتفاع مستوى سطح البحر. يؤدي ارتفاع حرارة المسطحات المائية درجة مئوية واحدة عـن المعـدل إلى ارتفـاع مسـتوى سطح البحر بمعدل(2ملم)، وآثار ذلك على احتمالات غرق بعض سواحل القارات والجزر في البحار والمحيطات.

4- إن ارتفاع حرارة كوكب الأرض لاسيما في المناطق التي تُعاني أساساً مـن الأوبئـة والأمراض بسبب نشاط بعض الـحشرات والفيروسـات بسـبب عامـل الحـرارة سـتكون أكـثر احتمالاً لنشاطات فيروسية مُسببة لكوارث على الحياة البشرية والحيوانية والنباتية.

ورغم التفاوت في التقديرات يتفق العلـماء والمسـؤولون السياسـيون وصُـناع القـرار بصورة متزايدة على أن السماح باستمرار انبعاثات الغازات وفـق المعـدل الحـالي يـؤدي إلى حدوث تغيرات دراماتيكية في نظام المناخ العالمي يُشبههُ بعض العلماء بموجـة آتيـة لم يعـد مُمكناً وقف تمـددها[2]. وفي العـام2040 سـوف يـؤدي تـراكم الغـازات الدفيئـة إلى ارتفـاع حـرارة الأرض درجـة واحـدة إلى درجتـين، ومـن ثـم يـؤدي إلى ارتفـاع منسـوب الميـاه في

---

(1) حبيب فارس عبد اللـه، التغيرات المناخية على كوكـب الأرض وأثرهـا في زيـادة حـدة التصـحر، مجلـة كلية المأمون، العدد16، كلية المأمون الجامعة، بغداد، 2010، ص ص70-71.

(2) مايكل سبكتر، تغير المناخ حول العالم: تحدي القرن الحـادي والعشريـن، في كتـاب: كارثـة تغـير المنـاخ يهدد الوطن العربي والعالم، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010، ص430.

البحار والمحيطات من(2،0) إلى(1،5) متر، إذ إن ارتفاع منسوب المحيطات قد يُحدث أضراراً يستحيل تعويضها[1].

يُعد الاحترار العالمي إحدى التحديات العالمية البيئية للأمن الدولي وستصيب آثاره الفورية أفقر وأضعف شعوب العالم في البداية، لا بل أن هذه الشعوب تعيش بالفعل عواقب الاحترار العالمي. وفي عالمنا المنقسم يعمل الاحترار العالمي على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبما يحرم الناس من فرصة تحسين حياتهم، وبالتطلع إلى المستقبل نجد التغيير المناخي يشكل خطراً لحدوث كوارث بيئية لها تداعيات أمنية على العالم[2].

المطلب الثاني: التلوث البيئي العالمي

إن التلوث البيئي العالمي ليس مشكلة جديدة أو طارئة بالنسبة للعالم، إنما الجديد فيها هو زيادة التلوث كماً وكيفاً في القرن الواحد والعشرين. إذ يُعد التلوث تحدياً عالمياً لا يعترف بالحدود السياسية، لذلك حظيّ هذا الموضوع باهتمام دولي. ولان التصدي له يتجاوز حدود وإمكانيات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر، لاسيما أن الأخطار البيئية لا تقل خطراً عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إن لم تزد عليها، وأصبحت مشكلة التلوث إحدى التحديات والأخطار التي تواجه الإنسانية والكائنات الحية بالزوال، وسنكون بحاجة إلى كوكب آخر لكي نبدأ فيه حياتنا ونُنشىء حضارة جديدة في بيئة نظيفة[3]. كما ساهم التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات على إحداث أضرار عميقة بالبيئة من خلال ما يتركه من مخلفات تصنيعية وكيميائية وما يترتب عليها من تلوث بيئي

---

(1) اينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة)، ترجمة انطوان ابو زيد، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص201.

(2) ينظر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007-2008، ص50.

(3) محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص157.

امتدت آثاره لتشمل أجزاء واسعة من العالم، مـما جعلـه إحـدى التحـديات العالميـة للأمـن البيئي[1].

لقد أدت الزيادة العشوائية في القطاع الصناعي في كل دول العـالم لاسـيما في الـدول النامية التي يقل فيها الوعي البيئي ويتراجع فيها تنفيذ القوانين الصناعية الصارمة المتعلقـة بحماية البيئة إلى زيادة غير مطمئنة في تركيزات عناصر المخلفات الصـناعية في البيئـة التـي يعيش فيها الإنسان. إذ يتلوث الهواء بأنواع من الأبخرة الكيميائية السامة، بالإضـافة إلى مـا يحمله من عوادم وحبيبات دقيقة ناتجة عن أنشـطة الإنسـان والعمليـات الصـناعية التـي يقوم بها على مستوى المناطق الصناعية في العـالم. ومـع الزيـادات الكبـيرة لمعـدلات النمـو السكاني الذي يشهده العالم اليوم لاسيما في البلدان النامية والفقيرة ترتفع كميات الملوثـات الصلبة والسائلة والغازية[2] التي تلوث البيئة المائية التـي تـنجم عـن أسـباب مختلفـة مـن أهمها استخراج الوقود الأحقوري وتسرب النفط وحرق المخلفات الصناعية[3].

يعد التلوث البيئي العالمي أحد أبرز التحديات في القرن الحالي، علاوةً على استنزاف طبقة الأوزون والاحترار العالمي، ولكل منهما خصائص مشتركة. فكلتاهما معنيتـان بـالتلوث في فضاءات لا تخص دولـة معينـة وتـنجمان عـن عوامـل خارجيـة سـلبية مرتبطـة بارتفـاع مستويات التطور الاقتصادي، وكلتاهما تضعان مجموعة من الدول في مواجهة بعضها بعضاً وأصبحتا موضوعاً لمفاوضات دولية خلافية للغاية[4].

لقد أتضح أن التلوث البيئي العالمي من أعقد القضايا التي تواجه عالم اليوم، إذ إن هذه التحديات التي كانـت تبـدو مشـكلات يمكـن التعامـل معهـا عـلى المسـتوى الـوطني تحولـت

---

(1) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مهـام الإعـلام الأمنـي ووظائفـه في المجتمعـات العربيـة المعـاصرة، في كتاب: الإعلام والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص22.

(2) لمزيد مـن التفاصـيل ينظـر: مـوسى العسـيري، تلـوث الهـواء والتغـير المنـاخي، مجلـة الأمـن والحيـاة، العدد378، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت، ص68.

(3) محمد شريف الاسكندري، تكنولوجيا النانو: من أجـل غـدٍ أفضـل، سلسـلة عـالم المعرفـة، العـدد374، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010، ص ص228-229.

(4) كارين أ. منغمست وايغان م. اريغوين، مصدر سبق ذكره، ص514.

فجأة إلى أزمات معقدة وتتطلب حلولاً عالمية عاجلة وشاملة[1]. كما تعد التفجيرات الذرية أحد المصادر المُهدِدة للأمن الدولي نظراً لما تؤديه من تلوث في البيئة العالمية، إذ يمثل الغُبار المتساقط من التفجيرات الذرية أهم مصادر التلوث البيئي العالمي للمواد المشعة من المفاعلات الذرية. كما إن الحروب أثرت على الأمن البيئي العالمي تأثيراً كبيراً، وأسهمت في زيادة التحديات البيئية العالمية نتيجة الأنشطة العسكرية[2]. **وعليه فإن للحروب العديد من الآثار السلبية على البيئة العالمية منها ما يأتي[3]:**

أولاً: لجميع الحروب تقريباً إستراتيجية أساسية واحدة هي تدمير النظم المؤازرة للحياة بحيث تذعن الجيوش والشعوب، لذلك تعتمد القصف الشامل للمدن والبنى التحتية والتدمير الكيميائي للغابات والمحاصيل، واتخاذ التدابير التي تجعل الحياة مستحيلة في مساحات كبيرة من الطرف المستهدف.

ثانياً: يؤدي استخدام الأسلحة الكيميائية إلى تعرية واسعة المدى للتربة وإفناء الحياة البرية الأرضية، كما يتفاوت التأثير على البشر من حالات التسمم العصبي إلى الإصابة بالالتهاب الكبدي وسرطان الكبد وغيرها من الأمراض التي تهدد الإنسانية.

ثالثاً: بعد انتهاء العمليات الحربية تبقى ملايين الألغام البحرية والأرضية وأنواع الذخائر والقنابل التي لم تنفجر، كما انه في أغلب الأحيان لا يتوافر سوى مقدار ضئيل جداً من المعلومات عن عدد هذه المخلفات ومواقعها مما يجعل تطهيرها مهمة صعبة وخطيرة وتبقى مستمرة في تهديد الأمن البيئي العالمي.

---

(1) فائق حسن قاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، صحيفة النبأ، العدد72، تشرين الأول، 2004.

(2)Hugh Dyer, Environmental Security and International Relations: The Case for Enclosure, Review of International Studies, Vol.27, No.3, Cambridge University Press, 2001, p445.

(3) ينظر: محمد جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص ص175-182.

رابعا: الأسـلحة البيولوجيـة تُعـد أسـلحة قاتلـة مـن بـين كـل الميكروبـات المُمرضـة للإنسان[1]، وهناك عدد قليل وقع عليـه الاختيـار وتـم إنتاجـه وتطـويره بطـرق قياسـية في ترسانات الأسلحة البيولوجية في العالم ومـن هـذه الميكروبـات الجمـرة الخبيثـة والطـاعون والحمى الصفراء وغيرها من الأمراض الناجمـة عـن اسـتخدام هـذه الأسـلحة الفتاكـة ذات التأثيرات المتعددة الجوانب[2]. كما أن التفجيرات الذرية في البحار والمحيطات وتحت الأرض أدت إلى زيادة التلوث بالإشعاعات الذرية في جميع أنحاء العالم نتيجة الأمواج التـي تحـرك هذه الإشعاعات وما يمكن أن يترتب على ذلك من ارتفـاع معـدلات الأمـراض السرطانيـة في العالم[3].

لقد أصبحت قضية التلوث البيئي قضية عالمية ذات أبعاد عالمية وتحتاج إلى تضـافر جهود المجتمع الدولي الذي بدأ يدرك أن التلوث لا تحده حـدود، والـتخلص منـه في الـدول الصناعية من خلال ترحيلهـا إلى دول عـالم الجنـوب لا يحـل المشـكلة، ويُعـد خرقـاً لمعـايير الإنسانية[4]. ولذلك لابد من إدارة مشتركة وإستراتيجية عالمية موحدة تأخـذ بنظـر الاعتبـار الإرادة الجامعة للعالم. لقد تزايدت معدلات تلـوث البيئـة خـلال الربـع الأخـير مـن القـرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشريـن نتيجـة الزيـادة الكبـيرة في عـدد المصـانع والمعامـل ووسائل النقـل والمصـافي ومحطـات توليـد الطاقـة الكبـيرة عـلاوةً عـلى الحـروب الإقليميـة والدولية، ونتيجة ذلك تعاظمت تحديات الأمن البيئي بشـكل يُهـدد الأمـن الـدولي ويُهـدد

---

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: طايل محمود الحسن، تحقيق عن(الحروب والبيئة)، مجلـة الأمـن والحيـاة، العدد 379، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت، ص ص63-67.

(2) نسرين عبد الحميد نبيه، تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثـة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص210.

(3) ليث الدرابيع، الغواصات النووية تشكل مصدراً من مصادر التلـوث الإشـعاعي في البحـار والمحيطـات، مجلة الأمن والحياة، العدد373، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت،ص62.

(4) خالد محمد العنانزه، النفايات الخطرة والتحدي الأمني، مجلة الأمن والحياة، العدد371، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1434هجرية، ص82.

سكان العالم جميعا الذين يتزايد عددهم باضطراد وتعاني قطاعات كبيرة منهم من سوء التغذية والمرض والكوارث المناخية نتيجة تلوث البيئة[1].

خلاصة لما تقدم، يُعد التلوث البيئي العالمي أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن الدولي، لا بل تعمل على زيادة تحدياته المستقبلية. ولعل من أهم أسباب زيادة تداعيات هذا التحدي هو عدم الوصول إلى اتفاق دولي جماعي مُلزم لجميع الأطراف والوحدات الدولية ينص على الحد من الغازات والملوثات المنبعثة من مصادرها المختلفة وعدم التزام هذه الوحدات الدولية ببعض الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والتي تنص على ضرورة تخفيض انبعاثاتها من الغازات إلى حد معين.

ورغم الاهتمام العالمي للتصدي لهذه الظاهرة، وادعاءات القوى العظمى الداعمة لإجراءات التصدي إلا أن من أبرز الدول التي لم تلتزم بهذه الاتفاقيات هي الولايات المتحدة الامريكية، إذ انه وبعد (إقرار اتفاقية كيوتو لعام1992 والملحق الخاص بها عام 2005)[2]التي وضعت الأُسس العالمية للتعامل مع الغازات المنبعثة وحددت نسب معينة للغازات المنبعثة لكل دولة وضمن مدة زمنية محددة، مع ذلك فقد زادت الغازات المنبعثة منها ضعف ما كان عليه قبل الاتفاق. لذلك يشكل التلوث البيئي تحدياً عالمياً للأمن الدولي ليس بمقدور الدول فُرادى مواجهتها، ويجب بناء إجماع دولي ومؤسسي لمواجهة هذا التحدي وتداعياته المستقبلية على الإنسانية.

المطلب الثالث: الأمن المائي العالمي وآثاره المستقبلية

يرتبط الأمن المائي العالمي بمتغير آخر هو الأمن البيئي الدولي وتحدياته المختلفة التي أثرت وستؤثر بشكل كبير في تشكُل الآفاق المستقبلية لعالم القرن الواحد والعشرين. ورغم إن العالم يحتوي على كميات كبيرة من المياه إلا أن تضاعف عدد سكان العالم والتغيرات المناخية اللذين يسيران بوتيرة متصاعدة سيقودان إلى تعاظم تحديات الأمن

(1) جويدة حمزاوي، مصدر سبق ذكره، ص57.

(2) ينظر: الأمم المتحدة، برتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، Fccc/83، 2005.

الدولي بشكل خطير، يُسهم في تهديد الأمن والاستقرار في العالم نتيجة مؤثراتها المتعددة والمترابطة، وربما تكون احد مسببات الصراع العالمي المستقبلي إذا لم يتم بناء الاستراتيجيات العالمية المتكاملة القادرة على تشخيص التحديات وآفاقها المستقبلية وبناء السيناريوهات المتعددة لمواجهتها.

يؤكد ميخائيل غورباتشوف(Mikhail Gorbachev) في سياق مُعالجته لموضوعة المياه وأهميتها وقدرتها على التأثير في عقول وسلوك الشعوب بان "المياه تماثل في تأثيرها على الشعوب والدول الدين والايديولوجيا، إذ لها القدرة على تحريك ملايين الناس خلال مدة قصيرة جداً. وقد تحرك الناس منذ مولد الحضارات للإقامة بقربها، ويتحرك الناس إلى أماكن أخرى عندما يوجد قليل منها، ويستقرون عندما يتوفر كثير منها، ليس هذا فحسب، بل إن الناس يتقاتلون من اجل الحصول عليها، ذلك أن كل الناس في كل زمان ومكان يحتاجون إليها"[(1)].

يُعد الأمن المائي أحد تحديات الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، وسيكون لها انعكاس كبير على الإنسانية في كل أجزاء العالم[(*)]. يتمثل جوهر فكرة الأمن المائي في"الحاجة الملحة للاعبين المختلفين في السيطرة وضمان الوصول إلى الموارد المائية لتأمين مصالحهم الحيوية في المجالات المتنوعة والمناطق الجغرافية المتعددة استناداً إلى رؤيتهم

---

(1)David K. Kreamer, Water and International Security, Journal of Contemporary Water Research & Education, Universities Council on Water Resources, Issue 149, 2012, p3.

(*) تضع مالن فولكنمار مجموعة من القياسات التي يمكن من خلالها الاستدلال على ندرة المياه في مناطق العالم المختلفة وهي كما يأتي: أولاً: فوق 1700م3 للفرد في السنة(ليست هناك ندرة). ثانياً: 1000-1700م3 للفرد في السنة(هناك ندرة احياناً)، وفيه تبدأ الدول في المرور بضغط مائي دوري أو ضغط مائي منتظم. ثالثاً: 1500-1000م3 للفرد في السنة(هناك ندرة حادة)، وفي هذه الحالة تؤثر ندرة المياه في الصحة والتنمية الاقتصادية والرفاهية الإنسانية. رابعاً: تحت 500م3 للفرد في السنة(هناك ندرة مفرطة)، توافر المياه قيد رئيس لاستمرار الحياة. ينظر: ستيفن بريشيري، أزمة المياه في العالم: وجوه إخفاق إدارة الموارد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص66.

الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والاجتماعية، وتمس مؤثراتها المستقبلية المتغيرات السابقة الذكر افقياً وعمودياً"[1].

ويؤكد البرنامج المائي للأمم المتحدة على حقيقة علمية مفادها الآتي: رغم أن هنالك موارد مائية كافية متوافرة للاحتياجات العالمية المستقبلية، فان هنالك ندرة مائية لبعض المناطق التي تؤثر في ملايين من الناس، وتعاني هذه المناطق من الفقر المائي وسوء الاستخدام وعدم ترشيده. لذلك لابد من إجراء تغيير جذري على السياسة والإدارة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتوافرة لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على المنتجات الغذائية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، واستناداً إلى التقرير البيئي القومي العربي الذي تم الإعلان عنه في الاجتماع السنوي الذي عقد في بيروت في2010/11/4، أكد محمد العشاري الذي تولى عملية إعداد التقرير بأن "هنالك(19) بلداً في العالم يعانون من النقص الكبير في المياه الصالحة للشرب وأنها تعاني من ظاهرة الفقر المائي، وان(13) بلداً من هذه البلدان هي عربية. إن المعدل العالمي للشخص هو(6000م3) في السنة، إلا أن المعدل الأقصى المتوافر لثلاثة عشر بلداً عربياً هو(700م3) للشخص في السنة. وان ما يقارب(13) بلداً سيعانون نقصاً حاداً في المياه عام 2015"[2].

كما أن تضاعف عدد سكان العالم في القرن الواحد والعشرين سينعكس على الأمن المائي العالمي إذا لم يكن هناك ابتكار لوسائل استخدام الموارد المائية بالشكل الذي يفقد زيادة السكان آثارها السلبية على هذه الموارد وتحقيق الأمن المائي العالمي وضمان توفره لمعظم سكان العالم بطريقة كفوءة.

---

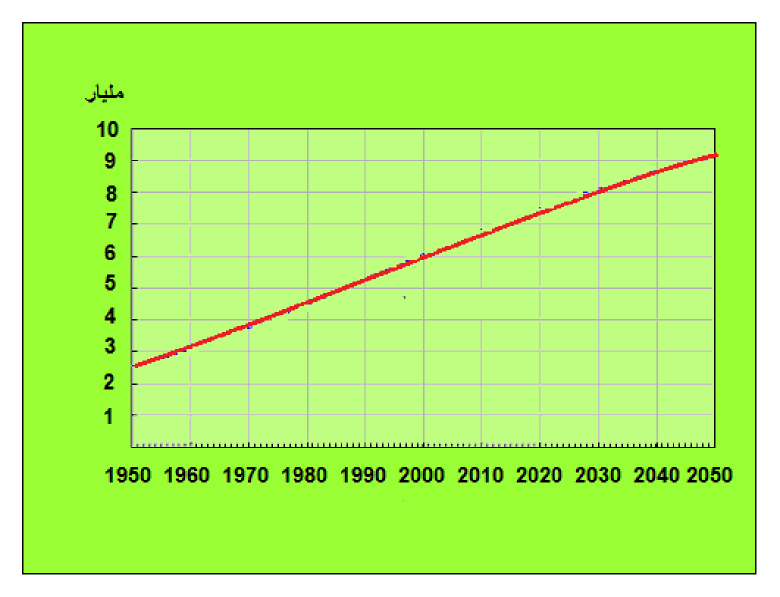
(1)Jon Martin Trondalen ,Climate Changes, Water Security and Possible Remedies for the Middle East, The United Nations World Water Assessment Programme, Scientific Paper,3, 2009, p21.

(2)Hani Fakhouri, The Decrease of Water Supply in the Arab World, Middle East Today, Nov 9, 2010.

والشكل التوضيحي رقم(12) يوضح تصاعد المؤشر العالمي لعدد سكان العالم في القرن الواحد والعشرين وتحديداً للمدة(2000-2050).

الشكل التوضيحي رقم(12)

مؤشر تصاعد عدد سكان العالم(1950-2050)



المصدر:

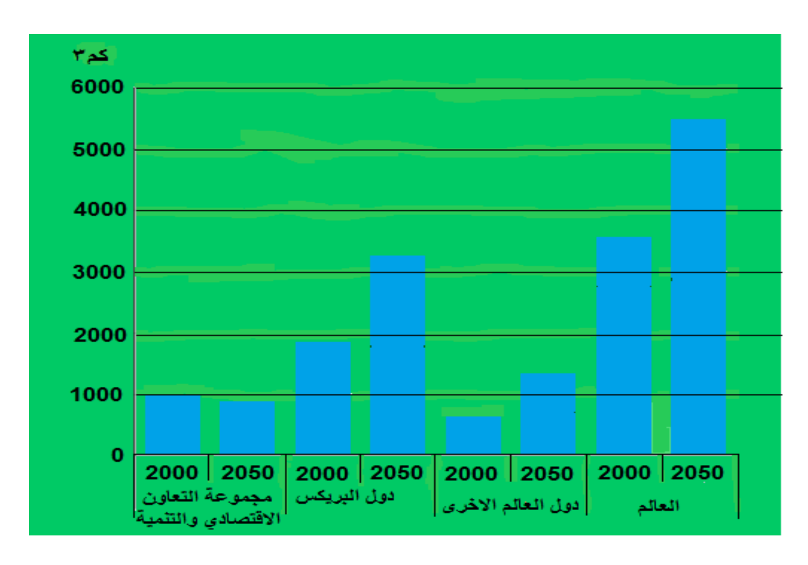
- See:Arthur. H.Waltz, Opportunities: development and management of water resources: http: //www.talsperrenkomittee .de/ symposium -beneffits.

وبينما يزداد سكان العالم بشكل كبير، سيزداد ايضاً الطلب على المياه وبشكل مضطرد. وعليه تُشير توقعات الأمم المتحدة بأنه بحلول عام2025، فان(30) بلداً سيعانون من ندرة المياه، وان(18) بلداً منها ستكون في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وهذه المناطق ستكون الأسوأ من ناحية ندرة المياه في العقود القادمة في هذا القرن، لاسيما وان الإدارة غير الفعالة للموارد المائية المشتركة تؤدي إلى تصعيد التوتر في هذه المناطق.

والشكل التوضيحي رقم(13) يوضح تصاعد المؤشر العالمي للطلب على المياه في القرن الواحد والعشرين وتحديداً للمدة(2000-2015)[1].

الشكل التوضيحي رقم(13)

المؤشر المائي العالمي للمدة(2000-2050)



المصدر:

- Water for a Sustainable world, The United Nations World Water Development Report United Nations, 2015, p42.

وتكثيفاً لجوهر الدلالات الفكرية السابقة الذكر، **فإن للأمن المائي العالمي مؤثراته المستقبلية المتعددة، ويمكن ايجازها بالآتي:**

أولاً: البعد السياسي: تؤكد المؤشرات العلمية والدلالات المستقبلية على أن نقص الموارد المائية سيكون أحد الأسباب الرئيسة للصراعات وانعدام الأمن في العديد من

(1)Paula Koch, Water Scarcity in the Middle East, Your Middle East, April 29, 2013.

مناطق العالم لاسيما في قارتي أسيا وأفريقيا[1]، إذ إن الأطراف المختلفة ستعمل على تحشيد جهودها للسيطرة على مصادر المياه لتأمين احتياجاتها المختلفة من الموارد المائية التي تُعد مسألة لا غنى عنها للحياة والعمل[2]. وفي هذا السياق حذر الكثير من المفكرين الاستراتيجيين بان الحروب القادمة في هذا القرن ستكون حروب السيطرة على مصادر المياه بين دول مختلفة الأفكار والتوجهات[3]، ويعد الشرق الأوسط المثال الأوضح في هذا السياق[4]، وكذلك(جميع دول الساحل الأفريقي نتيجة التصحر وارتفاع درجات الحرارة، مما ينذر بتصعيد حدة التوتر والصراع)[5]. ورغم ما تقدم هنالك من يختلف مع هذا الرأي ويرى أن العالم وبفعل توافر القدرات اللازمة البشرية والمادية له القدرة على تقويض الصراعات المستقبلية[6].

ثانياً: البعد الاقتصادي: إن عدد سكان العالم يزداد بشكل كبير وفق المؤشرات العالمية المعتبرة، إذ سيصل عدد سكان العالم في عام2050 إلى عشرة مليار نسمة، لذلك تكمن الدلالة العلمية لهذه الحقيقة في أن نسبة استخدام الموارد المائية في العالم تفوق إلى حد كبير نسبة زيادة عدد سكان العالم، كما انه خلال القرن الواحد والعشرين سيتعاظم عدد سكان العالم بنسبة أكثر من ثلاثة أضعاف، وبالمقابل ستتضاعف نسبة استخدام المياه

---

(1)Jon Martin Trondalen ,Climate Changes, Water Security and Possible Remedies for the Middle East, The United Nations World Water Assessment Program, Scientific Paper, 3, 2009, p21.

(2)Michael Klare, Will water supplies provoke World War III?, Salon, Monday, APR 22, 2013.

(3)Peter H. Gleick, Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security, International Security, Vol.18, No.1, The MIT Press, 1993, p83.

(4)Ilan Berman and Paul Michael Wihbey, The New Water Politics of the Middle East: http://www.iasps.org/strategic/water.htm.

(5)Alec Crawford, Climate Change And State Fragility in the Sahel, FRIDE:A European Thank Tank For Global Action, Policy Brief, No.205, Spain, 2015, p4.

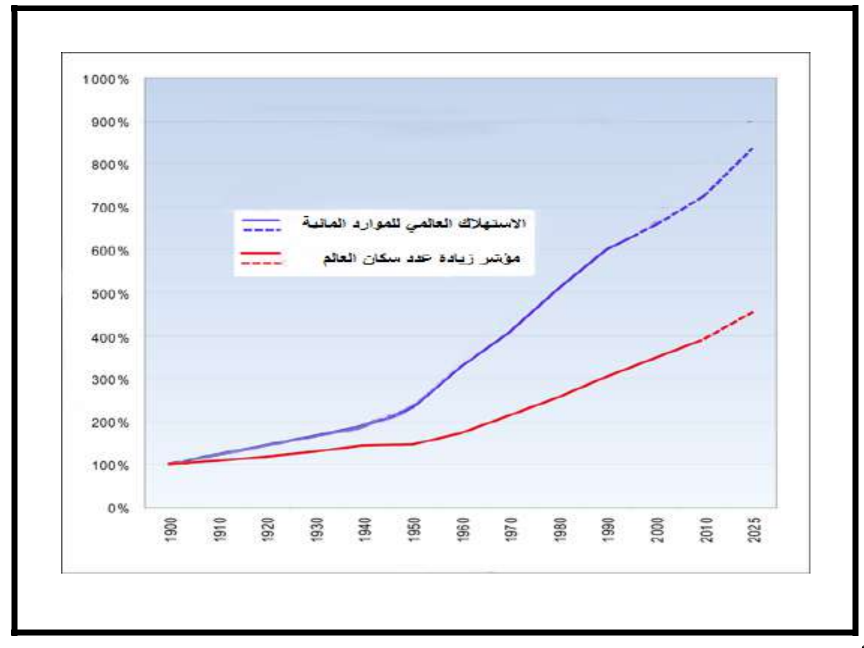
(6)Anup Shah, Water and Development: Climate Change and Water Security: http://www.Global Issues.com.

إلى خمسة أضعاف، وان نسبة الاستخدام العالمي للمياه الصالحة للشرب تصل إلى(65%)[1]، وسيترك آثاره على القطاع الزراعي العالمي الذي تعتمد عليه دول كثيرة[2].

والشكل التوضيحي رقم(14) يوضح تصاعد المؤشر العالمي للطلب على المياه مقارنة بتصاعد عدد سكان العالم في القرن الواحد والعشرين وتحديداً للمدة(2000-2025).

الشكل التوضيحي رقم(14)

مؤشر سكان العالم واستهلاك الموارد المائية للمدة(2000-2025)



المصدر:

-See:Thematic focus: Ecosystem management and resources efficiency :http://www.na.unep.net/atlas/google.php .

(1)James L. Hecht, The Fight Over Water in the Middle East, The Christian Century, June 19-26, 2002, pp22-24.

(2)Jacob Burke and Jean-Marc Faurès, Climate change, water and food security, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011.

وفي هذا السياق، أكد برنامج الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بان "التغيرات المناخية العالمية وما يمكن أن تتركه من مؤثرات مستقبلية على الأمن المائي العالمي سيكون لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي و(الأمن الغذائي العالمي في عام 2030)[1]، لاسيما في المناطق الفقيرة، وسيكون هناك حروب وصراعات على الموارد المائية، كما أن أكثر من(155-600) مليون إنسان سوف يعانون من نقص المياه إذ ما استمرت درجات الحرارة في الارتفاع وفق المعدلات العالمية الحالية[2].

ثالثاً: التغيرات المناخية: التغيرات المناخية العالمية سيكون لها مؤثرات سلبية على الأمن المائي العالمي[3]لا سيما في قارتي أسيا وأفريقيا، التي ستكون من أكثر المناطق عُرضةً للتصحر وقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والجفاف، وستقود إلى زيادة الطلب العالمي على الموارد المائية مما يُسبب نقصاً كبيراً في الموارد المائية نتيجة تعاظم السكان وقلة المياه، وهو ما يعني بالضرورة أجراء تغيرات كبيرة في السياسات الأمنية للدول قد تصل إلى حد استخدام القوة للسيطرة على مصادر المياه، وتكمن مؤثرات الأمن المائي الناجم عن التغيرات المناخية في انه يؤدي إلى اضطراب الإنتاج الغذائي العالمي، وتعرض ما يقارب(75-125) مليون إنسان إلى تهديد المجاعة، وتسريع عملية ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وإغراق مساحات زراعية واسعة لا سيما في المناطق الساحلية، ويؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان كثير من المياه الصالحة للشرب في الجداول والأنهار المرتبطة به[4].

(1) Jacob Burke and Jean-Marc Faurès, Climate change, water and food security, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011.

(2) See: United Nations, United Nation Food and Agriculture Organization: http://www.un.org/News

(3) For more information see: Orhan Gunduz and Celalettin Simsek, Influence of Climate Change on Shallow Groundwater Resources: The Link Between Precipitation and Groundwater Levels in Alluvial Systems, in: Climate Change and its Effects on Water Resources, edited by Alper Baba, Proceedings of the NATO Advanced Research Workshop on Effect of Climate Change on Water Resources, Issues of National and Global Security Cesme, Turkey, 2010, p229.

(4) Anup Shah, Water and Development: Climate Change and Water Security: htttp://www.Global Issues.com.

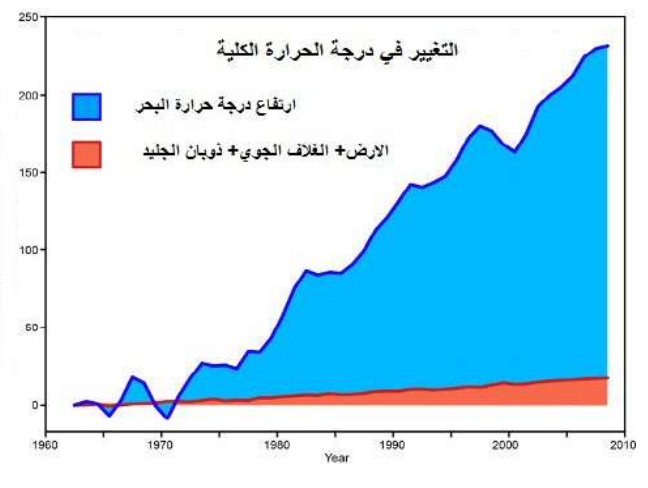
خلاصة لما تقدم، إن المؤشرات العلمية الدولية للأمن المائي العالمي تؤكد على حقيقة مفادها أن هنالك ثلاثة متغيرات مترابطة بشكل كبير ومتفاعلة مع بعضها وتـؤثر في بعضـها الأخر وتشكل بمجموعها الـدلالات المسـتقبلية لمـؤثرات الأمـن المـائي العـالمي. تتمثـل هـذه المتغيرات في الموارد المائية والسكان والتغيرات المناخية. إذ انه كلما زاد عـدد سـكان العـالم فان ذلك يؤدي إلى تعاظم استخدام الموارد المائية لا سيما وان نسبة زيادة استخدامها تفوق نسبة زيادة عدد السكان في العالم وهو ما يعني أن العالم سيشهد نقصاً في الميـاه، والعـنصر الأخر المتمثل في التغـيرات المناخيـة يُسـهم في تشـكيل العلاقـة المسـتقبلية بـين العـنصرين الآخرين، إذ يؤدي إلى زيادة نقص المياه وعدم تـوفره لعـدد كبـير مـن السـكان في المنـاطق المتأثرة بالتغيرات المناخية العالمية لا سيما في قارتي أسيا وأفريقيا بفعل غياب الاستراتيجيات ذات الدلالات المستقبلية والتي تبغي مواجهة تحديات الأمـن المـائي العـالمي، وهـذا بـدوره يؤكد على حقيقة مفادها أن الأمن المائي هو أحد التحديات العالمية للأمن الدولي.

المطلب الرابع: ارتفاع مياه البحار والمحيطـات وآثارهـا المسـتقبلية في تغيـير شـكل الكرة الأرضية

يُعد ارتفاع مستوى البحر والمحيطـات مـن التحـديات العالميـة للأمـن الـدولي ذات المؤثرات المستقبلية. إذ يؤدي الارتفاع إلى عواقب وكوارث وخيمة على العـالم أجمـع نتيجـة تغطية مساحات واسعة من الدول الساحلية والموانئ البحرية العالمية، ويتسـبب في تهجـير نسبة كبيرة من سكان العالم إلى مناطق جديدة غير تلك المناطق التي اعتادوا العـيش فيهـا. والشكل رقم(15) يوضح نسبة ارتفاع مياه البحار بشكل كبير وما يمكن أن يترتب عليه مـن تداعيات مختلفـة عـلى نسـبة البحـار بشـكل عـام والأمـن الـدولي بشـكل خـاص بمجالاتـه المختلفة.

الشكل التوضيحي رقم(15)

ارتفاع نسبة مياه البحار(1960-2010)



المصدر:

-See: Most Global Warming Is Going Into The Oceans, Global temperatures: http:// www.globalissues.org/article/233/climate-change-and-global warming.

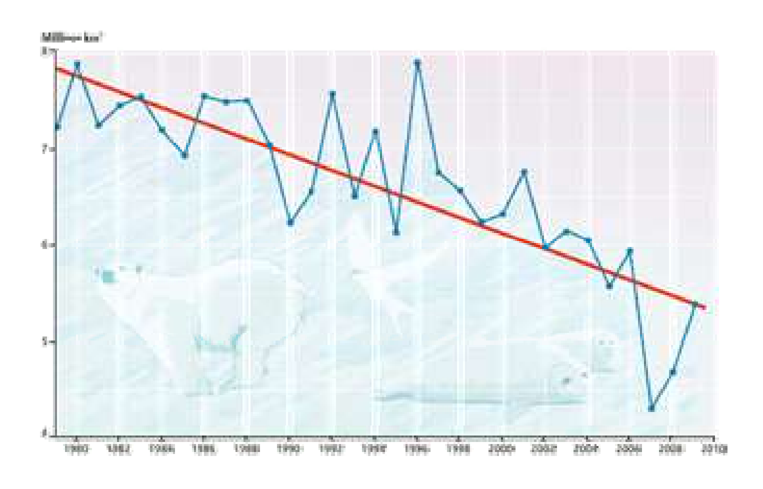
يؤدي ارتفاع مياه البحار والمحيطات إلى تحريك السكان من مناطق استيطانهم إلى مناطق أخرى. وتتمثل أبرز التحديات المستقبلية في أن هذا التحرك ومن ثم الاستيطان سوف يتم بطريقة عشوائية وغير مخطط له مما يؤدي إلى التسبب بمشاكل عالمية الإطار والنطاق على المستويات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية[1]. ونظراً لعدم إدراك صُناع القرار في العالم إلى هذا التحدي المستقبلي نتيجة عدم إيمانهم بهذه التحديات ذات التأثير غير الآني، فان تجاهل هذا التحدي وعدم اتخاذ الإجراءات الدولية الجماعية سوف يكون له تداعيات مستقبلية يصعب السيطرة عليها. ليس هذا فحسب، بل هناك ترابط وثيق بين زيادة درجة حرارة العالم وبين نقصان كمية الثلوج وزيادة كميات البحار والمحيطات في المستقبل مما يؤدي إلى تغيير في الحركة السكانية العالمية وما يترتب على ذلك

(1) ee:Sonia Gupta, Environmental law and policy: Climate change as a threat to international peace and security, p2: http://www.perspectivesonglobalissues.com.

من تداعيات عالمية خطيرة. ولذوبان الثلوج أثره في حرارة العالم ووضع البحـار والمحيطـات. كما هو الحال في الشكل رقم(16).

الشكل التوضيحي رقم(16)

المؤشر العالمي لذوبان الثلوج للمدة(1980-2010)



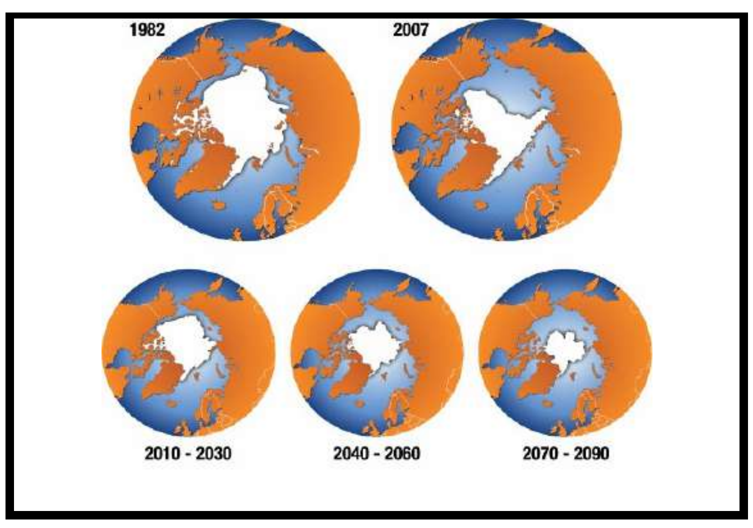
المصدر:

- **See: Most Global Warming Is Going Into The Oceans, Global temperatures :http://www.globalissues.org /article /233/ climate -change- and -global-warming-**

بينما يوضح الشكل رقم(17) حجم التناقص في كميـة الثلـوج الموجـودة في القطـب الشمالي وللقارئ أن يتوقع آثارها الإستراتيجية المستقبلية في ظل تناقص كمية الثلوج.

الشكل التوضيحي رقم(17)

حجم التناقص في كمية الثلوج الموجودة في القطب الشمالي



المصدر:

-See: Most Global Warming Is Going Into The Oceans, Global temperatures: http:// www.globalissues. org /article/ 233/climate- change-and -global-warming.

وعلى هذا الأساس يُمكن تركيز الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى المحيطات والبحار في مستقبل الأمن الدولي بما يأتي:

أولا: التداعيات السياسية: تتمثل في عدم القدرة على مواجهة التحديات الناجمة عن حركة السكان وبمجاميع كبيرة من مناطق استيطانهم إلى مناطق أخرى، وعدم قدره السلطات والمؤسسات الدولية على ضبط حركتهم في هذه المناطق التي تحركوا إليها، لاسيما فان أغلب السكان لا يحملون جوازات سفر وتحديداً فئة الأطفال مما يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالهجرة غير الشرعية وآثارها المتعددة الجوانب لاسيما الأمنية منها.

ومن ثم فقد كان لِزاماً التفكير في إستراتيجية إبداعية مبتكرة، وسياسة عملية واقتصادية يتعامل فيها مع المشكلات البيئية، من خلال وضع أُسس علمية للإدارة البيئية

السليمة ومن خلال تبني برامج(الطاقة المتجددة)(*)، لكن قد استجدت في الآونة الأخيرة قضايا أجبرت الإنسان إلى أن يُعجل في تطويره لهذه الإستراتيجية الجديدة، ومنها الآتي: التقلبات الكبيرة في أسعار المواد الخام والطاقة بشكل ملحوظ، وتدهور نوعية المياه في معظم مناطق العالم، وانخفاض أحجامها، وصرامة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالمخلفات الصناعية، وارتفاع الوعي الشعبي بأخطار المشكلات البيئية، وارتفاع أسعار وتكاليف التخلص من المشكلات البيئية، وقلة وجود مناطق صالحة للتخلص من المشكلات البيئية وانكشاف مشكلات بيئية ذات بعد عالمي[1].

ثانيا: التداعيات الأمنية: حركة السكان غير المنضبطة والعشوائية الناجمة عن الأزمات والظروف الطبيعية سوف يترتب عليها مشاكل تتعلق بانتشار الجريمة المنظمة وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تؤدي إلى إنخراط مجموعات كبيرة من الشباب المشردين في عمليات غير شرعية وجريمة منظمة بهدف الحصول على الغذاء، مما يعني عدم قدرة الدول المستقبلة لهم على الحفاظ على الأمن الداخلي نتيجة حركة كتل سكانية كبيرة بطرق عشوائية من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أُخرى، ومما يزيد من هذه التحديات هو المناطق التي سوف تغمرها المياه هي في البلدان الأكثر فقراً في العالم.

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية: لقد أكد الخبراء على أن ارتفاع مياه المحيطات والبحار الناجمة عن ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي نتيجة الاحترار العالمي سوف يؤدي إلى تدمير نسبة كبيرة من المساحات الصالحة للزراعة في مختلف قارات العالم، وهذا

(*) الطاقة المتجددة تستخرج من مصادر تتجدد باستمرار كالرياح والشمس على عكس الوقود الاحقوري الذي تكون موارده عرضة للنفاد، كما إن هذه الطاقة غير مُسببة للتلوث. وخلال المدة من عام1994حتى عام 2004، حققت الرياح نمواً بمعدل30%، بينما شهدت الطاقة الشمسية نمواً بمعدل25%. ينظر: علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الإبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص189.

(1)علي عبد الرحمن علي، البيئة وما يواجهها من تحديات، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.ausde.org/

سوف يؤدي بدوره إلى الأضرار بالأمن الغذائي العالمي. ومن ناحيـة أُخـرى سـوف يـؤدي إلى نشوء مشكلة كبيرة تتعلق بصعوبة القدرة على إيصال الغذاء والاحتياجات الاساسية إلى كل الكتل السكانية المُهَجرة.

علاوةً على ما تقدم، يؤدي ذلك إلى ركود الاقتصاد العالمي نتيجـة توقـف الصـادرات والاستيرادات العالمية من منطقة إلى أُخرى أو من دولة إلى أُخـرى نتيجـة الكـوارث العالميـة المترتبة على غرق مساحات شاسعة من المدن السـاحلية في مختلـف دول العـالم. بمعنـى أن ارتفاع مستوى البحار والمحيطات الناجمة عن الاحترار العالمي وحسب المختصين في المجـال البيئي يُعد أحد التحديات العالمية غير المنظورة للأمن الدولي، ويتمثل هذا التحـدي في انـه قد يؤدي إلى تغيير شكل اليابسة في الكـرة الأرضـية، وإعـادة ترتيـب القـارات العالميـة مـن جديد سواء كان التحام بعضها ببعض أم نشوء قـارات جديـدة، ومـن ثـم يـؤدي إلى إيجـاد متغيرات جديدة ذات مؤثرات مستقبلية متعددة الجوانب وغير منظورة لدى أغلـب صُـناع القرار السياسي الدولي. وطالما أن التحديات كبيرة في مجال الأمن البيئي الدولي فانه لابد من جُهد جماعي يتناغم مع حجم وطبيعة وتعاظم هذه التحديات العالمية.

المبحث الخامس

التحديات الحضارية العالمية للأمن الدولي

الحضارات متعددة، والأهداف مُتغايرة، وقانون الحياة هو التغيّر والتبدل، لذلك شهد العالم حضارات متنوعة نَمت وتوسعت وانتشرت استناداً إلى عوامل قوة ذاتية وأخرى موضوعية، وساهمت هذه العوامل في فرض إرادة إحداها على الأخرى. وبما أن لكل حضارة بنية فكرية ترتكز عليها وتغذيها وتعمل على توظيفها بهدف تحقيق تفوقها فإنها تعمل على استيعاب متغيرات البيئة الخارجية السلبية والايجابية بالشكل الذي يتيح لها تقليص عناصر الضعف وتدعيم عوامل القوة من أجل ضمان استمرار هيمنتها وتفوقها على الحضارات الأخرى، والعمل على إعاقة الحضارات الأخرى من التقدم.

استناداً إلى ما تقدم، إذا كان الصراع الأمريكي السوفيتي خلال الحرب الباردة قد هيمن على التفاعلات الدولية ومحاولة كل طرف تبني أنموذج للحضارة العالمية وربطه بمصالحه الإستراتيجية العليا، فان القرن الواحد والعشرين شهد تفوقاً للحضارة الغربية بفعل تراجع الحضارات الأخرى، وامتلاك هذه الحضارة لمجموعة من المقومات المادية والمعنوية، وعملت الدولة الأقوى في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية على تزعم الحضارة الغربية.

كما(أصبح الفعل الثقافي الحضاري في صلب التحولات التي ترافقت مع التحول العالمي ومن ثم فان استدعاءه في التحليل ضروري لفهم هذه الديناميات الجديدة التي يتحول بها العالم من خلال ربط تحقيق المصالح بالديناميكيات الحضارية)[1]. بمعنى إنه تم ربط الحضارة الغربية وقيمها والبنى الفكرية التي تستند إليها بالأمن القومي الأمريكي، ونتيجة فقدان العدو الذي تُحَشد له الطاقات والإمكانات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بدأ المفكرون الاستراتيجيون الغربيون بشكل عام والأمريكيون بشكل خاص يضعون البُنى الفكرية للحضارة الغربية وقيمها لمواجهة التحديات التي تواجهها في القرن الواحد والعشرين.

---

(1) عبد الاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص29.

لذلك بدأت الولايات المتحدة والقوى الغربية بتدعيم حضارتها وابتكار الوسائل والآليات للحد من تعاظم الحضارات الأخرى. وعلى هذا الأساس، ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين بدأت الصيغة الحضارية الثقافية تسمو على التفاعلات الدولية لاسيما بعد احداث2001/9/11، ومحاولات تحشيد جُهد الحضارة الغربية لمواجهة ما يُسمى (الخطر الإسلامي) تجاه الحضارة الغربية بزعامة الولايات المتحدة وتحديداً المحافظون الجُدد.

الاختلاف الثقافي والحضاري للبشرية يُعد ظاهرة اجتماعية وتاريخية طبيعية ملموسة. وهذا الاختلاف لا يحول دون أن يكون هنالك نوع من التجاذب والتقارب والتعاون بين مجموعات معينة، وفي الوقت ذاته قدر واضح من التجاذب والتنافر بين مجموعات أخرى. ولكن عندما تتحول ظاهرة الاختلاف الثقافي إلى ذريعة في يد حركات عنصرية هدفها نشر أفكار الامتياز والتفوق العرقي والدفاع العلني عن أطروحة انعدام التكافؤ والمساواة بين الثقافات البشرية عندئذ تكتسي المشكلة طابعاً آخر، وتترتب عليه تداعيات أخلاقية ومواقف سياسية تتبلور بشكل مكشوف في السلوك السلمي للثقافات المغايرة والمعادية لها[1].

ولذلك فان ربط الحضارة في المصلحة القومية[*] والأمن القومي سواء كان ذلك لدولة أم مجموعة من الدول وتحشيد القدرات في مواجهة الحضارات المضادة أدى إلى بروز أحد مرتكزات الأمن الدولي وهو الأمن الحضاري، وبذلك فانه يُمثل تحدياً كبيراً للأمن

---

(1) عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص30.

(*) في هذا السياق يقول وليام بفاف في سياق رؤيته للصراع الحضاري "لا يمكننا اعتبار الحضارات فعاليات سياسية مسؤولية بدون امتلاكها لحكومات، والحديث عن الحروب فيما بينها كان مثل الأحاديث الاستفزازية والمتحيرة حول الحروب بين الأعراق في القرن التاسع عشر، فالحكومات هي التي تصنع الحروب والتي ربما يقودها زعماء دينيون يبنون قراراتهم على اعتبارات ومصالح سياسية وعسكرية واقتصادية". ينظر: ليون هادار، عاصفة الصحراء: فشل السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005، ص263.

الدولي. وعلى هذا الأساس، فان تناول التحديات العالمية الحضارية للأمن الـدولي يكـون وفق الرؤى الفكرية المعاصرة للحضارة وجوهرها، ومدى انعكاس ذلك عـلى الصراع الثقـافي العالمي، وجعل الحضارة منطلقا في الدفاع عن مصالح الشعوب في القرن الواحد والعشرين. ومن ثم فإن الضرورة العلمية تقتضي تقسيم المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: البُنى الفكرية المعاصرة للحضارة الغربية

البنى الفكرية من الأهمية بمكان في الحضارات والشعوب، وتأتي أهميتها من أهمية الأفكار التي تحملها الشعوب، فقد تكون أفكار تحاورية وتكاملية مع حضارات أخـرى. كـم تسببت الأفكار بإراقة الـدماء، والأفكـار ليسـت تجريـدات في الأذهـان، ولا يمكـن قتلهـا أو حبسها أو إبعادها عن سلوك الأمم، عليه فقد تكون الأفكار الحسنة سبباً لأفعـال حسـنة لا تنتهي، أي ليس لها عمر او زمان، إنها دائمة مستقبلية، وقد تكون سبباً لصراعات لا تنتهـي، فالناس يؤمنون بالأفكار ويموتون من أجلها، وليس أخطر من الفكـرة حـين تتلـبس صـاحبها وتستولي عليه، وترابط الأفكار وتنظيمها يعني بالضرورة ترابط الأحداث والأشياء وتنظيمها، وكل شيء يتم بفعل الأفكار، أنها تنتج الأحداث التي هـي منهـا كالغطـاء والـرداء. والأفكـار هي ذلك الشهاب الذي يثقب عالم المستقبل، عـالم المجهـول، إنهـا هـي التـي تُحـرك النـاس والشعوب[1].

لذلك شهد العالم الغربي العديد من الطروحات الفكريـة التـي تناولـت بالبحـث والتوضـيح لمبتغـى الحضـارة الغربيـة وعلاقتهـا بالحضـارات الأخـرى لاسـيما الحضـارة الإسلامية وتحديداً بعد تفكـك الاتحـاد السـوفيتي وموجـة عولمـة النمـوذج الغـربي. إذ انعكست القضايا التي أُثيرت مع انتهاء الحرب الباردة في نقـاش ضـمن أوسـاط الـدوائر السياسية والأكاديمية الغربيـة لاسـيما في الولايـات المتحـدة الامريكيـة، وتتمثـل الفكـرة الاساسية في أن الفروقات الثقافية سـوف تُحـدد بصـورة متزايـدة شـكل النظـام الـدولي مستقبلا. وبدأ هذه الفكرة فوكوياما حين طرح فكـرة نهايـة التـاريخ ليقنـع العـالم بـان

(1)جان توشار واخرون، تاريخ الفكر السياسي، الدار العالمية للطباعة والنشر، بـيروت، 1981، فكـرة مثبتـة على غلاف الكتاب.

الشعوب وجـدت ضـالتها بـالأنموذج الغـربي قـيماً وسـلوكاً، ثـم انـبرى صـموئيل هنتنغتـون (Samuel Huntington) في مقالـه ومـن ثـم كتابـه الموسـوم صِـدام الحضـارات، متجـاوزاً أخفاقات فوكوياما، إذ جادل بالقول بان الحضـارات تكتسـب المزيـد مـن الـتلاحم بصـفتها أطرافاً فاعله في النظام الدولي. كما إن الصراع في القرن الواحد والعشرين سوف يتحول مـن صراع ايديولوجي واقتصادي إلى صراع ثقافي حضـاري، وسـوف تبقـى الـدول أطرافـاً فاعلـة، ولكن يتزايد احتمال قيام صراع بين المجموعات الحضارية[1].

وقد حَدَد صـموئيل هنتنغتـون(Samuel Huntington) الأسـباب التـي تـؤدي إلى الاحتمال التصادمي وهي كما يأتي: أولا: يتم التمييز بين الحضارات باستخدام التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأكثر أهمية من ذلك هو الدين. إنها تمثل نتاج قرون مـن الـزمن ومـن غير المحتمل أن تختفي في وقت قصير. وإنها أقـل عُرضـة للتغيـير. وعليـه ولـدت في الواقـع الصراعات الأكثر امتداداً في الأفق الزمني الأكثر عُنفاً. ثانياً: أن العالم في طريقه إلى أن يصـبح قرية كونية، لذلك فان التفاعلات بين الشعوب ذوي الحضارات المختلفة سوف تزداد بشكل كبير، وان من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الوعي الحضاري، ومن ثم تقوية الاختلافات والحقد التاريخي سواء كان ذلك حقيقة أم تخيلاً. ثالثاً: الحداثة الاقتصـادية والتغيـير الاجتماعـي في كل أنحاء العالم تُضعف الهويات المحلية طويلة الأجل والدولة الأمة كمصـدر للهويـة. وقـد تحرك الدين لملء الفراغ، وقد أخذ شكل حركـات متعصـبة، وشـمل جميـع الأديـان. ويُمثـل انبعاث الروح الدينية الأساس للهوية والالتزام اللتين تتجـاوزان الحـدود القوميـة وتوحـدان الحضارات. رابعاً: يدعم مذهب المناطق الاقتصادية الـوعي الحصـاري، والتحـول النـاجح في المناطق المختلفة، ويُمكن أن ينجح فقط من يؤسس على جذور حضارة عامة[2].

وعـلى أسـاس هـذه الأسـباب والعوامـل المتفاعلـة في العـالم وبـين حضـاراته ذات الاختلافات الجوهرية فان الدين هـو المُحـرك الأسـاس. ومـن خـلال خطـوط الصراع بيـنهما

(1) سايمون ماردين، الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام، في كتاب عولمة السياسة العالميـة، مصدر سبق ذكره، ص789.

(2)استيفاني لوسن، مصدر سبق ذكره، ص ص112-113.

والتي حلت محل الحدود السياسية والإيديولوجية فان هنتنغتون ينتهي إلى الإقرار بان الصراع الحتمي والصراع الحضاري سيكون بين الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية من جهة، والحضارة الغربية من جهة أخرى[1]. أن هذه الأفكار التي تضمنتها نظرية صموئيل هنتنغتون عن صراع الحضارات خطيرة للغاية، إذ تَجَذر الاعتقاد بان هناك صراعاً طويل الأمد يلوح في الأفق[2]، وهو صراع يدور بين حضارات وثقافات غير متكافئة القوة، أو بتحديد أدق بين حضارات غير مُهيمنة وأُخرى متفوقة، بين حضارات أُخرى غير غربية هي الأقرب لان تكون مقهورة أو مغلوب على أمرها، ويراد لها أن لا تخرج من الأُطر التي حبسها الغرب فيها[3].

وقد وضع هنتنغتون تصوراته للولايات المتحدة والعالم، ومن أهم هذه التصورات إنها تجعل الثقافة والحضارة مصدراً للصراعات الرئيسة بين البشر. وتمثل ظاهرة الصِدام الحضاري خلال الحرب الباردة التي كانت بين معسكرين مختلفين، ذلك انه يعتبر الكراهية جزءاً من إنسانية الإنسان. ولكي تتحدد ذاتياً وتتعبأ فنحن بحاجة إلى أعداء، لذلك فان الصراع بين الأفراد والجماعات والدول والقوى العظمى هو أمر طبيعي، ونهاية صراع ما يعني بداية صراعات جديدة أُخرى[4]. وبذلك حاول هنتنغتون تجاوز نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما، فقد أوضح أن التاريخ لم يصل إلى نهايته بانتهاء الصراع بين الشيوعية والرأسمالية بل حدث تغيّر في طبيعة الصراع، وبدلاً من أن يكون العنصر الايديولوجي

(1) زهراء حسن كاظم، اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي(مكافحة الإرهاب انموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012، ص137.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: صمويل هنتنغتون، من نحن: المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة احمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص18.

(3)إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص85.

(4) عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ص ص108-109.

السياسي هو المحرك الفاعل للصراع فقد تكثف دور العامل الديني الثقافي ليكون هو المحرك الرئيس للصراع[1].

خلاصة لما تقدم، فان الأفكار الغربية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة تؤكد على إن طبيعة الصراع العالمي سوف تأخذ طابعاً دينياً وثقافياً، إذ تؤكد القراءة الدقيقة للوقائع والأحداث الدولية وسلوك الدول ومواقفها والأفعال وردود الأفعال بان الخطوط الصراعية للصراع أصبحت واقعاً ملموساً. ومن أبرز الدلائل إلى ذلك هو ما قاله الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وكرره في خطاباته خلال مدة رئاسته والحروب التي خاضها، ومن ابرز ما قاله والذي يُشير إلى البعد الحضاري هو"إنها حروب صليبية[*]"، كما قال مخاطباً الجنود الأمريكان "حيوا معي جند الرب لإقامة مملكة الرب". وبما أن الحضارة الغربية لا يمكن أن تستمد ديمومتها وفاعليتها من دون وجود عدو، والعمل على صناعة العدو لكي تُحشد الإمكانيات والطاقات لمواجهته، وهو ما أتضح في كتابات صموئيل هنتنغتون الذي أكد على إن الطبيعة العالمية للصراع سوف تكون ذات هوية ثقافية حضارية. وقد تلقف هذه الفكرة العديد من مراكز الدراسات والبحوث وحولتها إلى فكر إستراتيجي وسياسات عملية بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية للغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

---

(1) ينظر: الآن ليبانتز، برلين بغداد: مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، ترجمة هشام الحسيني، دار المسار، بيروت، 1994، ص96.

(*)في عشية الحرب على العراق، تحدث جورج بوش عن "حرب صليبية". وكان مسروراً بنفسه جداً لجذابة الكلمة التي خطرت على باله. إلا انه سرعان ما أسكته مستشاروه الذين أشاروا له بان كلمة "صليبية" بالنسبة للعالم الإسلامي لديها معان دلالية مليئة حزناً. وبعد ذلك لم يعد يستعمل العبارة في خطاباته اللاحقة. لمزيد من التفاصيل ينظر: الن وودز، جورج بوش والحروب الصليبية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.marxist.com/otherlanguages_arabic.asp.

بمعنى أن البنى الفكرية الغربية تحولت من البحث عن المصلحة وتحقيقها إلى عملية البحث عن التفوق الحضاري الذي يؤدي إلى تحقيق المصلحة في نهاية المطاف، وعلى هذا الأساس، أثبتت التجربة العملية على أن هناك خطوطا للخلاف بين الشعوب والحضارات وبدأت تترسخ جذوره في أذهان صُناع القرار والمؤسسات وهو ما يُشكل تحدياً عالمياً للأمن الدولي نتيجة تحول الفكر إلى سلوك عالمي مؤسساتي.

المطلب الثاني: الأمن الحضاري وأدوات العولمة الثقافية

لقد أسهمت مجموعة من المتغيرات العالمية في القرن الواحد والعشرين، علاوةً على زيادة الوعي العالمي للشعوب والدول للفروقات والاختلافات الحضارية الثقافية إلى دفع الشعوب للبحث عن تحسين أمنها الحضاري باستخدام مختلف الوسائل المادية والمعنوية بهدف الحفاظ على عاداتها وتقاليدها التي يُهددها الآخر _لاسيما الحضارة الغربية_ بفعل امتلاكها كل أدوات الاختراق الثقافي والحضاري، لا بل تحاول الحضارة الغربية أن يكون أنموذجها الحضاري الثقافي أنموذجاً عالمياً لا يمكن لأي حضارة أخرى مواجهته نتيجة امتلاكها لقدرات البقاء والتعميم على مستوى العالم من خلال تدعيم عناصر قوة حضارتها والعمل على تقويض مصادر ثقافات وعادات وتقاليد الشعوب الأخرى.

ومن ثم فان شعور فرد أو مجتمع أو دولة أو حضارة ما بالأمن الحضاري يضعهم في مكانة مهمة مقارنة بالأطراف الأخرى، وهذا بلا شك يُنمي لديهم الروح الايجابية والتفكير الطموح ويدفعهم إلى الاجتهاد والبذل للحفاظ على التفوق الحضاري. وان القيم الحضارية التي ترسخت في النفوس والعقيدة الدينية والعادات والتقاليد أو حاجة النفوس إلى الانتماء إلى هوية قومية أو عرقية تتميز بها تمثل في الواقع بالنسبة لكثير من الناس قضية سامية تستحق ولائهم والتفافهم حولها ودفاعهم عنها، لذلك فان الحضارات تفقد أمنها عندما ينسلخ بعض عناصرها عن هويته وينغمس في تيارات الحضارات الأخرى[1].

1- ينظر: فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص ص81-83.

وعلى هذا الأساس، أقترن الأمن الحضاري بميلاد ظاهرة العولمة وزيادة نطاق فعلها في القرن الواحد والعشرين. والوجهان معاً يتضافران للتعبير عن حالة من التنازل بين العولمة والثقافة على نحوٍ كبير ويتجافى تماما مع النظرة الاقتصادية والتقنية البسيطة للعولمة والعلاقة الوطيدة التكوينية والاشتغالية بين العولمة والأمن الحضاري[1]. بهذا الشكل تصبح العولمة الثقافية التي تُنادي بها القوى الفاعلة في القرن الواحد والعشرين هي السائدة والمهيمنة، بعد أن تم تغييب كل الثقافات الوطنية وتتم السيطرة عليها من خلال استثمار مكتسبات التقنية الهائلة في ميداني الاتصالات والمواصلات مما يُمكن هذه الثقافة المتمتعة بالقوة والنفوذ من التمدد خارج الحدود القومية والوطنية، إذ أن مثل هذا الاختراق لا يقف عند حدود تكريس التبعية الحضارية بوجه عام، وإنما يسعى إلى تكرّيس الثنائية والانشطارية في الهوية الوطنية وإسقاط كل محاولة لتجديد الثقافة الوطنية من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، إن مثل هذا الأمر أدى إلى زيادة بؤر التوتر على مستوى الاختلافات الثقافية والحضارية بين الحضارات العالمية[2].

وعلى هذا الأساس، ساهمت العولمة في تغيير هوية الشعوب إلى حد كبير وجعلتها تتخلى عن هويتها الثقافية وتنغمس في الهوية الحضارية الغربية. بمعنى أن العولمة عملت على زيادة احتمالات الصِدام الحضاري، فالعالم اخذ في التحول إلى رقعة اصغر وهذا يرفع درجة الوعي بالخلافات والتهديدات الثقافية لشعوب العالم. كما أن التغيرات الاقتصادية من شأنها عزل الناس عن ولاءاتها المحلية وإضعاف الدول، أما الفراغ الناجم عن ذلك في الهوية والولاء فيجري ملؤه بمرجعيات ثقافية أُخرى. بمعنى أن الآمن الدولي يرتبط بصورة متزايدة بالهوية الثقافية والحضارية وكذلك بالدولة الأمة، والصِدام الحضاري الثقافي سوف يُعبر عن ذاته على مستويين: أولهما الصراع على الموارد عبر سلسلة من خطوط الصراع الإقليمية. وثانيهما: منافسة شاملة على القدرات والنفوذ ضمن النظام الدولي لاسيما في المعايير والمنظمات الدولية. ولذلك يكون المحرك الرئيس

(1)محمد جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص275.

(2)حميد حمد السعدون، العولمة والهوية الثقافية القومية، مجلة دراسات دولية، العدد24، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2004، ص6.

لهذا التنافس بين الغرب بوصفه الحضارة المسيطرة من جهة والبقية من جهة أخرى وان كان ذلك بقدرات متفاوتة من حضارة إلى أُخرى. ذلك إن معظم الحضارات تميل إلى إبداء معارضة متزايدة للفكرة القائلة أن المعايير الغربية هي معايير عالمية ومن الأمثلة على ذلك إن المساعي الأمريكية والأوربية لوضع أنموذج للديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان اعتبرت في مناطق كثيرة من العالم شكلاً من أشكال الامبريالية الجديدة[1].

ورغم اختلاف التكهنات بأحداث2001/9/11، إلا أن ما يسمى(الحرب على الإرهاب)هو استثمار للأحداث وتطبيق لفكرة هنتنغتون عن صِدام الحضارات باحتلال أميركا للعراق وأفغانستان[2]، الأمر الذي جعل الحضارة الإسلامية والغربية خصمين متحاربين، وهذا ما أكده البروفسور اليوت كوهين حين قال "أن الولايات المتحدة تخوض الآن الحرب العالمية الرابعة ضد العالم الإسلامي تحت اسم مواجهة "الإرهاب الإسلامي")[3]، مع إنها لم تكن ضد كل الدول المنتمية للحضارة الإسلامية وبعضها ساهم إسهاما فاعلاً فيها. كما أثبت التغيير السياسي في العالم العربي أن الشعوب العربية التي تنتمي أغلبها إلى الحضارة الإسلامية متمسكة بالهويات الوطنية لدولها مثل مصر وتونس. ويرى أصحاب فكرة العولمة بأنها تزيد من الوعي الحضاري والاختلافات الحضارية للشعوب فإنها تعزز الانفتاح الحضاري على القيم الحضارية العالمية، ومن ثم قد يتراجع في لحظة ما تأثير القيم المحلية الحضارية لصالح القيم العالمية مما يؤدي إلى زيادة الانقسام ومصادرة قيم الآخر وبناء منظومة قيمية عالمية تسمى المواطنة العالمية[4]. كما أن

---

(1)سايمون مريدين، مصدر سبق ذكره، ص790.

(2)For more information see:Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez,' International Community' after Iraq, International Affairs, Vol.81, No.1, Royal Institute of International Affairs, 2005, pp31-40.

(3) محمد مورو، صراع الحضارات والحرب العالمية الرابعة، كتب عربية، ص5. عبر شبكة المعلومات الدولية: //:www.Kotobarabia.comhttp

(4) إيمان احمد رجب، الهوية ام المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص12.

حضارة العولمة تعمل على تهميش الهوية الوطنية وتحاول استبدالها بهوية عالمية، وبالمقابل تعاظم رغبة الحضارات الأخرى المعارضة للعولمة للحفاظ على الهوية الوطنية، مما أدى وسيؤدي إلى نمو حالة من التوتر والصراع بين الحضارات المختلفة.

ونتيجة عدم تجذُر كيان(الدولة_الأمة)، وسمو قانونها وأُطرها الدستورية على الولاءات والهويات الفرعية في أغلب دول عالم الجنوب أوجد فراغ الانتماء وعدم المساواة، وبدأت عملية البحث عن المواطنة لدى أغلب الشعوب التي تعرضت هويتها إلى أزمات كبيرة، وتتجسد عملية البحث عن الهوية والمساواة من خلال المواطنة لملء الفراغ بعد التغيير السياسي، بالمقابل هناك هوية عالمية تحاول أن تؤسس لفكرها مجموعة من الأفعال التي يترتب عليها تجاوز المواطنة الوطنية إلى حيز آخر أكثر أتساعاً من الأول وتنطوي على قدر كبير من المساواة في الفرص المتاحة، كما أن فُرصها باتت أكثر بريقا بفعل إمتلاكها الأدوات اللازمة للتأثير في العقول وقدرتها على صياغة أنماط التفكير لدى الفئات العمرية لاسيما الشباب بهدف صياغة هوية عالمية تُسمى المواطنة العالمية. ونتيجة غياب الأُطر القانونية والمؤسسية التي توطد المواطنة الوطنية في أغلب دول عالم الجنوب، فان المواطنة العالمية تحاول أن تتمدد على حساب المواطنة الوطنية في القرن الواحد والعشرين.

المجتمعات التي تشهد تحول جذري تميل إلى إنتاج الأفكار، والبحث عن البديل الذي يقودها إلى الخلاص، ويرافق ذلك تغيير في المفاهيم والفهم للواقع نتيجة التنوع المفاجئ للمشارب الفكرية التي تدخل في عملية صيرورة الأنماط الفكرية، ومن ثم يحصل التجاذب الفكري وبروز الانتماءات والولاءات الضيقة التي تُحجم المواطنة الوطنية من خلال التفاعل بين دعاة البُنى الفكرية الداخلية والبنى الفكرية العالمية. ورغم أن المواطنة الوطنية ترسخت في عدد كبير من الدول، إلا أنها تواجه اليوم تحدي كبيير يتمثل(بالمواطنة العالمية)[1]التي تأخذ من التحديات التي تواجه الإنسانية أداة لها، كما إنها تتجاوز إطار

(1)For more information see: Ron Israel, Global Citizenship: A Path to Building Identity and Community in a Globalized World, Ronald Israel, 2011, pp6-10.

الدولة الوطنية، مما يجعل الحدود التقليدية غير ذات مغزى، إلا من حيث السلطة وليس السيادة نتيجة الترابط الفكري العالمي الذي لابد له من مركز وأطراف وقائم على عدم المساواة بين الدول. وطالما أن الدولة هي الفاعل الأساس، فإن الدول الكبرى سوف تتحكم في المواطنة الوطنية والعالمية، بل ربما توجيه المواطنة العالمية بشكل يجسد عدم المساواة غير المدركة وفقاً للقيم الحضارية الغربية.

لقد أسهمت إعادة رسم خطوط الاختلاف الحضاري بين الحضارات المختلفة لاسيما الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، فضلاً عن تعاظم دور المتغيرات المتمثلة بالتكنومعلوماتية وأدوات العولمة الثقافية التي تُغذي هذه الاختلافات وتنميها بين الشعوب، ومحاولة بعض القوى الدولية العمل على تحريك والتحكم وتوظيف الاختلافات الحضارية لتحقيق مصالحا الإستراتيجية، في بلورة وتأطير الأمن الحضاري العالمي، لا بل ساهمت في زيادة التحديات الثقافية العالمية.

لذلك فان الأمن الحضاري العالمي وتحدياته المتعاظمة ترتبط بالعولمة الثقافية، لاسيما أنها تعمل على تغيير مدركات الشعوب والأمم وتقويض التوافق الفكري الذي يُسهم في إنتاج فكر ثقافي يسمو على حدود الدولة التقليدية ويعمل على صياغة بنية ثقافية حضارية لأمة ما وجعلها تبدو كأنها في مواجهة حضارة أُخرى، والذي يساعد على تحقيق ذلك هو الأفعال المتلاحقة وردة الفعل المغذية للصراع الحضاري مما يؤدي إلى صياغة وبناء الاستقطاب الحضاري، وزيادة الكراهية والانقسام سوف يترك أثره في مستقبل التفاعل الإنساني الحضاري. لا بل لا يمكن إزالته وتغيير الصورة النمطية التي تتم بنائها لمدة طويلة من الزمن وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحروب والنزاعات ذات الطابع الحضاري لاسيما الديني منها، وقد يكون ذلك من قبل الفاعلين من غير الدول.

المطلب الثالث: معطيات الصراع الحضاري العالمي المستقبلي

مما لا شك فيه إن الفكر تزداد أهميته مع تعاظم إمكانيات تطبيقه ليتحول بعدها إلى فعل عام وشامل لاسيما الأفكار المتعلقة بالحضارات وتفاعلها وصعودها وسقوطها وإمكانياتها وترجمتها إلى مديات للسيطرة والنفوذ على الحضارات الأخرى واحتوائها وتطويعها. إن الأفكار التي تتناول بالبحث والتحليل للحضارات تؤكد على حقيقة مفادها

إن العالم يسير باتجاه الاستقطاب الحضاري لاسيما بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. كما انه سوف يزداد هذا الاستقطاب مع الإيغال في سنوات القرن الواحد والعشرين.

لقد أسهمت عوامل عديدة في تعاظم تحديات الأمن الحضاري، وتحكمت بالصراع الحضاري العالمي، لعل من أهمها غياب ثقافة الحوار بين إتباع الحضارات والثقافات مما أدى إلى انعكاسات سلبية حادة على التعايش والتفاهم وإشاعة القيم الإنسانية السامية[1]. كما أن زيادة التنظير الغربي لفكرة الحروب والصِدام الحضاري أدت إلى تعاظم الإدراك والوعي الحضاري لهذه الظاهرة التي طبعت بطابعها التفاعل الإنساني في القرن الواحد والعشرين. وأولى تلك النظريات زمنيا لبرنارد لويس، وتذهب إلى أن حرب الثقافات ظاهرة حقيقية تتجلى في عصرنا في وضعية التوتر المستمر التي تتسم بها العلاقات بين العالم العربي الإسلامي والعالم الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الامريكية. والثانية لفرانسيس فوكوياما وترى أن ضرباً معيناً من حرب الثقافات كان سائد بالفعل طوال حقبة الحرب الباردة وتتجسد في شكل صراعات محتدمة بين أيدولوجيات متعارضة وتصورات كبرى عن العالم لكنه انتهى بانتصار حاسم للثقافة الغربية وقيمها الليبرالية، ليجد العالم ضالته الفكرية بالأنموذج الليبرالي، فراح فوكوياما مُعلناً نهاية التاريخ. والنظرية الثالثة كانت لصموائيل هنتنغتون الذي حاول تفسير حقبة ما بعد الحرب الباردة بمقولة بديلة، ترفض أصلاً وجود قيم ثقافية كونية من شأنها توحيد العالم حولها وخلص إلى أن العالم متجه بالأحرى نحو حروب ثقافية يصعب تلافيها[2].

وتتمثل مؤشرات الصراع بين العالم الإسلامي والغرب وفق منطق هنتنغتون في ما يأتي: أولا: زيادة النمو السكاني للعالم الإسلامي قاد إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الذين هاجروا إلى الغرب. ثانياً: الإحياء الإسلامي زاد من ثقتهم في أهمية حضارتهم وقيمهم مقارنة بتلك التي في الغرب. ثالثاً: جهود الغرب في جعل قيمهم

---

(1) عرسان عبد اللطيف المشافي، حوار الحضارات، مجلة الأمن والحياة، العدد376، الرياض، دت، ص12.
(2)عبد الرزاق الدواي، مصدر سبق ذكره، ص87.

ومؤسساتهم عالمية وصيانة تفوقهم العسكري والتدخل في صراعات العالم الإسلامي أوجدت نوع من التنافر مع العالم الإسلامي. رابعاً: تفكك الشيوعية ومنظومتها الفكرية حولت العدو المشترك للغرب والإسلام وجعلت كل طرف يرى الآخر مصدر تهديد له. خامساً: التقدم التكنولوجي وتعاظم وظيفة التواصل بمجالاته كافة بين العالم الإسلامي والغرب ولدّ في كل واحد منهم شعوراً جديداً وكيف إن هذه الهوية مختلفة عن الآخر[1].

وعلى هذا الأساس، يُمكن تركيز معطيات الطابع الحضاري للتفاعل الدولي بمجالاته المختلفة والتي تؤثر في مجملها على الأمن الحضاري العالمي، **ومن ثم فهي تُشكل جوهر التحديات العالمية الحضارية للأمن الدولي بما يأتي**[2]**:**

1- أضحت مفاهيم الهوية والدين والثقافة من المرتكزات الاساسية للأمن الحضاري في القرن الواحد والعشرين في ضوء التهديدات والمستجدات الحديثة حول الحروب الداخلية وكثافة الصراعات الثقافية والاثنية، كل هذا أدى إلى تعاظم البعد الثقافي والحضاري للصراعات الحالية في مناطق كبيرة من العالم.

2- عودة الاهتمام بالبعد الأمني للصراع الحضاري قد قلل من الاهتمام ببقية الإبعاد الأمنية والاقتصادية السائدة، والاهتمام بالعلاقة بين الحضارات يُمثل تجسيداً واضحاً لبروز الاهتمام وتجدده وانبعاثه وأحياؤه بالبعد الثقافي الحضاري بوصفه مجالاً تتجسد على صعيده صراعات جديدة بين القوى الدولية.

3- تؤكد الأدبيات الإستراتيجية بأن الصراعات الثقافية الحضارية ذات الخصوصية الدينية تؤدي دوراً بارزاً، وأنها الأثقل في صراعات القرن الواحد العشرين. وفي هذا المجال أصبحت الصراعات المعاصرة الاثنية والثقافية والدينية في أعقاب نهاية القرن العشرين والدخول في الألفية الجديدة هي الشكل الشائع للعنف الجماعي والسبب الرئيس لتعاظم مشكلة عدم الاستقرار، ومما يؤكد هذه الحقيقة إن الانقسامات الثقافية

---

(1)يوسف احمد إبراهيم الحوامدة، اثر نظرية صراع الحضارات في تشكيل الواقع الدولي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، بلا، 2006، ص ص63-64.

(2)ينظر: اكران بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات الفعل الثقافي في العلاقات الدولية، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق، الجزائر، 2010، ص ص180-187.

والخلافات الدينية والاجتماعية والسياسية هي الأسباب الرئيسة لعدم الاستقرار والانهيار في المجتمعات، ويتضمن الصراع المطالبة لمجموعات الاثنو_قومية أو اثنو_دينية الاعتراف ومحاولة إعادة تعريف هياكل الدولة والوصول إلى السلطة.

4- هناك العديد من الخبراء الذين يعتقدون إن غالبية الصراعات الثقافية لاسيما الدينية منها يتعذر إيجاد الحلول لها، إذ أن المصالح التي توجد وراء الصراع الثقافي هي بالنسبة للمتصارعين أو_ حسب اعتقادهم _ ذات أهمية قصوى ورؤى تتمثل بالبقاء والحفاظ على وجود الجماعة الاثنية أو الدينية والسيطرة وإخضاع جماعة اثنية لجماعة أخرى. ومن أجل هذه القضايا يكون أفراد الجماعة على استعداد للموت من اجل قضيتها.

5- إن الصراعات الدينية ليست صراعات بسيطة من أجل أهداف واضحة وظاهرة، وإنما ينتج عنها كراهية للأخر وشعور بالتعصب ورموز تتجلى في ردود الفعل ونماذج تنزع إلى جعل هذه الصراعات مستعصية على الحل بطريقة عقلانية. كما إن الصراعات الدينية ليست معترف بها قانونا وليس هناك قانون يُنظمها على المستوى الدولي ويتم التعامل معها إلى حد ما كقضية داخلية يجب على الدولة إن تعالجها. وأحياناً نجد إن الدولة تتدخل مباشرة في هذه الصراعات أو ترى من مصلحتها إن تهزم هذه الجماعة وتنتصر على الأُخرى ولكنها تكون عاجزة عن البحث عن الحلول لوضع حد للصراعات الدينية أو الاثنية بصفة عامة وإرضاء جميع الأطراف.

يؤدي الاختلاف في الرؤى الحضارية لاسيما فيما يتعلق بالدين أو الثقافة إلى تعميق الصراع الحضاري المستقبلي وزيادة درجة التوتر والصراعات التي ربما تتطور إلى حروب طويلة الأمد تتميز بأنها حروب لا يمكن حلها والانتهاء من أسبابها خلال مدة قصيرة من الزمن. فالحروب ذات الأطر والخلفيات الحضارية سواء كانت دينية أم ثقافية تُعد من أعنف الحروب تأثيرا على البشر لأنه من الصعب التوصل فيها إلى تسوية سياسية كما هو الحال مع الحروب المرتبطة بالمصالح المادية، أي أنها تكون عميقة ويصعب السيطرة عليها، وتؤدي إلى بروز تحديات عالمية يصعب السيطرة عليها وتحجيمها ضمن النطاق الذي اندلعت فيه. لذلك تعد التحديات الحضارية العالمية للأمن الدولي من أوسع

التحديات تأثيراً في المستقبل لأنها تتعلق بقيم الإنسـان ووجـوده، لأنهـا تعـد قيمـة عُليـا لا يمكن المساومة عليها.

وأخيراً أصبح التفاعل الحضاري ينطوي على تحديات كبيرة للأمن الحضاري العـالمي، سواء كانت التفاعلات الحضارية داخلية تجري داخل الدولة أم داخل الحضارة الواحدة مما يـؤدي إلى اشـتراك دول أخـرى لغـرض منـاصرة هـذه الجماعـة الحضـارية أو تلـك، أم بـين حضارتان تختلفان في رؤيـتهما لمـا ينبغـي أن يكـون عليـه العـالم. ولان الحضـارات وعمليـة الدفاع عنها والترويج لأفكارها ومواجهه الخصوم حضارياً يتم تبنيهـا مـن قبـل دول معينـة وشن الحروب على الدول الأُخرى دون مسوغ قانوني أو أخلاقي فان ذلـك يـؤدي إلى إيجـاد ردة فعل معاكسة من قبل دول أُخرى أو جماعات تنتمـي إلى حضـارات أُخـرى دفاعـاً عـن قيمهم ومنظومتهم الفكرية ورؤيتهم للعالم. ونتيجة الفعل الناجم عن الهيمنة العالمية مـن قبل الحضارة الغربية فان العالم في طـور الولـوج في صراع حضـاري مسـتقبلي غـير معـروف العواقب.

المبحث السادس

التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي

رغم التقدم التكنولوجي وما شهده العالم من ظهور مُعطيات جديدة أكدت مدى تعاظم القدرة الإنسانية في تسخير الطبيعة لخدمة الإنسان في القرن الواحد والعشرين فإن الأمن الإنساني الدولي شهد تراجعاً نتيجة تجذر تحديات عالمية جديدة للأمن الدولي.

لقد تم استخدام مصطلح الأمن الإنساني في الأمم المتحدة عام1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة[1]. وقد تم انتقاد التفسير الضيق للأمن الذي يقتصر على الحماية من الاعتداء الخارجي. لذلك عرّف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الأمن الإنساني بأنه(التحرر من الخوف وحرية الأجيال المستقبلية في العيش في بيئة طبيعية وصحية)[2].

وعليه تجذر مفهوم الأمن الإنساني الذي محوره الإنسان(Human Security)، وليس الدولة، بعد نشر دراسات لعالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، والذي عُني بها تلك الدراسات التي تدرس ظواهر تنموية وبيئة واجتماعية لمعرفة عواقبها الأمنية[3]. إذ يرى محبوب الحق بان الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلاً من أمن الأمم، أي أمن الأفراد في كل مكان، في منازلهم وفي وظائفهم[4].

---

(1)See: Michlled D. Bonner, Studies Applying the concept of human security in Latin America: An argentine case study, Canadian Journal of Latin American and Caribbean Studies, Vol.33, No.65, Special Issue on Human Security, 2008, p8. And also see: Sung Won Kim, Human Security with an Asian Face?, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol.17, No.1, Indiana University Press, 2010, p86.

(2)See: Svetlana Durdevic, Broadening security concept from national to human security, institute of international politics and economics, Belgrade, 2004, p 399.

(3) ينظر: احمد محمود أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ص245-246.

(4) خديجة بن محمد أمين، مصدر سبق ذكره، ص37.

ورغم أن تسمية الأمن الإنساني تعود في نشؤها إلى العالم الباكستاني، فان هناك العديد من المفكرين واللجان الدولية التي ركزت بشكل ضمني على مقتضيات ومرتكزات الأمن الإنساني لعل من أهمها لجنة الأمن الإنساني التابعة للأمم المتحدة التي أكدت على ضرورة التحول في التركيز من الدولة إلى الأفراد بوصفهم المحور الأساس[1]، **ومن ثم فإن صيانة وتوفير الأمن يعد أولوية كبرى، ويمكن تركيز الأفكار بما يأتي[2]:**

1- الأبحاث التي قدمها غالتونغ(Galtung) في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ضمن ما يعرف بدراسات السلام(Peace Studies)، ورأى فيها ضرورة تطوير مقاربة واسعة للسلام(وليس حصرية تحدد السلام بأنه يرتكز على غياب العنف المنظم)، قائمة على العدالة الاجتماعية والتعاون لتحييد العنف البنيوي.

2- أعمال جون بورتن(John Burton) في سبعينيات القرن الماضي، الذي أكد فيها على تكوين انموذج عالمي يأخذ بنظر الاعتبار إشباع الحاجات الفردية وزيادة الرفاهية والعدالة على المستوى العالمي.

3- المقاربة الليبرالية لكل من ليستر بروان(Lester Brown)، وريتشارد اولمان(Richard Ullman) في السبعينيات نجد مفهوما للأمن يختلف عن المفهوم الواقعي(المتمحور حول الامن العسكري)، يركز على التحديات المؤثرة في الشعوب، بمعنى الاعتماد على الشعوب كموضوع للأمن وليس الدول.

4- المقاربة البنائية لكل من نيكولاس انوف(Nicholas Onuf)، ومارتا فينمور(Martha Finnemore)، الذين ركزوا على القيم والأخلاقيات العالمية، وساهموا في شرعنة مبدأ التدخل لحماية الإنسان كقيمة أولية تفوق مبدأ سيادة الدولة.

5- بعض المقاربات النقدية مثل المقاربة المطورة من طرف كان بوث التي تهدف إلى تجاوز سيادة الدولة من أجل تقوية حركة انعتاق الأفراد.

---

(1)Yu-tai Tsai, The emergency of human security: A constructivist view, International Journal of Peace Studies, Vol.14, No.2, International Peace Research Association, 2009, p19.

(2)حسام حمزة، مصدر سبق ذكره، ص37.

وقد حاول رونالد باريس (Paris) توسيع وتعميق نطـاق الدراسـات الأمنيـة بعيـداً عن مفهوم القوة والتهديد من خلال وضع تصـورات الأمـن الإنسـاني ليتضـمن أمـن الأفـراد والجماعات والمجتمعات[1]. كما هناك مجموعة من الدراسات في مجال الإستراتيجية حاولت أن تكون أكثر عمومية وأتساعا ومنها تعريف مارليس جاليسيوس وماري كالدر اللذان أكـدا على أن فكرة الأمن الإنساني هي محاولة لإدراك طبيعة التغيرات في قضايا الأمن، تقوم عـلى أن فكرة أمن فرد واحـد أو جماعـة أو أُمـة يكمـن في قـرارات الآخـرين، وهـذه المؤسسـات والسياسات يجب أن تجد آليات جديدة لحماية الأفراد والجماعات[2].

وعلى هذا الأساس، تراجع أمن الدولة، وفي المقابـل تعـاظم الأمـن المجتمعـي، فـإذا كانت هذه المفاهيم توسعت على مستوى العلاقات بين الدول، فان الأمـن الإنسـاني ذهـب بعيد في التبلور ليس كمرجع للدول والمجتمع والمجموعات المختلفة، لا بل الإنسـان ككـائن حي، وأصبح يكشف الخصائص الحقيقية للأفراد والجوانب الاقتصادية والاجتماعيـة، وذلـك باحترام كرامته وقيمة كانسان[3].

يؤسس مفهوم الأمن الإنساني في الدراسات الإستراتيجية والأمنيـة لمعرفـة الأشـياء الضرورية في حياة الإنسان. وهو مفهوم جديد يحتم التمييز بين الأمن الإنسـاني والنمـو الإنساني، فـالأول يـرتبط ويُفهـم بدلالـة سرعـة الاسـتجابة، ولهـذا أُنشـأت لجنـة الأمـن الإنساني عام2001 بمناسبة الألفية، وكلّف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنـان اللجنة للبحث عـن العلاقـة بـين الأمـن والنمـو مـن جهـة والعلاقـة بـين حالـة اللاأمـن والنزاعات والعنف من جهة أخرى، ودرجت على وضع إطار ممارساتي عملي وتطبيقـي،

---

(1)احمد محمد أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ص246-247.

(2)خديجة عرفة محمد امين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مركـز الدراسـات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص36.

(3) ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة السـاحل والصـحراء الأفريقيـة: التحـديات والرهانـات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص31.

وارتكزت اللجنة في تقريرها على عبارتين أساسيتين هما الحاجيات الأساسية وتهديدات أكثر أذى وانتشاراً[1].

إذا هناك محاولات ومعطيات دولية أسهمت في تغيير مدلولات المفاهيم والقيم التي سادت في القرن العشرين لتحل محل أُخرى في عالم القرن الواحد والعشرين لتُساهم هي الأخرى في بلورة تصور إنساني عالمي للأمن الدولي إلى جانب الدوافع الدولية الأخرى، رغم عدم خلوا هذا التصور من إرتباطه بمصالح القوى الدولية المُهيمنة على القرار السياسي الدولي. جوهر التصور يتمثل في إن الإنسان وحمايته أصبح مركز الاهتمام الدولي، ولم يعد ضمن الإطار الداخلي للدولة. بمعنى لم تعد المسالة الإنسانية حُكراً على الدولة بوصفها صاحبة السيادة على كل ما يتعلق بإقليمها، وأصبحت تخضع للمعايير والاعتبارات العالمية، إذ ما تعرضت للتهديد. ولذلك فان تناول التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي يكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: الصراعات الداخلية ذات البعد الإقليمي والدولي

نتيجة التغيّر في المفاهيم والمدركات لدى الشعوب وزيادة الوعي بالمصالح للأعراق والقوميات والأديان المختلفة في العالم في القرن الواحد والعشرين وتغذية الولاءات الضيقة على حساب الولاءات الوطنية، فضلاً عن التقدم في مجال الإعلام والاتصالات جعل التجارب العالمية في مجال الرفاهية وصيانة حقوق الإنسان في العديد من مناطق العالم موضع استلهام لدى الأطراف المختلفة في الدول التي لا تملك هذه الحقوق والحريات. لذلك فان البحث غير المدروس عن الذات داخل حدود الدولة الواحدة أدى إلى نشوء العديد من الصراعات الداخلية التي أمتد تأثيرها إلى الدول الأخرى بفعل الترابط في الهوية، وأصبحت هذه الصراعات من التحديات العالمية الإنسانية للأمن الدولي بسبب تكرار حدوثها وانتشارها في مناطق متعددة من العالم.

بمعنى تُشكل ظاهرة الصراعات الداخلية إحدى الظواهر الاساسية في حركة ونشاط الإنسان سواء على مستوى الفرد أم الجماعات أم الدول أم المجتمع الإنساني

(1) المصدر نفسه، ص39.

ككل، سواء تعلق الأمر في تفاعلاته مع ذاته أو محيطه العام. وتعد هذه الظاهرة في حالات أو لحظات معينة ظاهرة صحية رغم مخاطرها نحو إحداث التغيير والتخلص من الظلم والعدوان. وفي المقابل هي في الغالب ظاهرة مُعطِلة لإمكانيات المجتمعات والدول وللطاقات البشرية عموماً، والموارد كافة، لا بل هي مُعطِلة لعملية التنمية والعمران[1].

وعلى هذا الأساس، ثمة عدد من العوامل الهيكلية في النظام السياسي الدولي تعمل على تفاقم حالات الصراعات الداخلية وزيادة تحديات الأمن الدولي الناجمة عن الصراعات الداخلية منها: أولا: لقد ازدادت عضوية دول النظام زيادة كبيرة منذ عام1945 وحتى الآن وهذا يزيد من الفرص لاندلاع الصراعات الداخلية ذات البعد الدولي. ثانياً: إن دول عديدة لاسيما تلك الواقعة في العالم الثالث غير مستقرة المؤسسات القانونية والدستورية. ثالثاً: التفاوت وامتلاك القدرات بين الدول التي هي في قمة الهرم وتلك التي في الأسفل يزيد من نزاعات التدخل، ومن الواضح إن الصراعات الداخلية ليست شرطاً ضرورياً للتدخل لكنه قد يكون شرطاً كافياً. رابعاً: رغم أن ميثاق الأمم المتحدة والنصوص التي تنص على سلامة أرض الدول فإنها قد فشلت في تطوير فاعلية وسائلها لمنع التدخل في الصراعات العرقية من قبل الأطراف الثالثة[2].

لقد شهد العالم مع انتهاء الحرب الباردة وانبلاج القرن الواحد والعشرين العديد من الصراعات الداخلية[3]، ومن النتائج المترتبة على هذه الصراعات زيادة عدد الضحايا المدنيين. وإكسابها بعداً دينياً وطائفياً نتيجة الفعل وردة الفعل المتبادلة[4]، وهو الأمر الذي

(1) سامي ابراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: اطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد32، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص26.

(2)غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص93.

(3)For more information see: Dennis . D.Sandole, Peace and Security in the Postmodern World: The OSCE and conflict resolution, Routledge, New York, 2007, pp19-20.

(4)For example see: Alan Collins, The Ethnic Security Dilemma: Evidence from Malaysia, Contemporary Southeast Asia, Vol.20, No.3, Institute of Southeast Asian Studies,1998, pp 261-278.

يؤدي أن يكون هذا النوع من الصراعات الداخلية عميق الجذور، صراعات تتجذر حتى يضحى من الصعوبة بمكان إيجاد الحلول العاجلة كما هو الحال في صراعات المصالح الذي يكون قابلاً للمساومة والتسوية. ليس هذا فحسب، بل إن هذه الصراعات الداخلية عادة ما تأخذ بعداً إقليميا لاسيما ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى بعض الدول الإقليمية إلى دعم الطرف الداخلي الذي ترى انه أقرب إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية. بمعنى إن الحروب الإقليمية هي حروب بالوكالة ليس كما هو الحال في الحرب الباردة، أي حروب الطوائف بالوكالة.

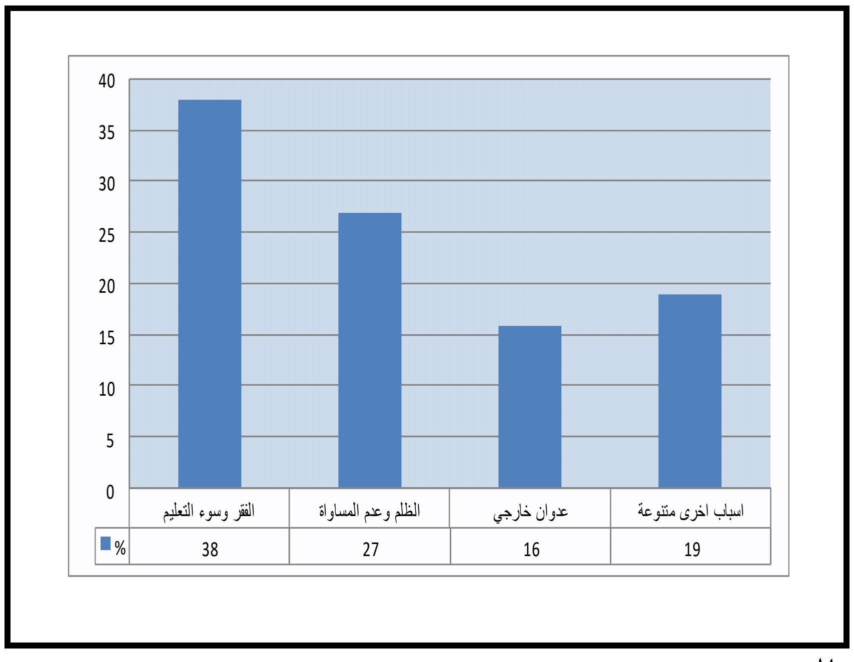
يمكن أن تؤدي الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها البلدان في مناطق العالم المختلفة إلى مطالب إجراء تغيرات جذرية، والإيغال في صراعات عنيفة في البلدان التي تتخلف عن إجراء التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها عن تلبية طموحات الشعوب. الدول والمناطق دون الوطنية التي تتميز بضعف الشرعية المؤسسية والحكومة وتعجز الحكومات عن الالتزام بتوفير الاحتياجات الاساسية للسكان وينتشر فيها الفساد السياسي والاقتصادي والإداري في هياكلها المؤسسية كافة هي أكثر تعرضاً للصراع الداخلي وعدم الاستقرار وأقل قدرة على التصدي لها[1].

من ناحية أخرى، أظهرت استطلاعات الرأي التي نفذها البنك الدولي أن الشعور بالظلم وعدم المساواة، جنباً إلى جنب مع الفقر وسوء التعليم، شُح الموارد والصراع عليها، هي أكثر الأسباب المحركة والمولدة للصراعات الداخلية، كما هو الحال في الشكل التوضيحي رقم(18) الذي يُمثل النسبة المئوية للعوامل المحركة للصراعات الداخلية وكما يأتي:

(1)احمد محمد أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص258.

الشكل التوضيحي رقم(18)

النسبة المئوية للعوامل المحركة للصراعات الداخلية



المصدر:

- احمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: إطار نظري، في كتاب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص259.

بمعنى يحتوي العالم على مجموعة من التناقضات المجتمعية نتيجة عدم بناء دولة المؤسسات الراسخة مما يؤدي إلى تقويض أُسس السلام المجتمعي في العديد من بلدان العالم لاسيما في أسيا وأفريقيا، علاوةً على توجه العديد من القوى الدولية والإقليمية إلى توظيف هذه الصراعات بين المجتمعات بالشكل الذي يخدم مصالحها بغض النظر عن حجم الدمار والضحايا الناجمة عن ذلك، وان بعض هذه الصراعات يتم توجيهها لتأخُذ بُعد ديني، وهو الأمر الذي يُشكل تهديداً للأمن والسلام الدوليين.

المطلب الثاني: تعاظم الهجرة العالمية وتداعياتها المستقبلية

تتمثل الهجرة العالمية في انتقال الناس عبر الحدود الوطنية. ورغم أنها تجلب الكثير من المنافع للمهاجرين والدول التي يُهاجرون إليها على حدٍ سواء، فإنها بالمقابل تؤدي إلى زيادة تحديات الأمن الدولي بفعل تداعياتها الحالية والمستقبلية.

ويعود السبب الرئيس لزيادة عدد المهجرين في العالم إلى الأزمات المتفاقمة المختلفة، والحروب التي تُشكل انتهاكاً للقانون الدولي كما هو الحال مع احتلال العراق[1]وأفغانستان والأزمة السورية، وعدم قدرة الدول على معالجتها مما أدى إلى نشوء بيئة غير مؤاتيه لبقاء المواطنين في المكان الذي يعيشون فيه، ومن ثم أدى إلى نزوحهم إلى مناطق أكثر أمنناً وتتوافر فيه الحد الأدنى من الظروف المواتية للمعيشة.

وعليه كانت(الاضطرابات الأمنية من أهم أسباب الهجرة سواء الطوعية أم القسرية منها واعتبرت قضية إنسانية نتيجة ما يتعرض له أبناء الجنس البشري من القمع والاضطهاد من بعض النظم السياسية غير الدستورية والقابضة على السلطة السياسية لاسيما عندما تنشب الحروب الداخلية نتيجة صراع العقائد السياسية والدينية أو القومية أو الطائفية أو المذهبية)[2]. فالأزمات التي تواجهها دول العالم في القرن الواحد والعشرين بمختلف أنواعها لم يسبق لها أن حدثت في السابق، إذ لم يحدث أن تجمعت المشاكل العالمية كما هو الحال اليوم. مما اثر في استقرار وأمن شعوب العالم، كما أنها متعددة ومتداخلة ومتشابكة وتتفاعل مع بعضها بحيث تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها[3].

---

(1)See:Kathryn Libal and Scott Harding, The Politics of Refugee Advocacy and Humanitarian Assistance, Middle East Report, No.244, Middle East Research and Information Project, 2007, p19.

(2)شهلاء كمال الجوادي، ظاهرة التهجير القسري واللجوء في العراق، ورقة بحثية مقدمة الى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص ص35-37.

(3)عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، العدد391، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص130.

تؤدي الهجرة الجماعية للناس الذين لا يشتركون في الثقافة نفسها مع المجتمع المُتلقي للمهاجرين إلى تقويض هويته الثقافية، ومن ثم تهديد الأمن المجتمعي الذي يعد جوهر الأمن في القرن الواحد والعشرين. ليس هذا فحسب، بل يؤدي إلى التمييز العنصري وصِدامات عنيفة بين المهاجرين وأفراد المجتمع المضيف، لاسيما وان الكثير من أبناء المجتمع الأصلي يرون بان المهاجرين يتسببون في الضغط على الخدمات العامة، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى التطرف بين الطرفين، مما يخلف بيئة يزدهر فيها العنف[1].

لقد تفاقمت مشكلة المُهجرين واللاجئين في العديد من مناطق العالم الذين تزايدت أعدادهم ووصلت إلى عشرات الملايين وما ترتب على هذه الهجرات الإنسانية الجماعية التي قِوامها هؤلاء المُهجرين إلى خارج أوطانهم الأصلية من مشكلات إنسانية صعبة ومعقدة للغاية[2]، وفي ظروف إقليمية ودولية لا تسمح بتوفير الكثير من أسباب الإغاثة الإنسانية الضرورية لهم. غالبا ما تتم الهجرات الإنسانية الكثيفة بصورة غير مشروعة وبدون موافقة السلطات الرسمية المسؤولة في الدول التي يتم النزوح إليها، وبذلك فقد أصبحت تشكل تحدياً كبيراً لتلك الدول، وتعد مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفرنسا والمانيا وايطاليا نماذج مهمة لما تُحدِثُه الهجرة غير الشرعية إليها ومنها من تداعيات وأصبحت تستحوذ على اهتمامات مختلف القوى السياسية فيها والعالمية كذلك[3].

ومن أوضح الأمثلة على تدفق المهاجرين في العالم الهجرة الجماعية للسكان من دول الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوربي سواء كان ذلك بطرق شرعية من خلال تقديم طلبات اللجوء الرسمية أم بطرق غير شرعية عبر البحر المتوسط أم الطرق البرية غير الخاضعة للرقابة الرسمية.

---

(1) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص174.

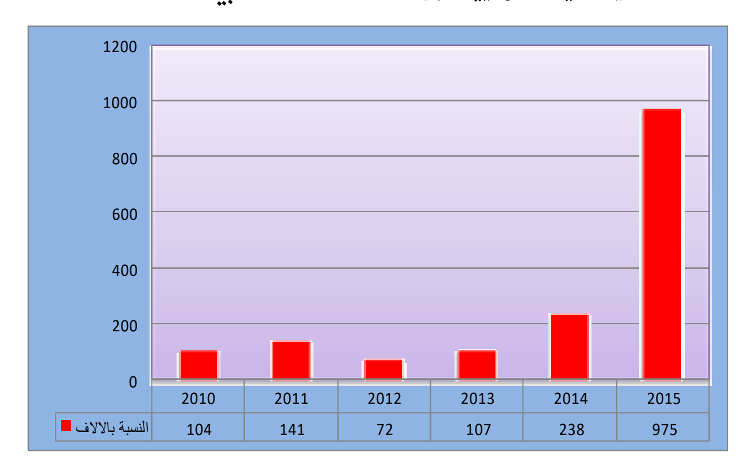
(2) For more information see: Idean Salehyan and Kristian Skrede Gleditsch, Refugees and the Spread of Civil War, International Organization, Vol.60, No.2, 2006, pp335-366.

(3)إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص300.

وعليه فان الشكل التوضيحي رقم(19) يُبرهن على أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوربي والذين تم اكتشافهم للمدة(2010-2015).

الشكل التوضيحي رقم(19)

إعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوربي للمدة(2010-2015)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Number of detected illegal border-crossing (in thousand) at the external sea and land border of the EU, European Parliamentary Services, Empowering through Knowledge: http://www.epthinktank.eu/2015/03/22/

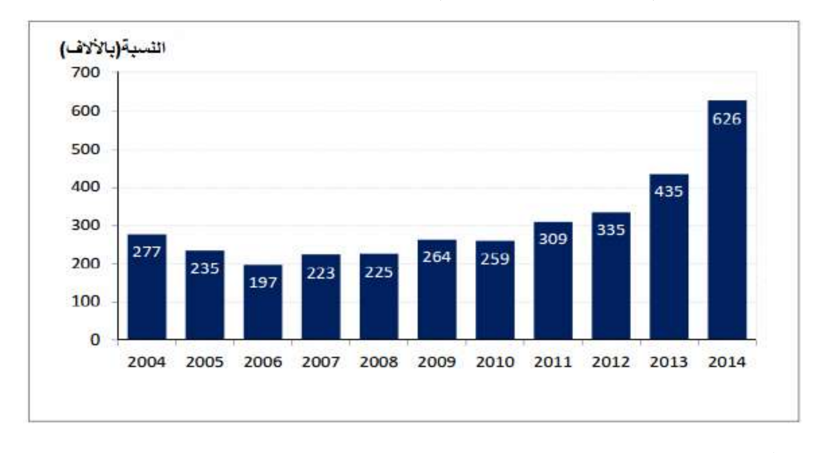
-Also see: Annual Risk Analysis 2015, European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, Frontex, Warsaw, 2015, pp56-66. And:http://www.bbc.com

-The United Nations High Commissioner for Refugees, Asylum Levels and Trends in Industrialized Countries: First half 2011, Statistical overview of asylum applications lodged in Europe and selected non-European countries, Geneva, 2011, p21.

بينما يوضح الشكل رقم(20) تصاعد عدد طالبي اللجوء إلى دول الاتحاد الأوربي بحثاً عن الأمن والاستقرار وحُكم القانون وهرباً من الفوضى والدمار نتيجة الفعل ورد الفعل باستخدام أدوات التدمير المختلفة.

الشكل التوضيحي رقم(20)

أعداد طالبي اللجوء بشكل رسمي إلى دول الاتحاد الأوربي للمدة(2004-2014)



المصدر:

-Asylum Applicant in the EU28, European Parliamentary Services, Empowering through Knowledge: http://www.epthinktank.eu/2015/03/22/. Also see: Annual Risk Analysis 2015, European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, Frontex, Warsaw, 2015, pp56-66.

ووفقاً لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغت أعداد اللاجئين وطالبيّ اللجوء والنازحين داخلياً على مستوى العالم بنهاية عام2010 نحو(43،9)مليون، إذ يُمثل اللاجئون منهم(15،6) مليون، وطالبوا اللجوء(0،8) مليون، بينما بلغ عدد النازحين داخلياً بسبب الحروب والنزاعات الداخلية (27،5)مليون. والنازحون مثلهم مثل اللاجئون لا يمتلكون الإرادة في التحرك داخل المناطق التي قدموا إليها، وربما ينجرفون في دائرة الاضطِهاد أو العنف المدني، ويطلق عليهم المشردون داخل

أوطانهم(Internally Displaced person)[1]. ورغـم التحـديات العالميـة الأمنيـة للهجـرة، يرى بعض المختصين بان أمننه(Securitization)الهجرة وجعلها من أولويـات قضـايا الأمـن الدولي غير التقليدي[2] بشكل يتجاوز الأُطر القانونية يمكن أن تكون لها عواقـب وتـداعيات خطيرة على الأمن الدولي نتيجة تجاوزها لحدود الدولة ذات السيادة لتشمل أكثر من دولة. كما أن النظر إلى المهاجرين على أنهم يشكلون تهديداً للأمن يُشجع موقف "نحـن" و"هـم" الذي يعوق هجرتهم إلى مواطنهم الجديدة الأمر الذي يؤدي إلى تفـاقم المشـكلة ويجعلهـا تخرج عن دائرة الاحتواء ووضع الحلول الناجعة لها[3].

لعل ابرز ما يُثيره هذا الأمر من تداعيات خطيرة وجود المهاجرين المسـلمين العـرب في الدول الغربية، وما يتعرضون له من تضليل وصـعوبة في الانـدماج لاسـيما بعـد أحـداث 2001/9/11، وارتبـاط ذلـك بمسـألة التجـاذب الحضـاري، فهـي مشـكلة ثقافيـة حضـارية وسياسية ويجب أن لا تنحصر في الإحصاء أو الديمقراطية أو الفروقات في التقاليد فحسـب، لان الأرقام التي ترد في هذا الإطار إنما هـي رمـوز ينبغـي فكهـا. وتـرتبط مُعظـم الجاليـات المسلمة في أوروبا عاطفياً وثقافياً وحضارياً إلى حـدٍ كبـير بأوطـانهم الأصـلية، وإنهـا تـرتبط بالدين الإسلامي، ومن ثم فان أي مواقف أوربية غربيـة غـير عقلانيـة وغـير مُنصـفه تجـاه قضـايا الجاليـات المسـلمة في أوروبـا سـتنعكس سـلباً عـلى مسـتقبل التفاعـل الحضـاري الإنساني[4].

وأخيراً، تؤدي الهجرة الشرعية وغـير الشرعيـة، الناجمـة عـن الأسـباب إراديـة وغـير إرادية إلى دفع الشعوب نحو التحرك "بهـدف الوصـول إلى منـاطق مسـتقرة وبيئـة مواتيـة للعيش"، وعادة ما يترافق مع هذه الهجرات مشـاكل أمنيـة كبـيرة يصـعب عـلى السـلطات

---

(1)إيمان زهيري، التحركات السكانية والأمن غير التقليدي في العالم العربي، ملحق مجلة السياسة الدوليـة، العدد186، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص24.

(2)Fiona B.Adamson, Crossing Borders: International Migration and National Security, International Security, Vol.31, No.1, The MIT Press, 2006, p165.

(3)بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص175.

(4)فائز صالح الـلهيبي، الفكر السياسي بـين الإسـلام والغـرب: النظريـة والتطبيـق، دار الـنهج للدراسـات والنشر، حلب، 2008، ص118.

إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها بما يتناسب مع المعايير الدولية. وتتمثل تداعياتها الأمنية في تعاظم الجريمة العابرة للحدود وصعوبة الاندماج الحضاري وتعاظم العنصرية بين الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات أُخرى تختلف حضارياً عن المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها مما يؤدي إلى بروز مشاكل عديدة لعل من أهمها صعوبة الاندماج في المجتمعات الغربية. وعليه فان الهجرة وتعاظمها نتيجة الأزمات المتعددة لاسيما في الشرق الأوسط الذي شهد أكبر موجة للهجرة في التاريخ البشري شكل وسيشكل أحد التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين التي يجب معالجتها والحد من تداعياتها في مختلف المجلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وإيجاد الحلول الكفيلة لتقويض مظاهر التعصب والكراهية.

المطلب الثالث: الأمراض الوبائية وأثرها على الأمن الصحي الدولي

يُعد انتشار الأمراض الوبائية الفتاكة خلال مدة زمنية قصيرة وفداحة الأضرار الناجمة عنها والمتمثلة في ارتفاع عدد الضحايا والوفيات من السكان أحد التحديات الصحية العالمية للأمن لدولي في القرن الواحد والعشرين، وهذه الأمراض لا يمكن مواجهتها والتعامل معها والحد من أضرارها الفادحة على المجتمعات دون تعاون شامل لكل القطاعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمستوياتها الثلاث الوطني والإقليمي والدولي. كما أدى(الانتشار الواسع للأمراض الوبائية إلى أمننه القضايا الصحية العالمية وجعلها ضمن دراسات الأمن الدولي غير التقليدي في الجامعات والمؤسسات الدولية لان تهديدها يتجاوز التهديد التقليدي إلى تهديد الإنسان في كل مناطق العالم وعدم قدرة الدول فُرادى على استئصال مرتكزات تحوله إلى وباء عالمي يصعب السيطرة عليه)[1].

لقد شهد عالم القرن الواحد والعشرين ظهور مجموعة من الأمراض الوبائية ذات سُلالات جديدة لها القدرة على تغيير أطوارها وتكوين أطوار جديدة تختلف في جوهرها عن الأطوار الأولى لنشوئها ونموها وتطورها وذات خصائص تختلف عن سابقاتها بالشكل الذي يجعل من الصعوبة بمكان على المختصين في المجال الطبي التوصل إلى ابتكار

(1)Stefan Elbe, Should HIV/AIDS Be Securitized? The Ethical Dilemmas of Linking HIV/AIDS and Security, International Studies Quarterly, Vol.50, No.1, Wiley and The International Studies Association 2006, pp123-127.

اللقاحات الطبية المضادة لها بهدف القضاء عليها ومكافحتها والحد من عملية انتشارها إلى مناطق أُخرى من العالم قبل أن تصبح وباءاً يشمل العالم اجمع.

وفي هذا السياق يرى مدير منظمة الصحة العالمية "إن هذه الأمراض لا تعرف الحدود، وهنالك حاجة ملحة لمواجهة تهديدات الصحة العامة على مستوى العالم". كما أكدت رئيسة مراقبة انتشار الأمراض في المنظمة جوينال رودير "إن القواعد الحالية للصحة وضعت في وقت كان فيه العالم مختلفاً بشكل كبير عن العالم الذي نعيشه اليوم، كما إن السفر وانتقال البضائع قد تخطى كل التوقعات، ومن ثم لابد من التأكيد على عالمية هذه التحديات الناتجة عن هذه الأمراض وضرورة بذل الجهود العالمية المشتركة لمواجهتها"[1].

ومن أعقد الأمراض الوبائية الفتاكة التي تسببت بوفاة عدد كبير من السكان وخلال مدة زمنية قصير لا تتجاوز الأشهر هو مرض(الايبولا Ebola)[2]، إذ تفاقم بشكل سريع في عدد من الدول الأفريقية أهمها(سيراليون، وليبيريا، وغينيا)، وبدأت بعض الحالات تظهر على بعض الأشخاص المسافرين إلى الدول الأخرى، وهو ما حدا بمنظمة الصحة العالمية على وصفه (بالوباء) نتيجة تسببه بالوفاة المباشرة لعدد كبير من المصابين وصعوبة تقبل المصاب للعلاج ومن ثم تدهور حالته الصحية حتى الوفاة. والشكل التوضيحي رقم(21) يوضح الزيادة الكبيرة لعدد الإصابات والوفيات في الدول السابقة الذكر، وهو ما يستوجب ابتكار الوسائل العالمية الفعالة للحد من عملية انتقاله إلى مناطق أُخرى من العالم.

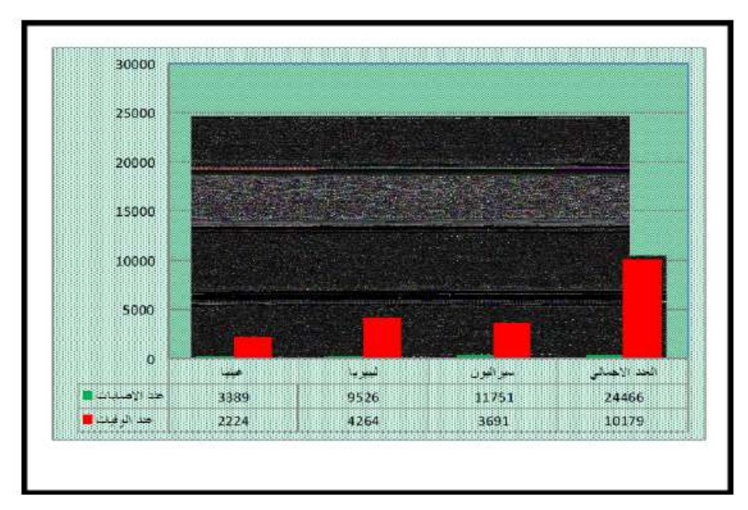
---

(1)ينظر: قواعد أكثر صرامة لمكافحة الأمراض الوبائية، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.bbc.com.UK./hi/arabic/sci-lech/newsid-4553000.

(2)Paul Gronke, The Politics and Policy of Ebola, American Political Science Association, Spotlight, 2015, p6.

الشكل التوضيحي رقم(21)

عدد الوفيات والإصابات بوباء(ايبولا Ebola) خلال المدة(2014-2015)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1-World Health Organization, Ebola Situations Report, 19 March, 2015.

2-UNDP Regional Bureau for Africa (2014), Confronting the Gender Impact of Ebola Virus Disease In Guinea, Liberia, Sierra Leone, UNDP Africa Policy Note, Vol.2, No.1, 30 January , 2015, p2.

3-Romuladus E. Azuine, Ebola Virus Disease Epidemic: What Can the World Learn and Not Learn from West Africa?, International Journal of MCH and AIDS, Issue 1,Volume 3, 2015, P3.

ومن الأمراض الفتاكة الأخرى هي مرض سارس(*) الذي أصاب عدد كبير من مناطق العالم، وخلال مدة زمنية قصير، إذ ظهرت حالات الإصابة بهذا المرض وانتشرت

(*) وهو مرض فايروسي خطير ولم يكن معروفاً من قبل، ظهر في الصين بشكل رئيس، وقد انتقل الفايروس من لحوم الزباد بعد تناولها بواسطة صينيين في مطعم متخصص في لحوم الحيوانات البرية في عام 2003، وبعد ذلك أصبح المرض ينتقل من شخص إلى آخر. وكلمة سارس(SARS) هي اختصار لكلمة(Sever acute respiratory syndrome). ينظر: منتدى المعرفة الطبية، أهم الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، عبر شبكة المعلومات الدولية:

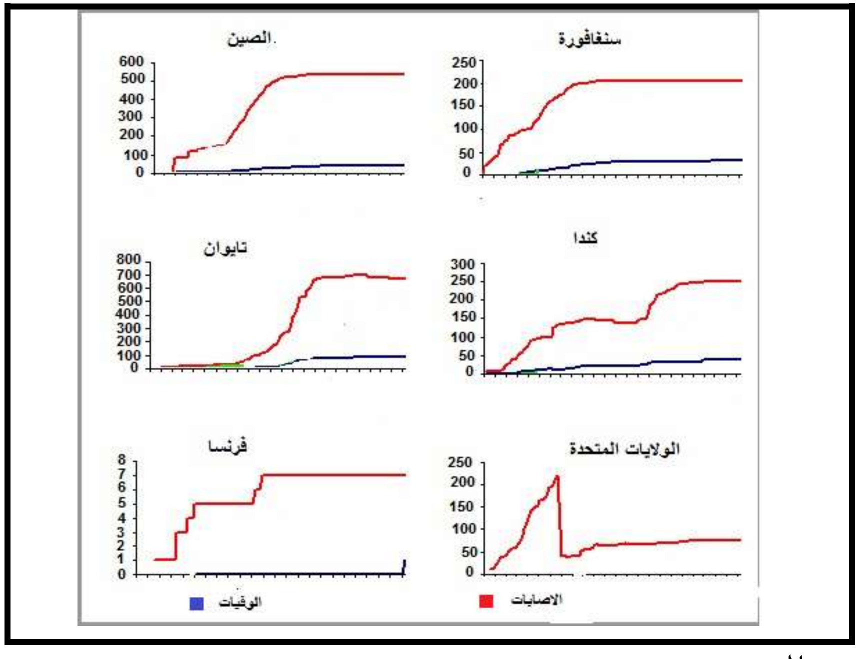
http:// www.Veterinaryknowledge.com

وقادت إلى وفاة عدد كبير من الأشخاص في مؤشر يتسم بالتصاعد ووصل إلى مستويات قياسية في عام 2003، وتكمن خطورة هذه الأمراض في إنها تنتقل من الحيوان إلى الإنسان وتسبب له إصابات بدرجات متفاوتة وخطيرة تؤدي إلى الوفاة.

والشكل التوضيحي رقم(22) يوضح عدد من الدول التي وصلها هذا المرض وهو ما يعطي دلالة واضحة على أن أبرز سمات تحديات الأمن الصحي الدولي هي العالمية، وهنالك مجموعة من الظروف المؤاتية التي جعلت المرض ينتقل بصورة كبيرة لعل أهما التغيرات المناخية وتقدم وسائل النقل والمواصلات.

الشكل التوضيحي رقم(22)

مؤشر الإصابات والوفيات بمرض السارس في بعض الدول عام 2003



المصدر:

- **Arnaud Bannos and Javier Lacasa, Spatio-temporal exploration of SARS epidemic:http://www.cybergeo. revues.org/org/12803?lang = en .And see:www.who.int.en./**

يوضح المؤشر في أعلاه حقيقة مفادها تصاعد نسبة المصابين وبشكل متواتر، وشهدت تعاظماً في بلدان شرق أسيا بوصفها مكان التوطن، كما أنها تتميز بصفة العالمية كونها وصلت إلى قارة أوروبا وأمريكا الشمالية. ليس هذا فحسب، بل إن العدد الكلي على المستوى العالمي شهد تصاعداً متواتراً في معدل الإصابات والوفيات. والشكل التوضيحي رقم(23) يوضح بشكل جليّ الدلالة العامة لتصاعد مؤشر هذا المرض الفتاك وأثره على الأمن الصحي الدولي في القرن الواحد والعشرين.

الشكل التوضيحي رقم(23)

مؤشر تصاعد نسبة الإصابات والوفيات العالمي الإجمالي بمرض السارس عام 2003



المصدر:

-See: Maged N. Kamel Bouios, Descriptive review of geographic mapping of sever acute respiratory syndrome(sars), international Journal of health geographic, 2004: http://www.ij-healthgeographics.com/content/3/1/2.

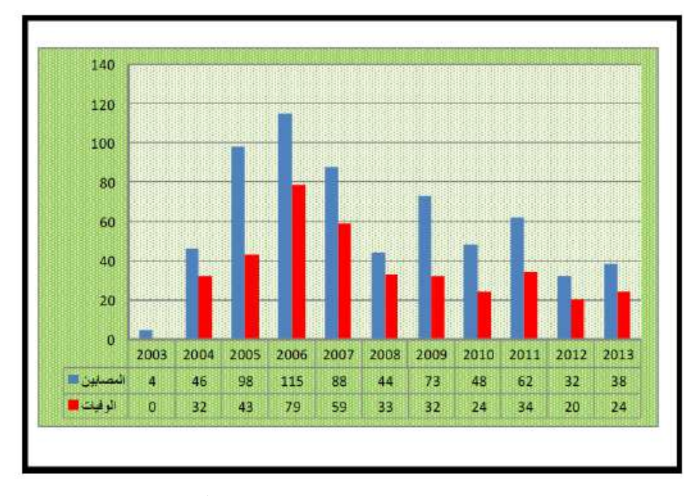
وترتبط خطورة هذه الأمراض في إن بعضها يُعد مرضاً مشتركاً بين الإنسان والحيوان، أي إن الأمراض التي تصيب الحيوانات لها القدرة على الانتقال إلى الإنسان وتُسبب العديد من الوفيات. ويعد مرض انفلونزا الطيور أحد هذه الأمراض، ورغم قلة

عدد المصابين بهذا المرض الفتاك مقارنة بالأمراض الأخرى مثل الايبولا، إلا أن معدل الوفيات نسبة إلى المصابين تكون مرتفعة جداً مما جعله تحدياً عالمياً للأمن الصحي الدولي. والشكل التوضيحي رقم(24) يوضح عدد المصابين مقارنة إلى عدد الوفيات وخلال مدة زمنية معينة.

الشكل التوضيحي رقم(24)



عدد المصابين والوفيات نتيجة انفلونزا الطيور للمدة(2003-2013)



	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المصابين	4	46	98	115	88	44	73	48	62	32	38
الوفيات	0	32	43	79	59	33	32	24	34	20	24

المصدر:الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتي:

-See: Aly Reide, Avian Flu(bird flu): http://www.glogster.com/pearl109/avian-flu/science project/9-6.

And : http://www.who.com

-Compare with: Eric Toner and M.D, Global Avian influenza panzootic continue, some preparedness gains made, but Hospital Remain vulnerable, UPMC, Center for health security, clinicians Biosecurity, Analysist of Advices in clinical biosecurity: http://www.upmc-cbn.org/report-archive/2009/cbnreport-02062009.

وتتكامل عملية القدرة على الانتشار السريع لهذه الأمراض مع التغيير الذي أتسمت به البيئة الدولية الجديدة لاسيما في مجال تعاظم وتطور عملية الانتقال السريع للأشخاص والسلع والخدمات وهو الأمر الذي دفع المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية إلى جعل هذه الأمراض إحدى التحديات التي تواجه الأمن الدولي، ومن

الضرورة بمكان جعلها فرع من فروعه في القرن الحالي[1]. وإذا كانت محدودية الحركة والتنقل للشعوب في القرون الماضية تُسهم في توافر الزمن اللازم لإنتاج وابتكار اللقاحات الجديد التي تتناسب مع الأطوار الجديدة للفايروسات المعدية وبما يُسهم في مكافحتها واستئصال جذورها في المناطق التي أسهمت في تهيئة البيئة المؤاتية لوجودها، فان التقدم العلمي والتكنولوجي أسهم في توفير الوسائل المتقدمة لانتقال الأشخاص الذين يحمل بعضهم الأمراض والفيروسات مما يتسبب بنقل الأمراض الوبائية إلى المجتمعات التي ينتقلون إليها.

كما تؤدي التغيرات المناخية والجفاف والتصحر وأتساع رقعتها في العديد من مناطق العالم لاسيما في مناطق عالم الجنوب في أسيا وأفريقيا إلى تسريع عملية انتقال الأمراض وانتشارها عن طريق الرياح الجافة التي تُسهم في انتقال الفيروسات إلى مناطق بعيدة وجعلها تستوطن فيها مما يجعل من الصعوبة بمكان حصر المناطق المصابة.

ولان أغلب هذه الأمراض تحدث وتنمو وتتطور في مناطق نائية وتنتقل إلى مراكز المدن الفقيرة وذات الظروف المعيشية غير الصحية وعدم توافر المراكز الصحية المتقدمة التي لها القدرة على كشف الأمراض المستحدثة وأطوارها المختلفة وتشخيصها وتحديد الوسائل اللازمة لمعالجتها قبل انتشارها، فان تشييد البيئة الصحية في هذه الدول تشكل تحدياً للمجتمع الدولي. وعليه لا يمكن تحقيق الأمن الصحي الدولي دون إستراتيجية عالمية شاملة تتمثل بسرعة التشخيص ومرونة المعالجة وإشراك القطاعات الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات الوطنية والدولية. ورغم إن بعض هذه الأمراض يحدث بشكل طبيعي نتيجة الظروف المؤاتية لنشوئها إلا أن هناك مجموعة من الرؤى والتوجهات والتقارير تشير إلى إن بعض هذه الأمراض تنتشر بفعل الشركات المختصة بالأدوية لأغراض الربح المادي.

تكثيفاً لما تقدم، تُشكل طبيعة الأمراض الوبائية في القرن الواحد والعشرين، والتي لها القدرة على الانتشار السريع والوصول إلى معظم مناطق العالم الآهلة بالسكان تحدياً

---

(1)Bradley.A.Thayer, Biopolitics and international security studies: Pessimism, optimism, and the road ahead, Politics and the Life Sciences,Vol.28, No.2, Association for Politics and the Life Sciences, 2009, p97.

جديداً للأمن الدولي بشكل عام والأمن الصحي الدولي بشكل خاص. فـرغم تطـور القـدرات العلمية الطبية في العالم إلا إن هنالك زيادة كبيرة في الأمراض الوبائية التـي تهـدد الإنسـان، ويتمثل هذا التهديد في مجموعة من التحديات الناجمة عنها، لعل من أهمها حداثة هـذه الأنواع من الأمراض وقدرتها السريعة للانتشار بفعل توافر البيئة المؤاتية لانتشـارها لاسـيما فيما يتعلـق بتعـاظم حركـة السـكان عـلى مسـتوى العـالم بفعـل التقـدم في وسـائل النقـل والمواصلات وتكلفته القليلة والتغيرات المناخية الكبيرة التي يشـهدها العـالم والتـي تسـاعد على نمو وانتشار هذه الأمراض وقدرتها على تطوير سُلالات جديدة لها القدرة على مقاومـة اللقاحات المستحدثة من قبل المؤسسات الصـحية الدوليـة وإنتـاج سـلالات جديـدة تفـوق سرعة إيجاد اللقاحات الجديدة مما يؤدي إلى حدوث وفيات كبيرة بين السكان قبـل إيجـاد هذه اللقاحات. ومن ابرز الأمثلة الحديثة هـو مـرض الايبـولا الـذي ظهـر في عـام 2014 في أفريقيا، وبـدأ في الانتشـار وتسـبب في وفـاة عـدد كبـير مـن السـكان، لا بـل أصـاب حتـى المتخصصين في المهن الصحية. إن هذه الأمراض الوبائية لا يمكن معالجتها والحد من آثارهـا على الإنسانية من دون تشييد البيئـة الصـحية في المنـاطق التـي تسـاعد عـلى ظهـور هـذه الأنواع من الأمراض ومشاركة المعلومات والإجراءات الدولية بين الدول والمـنظمات الدوليـة المتخصصة بهدف تقويض تحديات الأمن الصحي الـدولي المتعلـق بهـذه الأمـراض الوبائيـة الفتاكة.

المطلب الرابع: التوظيف السياسي للتدخل الدولي الإنساني

لقد تغيرت مكنونة الأمن الإنساني وتحول مـن أمـن الدولـة إلى أمـن الفـرد بوصـفة وحدة التحليل الاساسـية في الدراسـات الأمنيـة، كـما أن أي سياسـة أمنيـة يجـب إن يكـون الهدف الاسمى لها هو تحقيق أمن الفرد علاوةً على أمن الدولة. إذ انـه قـد تكـون الدولـة آمنة في وقت يتناقص فيه مواطنيها، بل قد تكون مصدراً من مصادر تهديد أمـن مواطنيهـا، لذلك ووفقاً للدراسـات الإسـتراتيجية الحديثـة أن أمـن أي دولـة يعتمـد عـلى أمـن الـدول الأخرى، فأمن الدولة هو جزء من البناء الأمنـي المتكامـل. بمعنـى إن أي نظـام عـالمي آمـن ومستقر يجب أن يُبنى من الأسفل (الأفراد) إلى الأعلى(العـالم). وهـو الأمـر الـذي أسـهم في

بناء التصورات والتوجهات العالمية وإخضاعها للتوظيف السياسي للقوة المهيمنة على النظام الدولي[1].

أصبح التدخل القسري في الشؤون الداخلية لدولة ما لحماية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على نطاق واسع أحد المؤشرات الاساسية في القرن الواحد والعشرين. وبهذا المعنى يجب تمييزها عن المساعدات الإنسانية التي لا تنطوي على القسر وتحدث بموافقة الدولة المعنية. بعبارة أُخرى ينطوي التدخل لدوافع إنسانية على استخدام القوات المسلحة من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية من منطلق الدوافع الإنسانية بغرض مُحدد هو منع أو تخفيف الآلام واسعة الانتشار أو الموت. وحاله كحال الأنواع الأخرى من التدخل فهو موضع خلاف في العلاقات الدولية والقانون الدولي من منطلق إنه مُدمر فهو يُهدد الأساس البنائي للنظام الدولي وعلى وجه التحديد يُعد تهديداً لأساس مبدأ وستفاليا المتصل بالسيادة وما يقترن به من عدم التدخل[2].

أثبتت التجربة الدولية وممارسات الدول بعد الحرب الباردة هو أن أي تدخل معياري في مسألة التدخل يقتصر أولا على الإعلام والرأي العام في الدول الديمقراطية الليبرالية. إن العديد من الدول خارج المجموعة الغربية تتسأل عن دوافع الغرب لاسيما الولايات المتحدة في الدعوة إلى التدخل لأهداف إنسانية وتعدها صيغة جديدة للإمبريالية التي تجعل الضعفاء خاضعين للأولويات المفاهيمية للأقوياء ويبدي دول العالم الثالث إعجابهم فعلاً بممارسة حق السيادة وعدم التدخل كأسلوب للتكييف الصعب وبشكل واقعي مع الفوارق المفاهيمية، ولكنه قد يستغلون موقفهم هذا لتمويه مخاوفهم من أن تبني الحكومات الغربية لمسألة حقوق الإنسان للسلطات التي يتمتعون هم أنفسهم بها[3].

أتضح حجم التناقض بين الشعارات المرفوعة والممارسات الفعلية التي عمدت إليها أجهزة المنظمة العالمية بصورة خاصة مع التدخلات التي نفذتها الأمم المتحدة في

---

(1)ينظر: خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن :الإنسان أولا، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts.

(2)غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص315.

(3)سايمون ميردين، مصدر سبق ذكره، ص838.

بعض مناطق النزاع والتوتر في العالم في إطار ما سُمي التدخل الإنساني(Human Intervention)[1]. إن الفكرة المتمثلة بان الدول لها الحق الواجب في ممارسة التدخل الإنساني تجاه انتهاك حقوق الإنسان حظيت بتأييد متزايد منذ إخفاق المجتمع الدولي في التدخل لمنع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. ويرى كثير من المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية أن تدخل حلف الناتو في كوسوفو عام1999، أرسى عرفاً قانونياً جديداً في صالح التدخل الإنساني. كما أن ترسيخ مبدأ المسؤولية عن الحماية قد زاد بتعزيز هذا العرف. ويعكس التحول في الرأي العام الدولي فيما يتعلق بهذا الموضوع مواقف أخلاقية متغيرة في توازن القوى، ويتزايد عدم قبول الرأي العام أن يختبئ زعماء الدول وراء السيادة من أجل الإساءة لحقوق الإنسان[2]. كما انه من السهل على الدول ادعاء دافع إنساني في الوقت الذي تسعى في الواقع وراء مصالح ذاتية، ولهذا نجد أن مفهوم التدخل الإنساني عرضة بقدر كبير إلى الإساءة والاستغلال[3].

لقد جرى تطبيق معايير سياسية وأخلاقية وإنسانية مختلفة على كل حالة مما يترك مجالاً للشك في إن استخدام هذا المبدأ الأخلاقي والإنساني في ظاهره وليس في حقيقته كان يتم في الأساس بدافع تأمين المصالح الذاتية لبعض الدول الكبرى وفي طليعتها الولايات المتحدة الامريكية.

(1)For more information see: Frederic S. Pearson, Scott Walker and Stephanie Stern, Military intervention and prospects for democratization, International Journal of Peace Studies,Vol.11, No.2 , International Peace Research Association, 2006, p72.

(2)بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص143.

(3)المصدر نفسه، ص142.

لقد بلورة هـذه الممارسـات في مجملهـا مـا أصـبح يُعـرف بإسـاءة اسـتخدام مبـدأ التدخل الإنساني في انتهاك واضح ومستمر لكل معايير العدالة الدولية المتعارف عليه [1].

ومثال ذلك الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني والممارسات التي يمارسونها ضد الشعب الفلسطيني ومما يؤكد التناقض بين الشعارات المرفوعة والتطبيق العمـلي. وفي هـذا السـياق يقول بريجنسكي "على العـرب أن يفهمـوا أن العلاقـات الامريكيـة الإسرائيليـة، لا يمكـن أن تكون متوازنة مع العلاقات الامريكية العربية، فهـي علاقـات مبنيـة عـلى الـتراث التـاريخي والروحي، وإسرائيل جزء من الغرب وثقافته"[2]. كما استخدمت الولايات المتحدة في حملتها لاحتلال العراق اليورانيوم المخصب والفسفور الأبيض مما أدى ارتفاع معدلات السرطان بين العراقيين وتصاعدت معدلات الوفيات بشـكل كبـير، فضـلاً عـن(إذكـاء الطائفيـة السياسـية وتغذية الولاءات الفرعية على حساب الوطنية)[3]، مـما يوضـح ازدواجيـة المعـايير وتعـاظم حجم التناقض القيمي[4].

ختاماً، أثبتت التجربة العملية بان التدخل لأغراض إنسانية، أصبح أحـد التحـديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي، فلم تعـد ممارسـات الدولـة فـيما يتعلـق بالشـأن الإنسـاني مطلقة الحرية بوصفها من السلطان الداخلي للدولة، ويتطلب تعرض مجموعة مـن الـبشر إلى إبادة جماعية تدخلاً دولياً بهـدف صـيانة الأمـن الإنسـاني وفـق المـدركات الإنسـانية في القرن الحالي. وقد خضع هذا المبدأ إلى التوظيف السياسي مـن خـلال خلـق البيئـة المؤاتيـة للتدخل بهدف ضمان الهيمنة على التفاعلات الدولية وتبرير التـدخل في الشـؤون الداخليـة للدول الأخرى. ومن هنا فان مصادرة سيادة الدولة تحت ذريعة التـدخل لأغـراض إنسـانية

(1)إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره،ص303.

(2)أبو خالد العملة، أوسلو: محطة لتهويـد القـدس.خطـوة للسـيطرة عـلى المنطقـة، دار الكنـوز الأدبيـة، بيروت، 1997، ص242.

(3)سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص115.

(4)See:Gilbert Burnham and others. The Human Cost of the War in Iraq: A Mortality Study:(2002-2006), Bloomberg School of Public Health, Johns Hopkins University Baltimore, Maryland, 2007, p20.

وعدم تأطير هذا التدخل وفق ضوابط محددة توفر عدم الإساءة إلى جوهر هذا التدخل أصبح أحد التحديات الإنسانية العالمية التي تقوض الأمن الدولي.

المبحث السابع
التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي

يتسم النظام الاقتصادي الدولي بالترابط والتشابك بين متغيراته المختلفة. أسهم التطور والتعقيد الذي رافق الأمن الاقتصادي الدولي مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين لاسيما فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي والأمن المائي والأمن الغذائي العالمي وزيادة الطلب على الطاقة العالمية، في زيادة التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي. كما أن قدرة الدول الأخرى وتغيير توجهاتها نحو بناء اقتصادها وفق أنماط الاقتصاد العالمي الجديدة، فضلاً عن زيادة دور الفاعلين من غير الدول(Non-State Actor) سواء كان عسكريين أم غير عسكريين، على التأثير في الحركة الاقتصادية العالمية أسهم في إعادة صياغة الاقتصاد العالمي برؤية وتصورات جديدة.

الاقتصاد العالمي مترابط ويتميز بسمة التحول السريع لمؤثراته المختلفة، والتحديات الناجمة عنه مترابطة أيضا، وتترك آثارها في مُجمل العمليات الاقتصادية الدولية. ومن أجل بلورة البعد الأهم في الاقتصاد فقد تم(إضفاء الطابع الأمني، وأُطلق عليه "الأمن الاقتصادي الدولي"[(1)]، للدلالة على التحديات الاقتصادية العالمية ومهدداتها المختلفة)[(2)]. ورغم الفرص الكبيرة التي حازها النظام الاقتصادي العالمي في بداية هذا القرن، إلا أن هناك مجموعة من التحديات العالمية التي أصبحت حقيقة واقعة وتهدد(الأمن الاقتصادي)[(3)]، الذي دعت إلى(تأمينه معظم الأديان والمعايير الأخلاقية

(1)John Pinder, European Economic Security: How Can We Master the Modern Economy?, Canadian International Council, International Journal, Vol.40, No.1, Canada, 1985, p128.

(2) See: Vincent Cable, What is International Economic Security?, Royal Institute of International Affairs, International Affairs ,Vol.71, 1995, p306,

(3) For more information see: George M. Harrison, Economic Security: The Primary Goal, National Council on Family Relations, Vol.10, No.3, Summer: National Conference on Family Life, Washington, D.C, 1948 ,p56.

والاجتماعية)[1]، وعليه يجب على العالم مُعالجتها من خلال التعاون الجماعي، والسعي الجاد لإزالة مؤثراتها المستقبلية على الأمن الدولي لان الاقتصاد يُعد أحد التحديات متعددة التأثير على الأمن الدولي كونه يمس كل جوانب الحياة.

بمعنى تُساهم الأزمات الاقتصادية المتمثلة بالأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة في زيادة تحديات الأمن الدولي وتعمل على تقويض قدرة الدول على التحرك في مواجهة تحديات الأمن الدولي الأُخرى، وكلما كان النظام الاقتصادي الدولي قوياً كلما أصبحت حركة الدول وقدراتها على معالجة التحديات العالمية الأخرى للأمن الدولي أكثر قدرة ومرونة وفاعلية نتيجة توافر الموارد والإمكانيات اللازمة وتوظيفها توظيفاً فعالاً، وزادت دلالات المساهمة في زيادة القدرة على مواجهة هذه التحديات، والقدرة على توسيع مفهوم الأمن الاقتصادي من التقليدي إلى الأمن غير التقليدي)[2]. تكثيفاً لما تقدم، فان تناول التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي يكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: أمن الطاقة العالمي

توسع الصناعة وتعقدها واعتماد جزء كبير من مصانع الدول والشركات على الطاقة، وارتكاز نسبة كبيرة من ميزانية الدول على الواردات النفطية وتوظيف جزء كبير من دخول الدول على استيراد وتصدير المشتقات النفطية وخضوع وتوظيف الطاقة بوصفها أداة سياسية للترغيب والترهيب في السياسة الدولية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة في العالم، كل هذه المتغيرات أدت إلى بروز مفهوم أمن الطاقة في الدراسات الإستراتيجية.

أدى تغيّر البيئة الإستراتيجية الدولية مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين إلى حدوث تغيّر كبير في المفاهيم والعقائد والمدركات والتصورات، ودفع ذلك القوى الدولية إلى العمل على وضع الاستراتيجيات التي تتناسب مع المرتكزات السابقة الذكر بهدف ضمان تفوقها في مجال الطاقة العالمية لاسيما فيما يتعلق بانسيابية وسهولة الوصول إلى

---

(1)Joseph D.Munier, A Priest Speaks on Economic Security, The American Journal of Nursing, Vol.50, No.10, 50th Anniversary Issue, United States, 1950, p641.

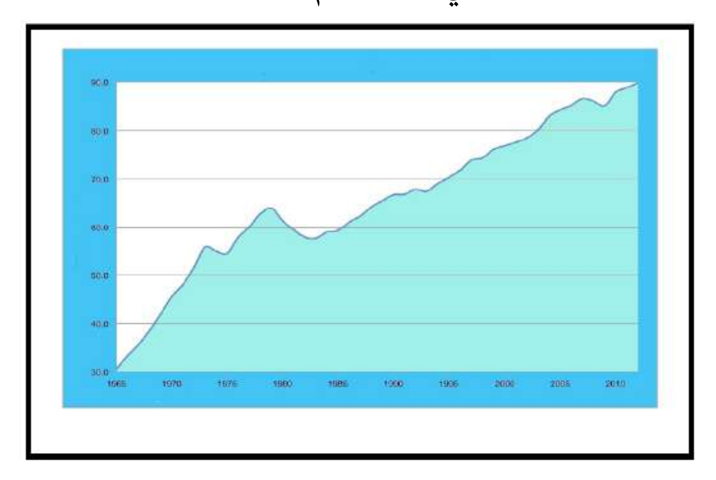
(2)Giacomo Luciani, The Economic Content of Security, Journal of Public Policy, Vol.8, No.2 , Cambridge University Press,1988, p152.

مصادر الطاقة العالمية. وكل هذا نتيجـة(إدراك الـدول أن الأمـن الشـامل لا يمكـن تحقيقـه دون تحقيـق الأمـن الاقتصـادي، لـذلك جـرى التغيـير في الإدراك الأمنـي وماهيتـه في هـذا المجال)[1] .

أوجد البحث عن أمن الطاقة في القرن الواحـد والعشريـن الـذي ترافـق مـع زيـادة الاستهلاك العالمي لها كما هو مثبـت في الشـكل التوضـيحي رقـم(25)، حالـة مـن التنـافس والصراع في أغلب مناطق العالم. كما لا زالت النظرية التقليدية الإسـتراتيجية المتمثلـة في إن من يمتلك القدرة على السيطرة على مصادر الطاقة العالمية لاسيما ذات المخزون الاحتيـاطي الكبير فان ذلك يوفر لها القدرة على التحكم في أسـواق الطاقـة العالميـة، ويـؤدي إلى فـرض إرادته على القرار السياسي الدولي.

الشكل التوضيحي رقم(25)

الاستهلاك العالمي للنفط الخام للمدة(1965-2012)



المصدر:

-BP Statistical Review of world Energy, 2013 .

(1)See: James Sperling and Emil Kirchner, Economic Security and the Problem of Cooperation in Post-Cold War Europe, Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol.24, No.2, 1998, p228.

وتنامى الاهتمام العالمي بالطاقة يرتبط بأمن الطاقة العالمي ارتباطاً مباشراً بالأزمات والتوترات في العالم، التي تقود إلى حدوث عرقلة في وصول الإمدادات إلى المراكز الصناعية الكبرى في العالم مما يُشكل تحدياً كبيراً للاستقرار العالمي، ذلك أن غياب العلاقة التكافئية المستقرة بين الدول المُرسِلة للنفط والدول المُستقبِلة له وفق قواعد المساواة سوف يؤدي إلى زيادة التوتر بين الدول لاسيما دول عالم الشمال ودول عالم الجنوب. فعلى سبيل الإبانة، أدت أحداث2001/9/11، وما رافقها من احتلال أفغانستان والعراق، و(تعقيدات الملف النووي الإيراني)[1] إلى عدم ثبات أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية، وأصبحت وسيلة لدى بعض الدول الكبرى لتقويض الاستقرار السياسي العالمي. بمعنى أن التحدي الأبرز لأمن الطاقة العالمي يتمثل في تأثر الأسواق العالمية بالأزمات السياسية الدولية، فانبرى أغلب المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية الدولية والخبراء في الطاقة العالمية للتأكيد على ضمان التدفق المستمر وبدون أي عوائق إلى مناطق العالم كافة في القرن الواحد والعشرين هو الهدف الاسمي، وأي عائق يحول دون ذلك يُمثل التحدي الاقتصادي العالمي الأبرز للأمن الدولي، ليس هذا فحسب، بل زاد استخدام النفط كأداة للضغط السياسي في التفاعلات الدولية من(الترابط بين الأمن الاقتصادي الداخلي والأمن الاقتصادي الدولي)[2]، ومن ثم يجعل العالم يعيش حالة من عدم تأمين التدفق المستمر والثابت وفق المعايير الدولية للطاقة.

تتمثل أكثر التهديدات انتشاراً للتدفق العالمي للنفط في القرن الواحد والعشرين في الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية والانتفاضات. لذلك فان كل الانتفاضات العنيفة على مرّ الأزمان أثرت بشكل أو بآخر في كل منطقة منتجة للنفط تقريباً، وهو الأمر الذي يزيد من احتمالات التنافس والصدام العسكري للقوى الكبرى. كما أن التحدي الأكبر في المناطق المضطربة هو التنافس الحاد بين القوى العظمى للهيمنة على عملية امتلاك

---

(1)لمزيد من التفاصيل ينظر: ريتشارد ن.هاس وآخرون، استعادة التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص ص133-135.

(2)See:Edwin Fraumann, Economic Espionage:Security Missions Redefined, American Society for Public Administration, Vol.57, No.4, United States, 1997, p 303.

وتوزيع الطاقة. وقد أدى التنافس إلى تصعيد التوتر في العديد من مناطق العالم لاسيما في منطقة الخليج وبحر قزوين. ورغم أن القوى تسعى دون شك إلى تجنب الصدام المباشر إلا أن تدخلها المتعمق في النزاعات المحلية سوف يزيد من اندلاع الأزمات الإقليمية واحتمال حدوث حروب كبيرة بهدف ضمان التحكم بمصادر الطاقة[1].

وتشكل الإدارة بالأزمات أحد متلازمات الترابط بين تعاظم التوتر في بعض المناطق وعملية السيطرة على الطاقة. إذ تعمل القوى الكبرى والعظمى على امتلاك بعض مفاتيح ادارة هذه الاضطرابات او التوترات ومتغيرات تهدئتها كجزء من عملية التحكم بالطاقة وإظهار دورها المتميز أمام الدول المستهلكة الطاقة وضمان عدم حدوث أزمة كبيرة كالذي حدث عام 1973عندما تم حظر النفط العربي.

وهناك تحدي آخر يواجه ضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية هو القرصنة البحرية التي أصبحت تحدياً بارزاً يواجه أمن الطاقة العالمي. وتعد القرصنة البحرية لاسيما في المحيط الهندي وخليج عدن تهديداً حقيقاً أثر وسيؤثر في مستقبل أسعار الطاقة للدول المصدرة والمستوردة وهو ما سيتم تناوله لاحقاً[2].

تجد القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة في ارتفاع أسعار النفط بفعل المضاربات والتلاعب بكميات الإنتاج مصدر غنى وثروة لدول تعدها معادية لها مثل إيران وفنزويلا، لاسيما أن استهلاك النفط في الولايات المتحدة يُسهم في تعزيز مكانة إيران وروسيا وغيرها من الدول، لذلك أصبح أمن الطاقة جزءاً من تحديات الأمن الدولي، لاسيما أمن الطاقة الأوربي ودور روسيا الاتحادية والنزاع الدولي للسيطرة على أنابيب النفط العالمية في أوروبا الشرقية، كما احتكرت الدول الصناعية الكبرى تكنولوجيا إنتاج تكرير النفط في المراحل السابقة ولما تزل[3].

---

(1)مايكل كلير، دم ونفط: أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط، ترجمة هيثم جلال غانم، دار الشروق، عمان، 2007، ص225.

(2)See: Florian Baumann, Energy security as multidimensional concept, policy analysis, center for applied policy research, No.1, 2008, p9.

(3)ينظر: عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص101-102.

لقـد أدت الأزمـات العالميـة لاسـيما في الشرق الأوسـط وأوروبـا الشرقيـة إلى عـدم استقرار أسعار النفط بشكل كبير[1]، انخفاض وارتفاع بشكل مفـاجئ. كـما أن أحـد أسـباب عدم الاستقرار هو أن الوقود الاحقوري من نفط وغاز طبيعي وفحم صار أكثر نـدرة نتيجـة زيادة الاعتماد العالمي على هذا النوع مـن الطاقـة كـما هـو الحـال في الشـكل التوضـيحي رقم(26)، ومن ثم ارتفعت تكاليف إنتاجه الذي بات أكثر صعوبة مما جعل من أمن التزود بالوقود على رأس الأولويات[2]. يكمن جوهر أمن الطاقـة العالميـة في حريـة الحصـول عـلى إمدادات مضمونة من الطاقة وبسعر مُتحكم بـه. وبـالنظر إلى أهميـة الطاقـة لأي اقتصـاد حديث، فان أمن الطاقة يشكل مصلحة عالمية وعنصراً أساسـيا مـن عنـاصر ومبـادئ الأمـن الاقتصادي الدولي[3] وفق وجهة النظر الغربية. يتعرض أمن الطاقة للتهديد بطـرق متعـددة تُشكل بمجموعها تهديداً للأمن الاقتصادي الدولي: أولهما: قد يعتمد الذين يسـيطرون عـلى مصادر الطاقة إلى قطع الإمدادات أو رفع الأسعار بشكل حـاد كشـكل مـن أشـكال الابتـزاز الاقتصادي والسياسي. ثانيهما: يمكـن أن يـتم تـدمير منشـآت إنتـاج الطاقـة نتيجـة للحـرب والتخريب. ثالثهما: قد يتم وقف نقل إمدادات الطاقة كحصيلة غـير مبـاشرة للحـرب مـثلاً، ويترتب على ذلك تكاليف سياسية واقتصادية وعسكرية حقيقية[4].

---

(1)ينظر محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظـر عربيـة، سلسـلة عـالم المعرفـة، العـدد52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص ص171-173.

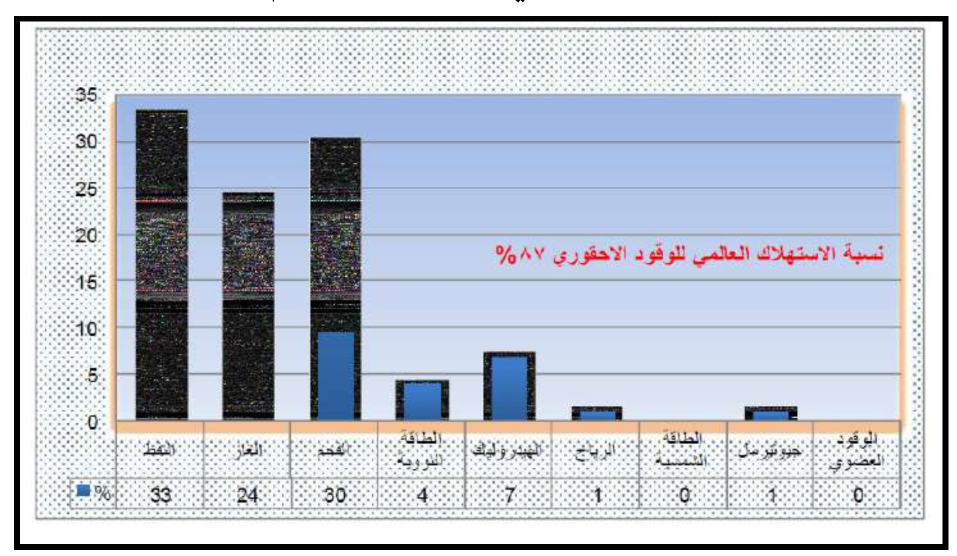
(2)بيتر ميسين و ليزيـي هنـتر، الشرق الأوسـط واسـتراتيجيات الطاقـة المتجـددة: بـدائل الطاقـة النوويـة، ترجمة عماد شيحة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2009، ص7.

(3)For more information see: John E. Edgerton, Principles of Economic Security, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol.154, United States, 1931, pp73-77.

(4)بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص101.

الشكل التوضيحي رقم(26)

الاستهلاك العالمي لنوع وكمية الطاقة عام 2013



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See: Energy Matters: Euenmearns.Com: BP 2014 data.

استناداً إلى ما تقدم، وللأهمية القصوى للنفط من خلال كونه أصبح أغلى قيمة فقد غدى هدفاً للفواعل العسكرية من غير الدول، تحاول أن تزعزع حكومات راسخة بتفجير خطوط الأنابيب وقطع الإمدادات. فعلى سبيل المثال، تعرضت خطوط الأنابيب النيجيرية للخطر بشكل مستمر من خلال أعمال الناس في منطقة الدلتا الذين يشعرون بان حاجات التنمية لم يتم تلبيتها. كما أن خطوط الأنابيب الجديدة عبر جبال القوقاس بحاجة إلى حماية عسكرية كبيرة، إذ أن الجماعات المسلحة يجدون أن سلامة هذه الخطوط قد غدت مجالاً جديداً لإمكانية تعريض الدولة للخطر[1].

وعليه يُعد أمن الطاقة العالمي أحد التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي، وستقود الحروب وصناعتها والنزاعات وبلورتها في مناطق الخزين الاستراتيجي العالمي للطاقة، وتعاظم تحديات الإرسال العالمي التي تؤثر في التدفق الثابت والمستمر للأسواق العالمية، ومدى تأثر المصانع والشركات العالمية وزيادة نسبة البطالة العالمية، إلى تعاظم

(1) كارين.أ. منغمست وايفان.م. اريغوين، مصدر سبق ذكره، ص466.

وتفاقم حالة عدم الاستقرار العالمي. وفي الوقت الذي استفادت بعض الدول النفطية من ارتفاع أسعار النفط نتيجة ما تدره الطاقة على ميزانيتها المالية سوف يدفعها إلى الدفع باتجاه تفاقم الأزمات ولن تدخر جهداً لإدامتها والعمل على عدم حلها وإذكائها بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان هيمنتها على حركة الطاقة العالمية إنتاجا وتكريراً وتصديراً. بمعنى أن أمن الطاقة العالمي المتمثل في ضمان وصول وتأمين مصادر الطاقة العالمية يعد أحد التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الثاني: الأمن الغذائي العالمي

يرتكز الأمن الغذائي العالمي على كمية ونوع الغذاء المطلوب توافره لتحقيق أمن الإنسان الشامل وكيفية الحصول على تلك الكمية الكافية وضمان استمرار الحصول عليها. وعليه فان عدم توفر الكمية المطلوبة من الغذاء العالمي للسكان على مستوى العالم يُعد مشكلة كبرى تُهدد الوجود البشري.

ومن هنا عُد الأمن الغذائي أحد التحديات العالمية للأمن الدولي. فعدم تأمين الغذاء لا يعني مجرد عدم توفر الطعام، بل أكثر من ذلك، يعده الباحثون أحد أسباب تفشي الجريمة وظهور الأمراض والظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية في العالم. وبالمقابل فان ارتفاع الجريمة وعدم توفر الأمن الاجتماعي يؤدي إلى نقص الإنتاج ويؤثر سلباً في الأمن الغذائي العالمي، ويقود إلى إيجاد بيئة غير مؤاتيه وغير مستقرة للعمل الإنتاجي العالمي[1].

بعبارة أخرى، يُعرف الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يتمكن فيها الناس من الوصول إلى غذاء كافي وآمن في كل الأوقات وفي ظروف صحية سليمة[2]. ولذلك فان ضمان الأمن الغذائي هو حالة يعيش فيها الناس دون جوع أو سوء تغذية أو خوف منها. وينشط عمل الأمن الغذائي على مستويات عدة فردية ومنزلية ووطنية وإقليمية ودولية.

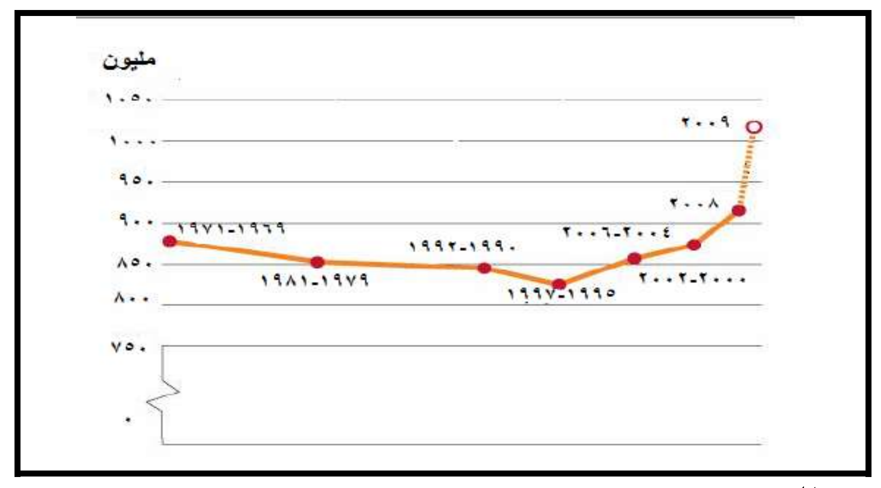
(1) ينظر: محمود شاكر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفش، مصدر سبق ذكره، ص ص17-18.

(2)David Lobell and Marshall Burke, Climate Change and Food Security: Adapting Agriculture to a Warmer World, Springer Dordrecht Heidelberg, New York, 2010, p14.

إذ تقسمه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة(الفاو) إلى المكونات الآتية: أولهما التوافر: بحيث تتوافر منه كميات تكفي للناس جميعاً في كافة الأوقات وإمكانية الحصول عليه، بحيث يستطيع الناس جميعا الحصول عليه. وثانيهما: القبول: بحيث يحظى الغذاء المتاح للناس بالقبول لديهم من الناحية الثقافية. وثالثهما: الملائمة: بحيث يكون الغذاء صحياً ومأموناً مع وجود ترتيبات ملائمة لضمان إنتاج الغذاء بصورة مستدامة لا تشكل تهديداً لإنتاجه من أجل الأجيال القادمة[1]. تؤكد الإحصائيات العالمية بان نسبة المجاعة في العالم كبيرة جداً، وهي في تصاعد مستمر نتيجة الأزمات المتفاقمة في القرن الواحد والعشرين. والشكل التوضيحي رقم(27) يوضح النسبة المتصاعدة لعدد السكان الذين يُعانون المجاعة ونقص التغذية في العالم.

الشكل التوضيحي رقم(27)

مؤشر ارتفاع نسبة المجاعة في العالم للمدة(1970-2009)



المصدر:

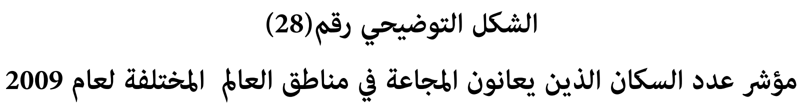
-See: Robert.J.Walker, population Matters:9.8 Billion? Population Institute, July 28th, 2010: http://www.populationinstitute.org.2010/07/28

---

(1)بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص119.

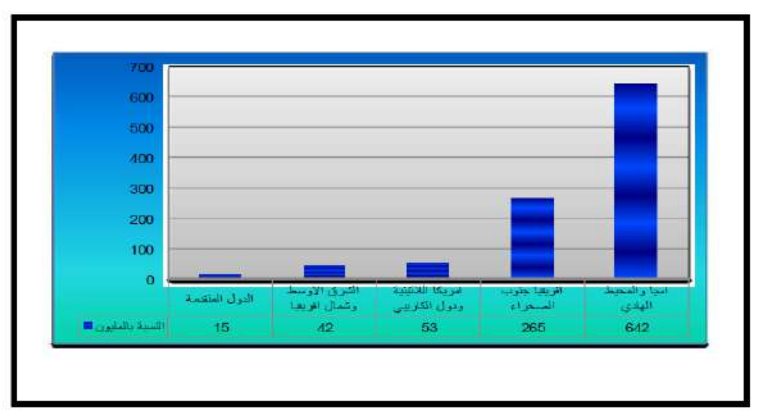
تُحتم معالجة الأمن الغذائي العالمي مواجهة المفارقة التي مفادها: رغم أن إنتاج الغذاء لتلبية احتياجات السكان المتزايدين كان من المنجزات البارزة لمدة ما بعد الحرب، فانه يوجد مع ذلك(1،2) مليار من الناس في(46) بلداً يعانون من سوء التغذية، ويموت أربعة الآلاف شخص كل يوم من أسباب تتصل بالجوع. وتشير البيانات المتوفرة عن النمو السكاني العالمي إلى أن عدد السكان ازداد خمسة أضعاف منذ أوائل القرن التاسع عشر، ومن المتوقع أن يزداد من(5،4) مليار نسمة في عام1991 إلى(10) مليار نسمة في2050، ومن المتوقع أن يحدث أكثر من(50%) من تلك الزيادة في سبعة بلدان هي بنغلادش، البرازيل، الصين، الهند، اندنوسيا، نيجيريا، باكستان. ومن الممكن أن يزداد عدد السكان ليصل إلى(23) مليار نسمة بنهاية القرن الواحد والعشرين[1].

والشكل التوضيحي رقم(28) يوضح عدد السكان الذين يعانون المجاعة ونقص التغذية في العالم لكل منطقة من مناطق العالم.



الشكل التوضيحي رقم(28)

مؤشر عدد السكان الذين يعانون المجاعة في مناطق العالم المختلفة لعام 2009



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See: United Nations Chief Urges Unity over hungry, 2009 :http:// www.newes.bbc.con.uk/2/hi/europe/8361770.

(1)كارولين توماس، الفقر والتنمية والجوع، في جون بيليس وستيف سمث، مصدر سبق ذكره، ص960.

يُعد الأمن الغذائي العالمي حاجة إنسانية عالمية أساسية. وتعد هذه مشكلة أساسية في القرن الواحد والعشرين لاسيما في دول العالم النامية. ولكن حتى في أغنى الدول ثمة أشخاص يعتمدون على البرامج الخيرية والرعائية للحفاظ على بقائهم. إذ تشير سجلات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن(15)مليون من اللذين يعانون نقص التغذية يعيشون في الدول الصناعية. لقد أوكل إعلان روما للأمن الغذائي الذي تبنته قمة الغذاء العالمية عام1996 إلى زعماء العالم مهمة خفض عدد اللذين يعانون الجوع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015[1]. ورغم (انخفاض عدد السكان الذين يعانون المجاعة إلى(8،5) مليون للمدة 2012-2014، عما كان عليه الحال في عام 2009 والبالغ(1،15) مليون، إلا أن النسبة لا تزال كبيرة والتحديات تُحتم مواجهتها وتقويض مؤثراتها)[2]. بمعنى(يزداد سكان العالم وفق معادلة هندسية والغذاء يتناقص وفق معادلة عددية. وعليه ستزداد الفجوة بشكل مخيف في المستقبل)[3].

وعلى هذا الأساس، يُحذر العلماء من الأخطار الهائلة التي تترتب عليها مشكلة الانفجار السكاني ومن ثم المجاعة في العالم، وهو الخطر الذي يفوق في ضراوته خطر الحرب النووية التي ظل العالم يعمل على تجنبها واحتوائها. إن معنى كل زيادة في عدد السكان زيادة جديدة في معدلات الاستهلاك الإنساني للموارد المتاحة التي هي في حالة من التناقص والتآكل المستمر. ويجب أن يرافق الزيادة السكانية العالمية آليات تحقيق الأمن الغذائي العالمي بالشكل الذي يضمن مواجهتها بالشكل الناجع والفاعل[4].

---

(1) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص119.

(2)The 2014 Report, The State of Food Insecurity in the World, Strengthening the enabling environment for food security and nutrition, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2014, p12.

(3)For more information see: H.Charles J. Godfray and others, Introduction: The future of the global food system, Philosophical Transactions: Biological Sciences, Vol. 365, No.1554, The Royal Society, 2010, p2777.

(4) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص405.

خلاصة لما تقدم، فان زيادة معدلات السكان في العالم ومن ثـم زيـادة حـاجتهم إلى الغذاء، واتساع الفجوة العالمية بين دول عالم الشمال ودول عالم الجنوب، فضلاً عـن ارتبـاط الأمن الغذائي العالمي بالعديد مـن التحـديات العالميـة المسـتقبلية المتمثلـة في نـدرة الميـاه والتغيرات المناخية وسوء استغلال الموارد، تشكل أحد التحديات الاقتصادية العالميـة للأمـن الدولي، وينبغي على قادة وشعوب العالم وضع الاستراتيجيات الكفيلة والقادرة على تحقيـق متطلبات الأمن الغذائي العالمي بما يتناسب مع الزيادة في السكان ويحقق متطلبات الزيادة المستقبلية لهذه الزيادة كماً وكيفاً.

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات

تتمثـل الشركـات المتعـددة الجنسـيات في الشركـات ذات رؤوس الأمـوال الضـخمة ولديها استثمارات وعمليات تجارية في مناطق عديدة من العالم ولهـا قـدرة عـلى التـأثير في العمليات الدولية بأشكالها المختلفـة السياسـية والاقتصـادية وحتـى العسـكرية وقـد تصـل إمكانياتها في بعض الأحيان ما يفوق إمكانيات دول عديدة، وعادة ما تتشكل نتيجة توافـق المصالح بين أطرافها وتكون عابرة للحدود التقليدية للدول بفعل أنشطتها المتعـددة. ورغـم الدور الايجابي الكبير الذي تقوم بـه، إلا أن معارضـة سياسـاتها يترتـب عليـه مخـاطر كبـيرة لبعض الدول لامتلاكها وسائل الترهيب والترغيب بشكل يفوق إمكانيات الدولة الوطنية.

إن عدد الشركات المتعـددة الجنسـيات في تزايـد مضـطرد، ومتمركـزة في أقـوى دول العالم اقتصاداً وتقدماً مثل الولايات المتحدة، اليابان، فرنسـا، ألمانيـا، بريطانيـا، التـي تمتلـك مُجتمعةً ما يفوق عن(172) شركة، وتحولت هـذه الشركـات مـن نشـاط اقتصـادي مُحـدد إلى(مؤسسـات لهـا إسـتراتيجيات عالميـة متنوعـة الجوانـب)[1] تُسـيطر عـلى التكنولوجيـا والاقتصاد العالميين في هيئة دول عالمية من دون مسؤوليات وساهم في تنامي دورهـا عالميـاً كما في حالة تفكك الاتحـاد السـوفيتي، وتفكـك الاقتصـاديات الاشـتراكية لأوروبـا الشرقيـة والصين وفيتنام والانتقـال إلى خصخصـة القطـاع الاقتصـادي وتمركـز الاقتصـاد العـالمي بـين

(1)David Bonior, Unions in the Twenty-First Century, Challenge,Vol.40, No.5, M.E. Sharpe, 1997, p88.

الأقطاب الاقتصادية المشكلة للنظام الدولي الجديد المتمثلة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان[1].

وعليه فان الجدول رقم(4) في أدناه يوضح أهم الشركات المتعددة الجنسية التي تسيطر على حركة التفاعلات الاقتصادية في العالم ومجال تركيزها على القطاعات المختلفة.

الجدول رقم(4)

الشركات المتعددة الجنسية الخمسة والعشرين(الأكبر) في العالم

الرتبة	الشركة	مجال الصناعة
1-	Google	تكنولوجيا المعلومات
2-	SAS Institute	تكنولوجيا المعلومات
3-	NetApp	تكنولوجيا المعلومات/إدارة وتخزين البيانات
4-	W.L. Gore and Associates	التصنيع والإنتاج في مجال النسيج
5-	Belcorp	البيع بالتجزئة
6-	Microsoft	تكنولوجيا المعلومات/البرمجيات
7 -	Marriott	الضيافة/الفنادق والسياحة
8-	Monsanto	الصناعة والإنتاج/الكيمياويات
9-	Cisco	تكنولوجيا المعلومات
10-	American Express	الخدمات المالية والضمان/والأعمال المصرفية/وخدمات الاقتراض
11-	Scotiabank	الخدمات المالية والضمان/والأعمال المصرفية/وخدمات الاقتراض
12-	SC Johnson	الصناعة والإنتاج/السلع الشخصية والمنزلية
13-	Autodesk	تكنولوجيا المعلومات
14-	Telefónica	الاتصالات السلكية واللاسلكية
15-	National Instruments	الصناعة والإنتاج
16-	Fedex Corporation	المواصلات
17-	Atento	تكنولوجيا المعلومات/ تزويد خدمات الانترنت
18-	EMC	تكنولوجيا المعلومات/ إدارة وتخزين المعلومات
19-	Daimler	الخدمات المالية والتامين
20-	Diageo	الصناعة والإنتاج/ المشروبات

(1) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص ص430-431.

-21	Hyatt	الضيافة
-22	Mars	الصناعة والإنتاج
-23	Accor	الضيافة والفنادق
-24	eBay	تكنولوجيا المعلومات
-25	The Coca – Cola Company	الصناعة والإنتاج/ إنتاج الغذاء/ المشروبات

المصدر:

-See:The Dawn of the Great Workplace Era, the World's Best Multinational Workplaces, Great Place to Work Institute, United States, 2014, p45.

ومن خلال القراءة الدقيقة للجدول أعلاه نجد أن الشركات المتعددة الجنسية تتجه باتجاه الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا ما يفسر الدور المتزايد الذي تؤديه التكنولوجيا في التحكم في حياة الشعوب ومستوى الموارد المالية التي تحصل عليها نتيجة منتجاتها وتحديثها من وقت لآخر وبالشكل الذي يضمن تعظيم الترابط بين التابع والمتبوع.

المظهر الأساسي لها ليس حجمها الضخم وارتفاع معدل نمو نشاطها، ولكن نظرتها إلى العالم كوحدة واحدة. كما أنها ستُحدث تغييراً عميقاً في الدولة الوطنية التي مثلت الوحدة السياسية الأساسية في العالم، وتهدف إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على الدول الرأسمالية في المركز، وكذلك على الدول التابعة والواقعة في أطراف النظام الاقتصاد العالمي.

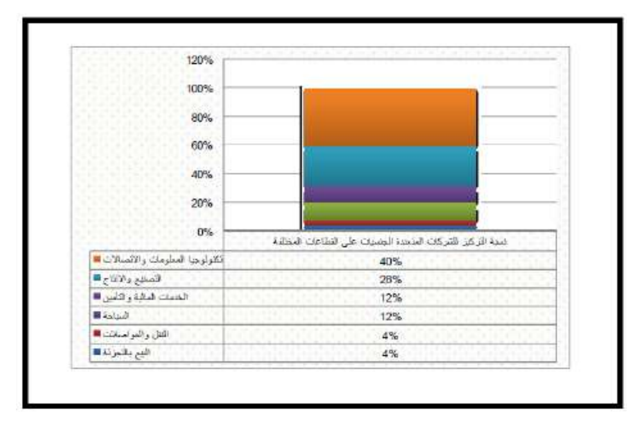
ونشطت هذه الشركات مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين في مجال إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل من خلال تدويل الإنتاج وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والخدمية والمالية والإعلامية على الصعيد العالمي، عن طريق آليات توطين الصناعات "كثيفة العمالة" في بلدان العالم الثالث كإحدى الأدوات المستخدمة. تتوجه معظم الاستثمارات التي تقوم بها في البلدان النامية إلى قطاعات الاستخراج والزراعة، وقسم قليل منها يوظف في الصناعات التحويلية المرتبطة بصناعة البلدان الرأسمالية المتطورة أو في قطاعات الخدمات والسياحة. كما أن هذه الشركات تعمل من خلال المؤسسات على تغيير وعي الشعوب وخلق مطالب واحتياجات وقيم استهلاكية تتجاوز طاقة وإمكانيات

شعوب العالم النامي، ويتركز ذلك بصورة أساسية في السلع الاستهلاكية التي تُعد في نظر أبناء العالم غير الغربي أداة حضارية تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهدافها[1].

والشكل رقم(29) يوضح نسبة التركيز على القطاعات المختلفة من قبل الشركات المتعددة الجنسية والميل نحو الولوج إلى المتغير المستقبلي والمتحكم بالتفاعلات الأمنية العالمية.

الشكل التوضيحي رقم(29)

نسبة تركيز الشركات المتعددة الجنسية على القطاعات المختلفة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See:The Dawn of the Great Workplace Era, the World's Best Multinational Workplaces, Great Place to Work Institute, United States, 2014, p47.

تُمارس الشركات المتعددة الجنسية دوراً سلبياً في عملياتها، ويمكن تركيز أهم هذه السلبيات الناتجة عن ممارساتها في الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة تحديات الأمن الدولي بما يأتي: أولا: تعمل على استغلال ثروات هذه البلدان وتبديد ثرواتها. ثانياً: تعمل على استغلال العمالة في البلدان الفقيرة دون مراعاة الشروط الإنسانية في العمل. ثالثاً: تعمل

(1)أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007، ص ص333-335.

على نقل الثروة من البلدان الفقيرة إلى الدول الغنية مما يؤدي إلى زيادة الغني غناً والفقير فُقراً. رابعاً: الركيزة الأهم هو أنها تؤدي إلى خلق تفاوت في التنمية داخل البلد الواحد مما يؤدي إلى إذكاء التناقضات ونمو الشعور بعدم المساواة وقيام الانتفاضات وتهديد الأمن والاستقرار. خامساً: تؤدي هذه الشركات إلى تقليل الوظائف أكثر من عملية إيجادها لاسيما من خلال استخدامها للتكنولوجيا مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.

سادساً: يؤدي الاستغلال الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي إلى هروب الأموال إلى خارج البلدان ومن ثم تحويل الملايين من السكان في البلدان المُستضيفة لهذه الشركات إلى حالة من انتشار الفقر. سابعاً: إن الانتفاضات يرافقها استعمال القوة المفرطة من قبل الأجهزة الأمنية ضد النشطاء والفقراء المطالبين بالحقوق وتوزيع الثروة بشكل عادل، ونتيجة الفعل وردة الفعل، فان ذلك يؤدي إلى قمع مستمر وسقوط العديد من الضحايا. ثامناً: كل هذه الأمور تؤدي إلى تعاظم قدرة الشركات المتعددة الجنسية على التحكم في حركة هذه البلدان والسياسة الداخلية لها، وإتباع أسلوب الترغيب والترهيب المادي والمعنوي ضد الأحزاب السياسية، ومن ابرز الأمثلة على ذلك العديد من الانقلابات التي حدثت في أفريقيا وأمريكيا اللاتينية، إذ أدت الشركات المتعددة الجنسيات دوراً كبيراً وأساسياً في الانقلاب الذي حدث في تشيلي عام1970 نتيجة تعارض سياسة النظام السياسي مع مصالح الشركات المتعددة الجنسية العاملة في البلد[1].

وعليه تؤدي المخرجات النهائية للأعمال التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية في البلدان المستضيفة لها وبفعل امتلاكها القدرات الكبيرة التي تتجاوز في أحيان كثيرة قدرات دول كثيرة تؤدي إلى فرض سيطرتها على الحركة الداخلية للبلدان والتحكم في أنشطتها الاقتصادية والمالية مما يؤدي إلى فقدان قدرة العديد من الدول على مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الشركات عندما تتعارض مصالحها مع مصالح الدولة العاملة

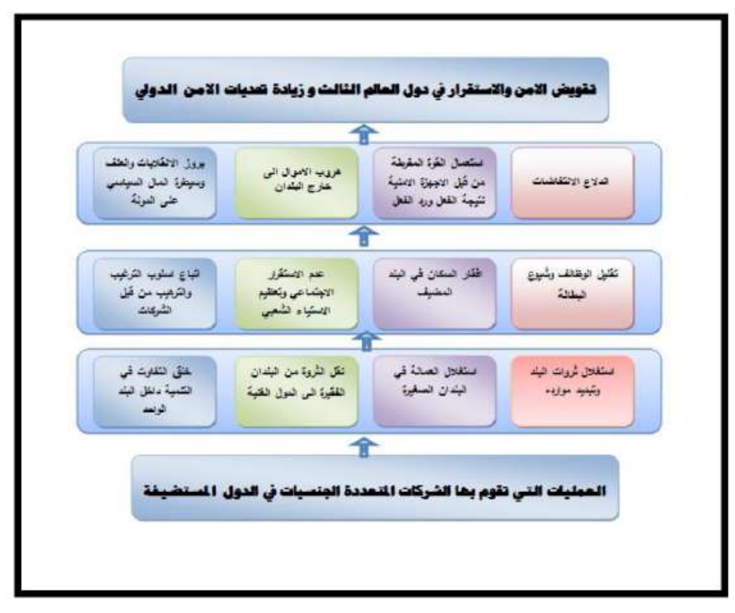
(1)See:William H. Meyer, Review of Human Rights and International Political Economy in Third World Nations: Multinational Corporations, Foreign Aid, and Repression, Westport, Connecticut: Praeger, 1998, pp90-93.

فيها لاسيما الأعمال التي ترافق الأزمات المختلفة في البلدان التي تتسم بضعف مستوى حكم القانون فيها.

والشكل رقم(30) يوضح المخرجات المترابطة بين فعاليات الشركات المتعددة الجنسية وما يمكن أن تقود إليه من تقويض الأمن الدولي وتعاظم تحدياته.

الشكل التوضيحي رقم(30)

العلاقة بين عمل الشركات المتعددة الجنسية وتقويض الأمن الدولي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See:William H.Meyer, Review of Human Rights and International Political Economy in Third World Nations: Multinational Corporations, Foreign Aid, and Repression, Westport, Connecticut: Praeger, 1998, pp90-93.

تُعد الشركات العالمية المتعددة الجنسيات من وسائل التأثير والضغط لتدخل الدول، وبالذات دول الموطن الأصلي في سياسات الدول الأخرى(لاسيما في مجال استخدام الإمكانيات المالية للتأثير في الأحزاب السياسية بوصفها الفاعل الرئيس في

صناعة القرارات)[1]. ولهذا فان أحد أسباب النزاع الرئيسة بينها وبين الدول المضيفة يتعلق بسلوك تلك الشركات ذاتها، وتذهب بعض الآراء بان المنافع من الخدمات التي تقدمها الشركات العالمية المتعددة الجنسيات للدول التي تمارس بعضاً من نشاطها فيها هي أقل بكثير عن التوترات التي تخلقها. كما أن الأخطار الاقتصادية التي تولد عن نشاطاتها تزيد بكثير عن الفوائد الناتجة من عملياتها الدولية، وأصبحت بعض البلدان سوقاً لترويج السلع غير المرغوب فيها أو السلع التي لم تتمكن تلك الشركات من تصريفها أو بيعها بالوسائل المشروعة المتعارف عليها دولياً[2].

ولان العولمة يقوم جانب كبير من فلسفتها على هذا النوع من الشركات، فهي تعمل لصالح الأقوياء الذين يتحكمون في هذه الشركات العملاقة والياتها بطريقة تمكنهم من تحقيق مأربهم[3]، كما أن لهذه الشركات دور كبير في التأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى والحاسمة، من خلال التأثير على كافة عناصر التنمية الاقتصادية، ومهمتها عولمة التصنيع والاحتكار[4].

إن التنافس والصراع بين الشركات متعددة الجنسيات والأثر الذي تتركه أمر غير جديد ولكنه شأنه شأن غيره من ظواهر الحياة بمختلف جوانبها تنعكس فيه الظروف الموضوعية وتقلبُه بما يتوافق معها. ويكفي لتبيان ذلك أن نرجع إلى علاقات الدول مع بعضها بعضاً أو إلى أسباب نشوء الاستعمار والصراع على المستعمرات، إذ كان كله محكوماً إلى درجة كبيرة بالمنافسة الاقتصادية ومصالح الدول المستعمرة والمتصارعة النابعة من مصالحها التي تمتد جذورها إلى جميع مفاصل الحياة. إلا إن طبيعة المرحلة الراهنة

---

(1) سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2005، ص199.

(2)إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص ص127-128.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، ط2، ترجمة محمود إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص5-8.

(4)عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص431.

المتمثلة في مرحلة العولمة قد فرضت نمطاً جديداً مـن المنافسـة لم يختلـف في جـوهره عـما مضى، ولكنه يتفق مع معطيات العولمة وخصوصيتها. وصارت هـذه الشركـات تُمـارس أحـد جوانب المنافسة والصراع الجديدين المتمثلين إما باستمرار المواجهة وفق الظروف المعـاصرة أو بالمواجهة من الداخل ويقصد بذلك إعـادة هيكلـة هـذه الشركـات لـكي تكـون متطـورة وتكون لها القدرة على المواجهة والتحدي والاندماج مع الشركات المتماثلة[1].

خلاصة لما تقدم، تعد الشركـات المتعـددة الجنسـيات إحـدى التحـديات العالميـة في القرن الواحد والعشرين بفعل امتلاكها للثروات الهائلة التي تفوق في بعض الأحيان الـدخل القومي لبعض الدول، ولها القدرة على السيطرة على الأسـواق العالميـة، والـتحكم في بعـض الأحيان في أسواق بعض الدول وتوجيهها بالشـكل الـذي يُحقـق أهـدافها وأهـداف الـدول المالكة لها. كما يشكل نشاط هذه الشركات المتعاظمة وسيلة من وسائل الضـغط السـياسي على الدول، وان لها القدرة على تغيير الحكومات في بعض الدول ذات الاقتصاديات الهشة.

وعليه، فان الشركات متعددة الجنسيات رغم ما تقوم به من دور ايجابي في عمليات نقل السلع والتكنولوجيا المتطورة وتحقيق المنفعة للعديد من الدول فإنها في الوقـت ذاتـه تشكل تحدياً للعديد من الدول لاسيما مع الدول التي لا تتوافق مع سياستها ونهجها. إذ أن هذه الشركات غالباً ما تقوم بعمليات الاحتكار للسلع والخدمات أو السيطرة عليها بالشكل الذي يحقق الأهداف التي أُسست من أجلها. وعليه فان هذه الشركات وما تقـوم بـه مـن دور سلبي يؤثر في الاقتصاد العالمي تعد أحد التحديات الاقتصـادية العالميـة للأمـن الـدولي ومن ثم يجب تأطير عملها ووضع الأُسس الكفيلة للحد من تحركاتها السلبية.

المطلب الرابع: القرصنة البحرية وأثرها في الأمن البحري الدولي

تُشكل الدلالات الأمنية للقرصنة البحرية أحد التحديات الاقتصـادية العالميـة للأمـن الدولي. ورغم أن جذور هذه المشكلة تعود إلى قرون عديـدة وتنوعـت أسـاليبها وأشـكالها،

(1) عزت السيد احمد، انهيار مزاعم العولمة: قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، مطبعـة اتحـاد الكتـاب العرب، دمشق، 2000، ص41.

إلا إنها ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تعاظمت المؤشرات العالمية لحدوثها، وأخذت عملياتها تتسم بفداحة الأضرار الناجمة عنها نتيجة الترابط الوثيق بين التقدم العلمي لاسيما في وسائل المواصلات والحجم الكبير لحركة السلع والبضائع في البحار مما يجعل من الصعوبة بمكان ضبط حركتها والسيطرة على التحديات التي تكتنف حركتها.

يكمُن جوهر القرصنة البحرية في مجموعة الأعمال التي تقوم بها مجموعات مسلحة ضد حركة الملاحة البحرية في أي منطقة بحرية وتستهدف إخضاع حركة الملاحة البحرية لإرادتها ومصادرة حمولات السفن التجارية أو اختطاف البحارة والمطالبة بدفع فدية لإطلاق سراحهم، أو أي عمل ينتهك القانون الدولي للبحار من قبل الفاعلين من غير الدول[1].

(1)Andreas Graf, Countering Piracy and Maritime Terrorism in South East Asia and off the Horn of Africa :Applying the lessons learned from the Countermeasures against Maritime Violence in the Straits of Malacca to the Gulf of Aden, PiraT,Working Papers on Maritime Security No.5, Germany,2011, pp13-14.

تُعد جريمة القرصنة البحرية من الجرائم الدولية الخطيرة التي باتت تُشكل تهديداً للمجتمع الدولي [*]، نظراً إلى انتشارها واتساع نطاقها، وتنوع صورها، وتزايد معدلات ارتكابها[1]، في العديد من مناطق العالم. وتتّخذ جريمة القرصنة عموماً أشكالاً عدة، كالقرصنة الاقتصادية التي تستبدل المنافسة بالسرقة، وهناك أيضاً القرصنة الكلاسيكية التي تمارس العنف بحق ركاب سفينةٍ أو طائرة للمطالبة بفديةٍ ماديةٍ، أو لاتخاذ مواقف سياسيةٍ

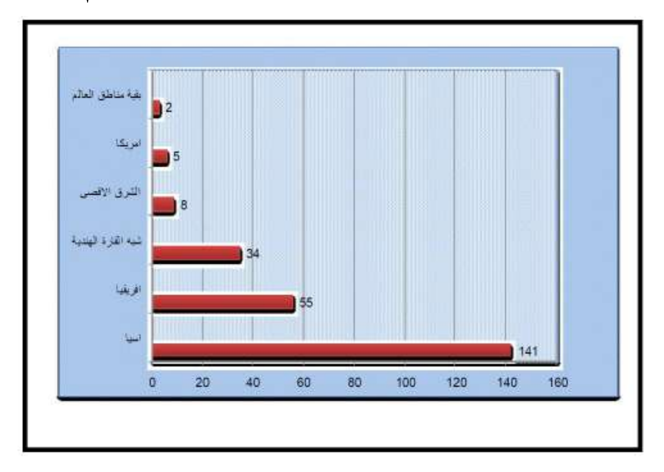
(*) لقد ورد تعريف القرصنة البحرية في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 2005، تناولت هذه الاتفاقية تعريف القرصنة من خلال تعدد الأعمال غير المشروعة، إذ نصت المادة(3) من هذه الاتفاقية على ما يأتي: أولا: يرتكب أي شخص جُرماً في مفهوم هذه الاتفاقية أذا ما قام بصورة غير مشروعة وعن عمد ما يأتي: الاستيلاء على سفينة، أو السيطرة عليها باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو باستعمال أي نمط من أنماط الإخافة، وممارسة عمل من أعمال العنف ضد شخص على ظهر السفينة أذا كان هذا يمكن أن يُعرض للخطر الملاحة الآمنة لتلك السفينة، وتدمير السفينة، أو إلحاق الضرر بها أو بحمولتها مما يمكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة لتلك السفينة. والإقدام بأية وسيلة كانت على وضع، أو التسبب في وضع جهاز تدمير أو مادة على ظهر السفينة يمكن أن تؤدي إلى تدميرها، أو ألحاق الضرر بها، أو بحمولتها مما يُعرضها للخطر، أو يعرض الملاحة الآمنة لتلك السفينة للخطر. وتدمير المرافق الملاحية البحرية، أو ألحاق الضرر البالغ بها، أو عرقلة عملها بشدة إذا كانت هذه الأعمال يمكن أن تعرض الملاحة الآمنة للسفن للخطر. ونقل معلومات يعلم ذلك الشخص أنها زائفة مما يهدد الملاحة الآمنة للسفينة. ثانياً: يرتكب أي شخص جرما أيضا أذا ما قام بالتهديد المشروط، أو غير المشروط طبقاً لما ينص على القانون الوطني بارتكاب أي من الأفعال التي تنص عليها الفقرات الفرعية السابقة الذكر بهدف إجبار شخص حقيقي، أو اعتباري على القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام به أذا كان من شان هذا التهديد أن يعرض الملاحة الآمنة للسفينة المعنية للخطر. ينظر: عواد بن عبد البلوي، القرصنة البحرية برؤية المملكة العربية السعودية، في كتاب: إدارة الكوارث البحرية: الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث: تنسيق جهود المواجهة للقرصنة البحرية، المديرية العامة لحرس الحدود، وزارة الداخلية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص ص10-11.

(1)For more information see: Lauren Ploch and others, Piracy of the Horn of Africa, Congressional Research Service Report, Report for Congress, Washington, 2011, p4.

معينةٍ، أو للتأثير في الرأي العام، فضلاً عن القرصنة الحديثة التي تشمل عدة أعمالٍ مدمرةٍ وإجراميةٍ، بحيث تخرق حقوق الإنسان وتؤدي إلى إضعاف اقتصاد الدول، والحد من قـوة دفاعها، وبثّ الرعب والخوف في نفـوس السـكان[1]. والشـكل التوضـيحي رقـم(31) يوضـح عدد أعمال القرصنة البحرية موزعة حسب نصيب كل قارة من قارات العالم لعام2014.

الشكل التوضيحي رقم(31)

عدد أعمال القرصنة البحرية موزعة حسب نصيب كل قارة لعام 2014



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتي:

-ICC International Maritime Bureau, Piracy and Armed Robbery: Against Ships, Report for period, 1 January – 31 December 2014, United Kingdom, 2015,p7.

توضح القراءة الدقيقـة للمـؤشر في أعـلاه بـان النسـبة الأكـبر مـن أعـمال القرصـنة البحرية تتركز بشكل رئيس في قـارتيّ أسـيا وأفريقيـا لاسـيما في المنـاطق المُمتـدة مـن غـرب

(1) مايا خاطر وياسر الحويش، الإطار القانوني لجريمـة القرصـنة البحريـة، مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصادية والقانونية، العدد4، المجلد27، جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق، 2011، ص266.

أفريقيا وخليج غينيا[1] مروراً بالقرن الإفريقي وخليج عدن وباب المندب إلى الخليج العـربي وجنوب أسيا، وعند مقارنة الأرقام الإحصائية في عام2014 مع نظيراتها لعام2013 يتضـح أن هناك ارتفاع في عمليات حدوثها مما يتسبب في تعاظم تحديات الأمن البحري الدولي[2].

ورغم وجود ظاهرة القرصنة البحرية في العديد مـن منـاطق العـالم، كبحـار الفلبـين وإندونيسـيا وتايلانـد ولاوس وفيتنـام ونيجيريـا، إلا أنّهـا وصـلت في منطقـة خلـيج عـدن والساحل الشرقي للصومال إلى درجةٍ عاليةٍ من الخطورة في الوقت الراهن[3]، نظراً إلى عـدم اقتصار عمليات القرصنة فيها عـلى اعـتراض السـفن ونهـب حمولاتهـا ومـا يحملـه الطـاقم والركاب من أشياء ثمينة، وإنّما تطورت إلى أخذ رهائن واختطاف السفن[4] والمطالبـة بفديـةٍ لإطلاق سراحها، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تهديد أمـن الملاحـة الدوليـة والاسـتقرار المحـلي والإقليمي والدولي على حدٍ سواء، فضلاً عن إثارته لموضوعٍ في غاية الأهمية يتمثّل في تعزيز الوجود العسكري الغربي في البحـر الأحمـر، لاسـيما في المنطقـة القريبـة مـن مضـيق عـدن والسواحل الصومالية، وذلك نظراً إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، ما يُمثل دافعاً قوياً لهذه الدول بالتدخل من خلال نشر وحدات عسكرية بحرية تقوم بحماية مصالحها في تلك المنطقة[5].

---

(1)See: Adeniyi Adejimi Osinowo, Combating Piracy in the Gulf of Guinea, Africa Center for Strategic Studies, Africa Security Briefs, No.30, 2015, p2.

(2)Compare with: ICC International Maritime Bureau, Piracy and Armed Robbery: Against Ships, Annual Report, Report for period, 1 January – 31 December 2013, United Kingdom, 2014,p7.

(3)See: Kerstin Petretto, Piracy as a problem of international relations, in: piracy and maritime security: regional characteristics and political, military, legal, and economic implications, Stiftung Wissenschaft, Berlin, 2011, p10.

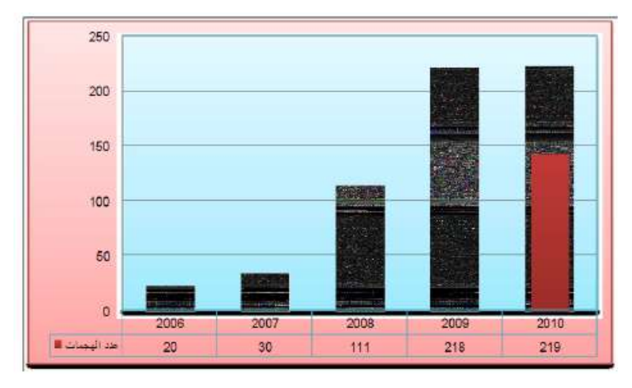
(4)See: Keunsoo Jeong, Diverse Piracy Patterns and Different Control Mechanisms, A Paper for the ISA Global South Caucus Conference, 2015, pp20-21.

(5) مايا خاطر وياسر الحويش، مصدر سبق ذكره، ص270.

ورغم اتساع أعمال القرصنة البحرية التي تشهدها مناطق عديدة من العالم في القرن الواحد والعشرين، إلا أن أبرزها القرصنة البحرية في الصومال التي تتصف بالتعقيد بفعل ارتباطها بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السيئة والصعبة لدولة الصومال وأهمية المكان الذي تمارس فيه كونه يُمثل نقطة التقاء إستراتيجية، وبذلك فهي تمثل إحدى التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي لاسيما الأمن البحري الدولي(1) نتيجة ترابط معطياتها ومؤثراتها الداخلية، والإقليمية، والدولية(2). والشكل التوضيحي رقم(32) في أدناه يوضح مؤشر تصاعد عمليات القرصنة البحرية في الصومال للمدة(2006-2010).

الشكل التوضيحي رقم(32)

تصاعد عمليات القرصنة البحرية في الصومال للمدة(2006-2010)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتي:

-Rick "Ozzie" Nelson and Scott Goossens, Counter-Piracy in the Arabian Sea: Challenges and Opportunities for GCC Action, Center for Strategic and International Studies, Gulf analysis paper, Middle East Program, 2011, p2

---

(1)See: Christian Bueger, What is Maritime Security?, Department of Politics and International Relations, School of Law and Politics, Cardiff University, 2015, p1.

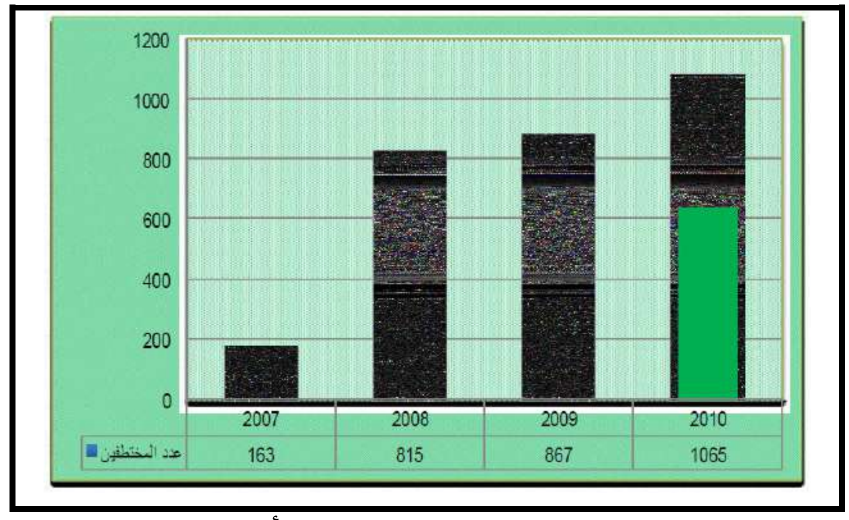
(2)Peter Chalk, The Maritime Dimension of International Security Terrorism, Piracy, and Challenges for the United States, RAND Corporation monograph series, United States, 2008, pp14-15.

ليس هذا فحسب، بل شهدت تصاعداً في عمليات اختطاف الأجانب الـذين يمـرون في هذه المنطقة، وهذا يُعد مؤشراً على أن هنالك تهديداً كبيراً للأمن البحـري الـدولي يُحـتم على الدول الفاعلة مُعالجته ووضع الحلول الناجعة نظراً لما تتركه من آثار وعواقب وخيمـة على حركة الملاحة الدولية. وتركيزاً لما تقدم فان الشكل التوضيحي رقم(33) يوضـح تصـاعد عمليات اختطاف الأجانب(2006-2010).

الشكل التوضيحي رقم(33)

العدد الإجمالي للمختطفين الأجانب من قبل القراصنة الصوماليين

للمدة (2007-2010)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتي:

-Rick "Ozzie" Nelson and Scott Goossens, Counter-Piracy in the Arabian Sea: Challenges and Opportunities for GCC Action, Center for Strategic and International Studies, Gulf analysis paper, Middle East Program, 2011, p3.

ويُمارس القراصنة الصوماليون أعمال القرصنة البحرية الآن خارج المياه الإقليمية للصومال في المحيط الهندي[1] والبحر الأحمر وخليج عدن وتتمثل أهدافهم وفق وجهة نظرهم في حماية الموارد البحرية الصومالية وردع المعتدين الأجانب الذين يُمارسون عمليات صيد الأسماك والسيطرة على قوت يومهم في المياه الإقليمية الصومالية[2].

ليس هذا فحسب، بل تعاظم الفقر والافتقار إلى مصادر العيش وعدم توافر فرص العمل الشرعية وظروف العمل القاسية في بعض الأحيان دفعهم للقيام بهذا العمل[3].

لقد تفاقمت عمليات القرصنة البحرية بشكل كبير مع بداية القرن الحالي وتسببت في تعاظم تهديدات الأمن الدولي. إذ وصلت التكلفة الاقتصادية للقرصنة البحرية في الصومال إلى(6,6 مليار دولار في عام 2011)[4]، واختطف القراصنة العديد من أفراد أطقم البحارة الذين ينتمون إلى(125)جنسية مختلفة، ويتم احتجازهم لمدة تصل إلى ثلاثة سنوات. تتمثل عواقب القرصنة البحرية في مجموعة من التداعيات التي تُمثل تحدياً للأمن الدولي ويمكن تركيزها بالاتي: أولا: يؤدي انعدام الأمن وتعاظم مخاطر الأمن البحري الدولي إلى فرض ضريبة إضافية على القيمة الإجمالية لجميع الشُحنات التي تمر من خلال المنطقة التي تحدث فيها عمليات القرصنة البحرية. ثانياً: فقدان حوالي(7%) من التجارة

(1)For more information about piracy in Indian Ocean see: Matthew R. Walje, Oceans Beyond Piracy, The State of Maritime Piracy Report, One Earth Future Foundation 2014, pp27-29.

(2)Tullio Treves, Piracy, Law of the Sea, and Use of Force: Developments off the Coast of Somalia, The European Journal of International Law, Vol.20, No2, 2009, p400.

(3)Lauren Ploch and others, Piracy off the Horn of Africa, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, United States, 2011, p6.

(4)Lutz Feldt and others, Maritime Security: Perspectives for a Comprehensive Approach, Institut für Strategie- Politik-Sicherheits- und Wirtschaftsberatung, ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, No.222, Berlin, 2013, p5. And also see: Raymond Gilpin, Counting the Costs of Somali Piracy, United States Institute of Peace, Working Papers, 2009, p11.

السنوية العالمية. ثالثاً: القراصنة الصوماليون لـديهم القـدرة عـلى كسـب تأييـد الكثـير مـن الفاعليين المحليين والإقليميين بما في ذلـك المسـؤولون الحكوميـون ورجـال الأعـمال وشـيوخ العشائر وأفرادها[1] والمليشيات الذين لـديهم القـدرة عـلى نقـل وغسـل الأمـوال والعوائـد الناجمة عن فدية القرصنة وتغيير العلامات التي تحملها السلع. رابعاً: الانخفـاض الكبـير في عملية صـناعة السـياحة، فقـد أدت إلى انخفـاض في عـدد الزيـارات إلى البلـدان السـاحلية الواقعة شرق إفريقيا مقارنة بعدد الزيارات إلى بلدان أخرى بنسبة(25%)اقـل مـن أي بلـد أخر[2].

والنقل البحري منه إلى طرق أُخرى مما يُضعف من مدخولات الـدول المطلـة عليـه اقتصادياً. ومن ثم يتحول القرن الأفريقي والبحر الأحمر إلى بؤرة نشطة لجماعات الإرهـاب الدولي وترويج وتهريب المخدرات والأسلحة وهـذا بـدوره يـؤدي إلى أضرار اقتصـادية عـلى الاقتصاد العالمي الناجمة عن ارتفاع رسوم التأمين وتكاليف الأمن والحماية للسفن[3]. لـيس هذا فحسب، بل الأضرار الإنسانية والمعنوية نتيجة إثارة الرعب والخوف للعاملين في البحر أو مستخدمي النقل البحري إضافة إلى الأضرار الأمنية وما ينجم عنهـا مـن إزهـاق الأرواح والإصابات الجسدية وتدمير الممتلكات والأموال من جراء ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة في مواقع نائية بعيدة عن نجدة السلطات[4].

---

(1)For more information about this point see: Bilyana Tsvetkova, Securitizing Piracy Off the Coast of Somalia, Institute of international and development studies, Geneva, 2009, p48.

(2) ينظر: القراصنة في الصومال، إنهاء الخطر وإعادة بناء امة، البنك الدولي، مكتب منطقة إفريقيا، 2013: عبر شبكة المعلومات الدولية:

http//www.worldbank.org/Africa.

(3)For more information see: Stella Sakellaridou, Maritime Insurance and Piracy, National Kapodistian University Of Athens law school, Greece, 2009, pp9-10.

(4) عواد بن عبد البلوي، القرصنة البحرية برؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية، في كتـاب: إدارة الكـوارث البحرية: الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث (تنسيق جهود لمواجهة القرصنة البحرية)، المديريـة العامـة لحرس الحدود، وزارة الداخلية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص14-15.

تشكل القرصنة البحرية تحدياً في وجه الاقتصاد الـدولي وتقـف عائقـا أمـام ازدهـار حركة التجارة باعتبار أن الأمن هو المنـاخ الملائـم لازدهـار هـذه الأنشـطة. وذلـك لأسـباب عديدة نذكر منها: أولا: وقوعها في مكان بعيد يتعذر فيه الغـوث وتقـل فيـه النجـدة، مـما يُشجع لصوص البحر على ارتكاب أعمالهم الإجرامية، لاسـيما أن بعـض الـدول المطلـة عـلى الطرق الملاحية الكبرى لا تملك التكنولوجيا الحديثة التي ترصد مثـل هـذه العمليـات مثـل أجهزة الربط بالأقمار الاصطناعية الجديدة ضمن شبكة ربط بحرية عنكبوتيـه. ثانيـاً: تُشـير الدراسات إلى أن القرصنة البحرية تكلف العـالم نحـو(٢٥)مليـار دولار سـنوياً. ثالثـاً: تـدفع شركات الشحن البحري ملايين الدولارات كفدية مما ينعكس سلبا على اقتصادياتها[1].

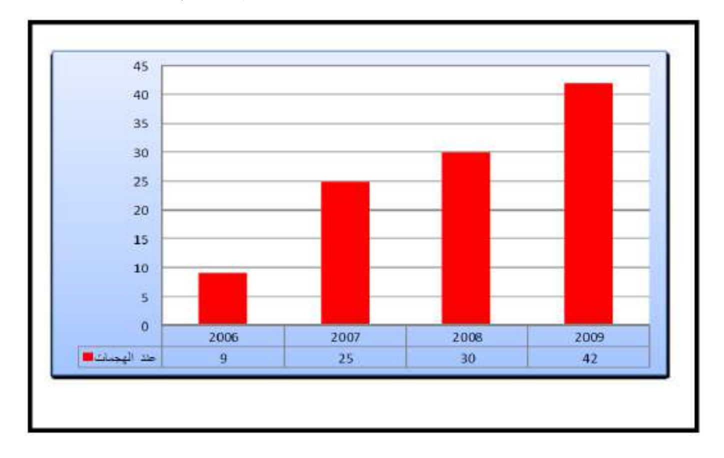
ويرتبط الأمن البحري بشكل مباشر بالأمن الاقتصـادي لاسـيما فـيما يتعلـق بالـدول المصدرة للنفط، إذ أصبحت جرائم القرصنة والسطو المسلح على السفن تُشكل خطورة على اقتصاديات النفط لأن الممرات المائية تُشكل الوسيلة الرئيسة لتصدير النفط العـالمي، ومـن ثم فإن أي خلـل في هـذا الجانـب يُشـكل تـأثيراً خطـيراً عـلى الأمـن الاقتصـادي العـالمي[2]. والشكل التوضيحي رقم(34) يوضع عـدد الهجـمات التـي قـام بهـا القراصـنة ضـد السـفن الناقلة للنفط.

(1) رقية عواشرية، قمع القرصنة البحرية في ضوء قواعد القانون الدولي: دراسـة تقييميـه، في كتـاب: إدارة الكوارث البحرية: الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث(تنسيق جهود لمواجهة القرصـنة البحريـة)، مصـدر سبق ذكره، ص ص53-54.

(2) مبارك علي الصباح، حماية خطوط المواصلات البحرية ومكافحة القرصنة البحرية والسـطو المسـلح، في كتاب: إدارة الكوارث البحريـة: النـدوة الدوليـة الثالثـة لإدارة الكـوارث(تنسـيق جهـود لمواجهـة القرصـنة البحرية)، مصدر سبق ذكره، ص60.

الشكل التوضيحي رقم(34)

عدد هجمات القراصنة على ناقلات النفط في العالم للمدة(2006-2009)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See: spencer Swartz, Pirate Attacks Raise Risks for Oil Tankers, the Wall StreetJournal, 4, January, 2010:http: http://www.wsj.com/ articles /sb1262393/ 33904/3/4/ .

وعليه تُمثل عمليات القرصنة البحرية التي تعاظمت بشكل كبير في مناطق عديدة من العالم تحدياً كبيراً للأمن الدولي بشكل عام والأمن البحري الدولي بشكل خاص. وتتمثل هذه التحديات في إنها ترتبط بشكل مباشر بحركة التجارة الدولية والأمن الاقتصادي الدولي وتهديد الصادرات النفطية للدول التي تعتمد بشكل كبير في دخلها القومي عليه، فضلا عن توظيف الأموال غير المشروعة في عمليات غسيل الأموال واستخدامها بأعمال غير مشروعة.

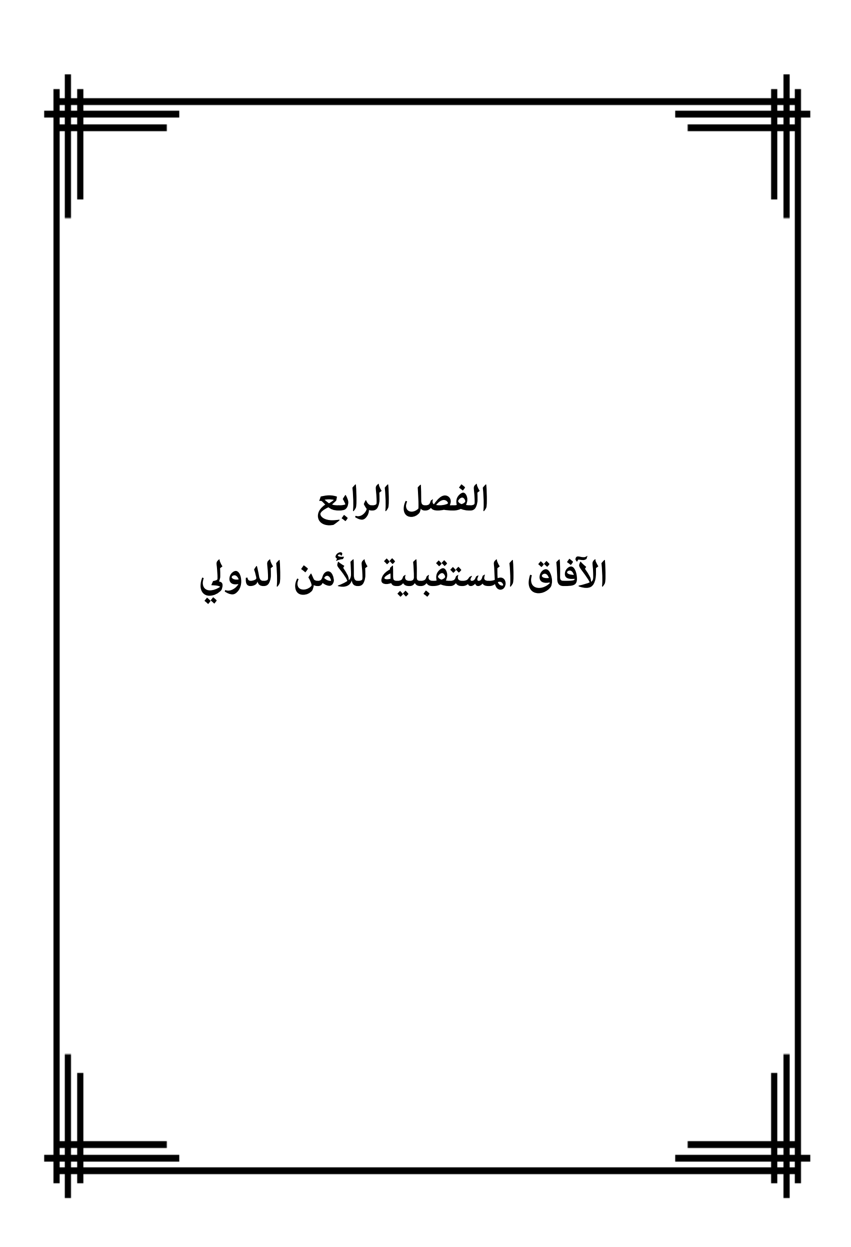
كما أنها ترتبط بمسالة أُخرى تتمثل في تذرع الدول في إرسال القوات البحرية خارج مياهها الإقليمية بحجة حماية سفنها التجارية من أعمال القرصنة البحرية التي تحدث في أعالي البحار مما يؤدي إلى تضارب مصالح الدول التي تبحث عن الهيمنة والنفوذ نتيجة قدرتها على تطوير إستراتيجيات عالمية، وليس أدل على ذلك من إرسال العديد من

السفن البحرية الغربية إلى خليج عدن نتيجة أعمال القرصنة البحرية مع بداية القرن الواحد والعشرين، مما يقود إلى تعرض الأمن الدولي إلى تحديات كبيرة الآن وفي المستقبل نتيجة فعل غير مشروع يتمثل بالقرصنة البحرية.

يؤكد الحجم الهائل لتحديات الأمن الدولي العالمية في القرن الواحد والعشرين على حقيقة مفادها إنها تحديات تتميز بسمة التعاظم بشكل مضطرد، وتحديات عابرة للحدود وأكبر من قدرة الدول فُرادى على مواجهتها، ليس هذا فحسب، بل إنها تحديات مترابطة مع بعضها وتؤثر في تعاظم تحديات الجوانب الأخرى للأمن الدولي.

بمعنى أسهم تعاظمها في دفع الدول مع انبلاج الألفية الجديدة إلى أمننة الجوانب المُشكِلة للأمن الدولي ووسعت من نطاق تفاعلاته التي لم تعد تقتصر على الجوانب التقليدية. كما أن بعض من هذه التحديات هو نتيجة أسباب ذاتية تتعلق بتفاقم التحديات الداخلية وإفرازاتها المتعددة، وبعضها الآخر موضوعي يرتبط بتفاعلات البيئة الإقليمية والدولية المعقدة وغير خاضعة لقواعد معلومة ومحددة وإنما قانون القوة والتراجع فيها بين مدة زمنية وأُخرى للقوى الدولية بأصنافها المختلفة. لا يمكن مواجهة التحديات الأمنية العالمية ما لم يكن هناك إرادة جماعية دولية مشتركة ترتكز على المساواة، وواعية لطبيعتها وحجمها ومؤثراتها المستقبلية على البيئة الإستراتيجية الدولية، ووجود الإنسان وتفاعله مع محيطه.

وفي خضم التشخيص الواسع للتحديات العالمية للأمن الدولي يتبلور التساؤل الآتي: ما هي الآفاق المستقبلية للأمن الدولي؟، تكمُن الدلالة العامة للإجابة على هذا التساؤل من أن المستقبل وتصوره وقراءته يستند إلى الفحص الشامل لمقتربات الماضي وتوظيف معطيات الحاضر لرسم المشاهد المستقبلية بشيء من الرؤية الكُلية وليست الجزئية، أي الابتعاد قدر الإمكان عن المتغيرات الجزئية التي سوف يكون دورها سلبياً وثانوياً في بناء السيناريوهات المستقبلية، نظراً لما ينطوي عليه الأمن الدولي من شمول المعطيات، وهو الأمر الذي يُعالجه الفصل القادم من خلال قراءة المستقبل واستنباط المؤشرات المحتملة طبقاً لمنهج الاستشراف الاحتمالي المشروط القائم في جوهره على الفرص المتاحة والكوابح المستقبلية.



الفصل الرابع

الآفاق المستقبلية للأمن الدولي

الفصل الرابع
الآفاق المستقبلية للأمن الدولي

تـؤدي الدراسـات المسـتقبلية دوراً مهـماً في وضـع التصـورات والتوجهـات للـدول والمؤسسات السياسـية والتعليميـة، وأُجهـدت بعـض الشـعوب بهـدف تنميتهـا وتطويرهـا، وعمل البعض الآخر عـلى إلغائها وإعاقتهـا مـما سـبب تراجعـاً واضـحاً في التقـدم وتـراكماً للمشكلات المُستجدة والمتفاقمة نتيجة عدم القدرة على التنبؤ وإدراك المشاكل التي تحتاج إلى التنبؤ بمخاطرها ومؤثراتها قبل وقوعها ومن ثم عـدم القـدرة عـلى وضـع سـيناريوهات المواجهة التي تقوم على أُسس علمية واقعية بعيدة عن الخيال والمثالية.

لقـد تجـذرت الأزمـات والكـوارث التـي تواجـه العـالم نتيجـة عـدم وجـود رؤيـة إستراتيجية ذات أبعاد ودلالات مستقبلية قادرة على التنبؤ ببعض المؤثرات المستقبلية، ومن ثم وضع وحشد القدرات والجهود المادية والمعنوية لمواجهة الآتي بعد الحال، وقد شهد هذا الميدان ولما يزّل تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صـارت لـه مكانـة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة. ولم يعد ثمة حرج في الإشارة إلى هذا الميدان بوصفه علـما من العلوم الإنسانية، هو علم المستقبليات أو الدراسات المستقبلية.

إنّ حضور سؤال المستقبل في أيـة ثقافـة هـو دليـل حيويتهـا، فبقـدر حضـوره في تكوينها الفكري تتحدد قابليتها للتطور، وقدرتها على التقدم. إنّ الوعي المستقبلي يُقاس على الحاضر في حركته إلى المستقبل، ولا ينشغل بالمـاضي إلا بوصـفه عـنصرا مـن عنـاصر الحاضر الذي يقبل التحول والتطور والمُسألة. وسؤال المستقبل عـنصر تكـويني في هـذا الوعي وعلامة عليه، سواء في حرصـه عـلى الارتقـاء بالإنسـان مـن مسـتوى الضرورة إلى مستوى الحرية، أم الانتقال بالمجتمع من التأخر إلى التقدم[1]. فـالرؤى المسـتقبلية تعـبر عن منظومة الأفكار والنظريات التي توجه نحو القادم من الزمـان بـالاعتماد عـلى مبـدأ

(1)إبراهيم العيسوى: الدراسـات المسـتقبلية ومشروع مصر2020، منشـورات مركـز الدراسـات السياسـية والإستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.

الاحتمال والترجيح والتوقع منطلقةً من الحاضر على وفق آليات ومناهج علمية مدروسة تستند على العلوم الإنسانية كافة[1].

يُجسد الدكتور مازن الرمضاني رؤيته وفكره لمكنونة الدراسات المستقبلية بما يأتي: "التفكير في المستقبل ظاهرة إنسانية تمتد جذورها التاريخية إلى ما قبل زمان اختراع الكتابة(3000ق.م)، ولم تقتصر على حيّز جغرافي دون سواه، وهي عابرة للزمان. وتتميز بظاهرة التجدد. وأنماط وآليات التفكير في المستقبل تُمثل انعكاس لنوعية الواقع الحضاري السائد في الزمان والمكان. ولا يتوقف الاهتمام الإنساني بالمستقبل عند حد القناعة بقدرة الإنسان على استشرافه، وإنما يمتد إلى الاعتقاد بقدرته على صناعته، اتساقاً مع أفكاره وإرادته. فقراءة المستقبل تتخذ من المنهجية العلمية سبيلاً لاستشراف احتمالات المستقبل استباقاً واستعداداً للزمن القادم، فهي مُجدية علمياً لأنها تساعد على نشر التفكير العلمي بالمستقبل داخل المجتمعات وتنمية ثقافة الانحياز إلى المستقبل، فضلاً عن بلورة رأي عام واعٍ بالتحديات التي تواجه المجتمعات وجدوى مواجهتها بكفاءة، وتؤجج عملية الاستعداد المُسبق، انطلاقاً من الحاضر، لما يُعد مجهولاً سبيلاً لتطويعه عبر تهيئة الأُسس الضرورية للوفاء بمتطلبات الارتقاء الحضاري، ومن بينها توفير قاعدة معرفية شاملة تساعد صُناع القرار وغيرهم على الاختبار الرشيد للقرار"[2].

أصبحت الدراسات المستقبلية تؤدي دوراً كبيراً في صياغة وتطوير، وإنضاج الكثير من الدراسات الإستراتيجية وتوجيه مسالكها وأبعادها واتجاهاتها لاسيما تلك الدراسات ذات الطابع الأمني وبشكل يسعى إلى توخي قدرٍ من الدقة والموضوعية في مثل هذه الدراسات وبما يُساعد على إعطاء مؤشرات ومعطيات مهمة ومفيدة للعديد من الباحثين والأكاديميين والمحللين السياسيين وصانعي القرار الاستراتيجي، في ضوء دراسات علمية تقوم على الإدراك الإنساني العلمي المنظم لمعرفة ما سيحدث في مجال علمي معين أو

(1) رحيم الساعدي، المستقبل: مقدمة في علم الدراسات المستقبلية، الجزء الثاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص17.

(2) مازن الرمضاني، مستقبل العرب في عام2020: ثلاث مشاهد، مجلة قضايا سياسية، العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012، ص19-20.

لوضع صورة أو إطار لما سيكون عليه المستقبل لظاهرة ما بالاعتماد على مناهج وآليات متعددة والتي من أهمها ما يتعلق بمنهج الاستشراف الذي يعرفه الدكتور عمر الخطيب بأنه"اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لظاهرة ما لمدة طويلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة"[1].

ويُعرف ضياء الدين زاهر الدراسات المستقبلية بأنها"التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي"[2]. كما عرف وليد عبد الحي الدراسات المستقبلية بأنها "العلم الذي يرصد التغيّر في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"[3].

ولذلك فان الدراسات المستقبلية أو الاستشراف المستقبلي هو جهد علمي مُنظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات وعبر مدة زمنية مقبلة، تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع[4].

بينما يُعرف فاروق عبده الدراسات المستقبلية بأنها(مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة

---

(1)نقلا عن: ياسر عبد الرزاق وهيب عسكر، مستقبل الأمن الإقليمي في أسيا- الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد،2007، ص175.

(2)ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم_أساليب_تطبيقات، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2004، ص51.

(3)وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات المستقبلية، عمان، 2002، ص13.

(4) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص23.

للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تـأثير عـلى مسـار الأحـداث في المسـتقبل)[1].

وهو تعريف شامل وأقرب إلى الدقة لكل ما يتعلق بالبعد المستقبلي للظواهر.

رغم تعدد الرؤى والمنـاهج، إلا إن هنـاك اتفاقـاً واسـعاً بـأن لـيس هنـاك مسـتقبلاً واحـداً، بـل مسـتقبلات عـدة بديلـة أو محتملـة، ولابـد مـن تعـدد القـراءات الاسـتشرافية للمستقبل لأنه ما زال قيد التشكيل وليس مُعطى نهائياً.(إذ يمثـل التفكـير الاحـتمالي ركيـزة أساسـية في الدراسـات المسـتقبلية والتـي أخـذت حيـزاً وافيـاً مـن الاهـتمام في الدراسـات الإستراتيجية، ويُعد من المواضيع الاساسية في بناء الاستراتيجيات واتخاذ القرارات لاسيما على صـعيد القيـادة الإسـتراتيجية، فهـي محاولـة لاسـتشراف احـتمالات المسـتقبل وفرصـه وكوابحه)[2].

ومن نافلة القول، ورغـم عـدم امتلاكنـا زمـام المسـتقبل، إلا إننـا نمتلـك هامشـاً مـا لتشكيل جانب منه، ويتعذر تلمس أكثر من ذلك. فالدراسات المستقبلية تسعى لاسـتشراف آفاق المستقبل ودروبه الممكنة، بهدف رسـم خـرائط للملاحـة الصـعبة في بحـار المسـتقبل. فـامتلاك البوصـلة حـول نمـط التطـورات والتفـاعلات المسـتقبلية المحتملـة، يسـاعد راسـم السياسـة عـلى تحديـد درجـات الحركـة والمنـاورة حتـى لا يصـبح المسـتقبل قـدراً محتومـاً تستقبله الأمم والشعوب دون حول أو قوة[3].

ودراسة المستقبل في حقيقتها استشراف للمستقبل بجميع أبعاده الزمنية، أي جملة تنبؤات مشروطة تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما في مرحلة من مراحله التاريخيـة،

---

(1) فاروق عبده وآخرون، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، دار المسيرة، عمان، 2003، ص67.

(2) محمد مصطفى جمعة، التنبؤ الاستراتيجي: دراسة في تأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص11.

(3)محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل(نظرة تقويمية)، مجلـة عـالم الفكـر، العدد4، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988، ص52.

فضلاً عن ارتباطها بأجهزة وإمكانيات وكفاءات عالية وفلسفة سياسية واجتماعية متكاملة ولازمة للتخطيط الهيكلي المميز[1].

ويستند تصور المستقبل في الأساس إلى قاعدة صلبة من البيانات العلمية الدقيقة والشاملة عن الظواهر الحاضرة وجذورها الماضية بوصفها جزءاً أساسياً وحلقة لا غنى عنها في التنبؤ بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل، كما يتم تحديد قائمة بالأولويات والأهداف الاجتماعية المُلحة للمجتمع مستقبلاً والتي على ضوئها يستشرف أحداث المستقبل مُستهدفاً بذلك تحديد مدى احتمال وقوعها. ولهذا فإن طبيعة الدراسات المستقبلية لا تكتفي فقط بدراسة التصورات المستقبلية المحتملة، بل تتناول الأدوات والوسائل التي يُمكن أن تؤثر في مجرى الأحداث المستقبلية بما يتفق ورغبات مجموع الأفراد الذين يمسهم هذا المستقبل[2].

الأُمم القوية هي الأمم المدركة لما يحيط بها من تغيرات، والواعية بما يزخر به العالم من تناقضات وصراعات، وهي الأمم التي تسعى لصُنع مستقبلها، أو على الأقل تسعى للمشاركة بفعالية في صنعه. أما الأمم الضعيفة فهي الأمم الغافلة عما يجرى حولها، والتي تترك مستقبلها للمصادفات أو لأطماع الآخرين. فعندما لا تُبادر الأمة إلى صُنع مستقبلها، ينشأ فراغ. ومن طبيعة الأشياء أن يسارع أصحاب المصلحة إلى ملء هذا الفراغ. ومن ثم فإنهم سيصنعون لتلك الأمة مستقبلها، ولكن على هواهم وحسبما تقضي به مصالحهم[3].

---

(1) محمد فوزي الجبر، الفكر العربي المعاصر وإشكالية علم المستقبل، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص2.

(2) محمد نصحى إبراهيم، الدراسات المستقبلية (نشأتها، مفهومها، أهميتها)، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269417

(3) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص64.

سيصطدم الكثير من عُقلاء الناس بالمستقبل، وسيجد الكثيرون من أبناء أغنى الأمم وأكثرها تقدماً صعوبة أكثر فأكثر في الوفاء بمتطلبات التغيير المستمر الذي أصبح علامة مميزة لعصرنا، وبعبارة أخرى سيصل المستقبل بأسرع مما كان منتظراً"[1].

ليس من السهولة بمكان سبر غور ومكنونة الآفاق المستقبلية للأمن الدولي، كونه متعدد المتغيرات ومترابط المعطيات، وواسع القضايا والتحديات، ويشمل العالم أجمع، نتيجة التداعيات العالمية التي لا تقتصر على منطقة دون أُخرى، كما انه من الصعب حشد الجهود الدولية الجماعية المتضاربة المصالح والأهداف والغايات لتقويض تحديات الأمن الدولي غير التقليدي.

ونتيجة تعقد التحديات العالمية للأمن الدولي فان صعوبة استشراف مستقبلها وبناء السيناريوهات المستقبلية المستندة إلى الوقائع العلمية الحالية تجعل تحقق مشهد دون آخر تنطوي على درجة كبيرة من عدم التأكد واللايقين بسبب عدم قدرة الإنسان على التنبؤ اليقيني، فضلاً عن تغيّر المعطيات والوقائع من حين لآخر بشكل يُربك قدرة المختص على تحديد الأولويات وبناء السيناريوهات الواقعية المختلفة.

كما تكمن صعوبة بناء السيناريوهات المستقبلية بشكل عام، والأمن الدولي بشكل خاص من الإطار العالمي لنطاق الدراسة، فالأمن الدولي يتجاوز في مكنونته الإطار الوطني والإقليمي إلى إطار أوسع وأشمل من حيث المدى، ولكن تبقى الدولة الوطنية الفاعل الرئيس، ومنها اكتسب مجال الأمن الدولي سمة الدولية.

يجب أن يرتقي مستوى التفكير عند بناء السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالأمن الدولي إلى المستوى العالمي نتيجة تربط المعطيات والتحديات وتأثيراتها المتبادلة، كما أن إدراكه في بعض الأحيان يتطلب إهمال المتغيرات الجزئية التي لا يكون لها تأثير كبير في مستقبل الأمن الدولي، نتيجة حتمية الرؤية الكلية التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار عند بناء السيناريوهات الواقعية.

---

(1) الفين توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصيف، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1974، ص9.

وتستوجب القراءة الدقيقة والواقعية للتحديات العالمية للأمن الدولي سبر غور هذه التحديات ومعرفة حجم تأثيراتها المستقبلية، وأي من هذه التحديات يكون لها التأثير الأكبر والهيمنة العُظمى في بناء المستقبل بمستوياته المختلفة، وهل هناك ترابط بين المستويات المختلفة للأمن، أم أن الأمن الدولي هو حالة منفردة يجب التعامل معه كلياً بشكل يدفع باتجاه إهمال المعطيات الفرعية والتركيز على المؤشرات العالمية. وعلى هذا الأساس، فان الدقة العلمية تقتضي تبني منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط من خلال التركيز على الفرص والكوابح لكل مشهد من المشاهد المستقبلية، لذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول

مشهد تعاظم التحديات العالمية الأمن الدولي

يرتكز هذا المشهد بتجلياته المختلفة على فرضية مفادها أن عدم توافر المعالجة الحقيقية والناجعة للتحديات الحالية يقود إلى تعاظم التحديات بشكل يجعل من الصعوبة بمكان وضع استراتيجيات شاملة وفرعية قادرة على تقويض هذه التحديات بالشكل الذي يضمن عدم تفاقمها. لذلك فان هناك مجموعة من الفرص والكوابح التي تُشكل بمجموعها مُعطيات مُتحكمة بهذا المشهد.

المطلب الأول: الفرص الداعمة لمشهد تعاظم التحديات

تؤكد البيئة الأمنية بمستوياتها المختلفة ونتيجة مجموعة من المعطيات المهمة بان مؤشر تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي له الغلبة في المستقبل لأسباب متنوعة تؤدي إلى تعاظم هذه التحديات بالشكل الذي يجعل من الصعوبة بمكان تخفيض تعاظمها. وعلى هذا الأساس، **يُمكن إدراج أهم الفرص، أي العوامل الداعمة لتحقق هذا المشهد بما يأتي:**

1- صعوبة وضع إستراتيجية عالمية للأمن الدولي ومُلزمة للدول تتناسب مع متغيرات العصر وشاملة لكل التحديات العالمية. ومرد ذلك يعود إلى تناقض الرؤى والتوجهات والمصالح الإستراتيجية بين الدول الكبرى ذاتها، وبينها وبين الدول الصغرى

وهو ما أوجد حالة من عدم تكامل المصالح، ومن ثم عدم القدرة على بلورة رؤية إستراتيجية موحدة قادرة على معالجة التحديات العالمية العابرة للحدود والمتميزة بسمة الانتقال السريع.

ليس من السهولة بمكان تحويل مكنونة هذه الإستراتيجية العالمية إلى اتفاقية عالمية تحظى بالموافقة الجماعية لكل الدول وتبين الرغبة والإرادة الكاملة للالتزام بتطبيق هذه الاتفاقيات المنبثقة عن الإستراتيجية، إذ دلت التجارب على أن دولاً عظمى شرعت لذاتها مهمة قيادة العالم، ولم تلتزم بالاتفاقيات الدولية حتى تلك التي تُساهم في بلورة فكرتها وصياغتها كما هو الحال مع الولايات المتحدة الامريكية واتفاقية كيوتو وغيرها.

فضلاً عن عدم الإمكانية الواقعية لضمان التكامل اللازم بين طبيعة الاستراتيجيات الفرعية وتطبيقاتها وبالشكل الذي يُحقق الأهداف الإستراتيجية العالمية العليا والمتمثلة بحشد الجهود الجماعية الدولية لمواجهة الآتي بعد الحال من التحديات المتعاظمة والمتفاقمة.

2- تنوع وتعقد وترابط التحديات العالمية للأمن الدولي يوجد حالة من عدم القدرة على ترابط مُعطيات المعالجة: لقد أسهم التغيّر الكبير في مكنونة الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن غير التقليدي مُجسِداً تعدد وتنوع التحديات العالمية، ودخلت تحديات حديثة غير تقليدية، لم تكن منظورة لدى صُناع القرار لعل من أبرزها التحديات البيئية والإنسانية...الخ.

ضاعف التنوع والتعقد من غموض الرؤية الشاملة لوضع إستراتيجيات عامة لمعالجات شاملة، وعندما يكون من الصعب معرفة حجم التأثير لمعطيات الأمن غير التقليدي وتداعياتها المستقبلية فان التفكير الاستراتيجي لصناع القرار قد يُصاب بالشلل نتيجة عدم القدرة على استيعاب المتغيرات وتطوراتها المتسارعة والمتعاظمة. وحتى إذا تم إدراك التجليات المختلفة للأمن الموسع فانه سوف يفتقد إلى المُعالجة التكاملية للمستويات المختلفة للأمن والمتمثلة بالوطني والإقليمي والدولي، فلكل مستوى تعقيداته وصعوبات إدراكه، مما يؤدي إلى غياب المعالجات التكاملية للمستويات المختلفة للأمن وغياب ترابط الجهود المرتبطة بهذه المستويات.

3- غياب القدرة على ضمان التكامل بين المستويات المختلفة للأمن: لقد أثبتت الوقائع بان الدولة كانت ولازالت هي الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، كما أنها الصانع والمُستقبِل للسياسات والاستراتيجيات الداخلية والإقليمية والدولية، فهي تملك القدرة على صياغتها وبلورتها ومن ثم حشد الجهود والقدرات لتنفيذها ودخولها حيز التطبيق، أما الأطراف من غير الدول، فرغم من نمو دورها وإمكانياتها وقدرتها على تنفيذ الاستراتيجيات التي تُقِرها الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، فانه لايزال محدوداً ومقتصراً على نطاق اهتمامها دون تخطي ذلك إلى مديات أوسع من حيث الفكر والتطبيق. ليس هذا فحسب، بل أن بعض الدول غالباً ما تحاول استثمار قدراتها والمتغيرات الدولية والمنظمات الدولية بما يُعزز مكانتها الدولية ويؤمن مصالحها. وان عملية ربط الأمن القومي الأمريكي بالأمن الدولي هو دليل على أن الدولة لم تبتعد فعلاً عن دورها المعروف.

وبما أن الدولة لازالت تلتصق بها فكرة السيادة، فان قبولها أو عدم قبولها بالبرامج والاستراتيجيات الدولية والإقليمية يرتبط بمدى إدراكها وإيمانها بحجم التحديات العالمية للأمن الدولي وتبنيها لهذه الاستراتيجيات العالمية لمواجهة هذه التحديات.

وبما أن الآمن الدولي لا يمكن صيانته ومواجهة تحدياته المختلفة دون إستراتيجيات تكاملية متنوعة تتناسب مع نوع التحدي، وتتضمن التكامل بين المستويات المختلفة من حيث صُنع الإستراتيجية وتطبيقها، فان ضمان التكامل بين هذه المستويات ومدى استعداد الدولة وضمان إقناعها بان هذا التحدي هو تحدي عالمي يتجاوز قدرة الدولة على مواجهته، فضلاً عن أن الأمن الدولي ومتطلباته هو أسمى من سيادة الدولة التي تتمسك بها كونه ينتقل إلى فضاء غير مُدرك، الأمر الذي يتطلب تغيير القناعات التقليدية في موضوع التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا المطلب مازال دون المدى اللازم، كل هذه المعطيات تُسهم في إيجاد عائق جوهري يتمثل في صعوبة تحقيق وضمان التكامل بين المستويات المختلفة للأمن والتي لا غنى عنها لمواجهة أي تحدي عالمي عابر للحدود.

4- التحديات العالمية للأمن الدولي مختلفة التأثير من حيث المكان والزمان والأولويات بالنسبة للفواعل الدولية: فالقراءة الدقيقة والإدراك الشامل للتحديات العالمية تُبين أن

لكل منطقة جغرافية ميزة نسبية على الأخرى في حجم تأثُرها بتحدي دون آخر، كما أن مستوى إدراكها وتشخيصها من قبل المجتمعات وصناع القرار متباينة أيضا، وهو الأمر الذي يُسهم في اختلاف وضع الأولويات الإستراتيجية للدول، ومن ثم يوجد حالة من الاختلاف في أولويات التركيز على تحدي عالمي دون آخر في وضع الاستراتيجيات العالمية. فكل فاعل دولي يحاول أن يجتذب التركيز العالمي من خلال إبراز حجم التحدي الذي يُهددهُ على انه التحدي الأعظم للعالم ويستوجب تركيز الاهتمام العالمي.

ونتيجة الاختلاف في الرؤى، فان بعض الدول لازال تفكيرها وأولوياتها يرتكز على الأمن التقليدي والذي يتمثل بالأمن العسكري وصيانة حدود الدولة وسيادتها من أي تدخل خارجي، بينما الدول الأخرى تجاوزت الأمن التقليدي إلى فضاء أكثر وأوسع مدى، ويحاول سبر غور التحديات العالمية ووضع البرامج والاستراتيجيات لمواجهتها، يتمثل بالأمن غير التقليدي الذي يتضمن تحديات غير منظورة كما أسلفنا في الفصل السابق.

فعلى سبيل المثال وليس الاستفاضة، فبينما يحاول عدد كبير من دول عالم الجنوب أن يُركز جُهده على صيانة الاستقرار الأمني وحماية حدودها من التدخلات الخارجية والحفاظ على بقاء النظام السياسي، فان عدد كبير من دول عالم الشمال يُكرّس جهده على معرفة وتحديد التحديات غير التقليدية للأمن الدولي من مثل الأمن البيئي والتغيرات المناخية والأمن الالكتروني وأمن الطاقة العالمي وسعي الدول لضمان استمرار تدفقه[1]. لذلك فان إدراك تأثيرات تحديات المكان والزمان وإخضاعها للأولويات الإستراتيجية بالنسبة للدول يُعد أحد الكوابح التي تُسهم في تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي.

(1)For more information see: Marcel de Haas, Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century: Putin, Medvedev and beyond, Routledge, Taylor & Francis Library, New York, 2010, pp125-126.

5- مدى صُدقية وتوافر المعلومات الدقيقة[*] المتعلقة بتحديات الأمن الدولي: يُشير الواقع إلى صعوبة توفير قاعدة المعلومات المطلوبة، الأمر الذي يُولد نوعين من الصعوبات: أولها: صعوبة القراءة الدقيقة لطبيعة التحديات. ثانيهما: صعوبة إمكانية تصور السيناريوهات المستقبلية وعدم تحقيق الانجاز الملائم على صعيد الدراسات المستقبلية. وتبدأ مشكلة المعلومات برفض الدوائر الرسمية المعنية التي تحوز مثل هذه المعلومات تزويد الباحثين بها وقد يكون ذلك مجرد ممارسة للتسلط السياسي أم انعكاس لممارسات بيروقراطية، أو تشبعاً بفكرة تسرب هذه المعلومات إلى الأعداء سواء الخارجيين أو الداخليين والنتيجة المؤكدة لهذا السلوك، ورغم حقيقة أن هنالك فعلاً بعض المعلومات ما هو سري ولكن الإبقاء على هذه الظاهرة دون ضوابط منطقية معلومة تعيق رؤية المستقبل ومن ثم الأضرار بالمصالح الوطنية والقومية.

وتبقى المسألة إذن منصبة على ضرورة وضع معايير موضوعية لتصنيف المعلومات إلى سرية وغير سرية، بل والبحث عن معايير لإتاحة المعلومات حتى السري منها للباحثين لأغراض البحث العلمي بما يفيد الدول ولا يضر بها، وهي مهمة صعبة دون شك تنطوي على مسائل معقدة وتتطلب درجة عالية من الموضوعية في معالجتها[1].

(*)يؤكد جوزيف ناي على ثلاثة أبعاد في فهم العلاقة بين المعلومات والقوة في السياسة العالمية بقوله: "أن مما يُساعد المرء هو أن يميز بين ثلاثة أبعاد مختلفة للمعلومات يتم خلطها معاً في بعض الأحيان، فالبعد الأول هو تدفق البيانات مثل الأخبار والبيانات والإحصائيات المجانية، بينما يتمثل البعد الثاني في المعلومات التي تُستخدم للحصول على ميزة في الأوضاع التنافسية لاسيما الاقتصادية والعسكرية منها، وأخير وليس آخراً يتمثل البعد الثالث في المعلومات الإستراتيجية، أي معرفة خطة منافسك في اللعبة، وهذه الأبعاد الثلاثة تعود بالنفع على الكبار الأقوياء في عملية صياغة الأمن الدولي، إذ أن لهم القدرة على التخلص من المعلومات الوفيرة والعشوائية التي تقود إلى الافتقار في الانتباه". ينظر: جوزيف س. ناي(الابن)، مفارقة القوة الامريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص ص132-134.

(1) احمد يوسف احمد، الدراسات المستقبلية ودور مراكز ومعاهد البحوث، مجلة أوراق الأوسط، العدد2، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2009، ص17.

6- ميل الدول إلى مواجهة التحديات العالمية فُرادى، وغياب التنسيق العالمي الفعال: كنتيجة حتمية للاختلاف في تحديد الأولويات، فان الدول اتجهت إلى معالجة التحديات العالمية فُرادى، فدفعت كل دولة باتجاه تخصيص الموارد المادية والمعنوية بالشكل الذي يُعالج التحدي الذي تعتقد بأنه أولوية قصوى تُهدد وجودها وكيانها، على عكس الدول الأُخرى التي ترى أن أولوية أُخرى تستحق الاهتمام والمعالجة، وهو الأمر الذي أدى إلى غياب المعالجة الشاملة والموحدة للتحديات العالمية وتشتيت الجُهد العالمي وأصبح الفعل الاستراتيجي العالمي غير ذي جدوى، وأدى إلى إهدار الوقت وفاقم من حجم التحديات العالمية العابرة للحدود بشكل يجعل من الصعب السيطرة عليها والحد من آثارها المستقبلية.

أي بمعنى غياب التنسيق العالمي والجُهد الجماعي لمواجهة التحديات العالمية بالشكل الذي يضمن غياب التضارب في الأفكار والتطبيق والحيلولة دون لجوء الدول إلى العمل فرادى لمواجهة التحديات العالمية وشروع الدول في تحديد الأولويات طبقاً لمصالحها الآنية وليس المستقبلية، يُعد أحد الكوابح التي تقف حائلاً دون مواجهة التحديات المتعاظمة وتُسهم في زيادتها، وعدم قدرة الدول على مواجهتها في المستقبل.

7- تراجع اهتمام القوى الكبرى والعظمى بتحديات الأمن الدولي بفعل غياب الثقة الدولية: لا يمكن مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي وحجم تأثيراتها الكبيرة وبناء الاستراتيجيات الفعالة للحد منها دون مشاركة فعالة من قبل الدول الكبرى والعظمى، ولكن التجربة الواقعية تُشير إلى حقيقة قوامها أن الكثير من هذه التحديات هي من صنعها أو إن اللجوء إلى معالجتها يسبب خسارة اقتصادية ومالية كبيرة لها فإنها غالباً ما تلجأ إلى الدول الأخرى لمواجهة تحدياتها وذلك بسبب تكاليفها المالية أو تداعياتها المختلفة المحتملة، في وقت لم تدخر جهداً لتُبعد نفسها من التزامات مفترضة رغم حرصها الظاهر للانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات التي غرضها المُعلن هو معالجة التحديات العالمية. فمثلاً لم تُصادق الولايات المتحدة الامريكية لحد الآن على برتوكول كيوتو الخاص بالتحذير من انبعاث الغازات ومخاطرها المستقبلية رغم أنها في مقدمة الدول الداعية له والمُحذِرة من عدم الالتزام به.

ورغم ولوج الدول الكبرى إلى فتح فضاء التنسيق المشترك، فإنها تُعاني من فقدان الثقة لاسيما عندما يتعلق الأمر بالتحديات المباشرة لأمنها القومي، فهي لا تفصح عن نواياها وغاياتها التي رُبما تساعد الجهد الدولي في معالجة هذه التحديات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما يتعلق الأمر بالأمن الالكتروني والقرصنة الالكترونية وطرق اختراق منظومات الدول الالكترونية، فان الولايات المتحدة وروسيا المتحدة يُظهران تكتماً شديداً فيما يتعلق بمحاربة القراصنة، وتتكتمان على القراصنة الدوليين الذين يعملون لتحقيق مصالحهما الإستراتيجية. كل هذه المعطيات تؤدي إلى غياب الثقة الدولية والتي تُشكل حاجزاً نفسياً بين الدول يصعب الحد منه، وهو الأمر الذي يُساهم في تفاقم التحديات وعدم الاكتراث في معالجتها قبل تحولها إلى تحدي يصعب معالجته لاحقاً.

8- نشوء تحديات جديدة غير مُدركة وصعبة المعالجة في المستقبل: لقد انتقلت معايير الحياة من البسيط إلى المعقد، كما أن طريقة وأنماط التفكير للشعوب والمؤسسات الدولية والإقليمية والحكومات أخذت منحنى آخر بفعل التقدم التكنومعلوماتي وانتشار المعرفة، كما أنها أخذت في التعامل مع تحديات ومشاكل داخلية وإقليمية ودولية لم تكن تدرك أهميتها من قبل، فالعديد من التحديات لم تكن موجودة مثل انفلونزا الطيور وسارز وانفلونزا الخنازير وايبولا، كما أن صُناع القرار لم يتوقعوا أنهم سوف يواجهون نوعاً من هذه التحديات ضمن الإطار الذي يعلمون فيه سواء كان ذلك في المحافل الداخلية أم الإقليمية أم الدولية.

يتسم عالم اليوم بأنه عالم ينطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين وعدم التأكد، ورغم أن عالم القرن الواحد والعشرين وفرّ فرصاً للبشرية لم يكن من المتوقع تحقيقها، بل من معالم الخيال، إلا انه اوجد تحديات جديدة، ويبدو أن المستقبل ينطوي على العديد منها، ففي كل بعد زمني تظهر مشكلات في أقصى بقاع العالم، وعند دراسة أبعادها ومؤثراتها يتبين أنها تتميز بسرعة الانتقال وعدم القدرة على معالجتها آنياً.

وعند إمعان النظر في نوعية الأمراض التي لها قابلية الانتشار السريع من مثل انفلونزا الطيور وسارز وانفلونزا الخنازير وايبولا التي ظهرت مؤخراً في ليبيريا والتي أصبحت تُهدد البشر والأمن الغذائي العالمي، والتي لم يكن من المتوقع ظهورها وحجم

تأثيراتها، يُدرك العالم بان القرن الواحد والعشرين هو قرن التحديات التي يستلزم وضع الرؤى لمُعالجتها. بمعنى أن التطور الهائل وسرعة انتقال التكنولوجيا والبشر من مكان إلى آخر خلال مدد قصيرة يرافقها نشوء تحديات لا يمكن إدراكها قبل وقوعها، يستوجب بناء الرؤى المستقبلية للتنقيب عنها والحيلولة قدر الإمكان إلى منع ظهورها وفق دراسات علمية تعتمد المنطق العقلاني.

المطلب الثاني: الكوابح التي تحد من تعاظم التحديات

تؤكد بعض الوقائع في البيئة الدولية بان هناك مجموعة من الكوابح التي تحول دون تفاقم التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، إذ انه ورغم وجود هذه الفرص الدافعة باتجاه تعاظم التحديات، **فإن هناك كوابح تزيد من احتمالات الحد من تعاظم هذه التحديات يمكن إدراجها كما يأتي:**

1- **الإدراك العالمي للمؤثرات المستقبلية:** اتساع المؤثرات بتجلياتها المختلفة والمتنوعة ووصولها إلى جميع مناطق العالم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة جعل العالم يُركز اهتمامه على هذه التحديات أكثر من أي مدة زمنية خلت، مما يعني أن الإدراك العالمي قد انتقل إلى مرحلة تصل فيها المعلومات والوقائع إلى كل دول العالم، لا بل بدأت تعمل على تشكيل الإدراك العالمي فيما يتعلق بالرؤية الحالية والمستقبلية وكيفية مواجهة هذه التحديات، ومن ثم تبني الاستراتيجيات التي تُسهم في الحد من تعاظم هذه التحديات، مثل المساعي الدولية للاستشعار المسبق بالزلازل وتجفيف منابع الجريمة المنظمة والإجراءات الاقتصادية لتفادي الأزمات الاقتصادية المحتملة، وهذه من الجوانب العملية لمحاولة الإدراك المسبق للتأثيرات المستقبلية أو حتى لاحتمالات التحديات.

2- **الاتفاق على مواجهة تحدي معين والتباين في مواجهة الآخر:** بمعنى أن تبلور اتفاق بين القوى الكبرى والعظمى فيما بينها، وبينها وبين الدول الصغرى على حشد الجهود وبلورة المواقف المشتركة لمواجهة تحديات وقضايا معينة وتحقيق الانسجام فيما بينها على إنها تمثل تهديداً لكليهما، لا بل الأمن الدولي كما هو الحال مع اتفاقيات نزع السلاح، كل هذه المعطيات يمكن أن تُشكل أرضية مشتركة للبدء بإجراء تفاهمات

واتفاقيات ومعاهدات تهدف إلى تشخيص التحديات الأخرى والعمل على تخصيص الإمكانيات والموارد اللازمة للحد من أثارها.

يُسهم الاتفاق على معالجة قضايا معينة وتوسيع الثقة المتبادلة بين أطرافها في الولوج إلى القضايا الأخرى وتشكيل إطار جماعي وتوفير الإطار المادي والمعنوي لمعالجة جذور هذه التحديات قبل تحولها إلى مؤشرات لا يمكن أو من الصعوبة التعامل معها في المستقبل. أي بمعنى البدء بمعالجة السبب قبل النتيجة.

3- **الضرورة الحتمية للعمل المشترك:** أثبتت طبيعة التحديات وتفاقمها بان المعالجات الفردية سواء كانت من قبل الدول أم من قبل قارة من القارات لا يمكن لها أن تأتي بنتائج فاعلة وذات نتائج قادرة على تلمس دلالات نجاح بناء البنية الأمنية المستقبلية، لذلك فان العمل الجماعي الدولي يمكن أن يشهد تطوراً مع توافر القدرات والإمكانيات اللازمة للعمل المشترك وتبادل الخبرات بين الدول بصنوفها كافة.

بدأت الدول تُدرك أن العمل الجماعي هو ضرورة حتمية لمواجهة الطبيعة غير التقليدية للتحديات العالمية التي تواجهها. ليس هذا فحسب، بل يمكن أن يُشكل العمل الفردي لبنة أساسية لبدء عمل جماعي نتيجة إدراك هذه الدول وقناعتها بعدم جدوى العمل الفردي في مواجهة هذه التحديات التي تتسم بصفة عدم قدرة الدول فُرادى على مواجهتها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو(الجهود الأوربية المشتركة للحد من الهجرة غير الشرعية)[1]. إذ يُمثل منع الهجرة غير الشرعية هدفاً لا يمكن المساومة عليه لكافة الدول لاسيما الدول الأوربية، إذ عملت على منع الهجرة السرية بواسطة تشديد الرقابة براً وبحراً وجواً، وعملت على التعاون مع دول المغرب العربي لاسيما بعد إدراكها بان الوسائل الأمنية لا تشكل رادعاً كافياً لثني الأفراد والشباب عن الهجرة غير الشرعية من خلال انتهاج سياسات جديدة تعتمد هيكلة اقتصاد الدول المغاربية والشروع ببرامج

(1)For more information see: Valsamis Mitsilegas and others, The European Union and Internal Security, Palgrave Macmillan, New York, 2003, pp86-87.

تستهدف تكوين الخبرات وترشيد استعمال الثروات الطبيعية بشكل متوازن وتوفير فرص العمل للشباب والقضاء على الفقر والتهميش)[1].

4- **الاعتبارات الأخلاقية الدولية للدول والشعوب:** عندما يواجه العالم مشكلات ذات طبيعة عالمية تدرك الوحدات الدولية والشعوب المختلفة أن التأخر في حشد الجهود وتحقيق التكامل مع الجهود الدولية الأخرى سوف تُسهم في تراجع نظرة العالم إليها بوصفها قوة تتمتع بالهيبة والمكانة الرمزية، لذلك فإنها سوف تلجأ إلى بذل كل جهودها بهدف إثبات حقيقة مفادها أنها مع الجهد العالمي المشترك في مواجهة أي تحدي يواجه الإنسانية. ومن ابرز(أدوات ابتكارها في القرن الواحد والعشرين هو التعليم العالمي الذي يعمل على صياغة مدركات الأفراد في المؤسسات التعليمية ومؤسسات صُنع القرار ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة التحديات العالمية)[2].

بمعنى أن هذه الاعتبارات الأخلاقية للدول والشعوب رغم ضعف مكانتها في الممارسة السياسية الواقعية إلا أنها في بعض الأحيان تؤدي دوراً فاعلاً في مواجهة التحديات العالمية، وان التخلف عن العمل الجماعي قد يقود هذه الدولة أو تلك إلى موقف دولي غير سليم أو غير ما تطمح إليه، وهذا الأمر الذي قد تعمل على استثماره قوى مُضادة لها من خلال صياغة رأي عام دولي ضدها أو عن طريق عدم قيامها بواجبها الأخلاقي لتُثبت للعالم أنها كذلك.

5- **البرامج الدولية المتخصصة بتوعية وتغيير مدركات القادة الشباب:** تغيّر البيئة الدولية وتوسع التكنومعلوماتية وتمازج الشعوب والحضارات المختلفة أدى إلى نشوء العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تحاول صياغة مدركات الشباب في دول العالم المختلفة وتنمية قدراتها بالاتجاه الذي يُساهم في خلق جيل يعيّ طبيعة التحديات

(1)ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص ص56-57.

(2)See:Global Education Guidelines Working Group, Global Education Guidelines: A handbook for educators to understand and implement global education, North-South Center of the Council of European, Lisbon, 2012, pp10-14.

العالمية المشتركة، مما يؤدي في المستقبل إلى نشوء جيل جديد من قادة العالم يتسم بتماثل الأفكار حول التحديات المشتركة، ومن ثم فان المستقبل كفيل بان يعمل هؤلاء على تطبيق وملامسة التحديات ووضعها موضع التطبيق.

أي تحويل الفكر إلى واقع عملي ملموس من خلال مواجهة التحديات العالمية نتيجة التوافق الفكري والانسجام في صياغة الرؤى المستقبلية. ومن ابرز الأمثلة على ذلك(الإجراءات التي يعمل عليها الاتحاد الأوربي حالياً والتي تهدف إلى تغيير البيئة في دول المغرب العربي وحوض المتوسط من خلال زيادة الوعي البيئي لدى الشباب وتوعية جيل الشباب بالتحديات البيئية العالمية من خلال عقد ورش العمل وإلقاء المحاضرات وتفعيل التعاون بين دول البحر المتوسط)[1].

القراءة الدقيقة للفرص والكوابح المُتضمِنة في هذا المشهد تؤكد أن متغيرات تعاظم تحديات الأمن الدولي لها الغلبة رغم الفرص التي تهدف إلى تقويض هذه التحديات. وعليه كلما تمكن المجتمع الدولي بفواعله كافة من تقويض الكوابح وتعظيم الفرص، كلما أصبح العالم أكثر قدرة على ضمان الأمن غير التقليدي والعكس صحيح.

(1)See: Roderick Pace, Clash of Civilizations or Intercultural Dialogue? Challenges for EU Mediterranean Policies, in: EU Development Policy in a Changing World Challenges for the 21st Century, edited by Andrew Mold, Amsterdam University Press, 2007, pp87-88.

المبحث الثاني

مشهد تراجع التحديات العالمية للأمن الدولي

يفترض هذا المشهد بان التحديات العالمية للأمن الدولي تشهد تراجعاً في القرن الواحد والعشرين، وهذا التراجع تعمل على صُنعه قوى إرادية وغير إرادية، مادية ومعنوية، بحيث تجعل من المؤشرات العامة للتعاظم تنخفض بشكل تدريجي وتصل إلى حالة تنعدم فيها عملية إضفاء طابع الأمننة على هذه التحديات. وهنا يظهر جانبين مُهمين: أولهما: إما تراجع التحديات لذاتها نتيجة عدم وجود أسباب تبلور التحديات أصلاً. وثانيهما: أن العالم يعتمد من الإجراءات الاحترازية المتكاملة والشاملة التي تؤدي إلى تقويض التحديات قبل تفاقمها.

المطلب الأول: الفرص الداعمة لعملية تراجع التحديات

هناك مجموعة من الفرص التي تحول دون تفاقم وتعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، ورغم وجود الكوابح الدافعة باتجاه تعاظم التحديات، **فإن هناك كوابح تشكل مُحفزات باتجاه الحد من تعاظم هذه التحديات يُمكن إدراجها كما يأتي:**

1- زيادة الوعي والإدراك العالمي بحجم التحديات العالمية للأمن الدولي على المستوى الرسمي وغير الرسمي: قادت ثورة المعلومات والاتصالات والدلائل الملموسة المادية والمعنوية لدى الشعوب والمؤسسات والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية إلى زيادة معرفتها بحجم التحديات ومعرفة أسبابها والعوامل الدافعة لتعاظمها، وزاد وعيها بان هذه التحديات لا تقف تأثيراتها عند حدود منطقة دون أُخرى رغم تعاظم تأثيرات إحداها بشكل يفوق الأخرى في مناطق أخرى.

وعلى هذا الأساس، نشأ وعي رسمي يتمثل بإدراك صُناع القرار في العالم بأنه يجب أن يكون هناك استجابة عاجلة ومدروسة لجميع التحديات العالمية وتشترك فيها جميع الدول بدون استثناء نتيجة المخاطر البشرية الناجمة عنها. ومع تغيّر الإدراك الأمني الدولي من التقليدي إلى غير التقليدي، ومن ثم تغيّر المفاهيم مع نهاية الحرب الباردة

وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التخصصية التي تُركز جُهدها على معالجة التحديات العالمية للأمن الدولي.

وفي هذا السياق(يُشير مركز المجتمع المدني التابع لكلية لندن للاقتصاد إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية المُسجلة رسمياً فقط حول العالم قد ازداد من(6000)عام1990الى ما يزيد على(50000) عام2006، و(900000) بحلول عام2012)[1]. وهذا تعبير عن مدى زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي بحجم المخاطر المترتبة على إهمال معالجة التحديات العالمية.

ومن هذا المنطلق، شهد العالم تحركات عالمية غير مسبوقة رسمية وغير رسمية رغم أنها لا تتناسب مع الكم الهائل من المعطيات الجديدة، تعمل على زيادة الوعي واتخاذ خطوات جادة وملزمة تُسهم في تخفيض تداعياتها المستقبلية.

2- التحول في مفهوم الأمن من الأمن الدولي التقليدي إلى الأمن الدولي غير التقليدي يُعد مؤشراً بارزاً على تغيير في منهجيات التفكير الاستراتيجي الدولي: من خلال تتبع المراحل الزمنية للدراسات الإستراتيجية والبحوث والتقارير الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية يمكن القول أن جُلّها كان يركز على الأمن الدولي التقليدي لاسيما خلال الحرب الباردة، ومن أهم مفردات التركيز الرئيسة(الأسلحة النووية وسُبل التخلص منها والاتفاقيات والبرتوكولات الدولية الخاصة بالصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى)[2]، والحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، إلا إنه ومع انبلاج فجر البيئة الدولية الجديدة ونشوء نظام دولي بمعطيات جديدة ادرك العالم شعوباً ومؤسسات ومنظمات دولية أن تبدلاً كبيراً حصل، ولابد من تغيير في الفكر الاستراتيجي

---

(1) سرمد زكي الجادر، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي للدراسات، العدد3، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص93.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: رعد قاسم صالح العزاوي، الاتفاقية الأمريكية الروسية النووية الجديدة ستارت(3): رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد30، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص131.

الدولي وطريقة معالجة التحديات القادمة بأُطر ومفاهيم جديدة تتناسب مع حجم التغيير الذي أصاب البيئة الدولية الجديدة، لذلك استُحدث مفهوم جديد للأمن هو الأمن الدولي غير التقليدي للتعبير عن توسع المفهوم وشموله[1].

لذلك فان هذا التحول ينُم عن إدراك دولي بضرورة تبني هذا المفهوم والإيمان به وما يشمله من تحديات جديدة لم تكن منظورة، وشكل مرتكزاً أساسياً لوضع إطاراً جديداً للتفكير ووضع إستراتيجيات المواجهة غير التقليدية.

3- التغيير في منهجيات الأمم المتحدة بشكل يكاد يتلائم مع تحديات البيئة الدولية الجديدة والتحديات العالمية غير التقليدية للأمن الدولي: لاشك أن الجانب والإطار القانوني والمؤسسي للأمم المتحدة لم يطرأ عليه أي تعديل منذ تشكيل المنظمة الدولية لاسيما فيما يتعلق بميثاق المنظمة الدولية، إلا أن تغيّر البيئة الدولية أسهم واقعياً في إجبار المنظمة الدولية على تغيير نطاق أنشطتها بشكل ينسجم مع الرؤية الدولية للأمن غير التقليدي.

ومن خلال تتبع البرامج الحديثة التي تُنفذها الأمم المتحدة لاسيما مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين نُدرك انه جرى تحول نوعي في إدراك الأمم المتحدة[2] للتحديات العالمية للأمن الدولي وأصبحت برامجها العالمية توجه باتجاه معالجة تحديات الأمن الدولي غير التقليدية، وتعمل على استحداث برامج جديدة وترسم إستراتيجيات وتصدر تقارير دورية عن تعاظم تحديات الأمن الدولي، ولذلك بدأ جُهداً دولياً شاملاً رغم حداثته، تقوده الأمم المتحدة من الممكن أن يحقق نتائج فاعلة في المستقبل ويحد من التحديات العالمية.

---

(1)See:Walter Carlsnaes, Contemporary European Foreign Policy, Athenaeum Press, Great Britain, 2004, p59.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: تيري ل.ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص ص385-390.

4- تتميز تحديات الأمن الدولي غير التقليدي بسمة العالمية، فهي لا تقتصر على منطقة جغرافية دون أخرى، وهذا يخلق شعوراً عالمياً بضرورة التصدي لها: بما أن الأشياء تتضح بمقارنتها بالأشياء الأخرى، فان المقارنة الواقعية بين التحديات العالمية خلال الحرب الباردة ونظيرتها بعد هذه الحرب وبداية الألفية الجديدة، تؤكد على حقيقة أن التحديات سابقاً كانت مُدركة من قبل الدول الكبرى والعظمى(*) وتتمثل بالجانب العسكري بتجلياته المتنوعة، والتي ترى أن ما موجود من تحديات يُهدد أمنها القومي، أما الدول المتوسطة والصغرى فإنها لم يكن في مُدركها الاستراتيجي هكذا تراكيب فكرية.

إلا أن التغيّر في طبيعة التحديات العالمية للأمن الدولي أسهم في استنبات مُعطيات الشعور العالمي بالمسؤولية، والضرورة الحتمية تقتضي تشييد شعوراً عالمياً يشمل البُنى الاجتماعية والرسمية والمؤسساتية المحلية والإقليمية والدولية كون إن هذه التحديات عالمية ولا تقتصر على منطقة جغرافية دون أخرى، أو قارة دون أخرى، وليس هنالك فاعل دولي يعتقد بأنه بمنأى عن المؤثرات والتداعيات ذات الطابع العالمي، لذلك فان الإيغال في بلورة الشعور العالمي المُكرّس لمواجهة هذه التحديات سوف يُسهم في تجميع الموارد العالمية المادية والمعنوية لمواجهتها والتصدي لها بالشكل الذي يُحقق هدف الإنسانية جمعاء مهما كانت مشاربهم الفكرية والحد من الكوارث المستقبلية.

5- الميل نحو الإقليمية الجديدة يؤكد سعي الدول إلى معالجة التحديات العالمية من خلال التكتلات الإقليمية التي تكون أكثر إدراكا بالتحديات العالمية ذات الجذور الإقليمية: تعاظم التحديات وعدم قدرة الفواعل الدولية على معالجتها بالآليات التقليدية دفعها إلى البحث عن وسائل إبتكارية لمواجهتها، ومن أهم الأدوات هي(التكتلات الإقليمية الجديدة لمواجهة تحديات الأمن الدولي غير التقليدي)[1]، ورغم كونها إحدى

(*) على سبيل المثال وليس الاستفاضة، لم يؤدي التدخل السوفيتي في أفغانستان إلى تفاقم الصراعات في قارة أسيا، إلا أن التدخل الأمريكي في أفغانستان أدى إلى انتشار الصراعات وتعاظم عمليات الفعل ورد الفعل في هذه القارة سواء كانت بإرادتها أم غير إرادتها.

(1)For more information see:Robert.E.Kelly,Security Theory in the "New, International Studies Review,Vol.9, No.2,Wiley and The International Studies Association, 2007, pp197-229.

وسائل الهيمنة الجديدة للقوى الكبرى والعظمى، إلا أن الغرض منها هو إدارة الأقاليم وحشد جهودها لمواجهة التحديات التي يمكن أن تُشكل تهديداً عالمياً، ومع نهاية الحرب الباردة وانبلاج القرن الواحد والعشرين، شهد العالم نشوء العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الأمني في أسيا وأفريقيا ومناطق أُخرى من العالم مثل الاتحاد الأوربي واتحاد الآسيان.

يُشكل الدفع باتجاه هذه التكتلات تحولاً في الإدراك العالمي حول ضرورة مواجهة التحديات إقليميا قبل انبعاثها وتعاظمها على مستوى العالم، كون أن الأقاليم لها القدرة على تحديد التحديات وبناء المعالجات ووضع الاستراتيجيات الناجعة التي تتمكن من الحد منها بشكل يتكامل مع ما تقوم به التكتلات الإقليمية الأُخرى في العالم.

6- التقدم التكنولوجي والتكنومعلوماتي سهل من عملية الوصول إلى حقيقة المؤشرات العالمية للتحديات: لقد أسهم التقدم العلمي والثورة في مجال المعلومات والاتصالات في رفد المتخصصين وصُناع القرار بالمعلومات اللازمة والدقيقة عن مجمل تحديات الأمن الدولي، كما أن البيئة الدولية الجديدة التي وفرّت حرية الوصول إلى المعلومات من قبل الباحثين والمتخصصين وصُناع القرار جعلت من السهولة بمكان التنبؤ بمستقبل التحديات العالمية إذا لم يتم تداركها.

لذلك عندما تتوافر معلومات واضحة ودقيقة وغير متضاربة عن ظاهرة دولية محددة فإنها تفتح أمام صُناع القرار في العالم خيارات متعددة ومن ثم يُسهل وضع الحلول الناجعة لها، وعليه فان ما وفرّته المعلوماتية المتقدمة جعل صُناع القرار على معرفة دقيقة بحجم وقياس المؤشرات العلمية الدقيقة، لاسيما مؤشرات المناخ ودرجة حرارة العالم ونسبة المُهجرين وضحايا العنف وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من المؤشرات التي تُشكل بمجموعها تحديات عالمية لم يكن بالإمكان معرفتها وتحديدها دون توافر أدوات قياس المعلومات وتحليلها، بمعنى توافر هذه المعلومات عن التحديات العالمية للأمن الدولي سوف يشكل حافزاً نحو العمل على مواجهتها وتقويض مؤثراتها السلبية في المستقبل.

7- النمو الواضح لمؤسسات المجتمع المدني العالمي[1] ودورها الناشئ في وضع لبنات المواجهة لتحديات الأمن الدولي المستقبلية: التحديات الشاملة التي تواجه الشعوب في القرن الواحد والعشرين لا يمكن مواجهتها دون معرفة توجهات الأطراف المدنية الفاعلة حول هذه القضايا لاسيما المجتمع المدني العالمي، فقد أصبح هذا المجتمع من الملامح البارزة لهذا القرن، كونه يمتلك مقومات التثقيف العالمي حول القضايا والتحديات العالمية.

ومن خلال تتبع عدد ونشاطات هذه المؤسسات يُمكن ملاحظة حجم الدور الذي تقوم به في مختلف مناطق العالم رغم ما يكتنف عملها من شكوك حول قدرة الفواعل الخارجية على تحريكها وفق أهدافها الذاتية، كما أنها أكثر التصاقاً بالأفراد والشعوب، وأكثر قدرة على إقناع العامة من المؤسسات الرسمية، ويبدو عملها للرأي العام خالياً من المصالح التي تُرافق عمل المؤسسات الحكومية بين الدول، ولذلك فإنها أقدر على توظيف القدرات الكامنة للشعوب واستغلالها بالشكل الأمثل لمواجهة التحديات العالمية من خلال بث أفكارها تدريجيا بوساطة الفئات العمرية المختلفة مع تنوع في طريقة تغذيتها للعقول والأدوات اللازمة لذلك من خلال قدرتها على توظيف الخبرات الأكاديمية والشخصيات البارزة في المجتمعات التي تحظى بالكاريزما الفعالة.

كما إن ما تطرحه من أراء وأفكار وتوجهات يكون أقدر على النفاذ والتوطين في عقليات المتلقين، فضلاً عن توفر الإمكانيات اللازمة لبناء الشبكات المتفاعلة والمتكاملة على المستويات الثلاثة للأمن المحلي والإقليمي والدولي وهي من أبرز مرتكزات نجاح مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي، إذ لم يعد بالإمكان لعمل المؤسسات الرسمية في العالم القدرة على مواجهتها، ولابد من إشراك قطاعات أخرى كونها سبباً في نشوء جزء من هذه التحديات، ومن ثم فان دمجها في العمل العام يجعلها أكثر تحمُلاً للمسؤولية من حالة عدم إشراكها.

---

(1)See: Carolyn.M.Stephenson, NGO and the principal organs of the United Nations, in book: the United Nation at the millennium: The principle organs, edited by Paul Taylor and A.J.R and Groom, New york, 2000, p277.

وعلى هـذا الأسـاس، ورغـم ارتبـاط عـدد منهـا بمخـابرات دوليـة وسـعيها لتحقيـق مصالحها(*)، فان تعاظم دور مؤسسـات المجتمـع المـدني الـدولي بمجـالات عملهـا المختلفـة يُسهم في وضع اللبنات الاساسية لمعالجة التحديات العالمية كونها أقرب إلى معرفة مؤشراتها السلبية المتعاظمة ووضع الحلول وتقديم التوصيات والاستشارات لصُناع القرار الدولي.

8- الجهد الفكـري العـالمي في وضـع المقتربـات الفكريـة التـي تـتلائم مـع حجـم وطبيعة التحديات العالمية للأمن الدولي: نجد من خـلال تتبـع المقربـات الفكريـة العالميـة للأمن بشكل عام والأمن الدولي بشكل خاص وكيفية الوصول إلى الحالة الأفضل والأمثـل لمـا ينبغي أن يكـون عليـه في المسـتقبل انـه في كـل مرحلـة زمنيـة هنـاك نـوع مـن التغيـير في العمليات الفكرية التي تسعى إلى التقرب من الظـواهر التـي تعـاني منهـا البشريـة لاسـيما الأمنية منها، لذلك شهد العالم النظريات المتعددة التي تهتم بكيفية صيانة الأمن والحفـاظ عليه وتدعيم الفرص المتاحة وتقويض العوائق الموجودة.

تفرض المسـتجدات الجديـدة التـي تظهـر في البيئـة الدوليـة عمليـات التغيـير عـلى المناهج الفكرية بالشكل الذي يُلائم الواقع، والإتيان بمقتربات فكرية جديدة ومسـتحدثة لم تكن منظورة من قبل.

(*) يكتنف الانتشار الواسع لهذه المنظمات حول العالم دلالات سياسية وإستراتيجية غـير منظـورة للـدول الداعمة لها مما جعل هذه المنظمات مُخترقة من قبل الدول الداعمة لها، ويرمي هذا الاختراق إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي: أولا: جمع المعلومات الاسـتخبارية وتصـنيفها مـن خـلال التجنيـد الاسـتخباراتي لبعض رموز النخبة السياسية في البلد المستهدف. ثانياً: أضـعاف سـلطة النظـام المنـاوئ لسياسـة الولايـات المتحدة. ثالثاً: توفير الدعم الاستشاري للولايات المتحدة في تعاملها السياسي والإعلامي مع القضايا المتنوعة لاسيما من خلال توظيف أعضائها الفاعلين كمستشارين وأكاديميين في هيئـات دوليـة وأمريكيـة وتـرقيتهم سياسياً وإعلاميا في البلد المُستهدف كي يصبحوا مؤثرين في الرأي العام في بلدهم. رابعاً: فتح قنوات تواصل لإقناع الجماهير بالرؤى الامريكيـة السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة مـن خـلال تمويـل المـنظمات القائمـة بالفعل مادياً. ينظر: سرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ص97-100.

وإذا كانت المقتربات الفكرية الواقعية هي السائدة في القرن العشرين والأهم فيـه، فإنها ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشريـن لم تعـد كـذلك، والسـبب في ذلـك الأطـراف الفاعلة من غير الدول لم تكن فاعلة في السابق، ولم تدخل في نطاق تنظير الواقعية بأشكالها المختلفة لعدم وجود البيئة والإدراك الفكري في تلك المدة من الزمن، بل على العكس تماماً ركزت معظم الطروحات الفكرية جُلّ اهتمامها باتجاه كيفية إعطاء الدولـة المركـز الـرئيس في إدارة الأزمات أو صياغة القرارات إلى جانب تدعيم قوة الدولة وصيانة أمنهـا ومصـالحها على المسـتوى الـداخلي والخـارجي، بيـد أن تغـيّر مـدركات بعـض الشـعوب نتيجـة ظهـور المعطيات الدولية الجديـدة والتقـدم العلمـي والتكنولـوجي وانتشـار التحـديات الجديـدة للأمن الدولي غير التقليدي دفعت المفكرين إلى إنتاج فكـر يتناسـب مـع طبيعـة معطيـات القرن الواحد والعشرين.

لذلك فان الإنسان له القدرة على إنتاج الجديد من المقتربات الفكرية التـي تسـاعد على مواجهة أي تحدي يُمكـن أن يظهـر، ولـه القـدرة عـلى وضـع الاسـتراتيجيات المتعـددة والشاملة لكل المتغيرات العالميـة في المسـتقبل، وإذا مـا تـوافرت الإرادة الجامعـة للتطبيـق ومعالجة المستجدات فإنه يؤدي إلى تحقيق المبتغـى العـام وهـو مواجهـة تحـديات الأمـن الدولي المستقبلية وفق الأُسس العلمية الاستباقية.

المطلب الثاني: الكوابح التي تحد من عملية تراجع التحديات

ومقابل الفرص الداعمة لتراجع التحديات هناك مجموعة من الكـوابح التـي تحـول دون تحقيق التراجع في التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشريـن. ورغـم وجود الفرص، فان الكوابح تُسهم في الحد من عملية تراجـع التحـديات وتفاقمهـا، وتجعـل من الصعوبة بمكان الحد من آثارها المستقبلية على العالم أجمع بوصفها كـوابح متأصـلة في البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية ولا يمكن إهمالها، **وهذه الكوابح يمكن إدراجها فيما يأتي:**

1- المصلحة الوطنية والذاتية لازالت هي الحاكم في سلوك الـدول والمُـتحكِم بهـا: رغم المواقف والأعـمال التـي تقـوم بهـا الـدول، فـان الغايـة الاساسـية لهـا هـو المصـلحة الوطنية، إذ أن الدول تنطلق من مصالحها في تعاملها مع الدول الأخرى، باعتبـار المصـلحة

تمثل الغاية النهائية لها. لذلك فان مواجهة بعض هذه التحديات يمكن أن ينعكس سلباً على مصالحها الذاتية مما يؤدي إلى دفع كثير من الدول إلى رفض أو عدم تبني الاستراتيجيات العالمية نتيجة إدراكها بان الالتزام يؤدي إلى إلحاق الأذى بمصالحها. فعلى سبيل المثال،(لم توقع الولايات المتحدة حتى الآن على اتفاقية كيوتو المتعلقة بتخفيض نسبة الانبعاث في عام1992 نتيجة الإضرار بالمصالح الامريكية، وأعلنت معارضتها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات بشكل أُحادي، ومن المحكمة الجنائية الدولية عام2002 بعدما صادقت عليها إدارة كلينتون تحت ذريعة عدم إنطباق إجراءاتها عليها)[1].

2- الأهمية المفترضة للتحديات عند القوى العظمى والكبرى: تُشير الدلالات العملية بان تشخيص التحديات العالمية للأمن الدولي يؤكد ارتباط بعضها بمصالح دول لها مكانة مهمة في النظام الدولي، بما فيها الدول التي تحاول أن تصوغ العالم وفق منطلقاتها الفكرية. لذلك من غير المعقول أن تلجأ الدول التي ترتبط مصالحها بمدى تعاظم هذه التحديات وتفاقمها إلى العمل على بذل الجهود الحقيقية بهدف الحد من تعاظمها.

فعلى سبيل المثال، هنالك العديد من الدول التي تُشكل صادرات الأسلحة فيها بأشكالها وأنواعها المختلفة الجزء الأهم من الدخل القومي لها، وان تراجع صادرات الأسلحة يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان مدفوعاتها، لذلك فان الحد من تصدير الأسلحة إلى دول معينة أو جماعة معينة سوف يُشكل تهديداً لمصادر مواردها الاساسية. بمعنى أن الحد من هذه التهديدات يُشكل تحدياً لها أكثر من الدول الأخرى، وهي بذلك تلجأ إلى عدم التقيد بالالتزامات الدولية مما يؤدي إلى تعاظم هذه التحديات.

3- التناقض في الدراسات والإحصائيات العالمية: فمن خلال تتبع الدراسات والإحصائيات العالمية المتعلقة بمؤشرات التحديات العالمية نجد تناقضاً كبيراً في بعض

(1) عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد: متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، العدد2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص8.

الأحيان، تناقض ملفت للنظر وقد يصل أحياناً إلى التناقض الجذري بينهما. ومما يثير الريبـة والاستغراب معاً أن بعض هذه الإحصائيات المتناقضة تصدر من جهتين على قـدر عـالي مـن الأهمية نتيجة مكانتهما العلمية ومعتمده من قبل صُناع القرار في العـالم لاسـيما في الـدول العظمى والكبرى التي يتوقف جزء كبير من الجهد الدولي لمواجهة هذه التحديات عليها.

غالباً ما يترتب على الإحصائيات والدراسات مواقـف وتبنـي إسـتراتيجيات في الـدول المؤسسية. وهذا التناقض يتسبب في إرباك وتناقض الرؤى والتوجهات لـدى عـدد كبـير مـن الـدول مـما يـؤدي إلى عـدم القـدرة عـلى التوصـل إلى جُهـد جماعـي دولي لمواجهـة هـذه التحديات، لا بل تتذرع بعض الدول بعدم مصداقية هذه الإحصائيات وما يمكـن أن يترتـب عليه من تهديد لمستقبل الأمن الدولي. والسبب الـرئيس في عـدم توقيـع الولايـات المتحـدة على اتفاق كيوتو هو إيمانها بعدم مصداقية تعاظم تأثير التغـيرات المناخيـة عـلى مسـتقبل العالم.

4- تناقض الرؤى والمقتربات الفكرية العالمية: عندما تتعاظم الأزمـات يرافقهـا كـم هائل من الأفكار والطروحات الفكرية التي تحاول إثبات فرضيتها في مواجهة هذه الأزمات التي يُمكن أن تتبلور إلى تحدي عالمي يتعذر مواجهته إلا بعد تعظيم الجهود العالمية. لذلك فان التنـاقض الأزلي بـين المـدارس الفكريـة والاسـتقطاب عـلى مسـتوى العمـل بـين الـدول والمؤسسات والمنظمات الدولية يؤدي إلى تناقض المُعالجات وتنافرها بالشكل الذي لا يُسهم في تحقيق الهدف الأسمى إلا وهو تخفيض المؤثرات المسـتقبلية للتحـديات العالميـة والحـد منها قدر الإمكان، كل ما تقدم يؤدي إلى تعاظم التحديات نتيجة عدم التوصل إلى مقتربات فكرية شاملة جامعة متفق على تنفيذها.

خلاصة لما تقدم، القراءة الدقيقة للفرص الداعمة لعملية تراجـع التحـديات وكـذلك الكوابح التي تساهم في الحد مـن تراجـع هـذه التحـديات تؤكـد عـلى حقيقـة مفادهـا أن الكوابح لها الغلبة على الفـرص وبمـا يسـاهم في تعـاظم وتفـاقم التحـديات العالميـة للأمـن الدولي نتيجة تعاظم هذه التحديات وتنوعها وعـدم قـدرة المجتمـع الـدولي بفواعلـه كافـة

على ابتكار الآليات التي تجعل من عملية مواجهة هذه التحديات أسرع من عمليـة ظهـور وتطور ونشوء تحديات جديدة وبأطوار جديدة لم تعرف الإنسانية مثلها.

المبحث الثالث

مشهد المستويات التكاملية الامنية المتعددة

يُقصد بمشهد المستويات التكاملية الأمنية المتعددة بأنه ذلـك المشـهد الـذي يرتكـز على تقسيم الدوائر الأمنية إلى ثلاث: أولها: الدائرة الأمنية الأولى(الدولة الوطنية). وثـانيهما: الدائرة الأمنية الثانية(الدائرة الإقليمية). وثالثهما: الدائرة الأمنيـة الثالثـة(الـدائرة الدوليـة). وبما أن التحديات الأمنيـة غـير التقليديـة تتميـز بسـمة الانتقـال السريـع والعـابر للحـدود التقليدية المرتبطة بالسيادة، فإنهـا بـالضرورة تفـرض ذاتيتهـا عـلى تكامـل الـدوائر الأمنيـة الثلاث، وبالمقابل فان لكل دائرة خصوصيتها المتعلقة بالفرص الداعمة لها والكوابح المعيقـة للأمن غير التقليدي.

بما أن ترابط التحديات الأمنية غير التقليدية مع بعضها البعض يُعـد أحـد السـمات الاساسية للقرن الواحد والعشرين، فان مشـهد تكامـل المسـتويات الأمنيـة المتعـددة للأمـن الدولي يُحاول تلمس التفاعل الأمني غير التقليدي بشكل يقترب من المعطيات الدولية لهذا القرن.

لقد أعتمد المشهدان سابقا الذكر سواء كان مشهد تراجع التحديات العالميـة للأمـن الدولي أم مشهد تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي على ركيزة أساسية هي الفعـل ورد الفعل من حيث طبيعته وأهميته وطبيعة إدراكه، بينما اعتمد المشـهد الثالـث عـلى البُعـد الأفقي للحدث ونطاق تأثيراتـه المحتملـة، مـما يُسـهل عـلى المتخصصـين وغـير المتخصصـين تلمس الدلالات المستقبلية لكل مستوى من هذه المستويات.

وانطلاقا مما تقدم، يفترض هذا المشهد بـان الأمـن الـدولي هـو عبـارة عـن مجموعـة مستويات أمنية متعـددة ومترابطـة مـع بعضـها وتـؤثر في بعضـها الـبعض الآخـر. لـيس هـذا فحسب، بل لكل مستوى من هذه المستويات ذاتيته النابعة من تكوينه المادي والمعنوي التي

تجعله كياناً يختلف عن الكيانات الأخرى لاسيما من خلال الفرص الدافعة والكوابح المعيقة لها.

تقـتضي الدقـة العلميـة تقسـيم مشـهد المسـتويات التكامليـة المتعـددة إلى ثـلاث مطالب، وكل مطلب يتم فيه تشخيص الفرص والكـوابح الكامنـة فيـه ليـتم وضـع التصـور الشامل والمتكامل، والاقتراب قدر الإمكان من حركة التفـاعلات الأمنيـة بـدوائرها المختلفـة، ومن ثم بناء رؤية متكاملة تعمل على تحقيق الانسجام الخيالي المستقبلي لما سـتكون عليـه السيناريوهات المستقبلية للأمن الدولي نتيجة صعوبة تكوين الإدراك الشامل له كونه يتميز باتساع نطاق وحدة التحليل وتعقد المُعطيات المشكلة له.

المطلب الأول: الدائرة الأمنية الأولى(مستوى الدولة الوطنية)

رغم التداعيات المترتبة على حركة التفـاعلات الدوليـة في القـرن الواحـد والعشريـن بمجالاته ومتغيراته المختلفة وما صاحبها من تحـول نـوعي وكمـي في ماهيـة التغيـير الـذي أصاب جوهر ومكنونـة ماهيـة الدولـة نتيجـة التحـول الهائـل في أنمـاط التفكـير للشـعوب والدول والمؤسسات من رفض أي مسـاس بالدولـة وسـيادتها إلى المرونـة الكاملـة في مجـال التدخل لأغراض إنسانية، وما رافقها من تراجع في إدراك السيادة، فان الدولة لا زالـت هـي الفاعل الرئيس والقادر على ممارسة الفعل الاسـتراتيجي، والقـادرة عـلى تحمـل الالتزامـات المترتبة على وجودها ومعالجة التحديات الأمنية غير التقليدية في هذا القرن.

وعليه فان جزء من عملية مواجهة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية تبدأ مـع وجود الدائرة الأمنية الأولى وهي الدولة الوطنية. وبين المفاهيم السـائدة سـابقاً والمفـاهيم المستحدثة فان الدولة تحاول إثبـات ذاتهـا وتأديـة دوراً يحـاول التكيّـف مـع المسـتجدات المستحدثة. ومن ثـم فـان الدولـة(الـدائرة الأمنيـة الأولى) لـكي تتفاعـل مـع البيئـة الأمنيـة الشاملة تكتنفها مجموعة من الفرص والكوابح الذاتية والموضوعية أثناء تفاعلها مع الدوائر الأمنية الأخرى.

أولا: الفرص الداعمة للتفاعل الايجابي:

وتكمن دلالته العامة في وجود مجموعة من الفرص الداعمة لتفاعل الدائرة الأمنية الأولى ودفعها بالاتجاه الذي يجعلها فاعلة في مواجهه التحديات العالمية للأمن الدولي، **ويمكن تركيز هذه الفرص بما يأتي:**

1- توافر قيادة سياسية مستنيرة ومُدرِكة لطبيعة التحديات العالمية للأمن الدولي: إذ انه كلما كانت هناك قيادة سياسية على قدر عالي من التفاعل الايجابي والمرونة في الاستجابة للمتغيرات الدولية المختلفة وتعمل على حشد الجهود الوطنية ووضع الاستراتيجيات الواقعية اللازمة والتي تتناغم مع التوجهات العالمية، وضمان تطبيق هذه الاستراتيجيات من خلال توفير الأموال والإمكانيات الأزمة، كل ذلك سوف يُسهم في تقويض هذه التحديات والتغلب عليها وتحقيق التكامل الأمني الشامل.

2- مؤسسة مواجهة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية: كلما أقرت الدولة واعترفت بحجم المؤثرات المستقبلية لهذه التحديات وما يمكن أن يترتب عليها من تهديد للأمن والسلم الدوليين وفق المنظور الحديث للأمن واتجهت إلى مؤسسة عملها لمواجهة هذه التحديات كلما أصبح العمل التكاملي للدوائر الأمنية أكثر فاعلية وقدرة على مواجهة هذه التحديات من خلال التنسيق الشامل والبعيد عن العشوائية في الاستجابة. ويأتي ذلك من خلال حقيقة مفادها أن هذه التحديات أكبر من قدرة مؤسسات وبرامج صُغرى على مواجهتها.

3- توافر التشريعات الوطنية اللازمة التي تتناغم مع طبيعة هذه التحديات: كلما توافرت الإرادة الوطنية والمُجسدة بقوانين نافذة، والقدرة على تحديثها وإعادة النظر فيما أصبح لا يتناسب مع لغة العصر بين مدة وأخرى بهدف جعلها تتناسب مع طبيعة التحديات المستجدة فان ذلك يُسهل من معالجة هذه التحديات بشكل فاعل ويكون ذو نتائج ايجابية، ويُسهم في تقويض الصعوبات ويعطي مرونة كبيرة للمؤسسات العامة ومن ثم حرية الحركة في الاستجابة للتحديات المتفاقمة.

4- المؤسسات الجماهيرية الفاعلة: لقد أصبحت هذه المؤسسات المجتمعية إحدى السمات البارزة للقرن الواحد والعشرين رغم ارتباط كثير منها بمصالح وتوجهات القوى الكبرى والعظمى، إذ شهد هذا القرن نمو دور مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية بشكل ملفت للنظر، وأصبح هناك مؤسسات متخصصة بعمل معين ومجال معين وأصبحت هذه المؤسسات تعمل على توسيع التثقيف الشعبي بهدف تقديم الدعم لمؤسسات الدولة الرسمية وتوفير الإحصائيات والبيانات العلمية اللازمة لمواجهة هذه التحديات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان وإحصاء عدد الضحايا أثناء النزاعات المسلحة وغيرها كثير.

بمعنى أن هناك تكامل للعمل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بهدف وضع سياسات عامة[1] قائمة على التقصي الدقيق لطبيعة التحديات وشكلها وحجمها وتحويلها إلى عمل واقعي تطبيقي يُسهم في الحد من تفاقمها ومعالجتها على المستوى الوطني، وبناء أُطر تنسيقية مع المؤسسات المدنية الأخرى بهدف بلورة رأي عام يؤمن بحقيقة مفادها: التحديات الأمنية غير التقليدية تتطلب عمل جماعي لمواجهتها.

5- وجود القدرات والقدرة على توظيفها بالشكل الأمثل: لا يمكن مواجهة هذه التحديات المتفاقمة دون توافر القدرات اللازمة، وكلما كانت الدولة تمتلك موارد كافية كلما استطاعت أن تُنفذ الاستراتيجيات المُتبناة بشكل أكثر فاعلية ويُسهم في تحقيق الأهداف المرسومة. ليس هذا فحسب، بل إن توافر القدرات لا يعني بالضرورة فاعلية القدرة على مواجهة تحديات الأمن غير التقليدي، ويجب أن يرتبط ذلك بالطرق الابتكارية لتوظيف القدرات وبالشكل الذي يجعل من عملية مواجهة هذه التحديات أكثر فاعلية وتحقيق أكبر قدر من الأهداف الموضوعة وفق المراحل الزمنية المتعددة.

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001، ص ص37-38.

6- مدى مقبولية سلوك الدولة على المستوى الإقليمي: بما أن التحديات لا تقف عند حدود دولة معينة وتتخطى مؤثراتها الحدود الجغرافية للدولة فان ذلك يتطلب تفاعلاً إيجابياً بين هذه الدولة والدول الإقليمية المحيطة بها لمواجهة هذه التحديات المتنقلة.

وكلما كانت مصالح هذه الدولة متطابقة ومتكاملة مع الدول الأخرى وتحاول جاهدة من أجل خلق فرص التعاون بدلاً من البحث عن المعوقات التي تحد من عملية التعاون فان سلوك الدولة وإستراتيجيتها المقترحة سوف تحظى بالمقبولية وعدم الاعتراض من جانب الدول الإقليمية الأخرى، سواء كان هناك تماثل قيمي أم لم يكن هناك تماثل قيمي بين هذه الدولة أو تلك الدول الفاعلة في الإقليم ذاته، مما يجعل الدولة أكثر قدرة مادياً ومعنوياً ويتيح لها فرص أكبر في مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية.

ثانيا: الكوابح التي تُساهم في تقويض التفاعل الايجابي:

تكمن الدلالة العامة لهذه الفكرة في وجود مجموعة من الكوابح التي تُساهم في تقويض التفاعل الايجابي للدائرة الأمنية الأولى مع الدوائر الأمنية الأُخرى سواء كانت الدائرة الإقليمية الأمنية أم الدولية، ومن ثم منعها من توجيه قدراتها المادية والمعنوية بالاتجاه الذي يتكامل مع الدوائر سابقة الذكر لمواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي.

لذلك يمكن تركيز هذه الكوابح بما يأتي:

1- عدم وجود قيادة سياسية مُدرِكة لطبيعة التحديات العالمية. كثير من القيادات السياسية في العالم لاسيما العالم الثالث لازالت تعتقد أن أمن الدولة يتوافر في مدى قدرتها على منع التهديدات الخارجية التي تُهدد السلامة الأمنية والاستقرار السياسي للدولة فقط، أي بمعنى أنها لازالت غير مُدركة لطبيعة التحول الذي أصاب الأمن وانتقل به من الأمن التقليدي الذي جوهره الأمن العسكري إلى الأمن غير التقليدي الذي جوهره التحديات غير العسكرية لاسيما البيئة والتكنولوجيا وغيرها. لذلك فان عدم وجود هذا النوع من القيادة السياسية سوف يجعل الدول الوطنية تنكفئ على ذاتها وتفكر بأولوياتها الذاتية أكثر من الأولويات ذات الاهتمام العالمي.

2- الافتقار إلى المؤسسات الفاعلة التي لها القدرة على تشخيص التحديات ومواجهتها. تؤكد القراءة الدقيقة والنظرة الشمولية للعالم بان هناك تبايناً واضحاً لطبيعة

المؤسسات في دول العالم المختلفة. ويتمثل هذا التباين بوجود مؤسسات عملت على تطوير أدائها بما يتناسب مع حجم التحديات الأمنية العالمية، وعملت على ابتكار البرامج وطرق التدريب المختلفة لمواكبة هذا التحول في حجم التحديات كماً ونوعاً، وبالمقابل فان هناك مؤسسات لم تعمل على مؤسسة عملها وابتكار الطرق للعمل المبادر في استكشاف التحديات ومواجهتها. وبما أن دول كثيرة لم تعمل على مؤسسة عملها وتطوير الطرق الابتكارية فإنها سوف تُشكل عقبة في طريق السعي العالمي لمواجهة هذه التحديات.

3- عدم القدرة على تشريع القوانين التي تتناغم مع تحديات القرن الواحد والعشرين. إذ لازالت الكثير من البرلمانات العالمية لا تعمل على تشريع القوانين التي تقترب إلى حد كبير من التحديات العالمية. وأضحى كثير من هذه البرلمانات صورية تعمل على تشريع القوانين التي لا تتناسب مع حجم وطبيعة ونوعية وكمية هذه التحديات، ولا تؤمن بالصفة التكاملية التي لابد أن تتكامل مع التشريعات البرلمانية في الدول الأخرى لاسيما فيما يتعلق بوحدة التوجه العالمي لمعالجة هذه التحديات.

4- ضعف دور المؤسسات الجماهيرية في بعض الدول وتعاظم قوتها في دول أُخرى. تميزت البيئة الدولية الجديدة بنمو دور مؤسسات المجتمع المدني العالمية. تؤكد القراءة الدقيقة على تركز هذه المؤسسات في بعض البلدان دون الأخرى لاسيما في الدول الغربية[1]. ولعل من أهم أسباب هذا التباين في تركزها في دول دون غيرها هو إما لضعف معرفي ومؤسساتي ذاتي أو لعدم إيمان هذه الدول بما تقوم به من أدوار ونشاطات تهدف إلى الحد من هذه التحديات، ليس هذا فحسب، بل تعد بعض هذه الدول هذه المؤسسات أداة من أدوات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية لا بل قد تأخذ الطابع التجسسي لاسيما فيما يتعلق بالجهات التي تمولها وأغراضها المستقبلية.

لذلك فان غياب مؤسسات مجتمع مدني تتسم بسمة الوطنية في الإطار والتوجه والعالمية في ممارسة الأنشطة في هذه الدول ولها القدرة على التكيف مع المؤسسات

---

(1)For more information see: Barry Buzan,'Civil' and 'uncivil' in world society, in book: Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, edited by: Stefano Guzzini and Dietrich Jung, Routledge, London, 2004, p97.

الأخرى بهدف مواجهة الآثار المستقبلية للأمن غير التقليدي يُشكل عائقاً أمام بلورة رؤية موحدة لمواجهة التحديات ذات الطابع العالمي.

5- الاختلاف والتباين في وضع الأولويات التي ينبغي مواجهتها. لكل دولة من الدول أولوياتها الوطنية التي تعمل على توظيف قدراتها لمواجهتها سواء كانت دول عالم الشمال أم دول عالم الجنوب[1]. ففي الوقت الذي لا تزال دول عالم الجنوب تُكرس جهدها ووقتها لصيانة الأمن التقليدي فان دول عالم الشمال انتقلت إلى مرحلة أُخرى مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين يتمثل في مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية.

لذلك لابد من عملية التكامل الاستراتيجي الأمني بين الاستراتيجيات المتنوعة لجميع دول العالم لتقويض الفجوة بين عالم الشمال وعالم الجنوب[2]. فعلى سبيل المثال، يعمل الاتحاد الأوربي لاسيما دول شمال المتوسط على تنفيذ العديد من البرامج التخصصية مثل البيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة لدول جنوب المتوسط وإيجاد بيئة مؤاتيه للعيش ربما يوازي معايير المعيشة في الاتحاد الأوربي بهدف تكوين حاجز في جنوب المتوسط لهدف إستراتيجي أسمى وهو الحد من تدفق الهجرة إلى دول الاتحاد وما يمكن أن يُشكله ذلك من خطر على الأمن الأوربي، ليس هذا فحسب، بل تنفيذ برامج بيئية بهدف الحفاظ على التوازن البيئي والحد من الآثار البيئة المستقبلية على أوروبا نتيجة ارتفاع نسبة التصحر في دول جنوب المتوسط.

تعد هذه الدائرة الأمنية الأهم في مجمل الدوائر الأمنية الأخرى التي سيتم ذكرها في متن الدراسة، لأنها لازلت تؤدي الدور الفاعل في مجمل التفاعلات الدولية، ورغم ظهور العديد من الوحدات الفاعلة في النظام الدولي، لم يتم إيجاد بديل عنها في التفاعلات

(1)For more information see: N.S.Sisodia,Strategic Challenges and Risks in a Globalizing World: An Indian Perspective, in book: Grand Strategy for India 2020 and Beyond, edited by Krishnappa Venkatshamy and Princy George, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2012, pp33-35.

(2)K.P.Misra, The Concept of Security, India International Centre Quarterly, Vol.3, No.2, India International Centre, 1976, p88.

الأمنية وغيرها. وكلما تمكنت هذه الدائرة الأمنية من تعظيم الفرص وتخفيض الكوابح فان ذلك سوف ينعكس إيجابا على الأمن الدولي والعكس صحيح.

المطلب الثاني: الدائرة الأمنية الثانية(المستوى الإقليمي)

لقد كانت إحدى التداعيات المترتبة على تفكك الاتحاد السوفيتي ونمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشيوع الأفكار والقيم الليبرالية في العالم إعادة تشكُل الأقاليم في العالم تحت ما يسمى في الأدبيات الإستراتيجية والأمنية "الإقليمية الجديدة". لذلك نما التوجه الإقليمي في الفكر الاستراتيجي للدول وبدأت الدول تُفعِل حركتها الإقليمية انطلاقاً من رؤية مفادها أن أمن الإقليم ينعكس بشكل مباشر على أمنها، وترافق هذا التوجه مع تغيير النظرة إلى الأمن وجوهره بحيث أصبحت التداعيات الأمنية الإقليمية أشد وطأة على الدولة الواقعة في هذا الإقليم عن سواها من الدول في الأقاليم الأُخرى البعيدة.

بمعنى أن هناك تحديات أمنية إقليمية غير تقليدية لها القدرة على تجاوز حدود الدول، وتعم بتأثيراتها حركة التفاعلات الأمنية الإقليمية دون الانتقال إلى صفة الدولية، ومن ثم تصبح عملية المعالجة من اختصاص الدول التي تُشكل هذا الإقليم دون سواه.

تتطلب مواجهة هذه التحديات تكامل الدائرة الأمنية الأولى(الدولة الوطنية)مع الدائرة الأمنية الثانية(الدائرة الإقليمية) **ومن خلال التفاعل الاستراتيجي الأمني بين الدائرتين تتبلور مجموعة من الفرص الداعمة للعمل الإقليمي الأمني ومجموعة من الكوابح التي تقف في طريق تفعيل العمل الإقليمي الأمني وهي كما يأتي:**

أولا: الفرص الداعمة للعمل الإقليمي الأمني:

تداخل التحديات الدولية والأهمية النسبية للأدوار العملية الأمنية لبعض الأقاليم وأهمية امتلاكها لهامش حقيقي في التفاعل مع هذه التحديات الأمنية العالمية يُثبت امتلاك الإقليم لمجموعة من الفرص الداعمة لعمل الأقاليم الأمنية في العالم لمواجهة التحديات الأمنية العالمية، إذ أن الفرص المتاحة أو الممكنة لا تنحصر في قدرات الأقاليم أو برغبته للمساهمة في الأمن الدولي، بل في إدراك القوى العظمى لأهمية بعض الأقاليم وضرورة إشراكهم بشكل أو بآخر في مؤسسات الأمن الدولية وآلياتها، وباتت القوى العظمى

والمؤسسات الدولية المعنية بالأمن على المستوى الدولي كمجلس الأمن يُفكر جـدياً في أداور معينة وواضحة لإقليم ما بإطاره الجمعي أو بأطراف منفردة محددة.

ولعل التوجه الأمريكي الغربي في معالجة الوضع الأمني في الشرق الأوسط عموماً أو تلك التداعيات الأمنية في العراق وسوريا وما ترتب على ذلك من تشكيل "التحـالف الـدولي لمكافحة الإرهاب في السعودية: مؤتمر جدة عام2014 "إلا دليل على هذا الاتجاه. ولم تقتصر الفرص في الشرق الأوسط بحد ذاته، ولكن مـن الممكـن إن ينتقـل إلى أقـاليم أُخـرى إذا مـا توافرت مجموعة من المتغيرات الداعمة للعمل الإقليمي الأمني. من خلال ما تقـدم، **يمكـن إدراج الفرص الداعمة للعمل الإقليمي الأمني بما يأتي:**

1- تـوافر التجـانس في الـرؤى والتوجهـات الإقليميـة: التقـارب الجغـرافي بـين دول الإقليم الواحد وإدراكها لحركة بعضـها الـبعض في الإقلـيم وقـدرتها عـلى معرفـة التحـديات وتشخيصها بشكل دقيق يجعل الدول تميل أكثر إلى العمل الإقليمي الأمني واستبعاد الـدول خارج الإقليم مـن ممارسـة الـدور، إنطلاقـاً مـن رؤيـة مفادهـا أن تفاهمهـا وتعاضـدها في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه هذا الإقليم دون سواه تكون أكثر فاعليـة. بمعنـى أن البنية الفكرية السائدة فيه، فضلاً عن التاريخ المشترك لهذه الشعوب والقيم السـائدة هـي التي سوف تدفع الدول المُشكِلة لهذا الإقليم بالعمل عـلى مواجهـة التحـديات الأمنيـة غـير التقليدية. وهذا يُجسد حقيقة مفادها أن الإقليم ذو الخصائص المشتركة والرؤى المتجانسـة للدول المشكلة لهذا الإقليم تكون أكثر قدرة عـلى الاسـتجابة ووضـع الأولويـات ومعالجتهـا بالطريقة الأمثل والأفضل.

2- مؤسسة المنظمات الإقليمية المتخصصة: لقـد كانـت أبـرز نتاجـات التحـول في البيئة الدولية الجديدة هو نمو التأطير الفكري لدى الدول نحو تأسيس المنـاطق الإقليميـة المُدعمة بالمنظمات الإقليمية المؤسساتية. ولذلك شهد العالم تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية التي تهـدف إلى معالجـة التحـديات الأمنيـة. ورغـم جوهرهـا الاقتصـادي إلا أن البعد الاستراتيجي لهذه المنظمات هو أمني يعتمـد عـلى رؤيـة مفادهـا: المشـاكل الأمنيـة هي ذات جذور اقتصادية. لذلك شهدت المنظمات الإقليمية لاسيما الاقتصـادية منهـا نمـواً كبيراً مع انبلاج فجر هذا القرن والتي تحاول معالجة هذه المشاكل من جذورها وتقـويض

مصادرها الاساسية، ومكرسة معظم جهدها للعمل الاستباقي لمواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية.

3- تكامل المعالجات الإقليمية مع الأقاليم الأخرى يُسهم في معالجة التحديات العالمية للأمن الدولي بشكل أكثر فاعلية. بما أن التحديات العالمية للأمن غير التقليدي تتميز بسمة الانتقال السريع وعدم قدرة دولة واحدة أو مجموعة محددة من الدول على مواجهة هذه التحديات، فان الطريقة الأمثل لمواجهة هذا النوع من التحديات هو إستراتيجية التكامل الإقليمي، إذ يتم بموجبها وضع إستراتيجية لكل إقليم، تشترك الدول الفاعلة في كل إقليم في وضع الافتراضات الاساسية التي تحكم حركتها وتُسهم في وضع أولوياتها المستقبلية، وبذلك يتم ضمان تطبيقها بعد توافر الإرادة الجماعية للتطبيق. ومن ابرز الأمثلة على ذلك المؤتمر الافرواسيوي والمؤتمر العربي الإفريقي نتيجة توافق الرؤى حول ضرورة التنسيق والتوافق لمواجهة التحديات المشتركة للجانبين. بمعنى كلما كان هناك تكامل إقليمي على مستوى الإستراتيجية والتكتيك بين الأقاليم المشكلة للعالم كلما أدى إلى وضع التصورات الاساسية الفاعلة لمواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي كون أن كل إقليم يختص بقضايا أمنية معنية ومعالجتها تتطلب تحقيق التكامل مع غيرها من المعالجات.

ثانيا: الكوابح التي تُمثل عقبة للتعامل الإقليمي الأمني:

تكمن دلالته العامة في وجود مجموعة من الكوابح التي يكون تعاظمها عقبة كبيرة في التعامل الأمني الإقليمي المستقبلي، ورغم وجود العديد من المشتركات التي تتوافر في كل إقليم من أقاليم العالم، فان فيها من العقبات ما يمثل كوابح تحد من تكامل العمل الأمني الإقليمي. **لذلك يمكن تركيز هذه الكوابح بما يأتي:**

1- وجود التنافر والاختلاف المتأصل في الرؤى حول طبيعة التحديات القائمة والمحتملة في كل إقليم من الأقاليم. فنتيجة القرب الجغرافي وحصول العديد من التجاذبات لاسيما فيما يتعلق بالتحديات الأمنية التقليدية عبر مدة طويلة من الزمن، أثبتت التجربة التاريخية ان بعض الدول غير قادرة على تجاوز الخلافات التاريخية لاسيما ما تضمنه القرن العشرين من عدد كبير من الصراعات والتوترات والحروب.

كل هذه التداعيات أوجدت حالة من فقدان الثقة بين أطراف الإقليم الواحد. يؤكد إجراء التقصي التاريخي الشامل على أقاليم العالم على أن تلك الحوادث وما ترتب عليها من تداعيات لازالت مستوطنة في ذاكرة الشعوب ويتم توظيفها من حين لآخر طبقا لتبدل المصالح وترتيب هيكل القوة. وهو الأمر الذي أوجد حالة من عدم توافر البيئة السليمة للتعاون الإقليمي بين دول الأقاليم المختلفة في العالم لمواجهة التحديات غير التقليدية.

2- صعوبة توحيد الأولويات على مستوى الأقاليم المختلفة في العالم. تتميز التحديات العالمية بسمة الانتقال السريع وشموليتها لكل أنحاء العالم إلا أن لكل إقليم أولوياته النابعة من مدركات الدول المشكلة له والمشاكل المُهدِدة فيه. لذلك فان الاختلاف في الرؤى والتوجهات بين الدول حول وضع الأولويات ذات الأهمية في قاعدة الأولويات العالمية أوجد حالة من عدم الاتفاق على ترتيب هذه الأولويات وفق الأولويات الأكثر تحدياً للعالم ومن ثم زيادة مستوى التباين في بناء الاستراتيجيات الإقليمية على أساسها. بمعنى أن صعوبة التوصل إلى صيغة شاملة موحدة بين الدول والأقاليم المشكلة للعالم حول توحيد الأولويات الإقليمية يُمثل إحدى كوابح العمل الإقليمي الأمني على مستوى الإقليم وما يمكن أن يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الدائرة الأمنية الثالثة(الدائرة الدولية).

3- صعوبة استنبات الأولويات الإقليمية للأمن غير التقليدي في مدركات الأقاليم الأُخرى. تفاقم الأزمات المتعددة ذات المؤثرات الإقليمية جعل دول كل إقليم من أقاليم العالم تنكفئ على ذاتها وتُحشد قدراتها ضمن الإقليم المشكلة له وزيادة تعاونها لمواجهة التهديدات التي تواجهها ضمن الإقليم الذي تتحرك فيه، وكذلك الحال بالنسبة للأقاليم الأخرى التي يسري هذا العمل عليها. فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحددة إنها ستكون عرضة للهجوم بأسلحة الدمار الشامل وتحديداً بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية نتيجة سهولة إخفائها وسرعة استخدامها وشمولية التدمير الناجم عن استخدامها في المدن الآهلة بالسكان، بينما لا تتفق الدول الأخرى لاسيما دول العالم الثالث مع هذه الرؤية أُحادية الجانب نتيجة التناقض بين الفكر والتطبيق. إذ يقول صموئيل هنتنغتون

مُحذراً الإدارات الامريكية(الولايات المتحدة أصبحت وحيدة في العالم بفعل تصرفاتها المنفردة... ففي الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة دائماً دول كثيرة بوصفها دول مارقة، فان الولايات المتحدة في نظر الكثير من البلدان هي القوة العظمى المارقة)[1].

كما أن هناك صعوبة في توحيد التوجهات العامة للأقاليم المختلفة وجعلها تتنازل عن أولوياتها الذاتية لصالح الأولويات العالمية بهدف تحقيق التكامل الأمني، لا بل أن كل إقليم من أقاليم العالم إن لم يكن كل دولة من دوله تحاول أن تضع في جدول الأعمال الإقليمي أو الدولي ما تعتقد بأنه أولوية بالنسبة لها أو لإقليمها، مما يعني تنامي صعوبة الاتفاق بين الرؤى الإقليمية المختلفة واستنباتها في مدركات الأقاليم الأخرى.

4- محدودية عمل المنظمات الإقليمية نتيجة تعاظم التحديات التي تفوق إمكانياتها. إذ انه رغم الجهود التي تقوم بها المنظمات الإقليمية إلا أنها عادة ما تصاب بالجمود وعدم القدرة على تفعيل عملها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة التحديات الإقليمية التي تواجهها. كما أن هنالك جدلية بين النظام الإقليمي أي ترتيب الدول وفق سلم الهرم الإقليمي أو "دالة القوة" وبين التنظيم الإقليمي أي انتماء الدول في الإقليم إلى منظمات إقليمية تستند إلى القوانين والمواثيق المشكلة لها.

لذلك تحاول الدول ذات المكانة في النظام الإقليمي فرض أجندتها على التنظيم الإقليمي في ذلك الإقليم سواء من خلال العمل على إمتلاك القدرات التي تعتقد أنها سوف تساعدها في المستقبل على تحقيق أهدافها الإستراتيجية في البيئة الإقليمية التي تتحرك فيها[2]، أم من خلال العمل على تحديث هذه القدرات بالشكل الذي يجعلها تتناسب مع معطيات البيئة الإستراتيجية الدولية في القرن الواحد والعشرين[3]، مما يُفقد

---

(1)الكيس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، دت، ص17.

(2)Compare with: M.Mahtab Alam Rizvi, Iran and the Emerging Gulf Security, in book:Asian Strategic Review, edited by S.D.Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013, pp203-205.

(3)For more information see: Rajorshi Roy, Russia's Military Modernization, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013, pp251-253.

الهيكل المؤسسي القانوني للتنظيم الإقليمي مكانته بوصفه الإطار القانوني المثالي المحدد لحركة التفاعلات فيه. بمعنى هنالك هيمنة للقوة الإقليمية ذات المكانة في تراتُبية سلم القوة، وربما تكون عائقاً في عملية ليس في وضع الاستراتيجيات الإقليمية فحسب، بل في عملية تنفيذها لمواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية. وهو الأمر الذي يجعل الاتفاقيات الإقليمية تكون من الصعوبة بمكان تطبيقها والالتزام بما تتضمنه من التزامات في حالة فرض قانون القوة على قوة القانون.

المطلب الثالث: الدائرة الأمنية الثالثة(المستوى الدولي)

يؤكد تجذُر التحديات العالمية للأمن الدولي غير التقليدي ومن خلال المؤشرات السابقة الذكر والمعطيات التي تم إبرازها في متن الدراسة على حقيقة واقعة مفادها: يتميز الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين بسمة أساسية وهي الانتقال وترابط التحديات وتكاملها مع بعضها، وهذه السمة ألغت الدور التقليدي للحدود ذات السيادة.

إن هذا الأمر يوجب ترسيخ الترابط الأفقي والعمودي بين الدوائر الأمنية الثلاث للأمن الدولي. كما يوجب إعادة النظر بمقتربات التعاطي العملياتي معها، بمعنى انه لا يمكن للدائرة الأمنية الدولية أن تعمل وتتحرك بشكل فاعل ومؤثر مالم تكن هذه الدائرة مترابطة مع معطيات وحركة التفاعلات الجارية في الدائرة الأمنية الأولى(الدولة ذات السيادة)، والدائرة الأمنية الثانية(الدائرة الإقليمية).

وبما أن وحدة التحليل في دراسات الأمن الدولي غير التقليدي هي العالم، فان التقصي الشامل يؤكد على أن الدائرة الأمنية الدولية تنطوي على تعقيدات كبيرة ومتغيرات متعددة كماً ونوعاً، كما أن محاولة سبر غور الفرص الكامنة فيها ليس من السهولة بمكان، وكذا الحال مع الكوابح المعيقة للجهود الدولية الساعية إلى مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي.

يجب الارتقاء بمستوى التفكير الاستراتيجي لقادة العالم إلى مستوى التحديات وطبيعتها، ويتوجب أن تشمل وتنتقل من المستوى الوطني إلى الإقليمي ومن ثم الدولي. وهذا الانتقال ليس مجرد تحوّل بل انتقال شمولي. بمعنى أن الدائرة الأمنية الدولية هي الدائرة الأمنية الأوسع والأكثر شمولية. ولهذا السبب فان الاقتراب منها وتحديد الفرص

الداعمة لها والكوابح المُحجِمة لها تعمل على توضيح الـرؤى، والاقـتراب مـن جـوهر الأمـن الدولي غير التقليدي.

أولا: الفرص الداعمة للدائرة الأمنية الدولية

تكمن الدلالة العامة لهذه الفكرة في وجود مجموعة مـن الفـرص الداعمـة لتفعيـل دور الدائرة الأمنية الثالثة ودفعها بالاتجاه الذي يجعلها أكثر قدرة على مواجهـة التحـديات العالمية للأمن الدولي. ورغم سعة هذه الدائرة وشمولها وصعوبة إدراكهـا نتيجـة متغيراتهـا المختلفة إلا أنها تنطوي على قدر كبير من القدرات اللازمة لمواجهة التحـديات. وعـلى هـذا الأساس، **فإن هذه تنطوي على العديد من الفرص الداعمة ويمكن إدراجها بما يأتي:**

1- نمو الإدراك العالمي حول حجم التحديات الأمنية غير التقليدية في القرن الواحد والعشرين. فرغم ما كان عليه الحال في القرن الماضي من احتكار المعلومة وعدم القدرة على نشرها وإيصـالها إلى أبعـد مكـان في العـالم نتيجـة الحـواجز الفكريـة التـي أقامتهـا الـنظم السياسية المختلفة في العالم، فضلاً عن محدودية أُطر التفكير التي كانت تقتصر عـلى بعـض القضايا المحلية دون سواها، وان تجاوزت هذه الأُطـر في حـالات أخـرى، فـان جُـلّ التفكـير أرتكز على الأسلحة النووية والأمن العسكري التقليدي.

اقترب العالم من بعضه البعض، فلم يعد مجرد قرية صغيرة، بل أصبح سـكان العـالم يعيشون في حيز واحد محدود المعالم والأبعاد، كما أن الأزمنة والأمكنة والحـدود الجغرافيـة لم يعد لها أي اعتبار في ظل ما جـاءت بـه وسـائط الاتصـال والإعـلام الحديثـة مـن وسـائل وتقنيات جديدة أذهلت الإنسان وجعلته حائراً في التعامل معهـا، فالانـدماج الحاصـل بـين تكنولوجيا الاتصال والإعلام والمعلومات يُعطي للمعرفة والمعلومات قدرات وإمكانات كبيرة على اختراق الحدود والأزمنة، وغير وسيغير بسرعة غير مسبوقة اقتصادنا وسياسـاتنا وأنمـاط تفكير الشعوب.

بمعنى لم تعد العلاقات الإنسانية في ظل القرية الكونية مجرد علاقات تقتصر على البيئة التي نعيش فيها وإنما يعود إلى العالمية والكونية باستخدام وسائط الاتصال الجماهيري الحديثة بالصوت والصورة[1].

وعليه أدى التقدم في مجال المعلومات والاتصالات والتمازج الفكري للشعوب والقدرة على صياغة الرأي العام المحلي والدولي[2] إلى نمو الإدراك العالمي حول حجم التحديات العالمية وآثارها المستقبلية بشكل لم يسبق له مثيل، وأسهم في بلورة فرصة للتفكير العالمي الشامل للشعوب وتوجيهها بالشكل الذي يدعم مواجهة هذه التحديات، ولا يمكن مواجهة التحديات ما لم يتم حشد الجهود الشعبية التي تتكامل مع الجهود الرسمية وعلى المستويات الأمنية كافة.

2- وجود الدول القادرة على تحمل الالتزامات وأداء الواجبات بوصفها الفاعل الرئيس في البيئة الدولية. بما أن الدولة هي الفاعل الرئيس في البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية فان استمرار حضورها الفاعل وضمان قدرتها على التنسيق مع غيرها من الدول والفواعل الدولية الأخرى يعد السبيل الفاعل للتعامل مع الدائرة الأمنية الثالثة.

ومن ثم كلما أصبحت عملية تعزيز حركة الدولة في عملية مواجهة التحديات العالمية وجعلها تتكامل مع الجهود التي تبذلها الفواعل من غير الدول بصنوفها كافة كلما أصبحت هناك فاعلية في تنفيذ البرامج والاستراتيجيات على خلاف ما يكون عليه الحال في حالة تراجع دور الدولة وعدم وجود بديل تنظيمي آخر. بمعنى يُسهم ترسيخ وجود الدولة وعدم إلغائها كفاعل دولي في معالجة التحديات العالمية للأمن الدولي بشكل أكثر فاعلية ويعمل على الحد من تأثيراتها المستقبلية تمهيدا لإنهائها.

---

(1) محمد الفاتح حمدي، استخدام الشباب الجزائري لوسائط الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاسها على قيمهم الثقافية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص58.

(2)عزة شراره بيضون، الشباب العربي ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص51.

3- وجود منظمة دولية قادرة على بلورة رؤية عالمية مشتركة لمواجهة التحديات العالمية. فرغم الآراء المتعددة والمتنوعة حول الأمم المتحدة ومستقبلها وعملية إخفاقها في العديد من قضايا الأمن الدولي نتيجة تضارب المصالح بين القوى الكبرى والعظمى ومصادرتها للقرار السياسي الدولي فان الأمم المتحدة تعد المنظمة الاشمل والأكثر تمثيلاً للدول، ليس هذا فحسب، بل إن أجهزتها وبرامجها بدأت تحاول التكيف مع معطيات القرن الواحد والعشرين رغم محدودية الأطر القانونية التي تتحرك بها. بمعنى أنها لازالت تمثل الإطار المؤسسي العالمي الوحيد الاشمل والأقدر على بلورة الرؤى العالمية المشتركة إذا ما تم إجراء الإصلاحات التي تتناسب مع البيئة الأمنية الدولية الجديدة، لذلك فهي تمثل فرصة كبيرة باتجاه تكوين إطار عالمي مؤسسي لمعالجة التحديات.

4- تكامل الدوائر الأمنية الثلاث وتقسيمها وفق الدلالة الخاصة لها يُحقق لها نوعاً من الكفاءة في المعالجة. يساعد تقسيم العالم وفق الدوائر الأمنية المتعددة على تشخيص التحديات في كل دائرة من الدوائر الأمنية وفي كل مستوى من المستويات ومعالجتها التراتبية بغية الوصول إلى صياغة الدائرة الأمنية الدولية وبالشكل الذي يجعل معالجة التحديات العالمية تتم وفق إطار منهجي منظم بعيداً عن العشوائية، لا بل انه سيتم بناء التصور الأمني الدولي الشامل.

ثانياً: الكوابح المُعيقة لعمل الدائرة الأمنية الدولية

وتكمن دلالته العامة في وجود مجموعة من الكوابح التي يُشكل وجودها وعدم التغلب عليها عقبة كبيره في التفاعل الأمني الدولي المستقبلي، إذ انه رغم وجود العديد من الفرص التي تكمن في بيئة الدائرة الأمنية الثالثة سواء كانت داخل الدولة أم داخل الأقاليم المشكلة بمجموعها البيئة الأمنية الدولية، وفي الوقت نفسه تنطوي على قدر كبير من العوائق والكوابح التي تحد من قدرة هذه الدائرة على الانطلاق فكراً وممارسةً.

ومن خلال التقصي الشامل لهذه البيئة الأمنية الدولية بغية تحديد الكوابح نجد أنها تتمثل بما يأتي:

1- التباين في مستوى إدراك شعوب العالم للتحديات العالمية. تُمثل الصيرورة التاريخية المكونة للبنية الفكرية لمدركات الشعوب والأمم الإطار العام الموجه لعملية حُكمها على الظواهر السياسية الدولية بشكل عام والأمنية بشكل خاص.

وبما أن لكل مجموعة بشرية ظروفها وصيرورتها التاريخية والفكرية فان العالم يحتوي على خليط متنوع وغير متجانس من البُنى الفكرية التي تُشكل الأساس الجوهري لعملية التقييم الفكري للتحديات الأمنية العالمية.

ليس هذا فحسب، وإنما يتوغل التباين في التشخيص إلى الحُكم على طريقة التعاطي مع تحديات الأمن غير التقليدي. فعلى سبيل المثال، أن رؤية دول عالم الشمال حول حجم التهديدات المستقبلية لهذه التحديدات هي غير رؤية دول عالم الجنوب، مما أوجد حالة من عدم الاتفاق حول العديد من القضايا والآليات والأساليب التي يتم طرحها للتعامل مع التحديات العالمية للأمن الدولي.

2- المعايير المزدوجة في التعامل مع التحديات العالمية. لقد مثل تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور النظام الدولي الجديد وتبلور البيئة الأمنية الجديدة ذات التحديات الأمنية غير التقليدية تغيّراً في أنماط وطريقة تعاطي القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة التي أصبحت قوة عظمى بفعل المسافة الدولية بينها وبين غيرها من الدول. لذلك شهد العالم هيمنة واضحة لقانون القوة الانفرادية على قوة القانون، وأصبحت القضايا الدولية المتماثلة تُعالج بمعايير مزدوجة استناداً إلى الرؤية الامريكية لما ينبغي أن تكون عليه، مما أوجد حالة من فقدان الثقة بالقانون الدولي وآليات تطبيقه، وأسهم في دفع العديد من الدول إلى تهميش القرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية وعدم الالتزام بها نتيجة التطبيق الذرائعي والانتقائي.

وفي هذا السياق يقول جيس هيلمس عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق مُعلقاً على المحكمة الجنائية الدولية وكيانها القانوني "طالما بقيت على قيد الحياة سوف لن أسمح لها أن تتحكم في الأمن القومي الأمريكي"[1].

3- صعوبة إصلاح المنظمة الدولية أو إيجاد بديل عنها. رغم إن المنظمة الدولية لم تعد تواكب متطلبات القرن الواحد والعشرين، فانه من الصعوبة بمكان إصلاحها[2] أو إجراء التعديل عليها أو إيجاد بديل عنها. فالقراءة الدقيقة تؤكد أن الأمم المتحدة تأسست طبقاً لمقتضيات الأمن الدولي التقليدي والذي يتمثل بمعالجة التحديات العسكرية دون الولوج إلى المجالات الأخرى للأمن غير التقليدي، إلا أن التغيّر الكبير الذي طرأ على البيئة الأمنية الدولية مع انبلاج الألفية الجديدة الذي تمثل بظهور تحديات أمنية غير تقليدية أستوجب إعادة النظر بطبيعة وهيكل عمل الأمم المتحدة.

وبما أن قانون القوة هو الذي يتحكم بحركة التفاعلات الدولية، فقد أصبحت عملية الإصلاح والتعديل التي يسعى المجتمع الدولي إلى إجراءها عملية مُعقدة، ودون جدوى مما شكل عائقاً أمام دخول المجتمع الدولي للقرن الواحد والعشرين بمنظمة دولية تُكرس حركتها وأنشطتها لمعالجة التحديات الأمنية غير التقليدية.

ليس هذا فحسب، بل هيمنة قانون القوة على قوة القانون وانتهاك القانون الدولي لاسيما الإنساني منها جعل من المنظمة الدولية غير قادرة على معالجة الأزمات الدولية بطريقة سلمية تُجنب أطراف الأزمة ويلات الحروب، ومن الأمثلة على ذلك(الانتهاكات التي رافقت الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003)[3].

---

(1)See: Andrea Birdsall, The international politics of judicial intervention: creating a more just order, Routedge, New York, 2009, p113.

(2)See: Marie-Claude Smouts, The General Assembly: Grandeur and Decadence, in book: the United Nation at the millennium: the principle organs, edited by Paul Taylor and A.J.R and Groom, New York, 2000, pp52-53.

(3)لمزيد من التفاصيل ينظر:عماد خليل إبراهيم، المسؤولية الدولية لإنتهاك قوات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني(دراسة قانونية تطبيقية للحالة في العراق)، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين إثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص ص10-13.

4- اختلاف المستويات أوجد حالة من التنافر وعدم القدرة على التوصل إلى إدراك دولي شامل لمعالجة التحديات. إذ انه كلما كانت هناك رؤى متعددة ومتناقضة وتتأتى من مستويات متعددة ومتضاربة في الأهداف والتوجهات كلما أصبح هناك صعوبة في وضع الاستراتيجيات الأمنية الدولية الشاملة، وتؤدي إلى تنمية العمل الذاتي الانفرادي على حساب العمل الجماعي الدولي.

لا يمكن إدراك الآفاق المستقبلية للأمن الدولي وسبر غورها المتعدد الجوانب والمتنوعة التأثيرات دون معرفة حركة التفاعلات الإستراتيجية والأمنية والتحديات الكامنة والظاهرة لكل دائرة من الدوائر الأمنية الثلاث، فضلاً عن بحث دلالات الارتباط فيما بينها في القرن الواحد والعشرين. وعليه يعد مشهد المستويات الأمنية التكاملية المتعددة للأمن الدولي الأكثر تقدما والأقرب تأطيراً في رسم صورة مستقبل الأمن الدولي.

تعاظم التحديات وليس تراجعها ضمن الدوائر الأمنية الثلاث هو المشهد الأقرب للتحقق بسبب غلبة الفرص الداعمة لزيادة التحديات وانتشارها وتفاقمها على سواها في المشاهد الأخرى، وسوف ترسم الطبيعة الاندماجية للمشهدين الأول والثالث الأفاق المستقبلية للأمن الدولي.

ومن خلال القراءة الدقيقة لمعطيات الأمن الدولي في بداية الألفية الجديدة نجد أن مستقبل الأمن الدولي يتحدد وفق القاعدة التالية: كلما تمكنت الدوائر الأمنية الثلاث من تعظيم الفرص المتاحة لها وتقليص عناصر الضعف التي تكتنفها وتُحقق التكامل والترابط والانسجام في حشد الإمكانات المتاحة لكل دائرة من هذه الدوائر فان مواجهة التحديات العالمية المُتعاظمة للأمن الدولي تكون فعالة وتبدأ بالانحدار التدريجي، والعكس صحيح، كلما أخفقت الدوائر الأمنية الثلاث في معالجة الكوابح وتعظيم مرتكزات الفرص لكل دائرة من هذه الدوائر وتكامل عمليات المعالجة مع بعضها البعض، فان مستقبل الأمن الدولي يتجه نحو حالة من عدم القدرة في السيطرة على المعطيات وتعاظم وتوسع التحديات العالمية للأمن الدولي أُفقياً وعمودياً.

الخاتمة:

تُعد دراسـات الأمـن الـدولي مـن الدراسـات الإسـتراتيجية المُسـتحدثة، وقـد ترافـق الاستحداث مع تغيّر البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية وتغيّر مدركات الشـعوب والـدول في العقد الأخير من القرن الماضي وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.

لقد أسهمت الطبيعة المتبدلة للتفاعل بين البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية والبيئة الإستراتيجية الأمنية الداخلية للـدول ومـا ترتـب عليهـا مـن تعـاظم التحـديات العالميـة في صيرورة ما يُعرَف مجازاً بأمننة القضايا العالمية للأمن الدولي، أي بمعنى إضفاء الطابع الأمني على هذه التحديات وما يُمكن أن يترتب على ذلك من تحول في تركيز اهتمام الدول وإفـراد المساعي صوب الجماعية لتوفير الجُهد والوقـت والمـوارد اللازمـة لمواجهتهـا بالشـكل الـذي ينسجم مع طبيعة ونـوع هـذه التحـديات التـي تتسـم بسـمة التحـول والانتقـال السريـع وجسامة حجم المؤثرات المستقبلية لها وطبيعة تداعياتها المُحتملـة أو المُفترضـة. ومـن ثـم إعطاء هذه التحديات أهمية تُناظر، لا بل تتفوق على التحديات العسـكرية المبـاشرة التـي تُهدد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

وبما أن دراسات الأمن الـدولي غـير التقليـدي مـن النـدرة بمكـان في العـراق والعـالم العربي، بـل حـداثتها في الدراسـات العالميـة التـي تتنـاول مُعطياتـه أو تتنـاول مُعطـى مـن معطياته ومجالاتـه دون التركيـز عـلى البُعـد الأمنـي لهـذه المعطيـات، أو تتناولهـا بوصـفها متغيرات مستقلة غير مرتبطة بـالمتغيرات الأُخـرى، فـان الولـوج في هـذا المجـال حـتم عـلى الباحث تلمس دلالات الأمن غير التقليدي الذي بدأت ملامحة في التشكل مع بداية الألفية الجديدة.

أثبتت عملية البحث عن جوهر ماهيـة الأمـن في اللغـة والاصـطلاح بأنـه يكمـن في إزالة كـل مظـاهر التهديـد، وينبـع إدراكـه مـن الصـيرورة التاريخيـة لمـدركات ومُعتقـدات وايديولوجيات الشعوب، والبيئة الفكرية التـي ينمـو فيهـا هـذا المصـطلح أو ذاك ويتحـرك فيها. لذلك فـان تلمُـس الـدلالات الكامنـة والظـاهرة فتحـت نافـذة إلى ضرورة الإيغـال في جوهره ومكنونته ومستوياته وسبر غور المراحل المتعددة والمتباينة والمتبدلة والتي أسهمت في تغيير طبيعته من الطبيعة البدائية وما رافقها من إدراك مثالي تقليـدي ومـا ترشـح عنهـا

من إدراك دولي يتمثل بالأمن التقليدي الذي جوهره البُعد العسكري الى الطبيعـة الحديثـة التي يتمثل إدراكها بالأمن غير التقليـدي الـذي يشـتمل بـدوره عـلى كـل المجـالات الامنيـة الحديثــة ســواء كانــت عســكرية أم غــير عســكرية(بيئيــة، واقتصــادية، وحضــارية، وتكنومعلوماتية، وإنسانية، وسياسية...الخ).

التغيّر في مراحل الإدراك هو نتـاج بُنـى فكريـة أمنيـة عالميـة كـان الأمـن جـزء مـن مخرجات التفكير الإنساني فيها، لا بل عمليـة التنظـير التـي كرّسـت جُـلّ اهتمامهـا لـتلمس الظواهر السياسية والأمنية وفي مدد زمنية متعددة سواء كانت قبل قيام الدولـة وعمليـات البحث عن عقد اجتماعي وما رافقها من عملية البحث عن الأمن بشـكله البـدائي، أم بعـد قيام الدولة وما نتج عنها من بلورة وجودها بفعل عدد كبير من المفكرين اللـذين أُجهـدوا لوضع تصوراتهم عن جوهر الأمن، أم في القرن العشرين وتعاظم المصالح الدولية ومحاولـة الدول الكبرى فرض إرادتها على الأطراف الأخرى وتحقيـق الأمـن المطلـق وركيزتهـا في ذلـك الأداة العسـكرية، أم بعـد زيـادة التحـديات العالميـة الناجمـة عـن تراجـع مكانـة الاتحـاد السوفيتي وتفككهعام1991، وفقدان السيطرة على الكثير مـن المنـاطق ودخولهـا في فـوضى وانتشار السلاح في مناطق عديدة من العـالم ونشـوء مافيـات التجـارة بالسـلاح، فضـلاً عـن توافر كثير من المعطيات المعلوماتية التي ساهمت في توضيح مؤشرات هذه التحديات ومـا نجم عن هذا التغيّر في البيئة الأمنية الدوليـة مـن تعـاظم التحـديات والمخـاطر، والتغـيّر في طبيعة الإدراك لهذه التحديات ومعرفة ورسم الآفاق المستقبلية لمؤثراتها.

لقد اُجهد الفكر الإنساني لوضع مجموعة مـن المقتربـات الفكريـة التـي تُمثـل نتـاج مدارس فكرية عالمية خصصت جُزء من نتاجاتها الفكريـة عـن الأمـن والأمـن الـدولي. وقـد تمثلت هذه المقتربات بالمقتربات الفكرية الواقعية التي جعلت جُلّ تفكيرها يدور حـول أن الدولة هي الفاعل الأساس ويتحقق أمنها عنـد تحقـق وتعـاظم قوتهـا ومصـالحها وصـيانة استقلالها وسيادتها، على خلاف المقتربات الفكرية الليبرالية التـي ترتكـز مقترباتهـا الفكريـة عـلى أن الحريـة والديمقراطيـة والازدهـار هـي الركـائز الاساسـية في تحقيـق الأمـن الـدولي ارتكازاً على قاعدة مفادهـا أن الـديمقراطيات لا تتحـارب فـيما بينهـا، وتؤكـد عـلى حقيقـة

وبرهان جوهره العام إنه لم يشهد التاريخ أن دولتان ديمقراطيتان تحاربتا فيما بينهما، بمعنى أن ذروة تفكيرها الأمني يتمثل في نظرية السلام الديمقراطي.

وفي خضم هذا التزاحم الفكري وعملية البحث عن مقتربات فكرية أمنية حديثة تتناسب وطبيعة التحديات العالمية الأمنية شهدت البيئة الفكرية الدولية للأمن الدولي ظهور مقتربات فكرية متعددة تُعد الأقرب والأحدث في تشخيص واقع تحديات الأمن الدولي غير التقليدي، ومن أهمها مدرسة ما بعد الحداثة ومدرسة كوبنهاغن، وتُعد الأخيرة عصارة التفكير الاستراتيجي وما نتج عنهافيما يتعلق بالأمن الدولي غير التقليدي، وتُمثل نتاج فكري تعاطى برؤى متجددة مع المعطيات الدولية ومتغيراتها. إذ وسّعت هذه المدرسة الفكرية من مفهوم الأمن من الأمن الدولي التقليدي إلى الأمن الدولي غير التقليدي، وأدخلت مُعطيات جديدة لم تكن موجودة في المقتربات الفكرية السابقة أو محدودية تناولها في السابق، وهي على سبيل المثال لا الحصر تتمثل في الأمن التكنومعلوماتي، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الحضاري، والأمن الإنساني وغيرها. أي بمعنى أمننة جميع التحديات الدولية. لذلك تعد هذه المدرسة الفكرية الأقرب والأقدر على تشخيص معطيات الواقع الدولي في القرن الواحد والعشرين، وعمل الباحث على توظيفها لاسيما مدرسة كوبنهاغن في عملية الكشف عن التحديات العالمية للأمن الدولي.

تؤكد الحقائق والمؤشرات في البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية أن العالم يواجه مجموعة من التحديات غير التقليدية للأمن الدولي، وتتسم هذه التحديات بأنها أكبر وأعقد من قُدرة الدول فُرادى على مواجهتها سواء كانت دولة عظمى أم كبرى أم متوسطة أم صغرى، ولا يمكن لأي من أصناف هذه الدول أن تنكفئ على ذاتها بدعوى عدم تأثرها بهذه التحديات لاسيما وإنها بطبيعتها تصل إلى كل دول العالم شاءت ام أبت.

مما لاشك فيه، تُعد التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين أحد معطيات تشكُل البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية في هذا القرن. تتمثل التحديات السياسية في انه لا يمكن التعامل مع هذه التحديات غير التقليدية من دون نظام دولي يُعطي حرية ومرونة لحركة الفواعل الدولية ذات الهرمية المختلفة في النظام السياسي

الدولي وضمان تغيير أو إصلاح الأمم المتحدة بما يتناسب مع التحديات الحديثة وتحقيق التوافق الإرادي والانسجام والتسوية بين أولويات دول عالم الجنوب ودول عالم الشمال وتوحيدها لضمان تنفيذ الاستراتيجيات العالمية التي يتم وضعها في المستقبل.

بينما لم تعد التحديات العالمية العسكرية للأمن الدولي تقليدية، وأصبحت غير تقليدية نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال التسلح والبحث عن وسائل أكثر فتكاً بالخصم إذ ما حصلت مواجهة مباشرة معهم لاسيما في امتلاك النانوتكنولوجي وتوظيفها في المجال العسكري، وهناك مؤشرات علمية واقعية تدل على تعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة في مناطق العالم المختلفة مما يُنبئ بكارثة إنسانية في المستقبل وهو ما يبرهن عملية زيادة الضحايا المدنيين في العالم.

علاوة على ما تقدم، فان سعي الدول غير النووية والفاعلين العسكريين من غير الدول إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو المواد الأولية لصناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واحتمال استخدامها في المدن الآهلة بالسكان يُعد تحدياً غير تقليدي للأمن الدولي لسبب بسيط هو عدم القدرة على اكتشافه وسهولة استخدامه ونتائجه الكارثية على الإنسانية. بمعنى أن التحديات العسكرية لم تعد تقليدية بل انتقلت إلى فضاء أشد فتكاً وتأثيراً في مستقبل الإنسانية. وبالمقابل فان تعاظم نمو الشركات الأمنية الخاصة ورعايتها من قبل الدول العظمى والكبرى والعمليات التي تقوم بها دون أن يحكم حركتها أي ضوابط قانونية وأخلاقية يُمثل أحد مُهددات الأمن الدولي، لاسيما إذا ما تم الاستعانة بها كقوات لحفظ السلام الدولي وما يترتب عليه من مخاطر مستقبلية ويُفاقم من عدد الضحايا المدنيين في العالم.

أسهم تغيّر البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية المرتبطة بالتكنومعلوماتية والمرتبطة بالعولمة وما نجم عنهما من زيادة في ترابط المتغيرات، المادية والمعنوية، المدنية والعسكرية، للشعوب والدول المؤسسات في زيادة الوعي بالتناقضات بين الشعوب والدول، كما أنها زادت من فقدان الثقة المتبادلة نتيجة التجسس الالكتروني في الجانبين المدني والعسكري بأشكاله المختلفة. ورغم أن بعض الدول استطاعت أن تجعل هذا التحول التكنومعلوماتي لصالحها، وتوظيفه لاختراق الأمن القومي للدول الأخرى، فانه يؤدي إلى زيادة التوتر

والصِدام الناجم عن سرعة نقل الفعل وردة الفعل والنابع من التناقضات الأيديولوجية، وأسهمت في مصادرة خصوصيات وأسرار الدول والشعوب. بمعنى أن التقدم التكنومعلوماتي غيّر من الهوية المدنية والعسكرية للتفاعل الدولي في القرن الواحد والعشرين وزاد من تحدياته الأمنية.

هنا نشأت مسألة الأمن الحضاري الدولي وارتباطه بالتقدم التكنومعلوماتي وما يترتب عليه من الدفع باتجاه تقسيم العالم إلى خطوط حضارية ثقافية دينية، إذ انه مع تغيّر المعطيات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين أصبحت سلوكيات الدول والفاعلين من غير الدول تُحركها الدلالات الحضارية الثقافية الدينية، والهويات الفرعية الدينية. كما أن الهوة والفجوات تزداد يوماً بعد يوم مما يزيد من الصراعات الثقافية والدينية في المستقبل، وستتولد مشاكل مستقبلية من الصعب مُعالجتها أو تفكيكها لأنها تمس المعتقدات والقيم التي تؤمن بها الشعوب وهي ثوابت قيمية ودالة وجود متميز لا يمكن المساومة عليها، ويزداد صعوبة إذ ما عملت الدول على توظيف التنافر الثقافي والحضاري والديني بهدف تحقيق المصلحة القومية أو الأمن القومي لها. على سبيل المثال لا الاستفاضة، عملت الولايات المتحدة على ربط مصالحها الإستراتيجية بالتحدي الحضاري الذي تواجهه(الخطر الإسلامي) حسب وجهة نظرها، مما ولد رد فعل حضاري ثقافي عبر سلسلة من السلوكيات التي سوف تُسهم في تشكيل الصراعات المستقبلية ذات الطابع الحضاري التي بدأت ملامحها في الأفق إن لم تكن قد بدأت بالفعل.

يُحتم البحث في مجال الدراسات الإستراتيجية على الباحث تلمُس غير المنظور من الأمر، لذلك يعد الأمن البيئي الدولي وما يترتب عليه من تحديات غير مُدركة لدى كثير من صُناع القرار في العالم أحد التحديات غير التقليدية للأمن الدولي. إذ أن المؤشرات المتصاعدة لمرتكزات الأمن البيئي الدولي سواء تعلق الأمر بالاحترار العالمي أم التلوث البيئي أم ارتفاع مياه البحار الناجمة عن ذوبان الثلوج وارتفاع درجات الحرارة تدل على أن العالم سوف يواجه تحديات كبيرة تسبب حركة للسكان بأحجام كبيرة وصعوبة ضبط

حركتها وزيادة التصحر والجفاف ونقص المياه مما يولد صراعات مستقبلية بـدأت ملامحهـا تتبلور يوما بعد يوم حول ضمان الموارد.

ليس هذا فحسب، بل إن هذا الأمر يتعلق بالأمن الاقتصادي العالمي وما يرتبط بـه من تحديات أُخرى لعل من أبرزها الأمن الغذائي العالمي المتمثـل بتنـاقص الإنتـاج الغـذائي الذي لم يعد يوازي ارتفاع عدد سكان العالم، فضلاً عن أمن الطاقة العالمي الذي يترافق مـع ارتفاع درجة التوتر في مناطق عديدة من العالم وما يمكـن أن يـنجم عنـه توقـف إرسـاليات النفط إلى المصانع العالمية وتوفير العملة الصعبة للـدول المصـدرة وتشـغيل مصـانع الـدول الأخرى وتقليص البطالة فيها. كما أن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على نسـبة كبـيرة من الأسواق العالمية ينذر بتحكم مستقبلي بسياسات عدد كبير من الدول، وقد يصـل الأمـر إلى قلب أنظمة الحكم وزعزعة استقرارها وهو ما يُشكل تحديا للأمن الدولي بجوانبه كافـة نتيجة قدرتها على التلاعب بمقدرات الشعوب لاسـيما شـعوب العـالم الثالـث ذات الأنظمـة السياسية الضعيفة التي لم تعمل على مؤسسة عملها.

كل هذه الدلالات والمعطيات تؤدي إلى بلورة تسـاؤل مهـم إلا وهـو مـاهي الآفـاق المستقبلية للأمن الدولي في ظل التحـديات الراهنـة؟.تكمـن الإجابـة عـلى هـذا التسـاؤل في معرفـة واقـع الـدوائر الأمنيـة الـثلاث التـي تُعطـي صـورة واضـحة عـن حركـة التفـاعلات المستقبلية للأمن الدولي، إذ كُلـما كانـت الفواعـل الدوليـة وغـير الدوليـة لهـا القـدرة عـلى تقويض التحديات التي تواجه كل دائرة من الدوائر الأمنيـة الـثلاث وتعظـيم الفـرص التـي تتمتع بها كلما أتجه العالم نحو تحقيق أمن دولي شامل، وصناعة عـالم تـنخفض فيـه هـذه التحديات بشكل مضطرد ويسوده الأمن والسلام والاستقرار والازدهار لجميع دول العالم.

وفي ظل التحـديات العالميـة غـير التقليديـة للأمـن الـدولي التـي تتعـاظم بشـكل مضطرد، وعدم القدرة على توليد المقتربـات الإسـتراتيجية الواقعيـة لمعالجتهـا أو تضـارب هذه المقتربات مع بعضها البعض حول أيُهما أنجع في مواجهـة هـذه التحـديات، وغيـاب الإرادة الجماعية الدولية وتناقض الأولويـات نتيجـة اخـتلاف المـدركات، ومحاولـة بعـض الدول توظيف جزء من هذه التحديات بالشكل الذي يخدم مصالحها،وعدم بذل الجهود

الحقيقية لمعالجتها نتيجة عدم إيمانها بوجود أو عـدم وجـود هـذه التحـديات التـي تُحـتم التعاون المشترك، كل هذه الحقائق تؤكد صحة الفرضية التي سيقت في إطـار الدراسـة مـن أن الأمن الدولي أصبح عالمي الإطار نتيجـة المتغـيرات الكبـيرة التـي شـهدتها البيئـة الأمنيـة الدوليـة،ولم تعـد التحـديات التـي تواجـه الأمـن الـدولي تقليديـة، أي تقـتصر عـلى البعـد العسكري، وأصبحت غير تقليديـة وشـملت مجـالات مختلفـة ومتعـددة ومتنوعـة لم تكـن تدخل في نطاق دراسة الأمن التقليدي، كما سيشهد مستقبل الأمن الدولي تعاظم التحديات الأمنية الدولية التقليدية وغير التقليدية في القرن الواحد والعشرين.

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

أولا: القرآن الكريم

ثانياً: الوثائق الرسمية

1- الأمم المتحدة،برتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، Fccc/83،2005.

2- الأمم المتحدة،برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 4(GEO-4)،2007.

3- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2007-2008.

ثالثاً:الكتب العربية

1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

2- إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة : حالة آسيا الوسطى، في كتاب: قضايا الأمن في أسيا، تحرير ميتكيس والسيد حوقي عابدين، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، 2004.

3- أبو خالد العملة، أوسلو: محطة لتهويد القدس....خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1997.

4- احمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل إستراتيجيات الصراع، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.

5- احمد المصري، دور إسرائيل في مرتكزات الأمن القومي المصري، جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، غزة، 2010.

6- احمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية، في كتاب: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

7- إسماعيل خليل الهيتي، اليورانيوم المنضب ومخاطر أسلحته، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

8- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات ، ط5، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1987.

9- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة،ط2، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1987.

10- اكران بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات الفعل الثقافي في العلاقات الدولية، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق، الجزائر، 2010.

11- أنور ماجد عشيقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

12- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007.

13- باسل يوسف النيرب، المرتزقة: جيوش الظل، مكتبة العبيكان، الرياض،2012.

14- بسام عبد الرحمن المشاقبة، الأمن الإعلامي، دار أسامة للطباعة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

15- ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1985.

16- جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

17- جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.

18- جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1993.

19- جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوربي: دراسة قانونية سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوربي، دار المعرفة، بيروت، 2010.

20- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

21- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام1945، سلسلة عالم المعرفة، العدد202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1995.

22- خالد المعيني، الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان للطباعة والنشر، سوريا، 2009.

23- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2009.

24- خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991.

25- ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

26- ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

27- رحيم الساعدي، المستقبل: مقدمة في علم الدراسات المستقبلية، الجزء الثاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011.

28- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد، ليبيا،2002.

29- سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الوطنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

30- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2000.

31- سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014.

32- سمير أمين، الفيروس الليبرالي: الحرب الدائمة وامركة العالم، ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث الإفريقية والعربية، القاهرة، 2004.

33- سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1981.

34- سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2005.

35- سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.

36- صباح محمد محمود، الأمن القومي العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1981.

37- صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي: دراسة في التحديات الجيوبوليتيكية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.

38- صديق الطيب منير محمد، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008.

39- صفات أمين سلامة، أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2005.

40- ضرغام عبدالله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، مطبعة الانتصار للطباعة والنشر، بغداد،1986.

41- ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 2004.

42- عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري: رؤية سيسيولوجية، مركز الحضارة الغربية للإعلام والنشر، 1992.

43- عبد الرحمن بن محمد عسيري، مهام الإعلام الأمني ووظائفه في المجتمعات العربية المعاصرة، في كتاب :الإعلام والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.

44- عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

45- عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

46- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الشروق، الأردن، 2004.

47- عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، العدد391، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012.

48- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.

49- عدنان السيد حسين، قضايا دولية: الأزمة العالمية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

50- عدنان محمد هياجنه، دبلوماسية الدول العظمى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1999.

51- عزة شراره بيضون، الشباب العربي ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

52- عزت السيد احمد، انهيار مزاعم العولمة: قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000.

53- عصام العطية، القانون الدولي العام، ط7، المكتبة القانونية، بغداد، 2008.ب

54- علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

55- علي محمد حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

56- عواد بن عبد البلوي، القرصنة البحرية برؤية المملكة العربية السعودية، في كتاب: ادارة الكوارث البحرية: :تنسيق جهود المواجهة القرصنة البحرية ،المديرية العامة لحرس الحدود، وزارة الداخلية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2011. فادية عباس هادي، السياسة المعلوماتية الامريكية واختراق الأمن القومي للدول، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009.

57- فاروق عبده وآخرون، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، دار المسيرة، عمان، 2003.

58- فائز صالح اللهيبي، الفكر السياسي بين الإسلام والغرب: النظرية والتطبيق، دار النهج للدراسات والنشر، حلب، 2008.

59- فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر: نماذج مختارة، بلا، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2008.

60- فائز صالح محمود، دراسة في ملامح الفكر السياسي العربي الإسلامي في عهدي النبوة والراشدين، مكتب القمة للطباعة، الموصل، 2013.

61- فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

62- فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2005.

63- فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.

64- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001.

65- كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1987.

66- كاظم هاشم النعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس(ليبيا)، 1999.

67- كوثر عباس الربيعي، مفهوم الأمن القومي الأمريكي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2002.

68- كوثر عبدالله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل وإبعاده في مختلف شؤون الحياة، معهد المرأة للتنمية والتدريب، الكويت، 2007.

69- اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

70- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

71- محمد الأمين الشمري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.

72- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

73- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، العدد107، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.

74- محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012.

75- محمد سعيد آلعياش الشهراني، اثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2006.

76- محمد سعيد الدقاق،التنظيم الدولي،مطابع الأمل،بيروت،بلا،دت.

77- محمد شريف الاسكندري، تكنلوجيا النانو: من أجل غد أفضل، سلسلة عالم المعرفة، العدد374، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010.

78- محمد مصطفى جمعة، التنبؤ الاستراتيجي: دراسة في تأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012.

79- محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي:قراءة في الأسباب والنتائج، ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2006 .

80- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

81- مصطفى احمد أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

82- مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

83- معتز عبد القادر محمد الجبوري، قرارات مجلس الأمن: دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية، مصر، 2012.

84- منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الإستراتيجية والتغيير(الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2012.

85- منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيف والدروع إلى الصاروخ والإنفاق، الدار العربية والعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

86- نزيه علي منصور، حق النقض الفيتو ودوره في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009.

87- وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة_الأمة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

88- وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات المستقبلية، عمان، 2002.

89- يحيى اليحياوي، الإنترنت كفضاء للحروب الافتراضية القادمة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.

90- يوسف محمد صواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

رابعاً:الكتب المترجمة

1-استيفاني نوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

2-الآن فينليسون، الأيديولوجيات القومية، في كتاب: الأيديولوجيات السياسية، مجموعة من المؤلفين، ترجمة عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

3-الآن ليبانتز، برلين بغداد: مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، ترجمة هشام الحسيني، دار المسار، بيروت،1994.

4-اينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة)، ترجمة انطوان أبو زيد، التنوير للطباعة والنشر، بيروت،2007.

5-باسكلانسلان،الليبرالية،ترجمة تمالد ومحمد ،الاهلية للطباعة والنشر،الاردن، 2010.

6-بيتر ميسين و ليزيي هنتر، الشرق الأوسط واستراتيجيات الطاقة المتجددة: بدائل الطاقة النووية، ترجمة عماد شيحة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2009.

7-تزفتيان تودوروف، اللانظام العالمي الجديد: تأملات مواطن أوربي، ترجمة محمد ميلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2006.

8-توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

9- تيري ل.ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

10- جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي،ط2، ترجمة محمود إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

11- جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

12- جوزيف س.ناي(الابن)، مفارقة القوة الامريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.

13- جوزيف سير بنسيوني، رعب القنبلة: تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، ثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

14- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، تهامة للطباعة والنشر، السعودية، 1984.

15- جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.

16- دمتري مدفيدف، مفهوم السياسة الخارجية الروسية، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، الشاملة للطباعة والنشر، الموصل، 2012.

17- ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.

18- ريتشارد ن.هاس وآخرون، استعادة التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

19- زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

20- زبيغنو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الامريكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.

21- سايمون ماردين، الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام، في كتاب عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.

22- ستيفن بريشيري، أزمة المياه في العالم: وجوه إخفاق إدارة الموارد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010.

23- صمويل هنتنغتون، من نحن: المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة احمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

24- فرانز ستيفن و غريغ اوستين، روسيا والولايات المتحدة: الدبلوماسية الالكترونية الطريق لفتح الأبواب، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، الشاملة للطباعة والنشر، الموصل، 2013.

25- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

26- فريد زكريا، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999.

27- الفين توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصيف، مطابع الأهرام التجارية،مصر، 1974.

28- كارلبوبر،الحياة بأسرها: ،ترجمة بهاء درويش، شركة الجلال للطباعة والنشر، مصر، 1998.

29- كارل بوبر، بحثاً عن عالماً أفضل، ترجمة احمد مستجير، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر،1999.

30- كارين. أ. منغست وايفان. م. اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، دار الفرقد، دمشق،2013.

31- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.
32- لستر ثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، سلسلة عالم المعرفة، العدد204، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
33- ليون هادار، عاصفة الصحراء: فشل السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2005.
34- مارتن هولاند، الاتحاد الأوربي والعالم الثالث، ترجمة صالح فرحان الصالح، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2006.
35- مايكل سبكتر، تغير المناخ حول العالم: تحدي القرن الحادي والعشرين، في كتاب كارثة تغير المناخ يهدد الوطن العربي والعالم، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010.
36- مايكل كلير، دم ونفط: أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط، ترجمة هيثم جلال غانم، دار الشروق، عمان، 2007.
37- هانس مورجنتاو، السياسة بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب خيري حماد، القاهرة، 1964.
38- اليكس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، دت.

خامساً:الاطاريح والرسائل الجامعية

1- جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، الجزائر،2011.
2- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية في الأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الحاج خضر، كلية القانون والعلوم السياسية، الجزائر، 2011.
3- حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي والنيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، الجزائر، 2008.
4- خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2008.
5- ربيعي سامية،آليات لتحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق أسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008.

6- زهراء حسن كاظم، اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي(مكافحة الإرهاب انموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012.

7- السعي دلوصيف،واقعو مستقبلا لدولة الوطنية ضمن رهاناتو تحديات مرحلة ما بعد الحر بالباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،الجزائر، 2010.

8- سميرة سليمان، دور البيروقراطيات الدولية في أمننه قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012.

9- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والاهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

10- عادل زقاغ،النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات النظرية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الحاج خضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،الجزائر، 2009.

11- عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.

12- عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور إنساني، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2010.

13- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012.

14- فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.

15- قريب بلال، السياسات الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر،2011.

16- كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم: نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2012.

17- لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2008.

18- محمد طاهر عدلية، تطور الحقلال نظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأُسس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،الجزائر، 2015.

19- منال بنت عبد العزيز العيسى، الذات المروية على لسان الأنا: دراسة في نماذج من الرواية العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الرياض، 2010.

20- مها احمد إبراهيم، دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية في عهد اوباما بين البناء النظري والتوظيف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل،2013.

21- نجلاء ثامر محمود شكر، الاتحاد الأوروبي ومستقبل النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006.

22- ياسر عبد الرزاق وهيب عسكر، مستقبل الأمن الإقليمي في أسيا–الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،بغداد،2007.

23- ياسمين نوري علي، توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد،2009.

24- ئاكو حمه كريم رحيم، القوة الناعمة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، السليمانية، 2011.

25- اليامين بن سعدون، الحوارات في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة مجموعة 5+5، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012.

26- يوسف أحمد إبراهيم الحوامدة، اثر نظرية صراع الحضارات في تشكل الواقع الدولي المعاصر،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة،بلا، 2006.

سادساً:الدوريات والبحوث والدراسات

1- أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية: دراسة نظرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

2- احمد يوسف احمد، الدراسات المستقبلية ودور مراكز ومعاهد البحوث، مجلة أوراق الأوسط، العدد2، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2009.

3- إيمان احمد رجب، الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2011.

4- إيمان زهيري، التحركات السكانية والأمن غير التقليدي في العالم العربي، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2011.

5- باسل محمد مهنا، الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام2001، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009.

6- بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، الجزائر، 2012.

7- بالقاسم المختار، كيوتو وخلفيات المواقف الدولية، مجلة عالم الفكر، العدد2، المجلد37، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2008.

8- بدر حسن شافعي، الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة،2011.

9- بورغدة وحيدة، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة: حالة الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد36، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

10- حبيب فارس عبد الله، التغيرات المناخية على كوكب الأرض وأثرها في زيادة حدة التصحر، مجلة كلية المأمون، العدد16،كلية المأمون الجامعة، بغداد،2010.

11- حميد حمد السعدون، العولمة والهوية الثقافية القومية، مجلة دراسات دولية، العدد24، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2004.

12- خالد العنانزة، حوار عن الأمن البيئي، مجلة الأمن والحياة، العدد381، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت.

13- خالد العنانزة، الأمن البيئي(مقابلة صحفية)، مجلة الأمن والحياة، العدد375، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت.

14- خالد حنفي علي، الانترنت وتصدير الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد162، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.

15- خالد عكاب حسون، موقف القانون الدولي من جرائم المرتزقة(الشركات الأمنية الخاصة) في عالم القطب الواحد، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009.

16- خالد محمد العنانزه، النفايات الخطرة والتحدي الأمني، مجلة الأمن والحياة، العدد371، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1434هجرية.

17- دانييل روبيكشو و فيليبا وينكلر، المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

18- رعد قاسم صالح العزاوي، الاتفاقية الأمريكية الروسية النووية الجديدة ستارت3: رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد30، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية،بغداد، 2010.

19- سامي إبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد32، مركز دراسات الواحدة العربية، بيروت، 2011.

20- سرمد زكي الجادر، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي للدراسات، العدد3، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012.

21- سعاد محمود أبو ليلى، دور القوة: ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 212.

22- سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الأمن والأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد5، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

23- سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

24- شهلاء كمال الجوادي، ظاهرة التهجير القسري واللجوء في العراق، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)،جامعة الموصل،كلية العلوم السياسية،الموصل، 2009.

25- شهلاء كمال الجوادي، موقف القانون الدولي العام من الشركات الأمنية الخاصة(الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق انموذجاً)، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة بعنوان(التحولات الجذرية في البيئة الدولية وأثرها في المفاهيم والمسلمات الاساسية للعلوم السياسية)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2010.

26- صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، جامعة الحاج خضر، مجلة المفكر، العدد5،جامعة بسكرة،الجزائر، 2010.

27- صلاح حسن محمد، دور المدارس الفكرية الكبرى في بناء نظرية للعلاقات الدولية، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة بعنوان(التحولات الجذرية في البيئة الدولية وأثرها في المفاهيم والمسلمات الاساسية للعلوم السياسية)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2010.

28- طايل محمود الحسن، تحقيق عن(الحروب والبيئة)، مجلة الأمن والحياة، العدد 379، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت.

29- عادل عبد الجواد محمد، دور مراكز المعلومات في التعامل مع الأزمات، مجلة الأمن والحياة، العدد358، الرياض، 2012.

30- عادل عبد الصادق، حروب المستقبل: الهجوم على برنامج إيران النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011 .

31- عبد الاله بلقزيز، حوار مع السيد يسين: من اجل تحليل ثقافي لظواهر العالم المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد319، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

32- عبد العزيز شادي، الإستراتيجية الامريكية لمكافحة الإرهاب، أوراق الشرق الأوسط، العدد40، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2008.

33- عبد القادر لشقر، الانتخابات التشريعية المغربية لسنة2007: آية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009.

34- عبد المحسن بدوي محمد احمد، الجرائم المعلوماتية، مجلة الأمن والحياة، العدد335، الرياض،2010.

35- عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
36- عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد: متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي للدراسات،العدد2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،2012.
37- عبدالله صالح العشي، أقنعة العولمة، مجلة الأمن والحياة، العدد345، الرياض، 2011.
38- عرسان عبد اللطيف المشافي، حوار الحضارات، مجلة الأمن والحياة، العدد376،الرياض.
39- عماد خليل إبراهيم، المسؤولية الدولية لانتهاك قوات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني(دراسة قانونية تطبيقية للحالة في العراق)، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009.
40- غانم محمد صالح، امن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوربية، مجلة العلوم السياسية، العدد36، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.
41- فادية عباس هادي، إستراتيجية اوباما في الحرب المعلوماتية، أوراق دولية، العدد193، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2010.
42- قسوم سليم، دراسات الأمن البيئي: المسالة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان39-40، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
43- ليث الدرابيع، الغواصات النووية تشكل مصدراً من مصادر التلوث الإشعاعي في البحار والمحيطات، مجلة الأمن والحياة، العدد373، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،دت.
44- مازن الرمضاني،مستقبل العرب في عام2020: ثلاث مشاهد،مجلة قضايا سياسية،العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،بغداد،2012.
45- مالك عوني، رهانات الثورة..تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدية في المنطقة العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة،2011.
46- ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

47- مايا خاطر وياسر الحويش، الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد4، المجلد27، جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق، 2011.

48- محمد الفاتح حمدي، استخدام الشباب الجزائري لوسائط الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاسها على قيمهم الثقافية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2012.

49- محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي، مجلة السياسة الدولية،العدد118، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1994.

50- محمد فوزي الجبر، الفكر العربي المعاصر وإشكالية علم المستقبل، مجلة الفكر السياسي، العدد17، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.

51- محمد ياس خضير وصبحي فاروق صبحي، الولايات المتحدة الامريكية وإصلاح الأمم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى، المجلة السياسية والدولية، العدد19، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2011.

52- محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي، منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش، بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية،العدد14،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل،2009.

53- محمود سالم السامرائي، المسؤولية الدولية لحصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)،جامعة الموصل،كلية العلوم السياسية،الموصل، 2009.

54- محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل(نظرة تقويمية)، مجلة عالم الفكر، العدد4،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988.

55- مرسي مشيري، شبكات التواصل الاجتماعي: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، العدد395، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

56- مشرف وسمي، حماية السكان المدنيين في العراق في ظل ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009.

57- مصطفى إبراهيم عيسى، الأمن الشامل، مجلة الأمن والحياة، العدد359، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013.

58- موسى العسيري، تلوث الهواء والتغير المناخي، مجلة الأمن والحياة، العدد378، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت.

59- نسرين عبد الحميد نبيه، تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص210.

60- نغم نذير شكر، العلاقات بين الشمال والجنوب في ظل الوضع الدولي الراهن، مجلة دراسات دولية، العدد24، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، 2004.

61- وليد خالد احمد، قراءة في كتاب: نهاية الفوكويامية: قراءة نقدية تحليلية لطروحات فرانسيس فوكوياما، مجلة أم المعارك، العدد20/19، مركز أم المعارك، بغداد، 1999.

سابعاً:الموسوعات والقواميس

1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث عشر، دار صادر للنشر، بيروت، د ت.

2- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

3- تيري دي مونبر يال وجان كلين، موسوعة الاستراتيجيات، ترجمة علي محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.

4- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

5- مارتن غريفش وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

6- مارتين دووج، قاموس المذاهب السياسية، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، 1999.

7- موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإصدار الأول،2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:

www.arpoetry.com

ثامناً:الانترنت

1- محمد المجذوب، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، دار الطليعة، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.mokarabat.com/s6061.htm

2- المنظار الواقعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن: عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://guessoumiss.wordpress.com/2011/08/04/

3- خليل حسين،مفهوم الأمن في القانون الدولي العام،عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://drkhalilhussein.blogspot.com
4- عبير الفقي، تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.elsyasi.com/Article-detail-axpx?id=1567
5- الأمن الجماعي، معجم المصطلحات، المجلد الثالث، العلوم القانونية والاقتصادية، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=displ as
6- لمزيد من التفاصيل ينظر: عبير الفقي، تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي،: عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.elsyasi.com/default.aspx
7- حصاص لبني، المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.ssrcaw.org/ar/art/show.art.asp?aid=32.93/
8- باسكال بونيغاس، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096
9- منبر الحرية، الأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.minbaralhurriyya.org
10- باسكال بونيغاس، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096
11- احمد محمود السيد، الأمن النووي الدولي ونظيرة الإسلامي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.ar.qawim.net/index.php?option=com-frontpageoItem
12- أحمد سعيد تاج الدين، مؤتمر ميونخ..تحديات الثورات والأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx
13- علي عبد الرحمن علي، البيئة وما يواجهها من تحديات، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.ausde.org/
14- محمد مورو، صراع الحضارات والحرب العالمية الرابعة، كتب عربية، ص5. عبر شبكة المعلومات الدولية:
http:// www. Kotobarabia.com.
15- خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن :الإنسان أولا، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/-4

16- إبراهيم العيسوى:الدراسات المستقبلية ومشروع مصر2020، منشورات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1

17- محمد نصحى إبراهيم، الدراسات المستقبلية(نشأتها، مفهومها، أهميتها)، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269417

18- النوودز،جورج بوش والحروب الصليبية،عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.marxist.com/otherlan

19- قواعد أكثر صرامة لمكافحة الأمراض الوبائية، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.BBC.com.UK./hi/arabic/sci-lech/newsid-4553000

20- منتدى المعرفة الطبية، أهم الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http:// www. Veterinaryknowledge.com.

21- القراصنة في الصومال، إنهاء الخطر وإعادة بناء امة، البنك الدولي، مكتب منطقة أفريقيا، 2013: عبر شبكة المعلومات الدولية
http//www.worldbank.org/Africa.

22- خالد البخاري، الانترنت ومبادئ الأمن المعلوماتي الدولي، بحث منشور على موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، عبر شبكة المعلومات الدولية:

.http://diae.net/author/alboukhari

تاسعاً:الصحف

1- حيروم شاهين،عن قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، صحيفة المستقبل، العدد4395، 2012/7/10.

2- فايق حسن الشجيري، البيئة الدولية والأمن الدولي، صحيفة النبأ، العدد72، تشرين الأول، 2004.

عاشراً: المصادر الأجنبية

First: Documents:

1- Commission Staff Working Document,The 2015 International Climate Change Agreement:Shaping international climate policy beyond 2020,European Commission, Brussels,26.3.2013, SWD(2013)97 final: http://ec.europa.eu/ clima/ index_en.htm

2- Paris Agreement, European Commission, Climate Action.

3- United Nations, Framework Conviction on Climate Change,FCCC/CP/ 2015/L.9/Rev.1.12/December/2015.

4- United Nations, Framework Conviction on Climate Change, FCCC/CP/ 2015/7.30, October/2015.

5- The United Nations High Commissioner for Refugees, Asylum Levels and Trends in Industrialized Countries: First half 2011, Statistical overview of asylum applications lodged in Europe and selected non-European countries, Geneva, 2011.

Second: Books

1- Andrea Birdsall, The international politics of judicial intervention: creating a more just order, Routedge, New York, 2009.

2- Andrew Moravcsik, Liberal International Relations Theory :A Scientific Assessment, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003.

3- Barry Buzan,'Civil'and'uncivil' in world society, in book: Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, edited by: Stefano Guzzini and Dietrich Jung, Routledge, London, 2004.

4- Bilyana Tsvetkova, Securitizing Piracy Off the Coast of Somalia, Institute of international and development studies, Geneva, 2009.

5- Carolyn.M.Stephenson, NGO and the principal organs of the United Nations, in book: the United Nation at the millennium: the principle organs, edited by Paul Taylor and A.J.R and Groom, New york, 2000, p277.

6- Charles B. Curtis, Reducing the nuclear threat in the 21st century, Symposium on international safeguards: verification and nuclear material security, International Atomic Energy Agency, Vienna, October 29-2001.

7- Christian Bueger, What is Maritime Security?, Department of Politics and International Relations, School of Law and Politics, Cardiff University, 2015.

8- Christoph Borgmann, Social Security, Demographics, and Risk, Springer Berlin Heidelberg, Germany, 2005.

9- Christopher Patten and Anna Lindh,Small arms and light weapons: The response of the European Union, Office for Official Publications of the European Communities, European Commission, 2011.

10- David A. Baldwin, The concept of security, British international studies association, Review of international studies,No23, 1997.

11- David Lobell and Marshall Burke, Climate Change and Food Security: Adapting Agriculture to a Warmer World, Springer Dordrecht Heidelberg, New York, 2010.

12- Dennis J.D. Sandole, Peace and Security in the Postmodern World: The OSCE and conflict resolution, Routledge, New York, 2007.

13- East West Institute, Eliminating the Nuclear Threat: Forging a New East-West Consensus on Weapons of Mass Destruction, East West Institute, New York, 2009.

14- Edward Newman, Refugees, international security, and human vulnerability: Introduction and survey, In book: Refugees and forced displacement: International security, human vulnerability, and the state, edited by: Edward Newman and Joanne van Selm, The United Nations University, New York, 2003.

15- The evolution of the concept of security, Framework document 5/2011, Spanish institute for strategic studies, principle analyst, Madrid, 2011.

16- Gilbert Burnham and others. The Human Cost of the War in Iraq: A Mortality Study, 2002-2006, Bloomberg School of Public Health, Johns Hopkins University Baltimore, Maryland, 2007.

17- Global Education Guidelines Working Group, Global Education Guidelines: A handbook for educators to understand and implement global education, North-South Center of the Council of European, Lisbon, 2012.

18- H. L. Peacock, A history of modern Europe 1789- 1981, seventh edition, Heinemann Educational, Malaysia, 2010.

19- Hans Gunter Brauch, Concept of security: challenges, vulnerabilities and risk, Hexagon on human and environmental security and peace, springs verlag Berlin Heidelberg, 2011.

20- Hasan Ulusoy, Revisiting security communities after the cold war: the constructivist perspective, Center for strategic research, Turkey, 2003.

21- Jack T. Trevors, International and national security includes a sustainable biosphere, University of Guelph, School of environmental science, Canada,2010.

22- Jacob Burke and Jean-Marc Faurès, Climate change, water and food security, Food and Agriculture Organization of the United Nations,2011.

23- James Ostrowski, does democracy promote peace?, University of New York, New York, 2002.

24- Jef Huysmans, The Politics of Insecurity: Fear, migration and asylum in the EU, Routledge, United States, 2006.

25- Jeff Pugh, Democratic Peace Theory: A Review and Evaluation, Cemproc Occasional Paper Series,Center for Mediation, Peace, and Resolution of Conflict, International, April 2005.

26- John Firor and Judith Jacobsen, Population, Climate Change, and Creating a Sustainable World, Yale University,Yale University Press,2002.

27- John.T.Rouke, International politics on the international politics, University of Connecticut, United states.

28- Jon Martin Trondalen ,Climate Changes, Water Security and Possible Remedies for the Middle East, The United Nations World Water Assessment Programme, Scientific Paper,3.2009.

29- Jonathan M. DiCicco and Jack S. Levy, The Power Transition Research Program: A Lakatosian Analysis, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003.

30- Judith Large and Timothy D. Sisk, Democracy, Conflict and Human Security: Pursuing Peace in the 21st Century, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2006, p17.

31- Kerstin Petretto, Piracy as a problem of international relations, in: piracy and maritime security: regional characteristics and political, military, legal, and economic implications, Stiftung Wissenschaft, Berlin, 2011.

32- Kurt R. Spillmann and others, setting the 21st century security agenda: proceedings of the 5th international security forum, Peter lang , Berlin, 2003.

33- Lauren Ploch and others, Piracy of the Horn of Africa, Congressional Research Service Report, Report for Congress, Washington, 2011.

34- Lis.St.Jean, The changing nature of international security: the need for an integration definition, Carleton University, Norman Paterson school of international affairs, Canada, without data.

35- M. Mahtab Alam Rizvi, Iran and the Emerging Gulf Security, in book: Asian Strategic Review, edited by:S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013.

36- Marcel de Haas, Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century :Putin, Medvedev and beyond, Routledge, Taylor & Francis e-Library, New York, 2010.

37- Marianne Stone, Security according to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, Security discussion papers series1, Columbia University, School of international and public affairs, New Work, Spring9, 2009.

38- Marie-Claude Smouts, The General Assembly: Grandeur and Decadence, in book: the United Nation at the millennium: the principle organs, edited by Paul Taylor and A.J.R and Groom, New york, 2000.

39- Michael Sheehan, International security: An analytical survey, Lynne Rienner, United States, 2005.

40- Mingjiang Li, Soft power: Nurture not Nature, in book: Soft power: China's Emerging Strategy in international politics, edited by Mingjiang Li, Lexington books, united kingdom, 2009.

41- N.S. Sisodia, Strategic Challenges and Risks in a Globalizing World: An Indian Perspective, in: Grand Strategy for India 2020 and Beyond, edited by Krishnappa Venkatshamy and Princy George, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2012.

42- Orhan Gunduz and Celalettin Simsek, Influence of Climate Change on Shallow Groundwater Resources: The Link Between Precipitation and Groundwater Levels in Alluvial Systems, in: Climate Change and its Effects on Water Resources, edited by Alper Baba, Proceedings of the NATO Advanced Research Workshop on Effect of Climate Change on Water Resources – Issues of National and Global Security Cesme, Turkey, 2010.

43- Otmar Holl, Concepts of comprehensive security, Oriental Institute of Vienna University, Vienna,2011.

44- Peter Chalk, The Maritime Dimension of International Security Terrorism, Piracy, and Challenges for the United States, RAND Corporation monograph series, United States, 2008.

45- Rachel Stohl and Suzette Grillot, War and conflict in the modern world: The international arms trade, Polity Press, Cambridge, 2009.

46- Rajorshi Roy, Russia's Military Modernization, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi,2013.

47- Ralf Bendrath, Johan Eriksson and Giampiero Giacomello,'cyberwar', back and forth: How the United States securitized cyberspace, In book: International Relations and Security in the Digital Age, Edited by Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Routledge, United States, 2007.

48- Richard K. Betts, Enemies of intelligence: knowledge and power in American National Security, Columbia University Press, United States, 2007.

49- Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003, p283.

50- Roderick Pace,Clash of Civilizations or Intercultural Dialogue? Challenges for EU Mediterranean Policies, in :EU Development Policy in a Changing World Challenges for the 21st Century, edited by Andrew Mold, Amsterdam University Press, 2007.

51- Ron Israel, Global Citizenship: A Path to Building Identity and Community in a Globalized World, Copy right: RONALD C ISRAEL, 2011.

52- S. Samuel C. Rajiv, Options on the Table: Iranian Nuclear Imbroglio and US Military Moves, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013.

53- Scott Burchill, Liberalism, In book: Theories of International Relations, edited by: Scott Burchill and others, Palgrave, New York, 2005.

54- Siv Mjaaland, United Nations Security Council Resolution 1325 on Women, Peace and Security: How does women's groups and activist in Uganda engage in the implementation of UN SCR 1325 on Women, Peace and Security?, A Thesis Presented to the Faculty of Social Science, University of Oslo, Norway, 2006.

55- Stephen L. Cimbala, Nuclear Weapons and strategy: US nuclear policy for twenty first century, Routledge, New york, 2005.

56- Steven Levitsky, Comparative Authoritarianism: the emergency and dynamics of hybrid regimes in the post-cold war era, Harvard University, no data.

57- Steven Rothman, Explaining the International Agenda: Frames and Power in Politics, the Graduate School and the University of Oregon, Department of Political Science, 2009.

58- Svetlana Durdevic, Broadening security concept from national to human security, institute of international politics and economics, Belgrade, 2004.

59- Tara Murphy, Security challenges in the21st century: global commons, Yale Journal of international affairs, spotlight on security, Spring/Summer, 2010.

60- Valsamis Mitsilegas and others, The European Union and Internal Security, Palgrave Macmillan, New York, 2003.

61- Vladimer Sulovic, Meaning of security and theory of securitization, Belgrade center for security policy, Serbia,5 October,2010.

62- Walter Carlsnaes, Contemporary European Foreign Policy, Athenaeum Press, Great Britain, 2004.

Third: Dissertation and Thesis

1- Dionysius Markakis, US. Democracy Promotion in The Middle East: The pursuit of Hegemony, The London School of Economics and Political Science, Department of International Relations, London, 2012.

2- Elham A minzadeh, The United Nations And International Peace And Security: A Legal and Practical Analysis, A dissertation, University of Glasgow, Faculty of Law and Financial Studies, 1997.

3- Kerri-Anne Woods, Human rights and environmental sustainability in the context of globalization, dissertation, University of Glasgow, Department of Politics, 2007.

4- Mattew Beasley, Regime Security Theory: Why Do States With No Clear Strategic Security Concerns Obtain Nuclear Weapons?", A thesis, the Graduate School of the University of Oregon, Department of Political Science, 2009.

5- Tobias I. Nischalke, Alignment and Regional Community in Southeast Asia: ASEAN Diplomacy from 1967-1999, A thesis, University of Canterbury, 2000.

Forth: Periodicals:

1- Alan Collins, The Ethnic Security Dilemma: Evidence from Malaysia, Contemporary Southeast Asia, Vol.20, No.3, Institute of Southeast Asian Studies,1998.

2- Alvin Johnson, economic security and political insecurity, Social Research, Vol. 6, No. 2, The New School, 1939.

3- Andreas Graf, Countering Piracy and Maritime Terrorism in South East Asia and off the Horn of Africa :Applying the lessons learned from the Countermeasures against Maritime Violence in the Straits of Malacca to the Gulf of Aden, PiraT, Working Papers on Maritime Security No.5, Germany,2011.

4- Andreas Hasenclever and others, Integrating Theories of International Regimes, Review of International Studies, Vol.26, No.1, Cambridge University Press, 2000.

5- Andrew J. Enterline and J. Michael Greig, Beacons of Hope? The Impact of Imposed Democracy on Regional Peace, Democracy, and Prosperity, The Journal of Politics, Vol. 67, No. 4, Cambridge University Press, 2005.

6- Andrew Latham, Taking the Lead? Light Weapons and International Security, International Journal, Vol. 52, No. 2, Sage Publications and Canadian International Council , 1997.

7- Andrew Thompson, International security challenges posed by HIV/AIDS: Implication for China, An international journal, Vol.2,Number2, China, 2004.

8- Anton Grizold, The concept of national security in the contemporary world, International Journal on World Peace, Vol.11, No.3, Professors World Peace Academy, 1994.

9- ArthurB.Adams,National Economic Security, American Accounting Association, Vol.11, No.3, United States, 1936.

10- Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez, „' International Community' after Iraq, International Affairs, 1944, Vol. 81, No. 1, Royal Institute of International Affairs, 2005.

11- Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez (Royal Institute of International Affairs 1944), Vol. 81, No.1,2005.

12- Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs, Vol.67, No.3, Royal Institute of International Affairs, 1991.

13- Benjamin O. Fordham, Economic Interests, Party, and Ideology in Early Cold War Era U.S. Foreign Policy, International Organization, Vol. 52, No. 2, The MIT Press, 1998.

14- Bertel Heurlin and Kristensen, International security, Danish Institute of international affairs, international security, Vol.II, Copenhagen without data.

15- Bradley.A.Thayer, Biopolitics and international security studies: Pessimism, optimism, and the road ahead, Politics and the Life Sciences,Vol.28,No.2, Association for Politics and the Life Sciences, 2009.

16- Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, international Affairs ,Vol. 67, No. 3, Royal Institute of International Affairs, Wiley, 1991.

17- Byron Doenges, The International Arms Trade, Challenge, Vol. 19, No.2, M.E. Sharpe, 1976.

18- Carl Kaysen and others, Report of the Committee on International Security Studies, Records of the Academy :American Academy of Arts and Sciences), No, 1999.

19- Charles Lipson, International Cooperation in Economic and Security Affairs, World Politics,Vol.37, No.1, Trustees of Princeton University, United States, 1984.

20- Charli Wyatt, Light and Lethal, The World Today, Vol.57, No.7, Royal Institute of International Affairs, 2001.

21- Chris Brown, Theories of International Justice, British Journal of Political Science, Vol. 27, No. 2, Cambridge University Press, 1997.

22- CISS Report, Light Weapons and Civil Conflict: Controlling the Tools of Violence, Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences,Vol.52, No.4, American Academy of Arts & Sciences,1999.

23- Tushar Kant, Changing security studies, Vol.12,Issue1, January-March,2005:http://www.icpsnet.org/description.phd?=360.

24- Daniel Lieberfeld, Theories of Conflict and the Iraq War, International Journal of Peace Studies, Volume 10, Number 2,Autumn/Winter, 2005.

25- David A. Baldwin, Security Studies and the End of the Cold War, World Politics, Vol. 48, No.1, Cambridge University Press,1995.

26- David A. Baldwin, The Concept of Security, Review of International Studies, Vol. 23, No. 1, Cambridge University Press, 1997.

27- David Arase, Non-Traditional Security in China-ASEAN Cooperation: The Institutionalization of Regional Security Cooperation and the Evolution of East Asian Regionalism, Asian Survey, Vol. 50, No. 4, University of California Press, 2010.

28- David Bonior, Unions in the Twenty-First Century, Challenge, Vol. 40, No. 5, M.E. Sharpe, 1997.

29- David Harvey, Neo-Liberalism as Creative Destruction, Geografiska Annaler, Series B, Human Geography, Vol. 88, No.2, Wiley and Swedish Society for Anthropology and Geography, 2006.

30- David K. Kreamer, Water and International Security, Journal of Contemporary Water Research & Education, Universities Council on Water Resources, Issue 149, 2012.

31- David Santoro, rethinking the concept of "weapons of mass destruction": an assessment of the weapons of concern, Australian Quarterly, Vol. 77,No.6, Australian Institute of Policy and Science, 2005.

32- Deepender Kumar, Redefining security: An environmental, Journal of peace studies, Vol.10,issues1, January-March, 2003:

33- Edward.D.Mansfield and Jack Snyder, Incomplete Democratization and the Outbreak of Military Disputes, International Studies Quarterly,Vol.46, No.4, Wiley and The International Studies Association, 2002.

34- Edwin Fraumann, Economic Espionage: Security Missions Redefined, American Society for Public Administration, Public Administration Review, Vol. 57, No. 4, United States,1997.

35- Elisa D. Harris, Stemming the Spread of Chemical Weapons, The Brookings Review, Vol. 8, No.1, Brookings Institution Press, 1990.

36- -Elke Krahmann, American Hegemony or Global Governance? Competing Visions of International Security, International Studies Review, Vol.7, No.4, Wiley and The International Studies Association, 2005.

37- Energy, Security, and Climate: United Kingdom Concept Paper for a UN Security Council Debate, Population and Development Review, Vol.33, No.2, Population Council, 2007.

38- F.Rubin, The Theory and Concept of National Security in the Warsaw Pact Countries, International Affairs, Vol. 58, No 4, Royal Institute of International Affairs, 1982.

39- Fiona B.Adamson, Crossing Borders: International Migration and National Security, International Security, Vol.31, No.1, The MIT Press, 2006.

40- Florentin Adrian, National and international security objectives: Some correlation, Journal of defense management, Vol.3, issue1(4),2012.

41- Florian Baumann, Energy security as multidimensional concept, policy analysis, center for applied policy research, No.1, 2008.

42- Florinel Iftode, The implications of the globalization in defining the international security, Danubius University of Galati, Faculty of international relation and European studies, EIRP Proceedings, Vol. 5 ,2010.

43- Joseph A. Camilleri, Security: Old Dilemmas and New Challenges in the Post-Cold War Environment, Geo Journal, Vol.34, No.2, Springer, 1994, p135.

44- Frederic S. Pearson, Scott Walker and Stephanie Stern, Military intervention and prospects for democratization, International Journal of Peace Studies,Vol.11, No.2, International Peace Research Association, 2006.

45- Gary King and Christopher J. L. Murray, Rethinking Human Security, Political Science Quarterly, Vol.116, No.4, The Academy of Political Science, 2002.

46- George M. Harrison, Economic Security: The Primary Goal, National Council on Family Relations, Vol. 10, No. 3, Summer: National Conference on Family Life, Washington, D. C., 1948.

47- Gerd Oberleitner, Human Security :A Challenge to International Law?, Global Governance, Vol.11, No. 2, Lynne Rienner Publishers, 2005.

48- Giacomo Luciani, The Economic Content of Security, Journal of Public Policy, Vol. 8, No. 2 , Cambridge University Press,1988.

49- Gwyn Prins, The Four-Stroke Cycle in Security Studies, International Affairs,Vol.74, No.4,Royal Institute of International Affairs, 1998.

50- H. Charles J. Godfray and others, Introduction: The future of the global food system, Philosophical Transactions: Biological Sciences, Vol. 365, No.1554, The Royal Society, 2010.

51- Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Vol. 35, No.1,United States, 1991.

52- Hitoshi Nasu, The expanded conception of security and international law: challenges to the UN collective security system, international security, Vol.3:3, Amsterdam University, Amsterdam,2011.

53- Hugh Dyer, Environmental Security and International Relations: The Case for Enclosure, Review of International Studies, Vol. 27, No. 3, Cambridge University Press, 2001.

54- Idean Salehyan and Kristian Skrede Gleditsch, Refugees and the Spread of Civil War, International Organization, Vol. 60, No. 2, 2006.

55- J.S.Nye, Collective Economic Security, Royal Institute of International Affairs, Vol. 50, No. 4, United States,1974.

56- James Sperling and Emil Kirchner, Economic Security and the Problem of Cooperation in Post-Cold War Europe, Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol. 24, No.2, 1998.

57- James Sperling and Emil Kirchner, Economic Security and the Problem of Cooperation in Post-Cold War Europe, Review of International Studies, Vol. 24, No., Cambridge University Press, 1998.

58- Jane E. Stromseth, Law and Force after Iraq: A Transitional Moment, The American Journal of International Law, Vol.97, No. 3, American Society of International Law, 2003.

59- Jeffrey Herbst, Theories of International Cooperation: The Case of the Lomé Convention, Polity, Vol.19, No.4,Palgrave Macmillan Journals and Northeastern Political Science, 1987.

60- John E. Edgerton, Principles of Economic Security, Annals of the American Academy of Political and Social Science,Vol. 154, United States, 1931.

61- John Pinder, European Economic Security: How Can We Master the Modern Economy?, Canadian International Council, International Journal, Vol.40, No.1, Canada, 1985.

62- John Yoo, International Law and the War in Iraq, The American Journal of International Law, Vol.97, No.3, American Society of International Law, 2003.

63- Joseph.D.Munier, A Priest Speaks on Economic Security, The American Journal of Nursing, Vol. 50, No.10, 50th Anniversary Issue, United States,1950.

64- Joseph S. Nye, Jr. and Sean M. Lynn-Jones, International Security Studies: A Report of a Conference on the State of the Field, International Security, Vol.12, No.4 ,The MIT Press, 1988.

65- Julie MacArthur, A Responsibility to Rethink? Challenging Paradigms in Human Security, International Journal, Vol.63, No.2, Sage Publications, Ltd. and Canadian International Council, 2008.

66- K P Misra, The Concept of Security, India International Centre Quarterly, Vol. 3, No.2, India International Centre, 1976.

67- K. Seray, Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values, The Journal of Turkish Weekly, 2010.

68- Kathryn Libal and Scott Harding, The Politics of Refugee Advocacy and Humanitarian Assistance, Middle East Report, No. 244, Middle East Research and Information Project, 2007.

69- Katrina Lee Koo, Confronting a Disciplinary Blindness: Women, War and Rape in the International Politics of Security, Australian Journal of Political Science, Vol.37, No.3,Carfax Publiching: Taylor and Frincis Group, Australian National University,Australia,2001.

70- Keisuke Iida, Analytic Uncertainty and International Cooperation: Theory and Application to International Economic Policy Coordination, International Studies Quarterly, Vol.37, No.4, Wiley and The International Studies Association, 1993.

71- Keith Topper, The Theory of International Politics? An Analysis of Neorealist Theory, Human Studies, Vol.21, No.2, Springer,1998, p170.

72- Lars-Erik Cederman, Simon Hug and Lutz F. Krebs, Democratization and civil war: Empirical evidence, Journal of Peace Research, Vol. 47, No. 4, Sage Publications, 2010.

73- Lawrence Freedman, International Security: Changing Targets, Foreign Policy, No.110,Special Edition, Washingtonpost and Newsweek Interactive, 1998.

74- Lindsey A. Greene, Waste Disposal. UN Takes Aim at Small Arms, Environmental Health Perspectives, Vol.109, No.3,The National Institute of Environmental Health Sciences, 2001.

75- Maged N. Kamel Bouios, Descriptive review of geographic mapping of sever acute respiratory syndrome(SARS) on the internet, international Journal of health geographic, 2004:

http://www.ij-healthgeographics.com/content/3/1/2.

76- Manu N. Kulkarni, Global Political and Economic Security: Wishes and Horses, Economic and Political Weekly, Vol. 30, No. 52, United States, 1995.

77- Marin ILIE, NATO concept evolutions-consequence of the changes occurred in the international security environment, National defense university, Journal of defense resource management, No 1, 2010.

78- Mark J.C.Crescenzi and Andrew J. Enterline, Ripples from the Waves?ASystemic, Time-Series Analysis of Democracy, Democratization and Interstate War, Journal of Peace Research, Vol. 36, No.1, Sage Publications, 1999.

79- Martin C.Mcguir, The Revolution in International Security, Challenge, Vol.33, No.2, M.E. Sharpe, 1990.

80- Martin Grundmann, Symposium on Managing Processes of Peace and Rebuilding Societies: Small Arms Disarmament and Reintegration of Combatants, Policy Sciences, Vol.30, No.3, Springer, 1997.

81- Mazen Faris Rasheed, The Concept of Power in International Relations, Pakistan Horizon, Vol.48, No.1,Pakistan Institute of International Affairs, 1995.

82- Murielle Cozette, What Lies Ahead: Classical Realism on the Future of International Relations, International Studies Review, Vol. 10, No. 4, Wiley and The International Studies Association, 2008.

83- Nicholas D. Anderson, Re-redefining "International Security", Georgetown University:

84- Nils Petter Gleditsch and Havard Hegre, Peace and Democracy: Three Levels of Analysis, The Journal of Conflict Resolution, Vol.41, No.2, Sage Publications, 1997.

85- Nina Græger, Environmental Security?, Journal of Peace Research, Vol. 33, No. 1, Sage Publications, 1996.

86- Oliver P. Richmond, Emancipatory Forms of Human Security and Liberal Peace building, International Journal, Vol. 62, No. 3, Sage Publications, Ltd. and Canadian International Council, 2007.

87- Overview of the Problems Caused by Small Arms, Peace Research, Vol. 38, No. 1, Canadian Mennonite University, 2006.

88- Paul Roe,The 'Value' of Positive Security, Review of International Studies, Vol. 34, No. 4, Cambridge University Press, 2008, p779.

89- Peter H. Gleick, Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security, International Security, Vol.18, No.1, The MIT Press, 1993.

90- Prabhat Patnaik, Scientist The State under Neo-Liberalism, Social Scientist, Vol.35, No.1/2, Social Scientist, 2007.

91- Robert.E.Kelly, Security Theory in the"New Regionalism", International Studies Review,Vol.9, No.2, Wiley and The International Studies Association, 2007.

92- Roland Paris, Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?, International Security, Vol. 26, No. 2 , The MIT Press, 2001.

93- Romuladus E. Azuine, Ebola Virus Disease Epidemic: What Can the World Learn and Not Learn from West Africa?, International Journal of MCH and AIDS, Issue 1,Volume 3, 2015, P3.

94- Ross Anderson and Tyler Moore, The Economics of Information Security, Science, New Series, American Association for the Advancement of Science, Vol. 314, No.5799, 2006.

95- Ross Anderson and Tyler Moore, The Economics of Information Security, American Association for the Advancement of Science, New Series, Vol. 314, No. 5799, United States, 2006.

96- Rüdiger Graf, Between "National" and "Human Security": Energy Security in the United States and Western Europe in the 1970s, Historical Social Research, Vol. 35, No.4(134), Center for Historical Social Research, 2010.

97- Saad Eddin Ibrahim, Crises, Elites, and Democratization in the Arab World, Middle East Journal, Vol. 47, No. 2, Middle East Institute, 1993.

98- Sanjay Chaturvedi, Common Security? Geopolitics, Development, South Asia and the Indian Ocean, Third World Quarterly, Vol. 19, No. 4, Taylor & Francis, 1998.

99- Sara McLaughlin Mitchell, Scott Gates, Harvardz Hegre, Evolution in Democracy War Dynamics,The Journal of Conflict Resolution,Vol.43,No.6,Sage Publications, 1999.

100- Michlled .D. Bonner, Studies Applying the concept of human security in Latin America: An argentine case study, Canadian Journal of Latin American and Caribbean Studies, Vol. 33, No. 65, Special Issue on Human Security, 2008.

101- Shireen Saleem, Affairs Neo-Liberalism: Structural Implications, Pakistan Horizon, Vol. 55,No. 1/2, Pakistan Institute of International Affairs, 2002.

102- spencer Swartz, Pirate Attacks Raise Risks for Oil Tankers, the Wall Street Journal, 4, January, 2010:

http: www.wsj.com/articles/sb1262393/33904/3/4/

103- Stefan Elbe, Should HIV/AIDS Be Securitized? The Ethical Dilemmas of Linking HIV/AIDS and Security, International Studies Quarterly, Vol.50, No.1, Wiley and The International Studies Association, 2006.

104- Stella Sakellaridou, Maritime Insurance and Piracy, National Kapodistian University Of Athens law school, Greece, 2009.

105- Steven E. Miller, International Security at Twenty-Five: From One World to Another, international Security, Vol. 26, No.1, The MIT Press, 2001.

106- Sujit Lahiry, Concept of security:A theoretical analysis, Journal of peace studies, Vol.11,issues 4, October-December, 2004.

107- Sung Won Kim, Human Security with an Asian Face?, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol. 17, No.1, Indiana University Press, 2010.

108- Svetlana Cebotari and Ion Xenofontov, Theoretical- methodological approaches to the regional security, Lumen Publishing house, Postmodern openings, year2,Vol.7, September, 2011.

109- Tullio Treves, Piracy, Law of the Sea, and Use of Force: Developments off the Coast of Somalia, The European Journal of International Law Vol. 20, No 2, 2009.

110- UNDP Regional Bureau for Africa (2014), Confronting the Gender Impact of Ebola Virus Disease In Guinea, Liberia, Sierra Leone, UNDP Africa Policy Note, Vol.2, No.1, 30 January,2015.

111- Vanessa Farr, The New War Zone: The Ubiquitous Presence of Guns and Light Weapons Has Changed the Definitions of "War," "Victim," and "Perpetrator", The Women's Review of Books, Vol.21, No.5, Women, War, and Peace, 2004.

112- Vincent Cable, What is International Economic Security?, Royal Institute of International Affairs, International Affairs ,Vol.71, No. 1995.

113- William Bruce Cameron and Thomas C. McCormick, Concepts of Security and Insecurity, American Journal of Sociology, Vol.59, No.6, The University of Chicago Press, 1954.

114- William W. Keller and Janne E. Nolan, The Arms Trade: Business As Usual?, Foreign Policy, No. 109,Washington post and Newsweek Interactive, 1998.

115- Yu-tai Tsai, The emergency of human security: A constructivist view, International Journal of Peace Studies, Vol.14, No.2, International Peace Research Association, 2009.

116- Zaryab Iqbal, Health and Human Security: The Public Health Impact of Violent Conflict, International Studies Quarterly,Vol.50, No.3, Wiley and The International Studies Association,2006.

117- Zenonas Tziarras, Themes of global security: From the traditional to the contemporary security agenda, The GW post research paper, August, 2011.

Fifth: Reports

1- Adeniyi Adejimi Osinowo, Combating Piracy in the Gulf of Guinea, Africa Center for Strategic Studies, Africa Security Briefs, No.30/February, 2015.

2- Anil Kumar, New security concept of china, IPCS special report 125,Insitute of peace and conflict studies, China research program, 2012.

3- ICC International Maritime Bureau, Piracy and Armed Robbery: Against Ships, Annual Report, Report for period, 1 January –31 December 2013, United Kingdom, 2014.

4- Lauren Ploch and others, Piracy off the Horn of Africa, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, United States, 2011.

5- Matthew R. Walje, Oceans Beyond Piracy, The State of Maritime Piracy Report, One Earth Future Foundation, 2014.

6- Warren Fishbein and Andreas Wenger, Emerging threats in the 21st century strategic foresight and warning, Final report, Zurich, 2007.

7- Water for a Sustainable world, The United Nations World Water Development Report,United Nations, 2015, p42.

8- World Health Organization, Ebola Situations Report, 19 March, 2015.

9- The 2014 report, The State of Food Insecurity in the World, Strengthening the enabling environment for food security and nutrition, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2014.

10- Annual Risk Analysis 2015, European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, Frontex, Warsaw, 2015.

11- Number of detected illegal border-crossing (in thousand) at the external sea and land border of the EU, European Parliamentary Services, Empowering through Knowledge :
http://www.epthinktank.eu/2015/03/22/

12- Asylum Applicant in the EU28, European Parliamentary Services, Empowering through Knowledge:
http://www.epthinktank.eu/2015/03/22/

13- A Measure of Restraint in Cyberspace Reducing Risk to Civilian Nuclear Assets, Policy Report, prepared for Munich Security Conference, EastWest Institute, 2014.

14- Christian Aid, Paris 2015:getting a global agreement on climate change, Report, Green Alliance, 2014.

15- Estimating Civilian Owned Firearms, Small Arms Survey Research Notes, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva,2011.

Sixth: Internet

1- Tinmore Institute: Global Security Define:
http://www.tinmore.com/security-def.php.

2- Dr.Tom.O.Connor, introduction to Global Security Studies Syllabus:
http://www.drtomoconnor.com.

3- The academic field of global security studies:
http://www.drtomoconnor.com/com/2010/2010lectl.htm

4- International or Global?:
http://www.goinginternational.com/2011/03/08/international-

5- difference between Global and international:
http://www.diference between.com.

6- Xu Jian, Nontraditional security and international security –in a chines perspective:http://yataisuo.cass.cn/yanjiuzx.

7- John Baylis, International and global security in the post-cold war era
http://jeffreyfields.net/pols/Baylis%20on%20security.pdf

8- Classically Liberal, No one wins a war, Tuesday, March 06, 2007: http://freestudents.blogspot.com/

9- Lamberto Zannier, international security in the (21st) century: credible responses to real threats, OSCE security days:
http://www.osce.org/sg/91507?download=true

10- Sonia Gupta, Environmental law and policy: climate change as a threat to international peace and security,p2:
http://www.perspectivesonglobalissues.com/0401/envirolaw.pdf

11- Anup Shah, Water and Development: Climate Change and Water Security: http://www.Global Issues.com.

12- United Nation, United Nation Food and Agriculture Organization :http://www.un.org/News.

13- Arthur.H. Waltz, Opportunities: development and management of water resources:http://www.talsperrenkomittee.de/symposium-beneffits-and-concerns.

14- Thematic focus: Ecosystem management and resources efficiency:
http://www.na.unep.net/atlas/google.php.

15- Aly Reide, Avian Flu(bird flu):
http://www.glogster.com/pearl109/avian-flu/science project/9-6.

Seventh: Researches

1- Uri Dadush and Bennett Stancil, The World Order in 2050, Policy Outlook, Carnegie Endowment for International Peace, 2010.

2- Sean M. Lynn- jones, International security studies after the cold war: An agenda for the future , CSIA discussion paper, Kennedy school of government, Harvard University, 1991.

3- Rick "Ozzie" Nelson and Scott Goossens, Counter-Piracy in the Arabian Sea: Challenges and Opportunities for GCC Action, Center for Strategic and International Studies, Gulf analysis paper,Middle East Program, 2011.

4- Raymond Gilpin, Counting the Costs of Somali Piracy, United States Institute of Peace, Working Papers, 2009.

5- Paul Gronke, The Politics and Policy of Ebola, American Political Science Association, Spotlight, 2015.

6- Lutz Feldt and others, Maritime Security: Perspectives for a Comprehensive Approach, Institut für Strategie- Politik- Sicherheits- und Wirtschaftsberatung, ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, No. 222, Berlin, 2013.

7- Luis Bitencourt, New concept of security, Research paper presented at the OAS Foro Sobre la Seguridad en el Hemisferio (19-20 April), 1999.

8- Keunsoo Jeong, Diverse Piracy Patterns and Different Control Mechanisms, A Paper for the ISA Global South Caucus Conference, 2015.

9- James L. Hecht, The Fight Over Water in the Middle East, The Christian Century, June 19-26, 2002.

10- Ethan Cramer, Good Theory: Bad Policy: A study of the Democratic Peace Theory and its implications for the war on terror, New York University or the Center for Global Affairs:

http://www.cybergeo.revues.org/org/12803?lang=en.Andsee

11- Eric Toner and M D, Global Avian influenza panzootic continue, some preparedness gains made, but Hospital Remain vulnerable, UPMC, center for health security, clinicians Biosecurity, Analysts of Advices in clinical biosecurity:

http://www.upmc-cbn.org/report-archive/2009/cbnreport 02062

12- Arnaud Bannos and Javier Lacasa, Spatio-temporal exploration of SARS epidemic:

http://www.upmc-cbn.org/report-archive/2009/cbnreport 02062

13- Alec Crawford, Climate Change And State Fragility in the Sahel, FRIDE:A European Thank Tank For Global Action, Policy Brief, Nº 205, Spain, 2015.

Eighth: Dictionaries:

1- Oxford World Power, Oxford University press, Eleventh impression, UK, 2004.

Ninth: Journals:

1- Hani Fakhouri, The Decrease of Water Supply in the Arab World, Middle East Today, Nov 9, 2010.

2- Ilan Berman and Paul Michael Wihbey, The New Water Politics of the Middle East: http://www.iasps.org/strategic/water.htm.

3- Michael Klare, Will water supplies provoke World War III?,salon, Monday, APR 22, 2013.

4- Paula Koch Water Scarcity in the Middle East, Your Middle East. April 29, 2013.

الأشكال التوضيحية

الجداول

المحتويات





شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com



الرّمـال للنشـر والتـوزيـع
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 96265330508+
E-mail:alremalpub@live.com

